

القسم الثاني

الدراسات المهداة إلى تمام حسان

- أحمد علم الدين الجندي .
- أحمد مختار عمر .
- داود عبده .
- سعيد حسن بحيري .
- صلاح الدين حسنين .
- الطيب البكوش & صالح الماجري .
- عبده بدوي .
- عبده الراجحي .
- مازن الوعر .
- محمد حسن عبد العزيز .
- محمد خليفة الدناع .
- محمد رشاد الحمزاوي .
- مصطفى النحاس .

من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي

أ.د. أحمد علم الدين الجندي

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

مقدمة وتحية:

لعل أجل عمل وأعظمه أثراً أن يتجه الباحثون في (أصول الفكر اللغوي) إلى باب (تعارض الأدلة في اللغة وتعارض الأقيسة والترجيح بينها)، وينضوي تحته أصول وفروع شتى من الأهمية بمكان مثل:

* إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شئين أحدهما الإسناد، والآخر المتن.

* وإذا كانت اللغتان في الاستعمال والقياس سواء ومقاربتين فما العمل ولاسيما إذا قلت إحداهما وكثرت الأخرى؟

* وإذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، والأخذ بأرجح القياسين عند تعارضهما.

* وتعارض الأصل والغالب، وتعارض أصليين.

* وتفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال، وتعارض قبيحين، وتعارض المانع والمقتضى.

* وفي المدول عن الأصل والرد إليه، والترخُّص عند أمن اللبس.

* وقواعد التوجيه في الصناعة النحوية، وقواعد توجيهية تضبط الرد، والأقسام الكبرى لقواعد التوجيهية.

* التأويل في القاعدة.

* قواعد النحو أضيق من كلام العرب.

* قد يختلف ظاهر الكلام مع مطالب القاعدة ويمكن التوفيق بينهما بالتأويل.

* التأويل قد يحتمل وجهاً واحداً وقد يحتمل وجوهاً متعددة.

* ظاهرة التأويل جاءت لأمرين:

(١) عدم صدق القاعدة على بعض ماسمع.

(٢) حرص النحاة على تفسير كل ماسمع في ضوء القواعد والأصول.

* حمل الشيء على الشيء في بعض أحكامه لا يخرج عن أصله: فاسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك عن كونه اسماً.

* اختصار المختصر لا يجوز؛ ولذلك لم يجز حذف الحرف قياساً؛ لأن الحروف إنما دخلت في الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذَهَبَتْ تحذفها لكنت مختصراً لها أيضاً، واختصار المختصر لا يجوز؛ لأنه إجحاف به.

* الرجوع إلى الأصل أيسر من الانتقال عنه.

* يتوسع في الأمهات ما لا يتوسع في غيرها، كهمزة الاستفهام، لما كانت أم الباب اختصت بجواز الحذف، وبجواز الدخول على النافي، وواو العطف وفائه، وثم، والشرط، و(إن) المؤكدة.

* كل ما تضمن ما ليس له في الأصل، مُنَع شيئاً مما له في الأصل؛ ليكون ذلك المنع دليلاً على ما تضمنه: كنعم وبئس - وإنما منعا التصرف لأن لفظهما ماض، ومعناها إنشاء المدح والذم العامين على سبيل المبالغة في الحال، فلما تضمننا ما ليس لهما في الأصل - وهو الدلالة على الحال - منعا التصرف.

ولسنا ننكر جهد علمائنا في القديم ^(١) في تجلية هذه الأفكار وعرضها وتحليلها، فلهم

(١) من هؤلاء ثعلب (٢٩١هـ) في كتابه: اختلاف النحويين، وابن كيسان (٣٢٠هـ)، والنحاس (٣٣٨هـ) في كتابه: المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين، وابن درستويه (٣٤٧هـ) في كتابه: الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، وكتاب الاختلاف لعبد الله الأزدي (٣٤٨هـ)، والرماني (٣٨٤هـ) في الخلاف بين النحويين، والأنباري (٥٧٧هـ) في كتابه: الإنصاف، والمعكبري (٦١٦هـ) في كتابه: التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وابن إياز (٦٨١هـ) في كتابه: الإسعاف. وائتلاف النصره في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للزبيدي، والسيوطي (٩١١هـ) في الاقتراح، وأحيلك على ابن هشام (٧٦١هـ) في كتابه: مغنى اللبيب، ص ٨٨٤ - ٩١٥. فقد عرض لمجموعة من القواعد (الأصولية) وبخاصة الباب الثامن - الذي خصه لأمر كلية يتخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية وهي إحدى عشرة قاعدة.

صفحات مشكورة في أصول النحو، ولكن الذى يجب أن نشير إليه أولاً: هو أن ابن جنى (٣٩٢هـ) قد ذكر في معرض حديثه عن سبب تأليفه كتاب الخصائص أنه لم ير أحداً من علماء البلدين تعرض لعمل (أصول النحو) على مذهب أصول الكلام والفقه، ومضى يعرض لأكثر هذه الأصول في كتابه الخصائص. وثانياً: أن التعصب كان ظاهراً في بعض طيات هذه المراجع وغيرها في مسيرة التاريخ، فكان بعضهم يتعصب للنحو البصرى وآخرون يتعصبون للنحو الكوفى.

منهج الكتاب:

أما فى العصر الحديث فقد اضطلع الدكتور تمام حسّان بهذه الأصول فى كتابه (الأصول: دراسة ايستمولوجية لأصول الفكر اللغوى العربى). وقد أشار إلى كثير مما ذكرناه فى تلك الملامح الأصولية بعقل رياضى جامع للفكر الأصولى فى كل عصوره، كما أضفى الأستاذ على عمله منهجاً جديداً أبعد عنه السأم مما حببه إلى القارئ، فلا فضول ولا التواء، على الرغم من أنه تناول موضوعاً منطقياً وعرافياً، لكنه استطاع أن يجمع شوارده من غضون تراث العربية، فكشف غامضه، وقرب جناه، وكان اهتمامه بالآراء العلمية الجريئة، والاتجاهات المبتكرة المدعومة بالحجة الواضحة والدليل الموجّه، وهو لون من الدراسة فريد، وسّع روح البحث، وغرس فى نفوس الناشئة أصالة الفكر، وحرية البحث.

كما امتاز فى كتابه (الأصول) قسم النحو بتنسيق الجداول وهندستها بربط المواد الأصولية فيها برباط يُسلم إلى أحكام مُسلّمة يستند إليها فى الدفع، وذلك فى إطار يتّسم بالفوص والعمق، وفهم لأسرار العربية، وكشف لجمالها ومنطقها، كما استعان برسّم للبناء الأصولى الذى كشف عن أسراره ليصور ذلك كله فى لمسة فنان ونغمة عازف.

ومما يلاحظ على كتاب الأستاذ السابق - أن أركانه قد دُعمت بكثرة من النصوص الأصلية تكتفه من بين يديه ومن خلفه، وتهيمن عليه إلى أن قادته إلى نهايته فى غير تسلُّط ولا تحكُّم، فهى دراسة منهجية مبنية على خطة نقدية، تمتاز بملاحظات مهمة، ومبادئ أساسية قائمة على الدرس اللغوى الحديث فى منهج متكامل خلّاق.

هذا، وقد اشتمل الجزء النحوى من هذا الكتاب على ٤٨١ ملمحاً أصولياً صاغه بدقة، وربط بين مفرداته بحكمة، حتى أضحى كالماسة المشعة أنى اتجهت إليها غمرتك بأضواء.

اتساع وعمق الجانب اللغوي في (أصول) الأستاذ

١- «هناك قاعدة كبرى في أصول الفقه الإسلامي تجعل (المصلحة) غاية، وتقابلها قاعدة كبرى في أصول النحو تجعل (الفائدة) هي الغاية. وتلخص المصلحة في أصول الفقه عبارة «لا ضرر ولا ضرار»، وتلخص الفائدة في أصول النحو عبارة «لا خطأ ولا لبس»...، ومهما يكن من شيء فإن الفائدة والصواب وأمن اللبس حين توضع ثلاثتها في صورة مبدأ عام يحكم كل نشاط قام به النحاة، فلا بد أن تدور كل قواعد التوجيه في فلك هذا المبدأ بحيث يكون الغرض منها جميعاً أن يكون تفضيلاً للطرق الموصلة إلى هذه الغايات الثلاث».

«والمقصود بقواعد التوجيه - كما يراها الأستاذ - تلك الضوابط المنهجية التي وضعها النحاة ليلتزموا بها عند النظر في المادة اللغوية...، ولقد أصبحت هذه القواعد معايير لأفكارهم...، وبهذا نعلم أن النحويين حين كانوا يبديون آراءهم في المسائل لم يكونوا يصدرون عن موقف شخصي، أو ميل فردي، أو ذكاء حرّ، وإنما كانوا يقيدون أنفسهم بهذه القواعد العامة...، فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة فذلك خلاف في (اختيار) القاعدة التي بنى حكمه في ظلّها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدة، ويرى الآخر أن قاعدة أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة بعينها»^(١).

فقواعد التوجيه هذه، هي ضوابط منهجية، وقد سمّاها الأستاذ «دستور النحاة»، وإخال أن الأستاذ كان ينحت مصطلحاته في الأصول النحوية من حياته العسكرية، فقد كان حفظه الله ضابطاً في حرب فلسطين الأولى ليحافظ على الأرض والعرض، (وقواعد التوجيه) هذه مصطلح عسكري ميداني، انتقل على يده إلى ميدان لغوي أصولي.

كما قام برسم جدول للأقسام الكبرى لقواعد التوجيه، ثم قسم (قواعد التوجيه) إلى أقسام:

* أولاً: القواعد الاستدلالية، وقسمها إلى إحدى عشرة قاعدة، وكل قاعدة منها يندرج تحتها مسائل.

* ثانياً: القواعد المعنوية.

* ثالثاً: القواعد البنيوية، ويندرج تحتها: التحليلية والتركيبية.

وقد اندرج تحت هذه الأقسام مسائل كثيرة استخرجها الأستاذ من التراث، وصنّفها

(١) الأصول، للدكتور تمام حسّان، ص ٢٢٠ فما بعدها.

وناقشها حتى دبت فيها روح البحث العلمي المبكر، بعد أن كانت غير هذا في كتب النحاة - مهمة غير مقصودة، لا تتم عما وراءها من بناء نظري شامخ، أعمدته هذه القواعد، ولبناته الأبواب والمسائل، وقد أشار الأستاذ في حيدة إلى أن النحاة لم ينقلوا هذه الأدلة عن المنطق، وإنما تأثروا في استعمالها بالمنطق، وفرق بين النقل والتأثر^(١).

٢- وعندما تكلم على (الدليل النحوي) وأقسامه من حيث السماع والاستقراء والاستصحاب والقياس... إلخ، ذكر من هذه الأقسام ما يسمّى (بالدليل الباقي)، والمقصود به: أن تعدد الأدلة على الحكم فيجري نقضها واحداً واحداً إلا دليلاً منها يبقى ويستعصي على النقض فيصلح ليثبت به الحكم. من ذلك: أن الأصل في الأفعال البناء، والمضارع واحد منها، فكان مقتضى هذا الأصل ألا يعرب المضارع، ولكن شبهه بالاسم من عدة نواح أعطاه حكم الإعراب بالرفع والنصب، ثم بقي الجر لا يجد إلى المضارع سبيلاً، فكان هو (الدليل الباقي) على خضوع المضارع للأصل العام في الأفعال، وهو كونها منسوبة إلى البناء، وأن الإعراب الذي يختلف عليه ليس أصلاً فيه. وقد نظر الأستاذ لهذا المصطلح بما يسمى في المنهج الحديث Residue^(٢).

آراء لها وزنها في الدرس الأصولي؛

* مخالفة التركيب لقواعد النحو غير مضرّة ولاقادحة؛ لورود ذلك في القرآن والحديث.

* القوة الإنتاجية للنحو العربي وسعة إمكاناته، وربط ذلك بما رأته المدرسة الأمريكية التوليدية^(٣).

* الاختلاف في التأويل والتخريج والاختيار والتوجيه هو الذي أطال نصوص النحو؛ لأنه يتعلق بالمسائل لا بالأصول، ولو أن النحو عرض على الشادين من طلابه في صورة الأصول دون المسائل لبدأ يسيراً مختصراً مستاعاً، ولكن كتب النحو ورثت عن القدماء الحرص على عرض المسائل جنباً إلى جنب مع الأصول، فلذا واجهها المبتدئ لم يعرف أيها الأصل وأيها الفرع، فتخلط عليه الأمور ويصعب عليه التحصيل^(٤).

* النحو التعليمي يعطى القواعد ويحتم مراعاتها، والنحو العلمي يستقرى الأمثلة ويستنبط منها القواعد، فالأول قياسي والثاني استقرائي، والأول معياري والثاني وصفي، والأول

(١) الأصول، ص ٢١٩. (٢) نفسه، ص ٢١٩.

(٣) نفسه، ص ١٧٦. (٤) نفسه، ص ١٦٨.

قاعدة تُراعى والثاني بحثٌ يُسجَّل وصف اللغة أثناء عملها، القاعدة لدى المعيارية غاية في نفسها، وقانون ذو سلطة تمييز وتوجب وتمنع^(١).

* النحاة أجازوا القياس على قواعدهم وهي من عملهم، وليست من أعمال العرب.
* تحكيم النحاة قواعدهم وأصولهم فيما سمع من العرب يعتبر خطأ منهجياً؛ إذ ليس من حق النحوى غير النصيح أن يخطئ الأعرابي النصيح إلا إذا وجد السماع ضده.
* ذكر النحاة أنهم أخذوا التعليل من الأعراب، كالأعرابي الذي ردّ على من سأله كيف يقول: جاءته كتابي فاحتقرها بقوله: أليس بصحيفة؟ يقول الأستاذ معلقاً على هذا «وما هكذا توخذ الأمور. فالمسلّم به أن البحث في اللغة والتصدي لاستخراج قواعدها بحث علمي يتطلب منهجاً سليماً... والأعرابي الأمي الذي لم يذق نعمة التفكير العلمي لا يمكن أن يكون فيصلاً في التجريد. وإن صح له أن يكون فيصلاً في صحة النطق»^(٢).

والحقيقة أن النحاة قد تأثروا بالمنطق، وتجمشوا التخيل المسرف، من ذلك قولهم: إن «هل» تختص في أصل استعمالها بالدخول على الأفعال نحو: هل كتب عمرو؟ وقد تخرج عن هذا الأصل فتدخل على مبتدأ خبره اسم نحو: هل عمرو كاتب؟ ولكنها لا تدخل على مبتدأ خبره فعل نحو: هل عمرو كتب؟. وقد أراد بعضهم أن يذكر علة لدخولها على اسم خبره اسم، وعدم دخولها على اسم خبره فعل فقال: لأن «هل» إذا لم تر الفعل في حيزها تسلت عنه ذاهلة، وإن رأته في حيزها حنت إليه لسابق الألفة فلم ترض حيثئذ إلا بمعانقته!

وكلام هذا النحوى وهو يقرر حقيقة علمية لا يختلف عن قول الشاعر وهو يسبح في لُجج من الخيال:

مليحةٌ عشقت ظيباً حوى حوراً فمذ رأته سعت فوراً لخدمته
كَهَلْ إذا ما رأت فعلاً بحيزها حنّت إليه ولم ترض بفرقته^(٣)

(١) مقال للدكتور تمام في حلقة البحث العلمي، بكلية دار العلوم، سنة ١٩٦٥م.
(٢) المقال السابق، ص ١٦. وانظر أقسام الأخبار لأبي علي الفارسي (٣٧٧هـ)، في المورد العراقية، مجلد ٧. عدد ٣، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م، لترى إسراف النحاة في التعليل وتعدد الإعراب في الجمل حتى تبلغ عندهم سنين أو سبعين جواباً.
(٣) القياس في اللغة العربية، للشيخ محمد الحضر حسين، ص ٧٧. نشر المطبعة السلفية، ١٣٥٣هـ.

* الفصح لا يخطئ وإنما يترخص إذا آس أمن اللبس، كما أن الترخص درجة من درجات الصواب مع أنه يخالف القاعدة والسنة المتبعة والعرف الشائع في التراث، وقد سمى اللغويون المحدثون الترخص (الابتداع في اللغة)، وعن طريقة يكون التطور اللغوي، (١) وهو في بعض صورته يستهوى المجتمع فيصبح سنة في الكلام.

* الصواب والخطأ في عرف النحاة لا ينبغي أن يفهما على إطلاقهما، ولا أن يتم الانتقال من الحكم بأحدهما إلى الحكم بالآخر فجأة... ذلك أن موقف العربي من ذلك يبدو من حيث التداخل في الفهم كألوان الطيف، لا يدري المرء أين يبدأ لون منها وأين ينتهي، وربما تعارض اللونان منها، وربما أبطل لون أثر لون، بل ربما وقف البصر عند نقطة بين لونين فلا يدري أينسبها إلى هذا اللون أم ذلك، ومرجع هذا كله إلى طبيعة البناء النظري لنظام النحو العربي، ففيه أصول مجردة هي دائماً نقطة البداية في التحليل، سواء منها ما كان أصل وضع وما كان أصل قاعدة، وإذا كانت هذه الأصول النظرية بحكم مفارقتها للاستعمال تتسم بالإطراد التام، فإن الاستعمال لا يمكن أن يستقيم على سمتها، ومن هنا يأتي الاستثناء من الأصول حيناً والاستدراك عليها حيناً آخر، ليكون من هذا وذاك قواعد فرعية تتسم بالعدول عن الأصل، فتنشأ بها درجة من درجات الصواب لا تتفق مع أصول اللغة، فتكون هذه الدرجة كلون جديد من ألوان الطيف يختلف عما جاوره ويتداخل معه (٢).

وهذا النص الأخير يؤكد أن الأستاذ كان ينظر إلى قضايا البناء في النحو وأصوله من عل، حيث كان يخصص ويعدّل حيناً، ويضيف ويتكرّر أحياناً في ميدان الفكر اللغوي، والأستاذ طويل النفس حين يرى أنه بالقواعد الموقعية في اللغة ينشأ مستوى آخر أو درجة أخرى من درجات الصواب تتحدى القواعد الكبرى والأصول العامة، ولكن الأستاذ يستنى فيرى أن صوابها أو خطأها يرتبطان بمكان خاص من السياق، وضرب أمثلة من التراث النحوي الأصولي محدداً ما كان منه للعدول عن أصل وضع أو كسر قاعدة أو تعيين موقع، وعلى الرغم من وعورة هذه القضايا وجفافها فإنه استعان على إبرازها بريشة فنان وهندسة رسام.

(١) درجات الصواب والخطأ في الاستعمال العربي، ص ٣٥، بحث للدكتور تمام في كتاب «بحوث لغوية وأدبية» نشره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى، سنة ١٤٠٦هـ.

(٢) المرجع السابق، ص ٨-٩.

من أولياته:

※ كان تصنيف الأستاذ للكلم أجدى على التحليل النحوى الأصولى من تقسيم النحاة، فقد أبرز دور القرائن التى غمطها النحاة حقها بسبب انشغالهم بقرينة واحدة من بينها هى علامة الإعراب، وأسماها «نظرية القرائن النحوية The Signs Theory». وهذه النظرية ملكت على الأستاذ نفسه ونفيسه، كما احتفى بها فى جميع بحوثه ومحاضراته، ولست الآن بصدد شرحها وبيانها، فهى مسطورة فى كل كتاب أو بحث أو محاضرة للأستاذ، ويرى أن قرينة الإعراب،^(١) وهى قرينة لفظية، من جملة قرائن أخرى تتضافر لكشف العلاقات، وتحديد المعنى النحوى، وليست وحدها التى تفسر العلاقات النحوية، فهو لا ينكر هذه القرينة أو يرفضها بل ينظر إليها نظرة شاملة فى إطار مجموعة قرائن تساعد على وضوح المعنى فى النظام النحوى، وهى محاولة رائدة؛ لأنها تلغى التفسيرات المنطقية والتعليقات الفلسفية للظواهر النحوية، كما أنها تنفى القول بالحذف والإضمار، والأصل والفرع، والحكم بالشذوذ والقلّة، والضعف والقوة، وتعدد الوجوه الإعرابية... وغيرها، وبهذا أمكن تفسير هذه الظواهر تحت مبدأ (الترخص)، وسبق أن أشرنا إليه.

ونظرية تضافر القرائن النحوية فكرة مُحكّمة الوضع، متكاملة الجوانب، هزّت الدراسات الأصولية فى النحو هزاً عنيفاً، وفُسّرت بها بعض القراءات التى خرجت عن سنن العربية، وكذلك الحديث النبوى الشريف.

وحسب الأستاذ أنه التقط هذه الفكرة من ثنانيا التراث العربى، فكانت أجراً محاولة عرفت فى العصر الحديث. لقد كانت رؤية للنظام العربى كله صاغها فى قالب جديد ومنهج رائد؛ ولهذا كانت صورة لنفسه وحياته^(٢)، وحسبها من شرف المحاولة والريادة أن يطلق عليها اسم «مدرسة القرائن النحوية»^(٣) لتضع بذلك لبنة فى صرح «تيسير أصول النحو العربى».

※ والأستاذ لا يكتب حول فكر مطروق، وإذا عرض له - عن غير قصد - ابتكر له تنسيقاً ووضع فى قالب بديع ومصطلح محكم. من ذلك رؤيته أن الوظائف التى تؤديها القرائن اللفظية هى السبك Cohe - sion، والوظائف التى تؤديها القرائن المعنوية هى الملائمة Coherence، وإذا اضطرب السبك (التركيب اللغوى) لم يكن له كفاءة إعلامية، ولهذا

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها، ص ١٧٨ فما بعدها، و ٢٣١ فما بعدها.

(٢) علامات الإعراب بين النظرية والتطبيق، أحمد علم الدين الجندى، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، العدد الثانى، ١٤٠٤هـ ص ٣٢١.

(٣) تأثير الدرس اللغوى الحديث فى النحو العربى، د. محمد عيد، ص ٢٣ «بحثٌ أعدَّ بمناسبة العيد المئوى لكلية دار العلوم، ١٩٩١م».

فَرَّقَ بين جملة (جاء الجندي على أهبة الاستعداد) وبين الجملة ذاتها بعد انقراط عقد سببها (على جاء أهبة الجندي الاستعداد)؛ لأن النظام النحوي يتمثل في عدد من القرائن الدالة على معاني النحو، ومن القرائن اللفظية قرينة التضام، وهي تشمل على مفاهيم الافتقار والاختصاص والتنافي، ثم قرينة الرتبة والربط. فالجملة الثانية حَلَّتْ من السبب؛ لأنها خالفت النظام النحوي من سياق النص أو من سياق الموقف، فإذا لم تقم هذه القرينة لم تكن هناك (كفاءة إعلامية)،^(١) فالأستاذ ربط بين مصطلحي: السبب والملائمة والكفاءة الإعلامية.

* بنى نظاماً زمنياً منفصلاً للصيغ العربية اتضح به ما لم يوضِّح النحاة من ثراء النحو العربي بالأزمنة المختلفة: لانشغالهم بالزمن الصرفي عن الزمن النحوي.

* بيان مكان الظواهر السياقية من بناء الهيكل النحوي، وقد جمع هذه الظواهر معاً، وفسرها في ضوء الذوق السليقي العربي^(٢).

نظرات في بعض كتب الأستاذ وآثاره في إبحاث

أما إنتاجه فإننتاج عالم جهاد، وحسبنا أن نشير إلى بعضها معتمدين على نقل خلاصتها، أو منهجها، أو الجديد فيها:

(١) كتاب مناهج البحث في اللغة؛^(٣)

وقد درس في هذا الكتاب منهج الأصوات، ومنهج التشكيل الصوتي، ومنهج الصرف والنحو، والمعجم، والدلالة. وهو منهج يثير الاهتمام والتفكير. وفيه أضاف إلى منهج الدراسة العربية شيئاً جديداً.

(٢) كتاب اللغة بين المعيارية والوصفية؛^(٤)

وقد فرَّق الأستاذ فيه بين ناحيتين من نواحي النشاط اللغوي: «هما ناحيتا الاستعمال اللغوي والبحث اللغوي»، فالاستعمال اللغوي وظيفة المتكلم، والبحث اللغوي وظيفة الباحث، والاستعمال تطبيقي لأسس معينة غير واضحة عند المتكلم، والبحث تفتيش عن هذه

(١) الاتصال والكفاءة الإعلامية، ص ٣ محاضرة للدكتور تمام أقيت في الموسم الثقافي بمعهد اللغة العربية بجامعة أم القرى في ٣/٥/١٤١١هـ.

(٢) الأصول، ص ٦.

(٣) نشره لأول مرة سنة ١٩٥٥م بالقاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

(٤) نشره لأول مرة بالقاهرة سنة ١٩٥٨م. مكتبة الأنجلو المصرية.

الأسس حتى تكون واضحة عند الدارس، والاستعمال باعتباره تطبيقاً يتوخى معايير معينة، ولكن البحث باعتبار تفتيشاً يستخدم الاستقراء، ليصل منه إلى وصف الحقائق التي يصل إليها الباحث، فمن أوضح وسائل الاستعمال المعيار، ومن أوضح وسائل البحث الوصف، فالاختلاف بين الاستعمال والبحث اختلاف من هذه النواحي جميعاً^(١).

وميزة الأستاذ في أسلوبه تتجلى في تقسيم فقراته، ودقة وفتاته، وحسن مقابلاته، وحلاوة تكراره، زيادةً على ما فيها من قوالب وأحكام مسلمة، وكأنك إزاء معادلات رياضية ولكنها في أسلوب أدبي.

(٣) كتاب اللغة العربية معناها ومبناها: (٢):

«وقد كشف الأستاذ في بحثه هذا عن أنظمة اللغة العربية ووضعها لأول مرة في مقابل مشاكل التطبيق، وربط هذه الظواهر بالواقع، وأضاف إليها غيرها مما لم يدرس من قبل... والموضوع الأخص لهذا الكتاب هو «المعنى»، وكيفية ارتباطه بأشكال التعبير المختلفة، فالارتباط بين الشكل والوظيفة هو اللغة وهو العرف، وهو صلة المبنى بالمعنى، وهذا النوع يمتد من الأصوات إلى الصرف إلى النحو إلى المعجم إلى الدلالة، ويتم ذلك أحياناً بإطراء القديم والإشادة به، وأحياناً أخرى باستبعاده والاستبدال به، وأحياناً بالكشف عن الجديد الذي لم يشر إليه القدماء»^(٣).

ثم يقول الأستاذ: «والغاية التي أسمى وراءها أن ألقى ضوءاً جديداً كاشفاً على التراث اللغوي العربي كله منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة»^(٤).

(٤) كتاب التمهيد في اكتساب اللغة العربية لغير الناطقين بها: (٥)

والكتاب يقدم ثلاث عمليات عقلية، يرى المؤلف جدواها وفائدتها لتعلم اللغة العربية من غير أبنائها، وهي على الترتيب: التعرف، والاستيعاب، والاستمتاع.

(١) اللغة بين المعيارية والوصفية، ص ٢، وانظر أيضاً ص ٣، فإنه يفرق في اللغة بين المتكلم والباحث في أسلوب طلي فيه تكرار وتقابل وتوافق، وذلك يذكرني برواد النثر الأدبي في العصر الحديث.

(٢) نشره الأول مرة بالقاهرة سنة ١٩٧٣م، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٣) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٩.

(٤) نفسه، ص ١٠.

(٥) نشره معهد اللغة العربية بجامعة أم القرى سنة ١٤٠٤هـ.

(٥) كتاب البيان في روائع القرآن. دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني؛^(١)

وقد وقع الكتاب في قسمين: الأول - دراسات لغوية من خلال القرائن اللفظية.

والثاني: دراسات أسلوبية. وقسم كل قسم منها إلى فصول. درس فيه أنواع القرائن في الأول، ودرس في الثاني: القيم الصوتية وأثرها، والإيقاع، والحكاية، والفواصل، والمناسبة الصوتية، والأسلوب العدولي، والترخص، وإياء اللبس، والهيكل النبوي لبعض سور القرآن... الخ، كما بين في مقدمة الكتاب المصطلحات اللغوية التي استعملها؛ إذ إن غموض المصطلحات آفة من آفات القراءة وسوء الفهم^(٢).

وعلى تلاميذ الأستاذ أن يتمموا مسيرة أستاذهم في الكتابة عن روائع السنة النبوية؛ دراسة لغوية وأسلوبية للنص الحديث النبوي على غرار دراسة أستاذهم في (روائع القرآن). ومن هنا يمكن أن تقوم دراسة لغوية أسلوبية متوازية في الاتجاهين (القرآن والسنة)، وهذا العمل قد يستغرق جيلاً كاملاً لتكتمل حبات هذا العقد الديني، وإخال أن الأستاذ حشد لهذه الروائع القرآنية كل خبراته السابقة في التدريس والتأليف، وما يندرج تحت ذلك من: أنظمة وقرائن وسياقات وعلاقات ورخص وقيم صوتية وأساليب وهياكل بنوية. لقد حشد الأستاذ نفسه ونفيسه لهذا العمل حين قال «وإنما كان هدفي أن أغشى ساحة القرآن متأملاً بعين اللغوي وقلب الأديب (وروح العاشق)»^(٣).

وقد اشتمل الكتاب على منهج لدراسات لغوية قرآنية جديدة جديدة بالإعجاب، فأعادت صياغة الدرس اللغوي ومفاهيمه وفقاً لمصلحة اللغة والناطقين بها، وكأنها تنادى في يتنظة إلى درس العربية أصواتاً وأبنيّة ودلالة، وذلك لا يتأتى ما لم تدارك ما نسينا من تراثنا القديم، ونستدرك ما فاتنا من درسنا اللغوي الحديث، ولا سيما بعد أن ظهر لنا في العقود الأخيرة أن بناءنا اللغوي والثقافي بناء غير متكامل، ينقصه التناسق والتلاؤم بين وحداته، وهذا أدى إلى بناء اجتماعي متهالك، ولا سبيل إلى إصلاح ذلك كله إلا بإصلاح مناهج اللغة لارتباطها بالمجتمع وارتباط المجتمع باللغة، وعلينا أن نعرف أن علوم اللغة وحدها ليست المرجع الوحيد في كل مقام يتصل بالقرآن، فهناك أولاً القرآن نفسه، وليس كمثلته في تأويل المتشابه وتفسير المشكل في مواطن منه شتى، وإذن يكون التعويل هنا على علوم اللغة وحدها قصوراً لا يؤمن

(١) نشره عالم الكتب بالقاهرة، سنة ١٤١٣هـ.

(٢) مقدمة البيان، ص ٤.

(٣) أضفت ما بين القوسين من عندي (والنص من مقدمة المؤلف، ص ٣).

معه التكلف والاعتساف، فإذا التأويل بعيد والمعنى معه هزيل، والذوق والإحساس مهملان وهما مناط المتعة، وعدة التأثير، ثم هناك مع القرآن في هذا المقام واقع الحياة وسنن الوجود،^(١) وفي تاريخ السلف كانوا ينكرون الخطبة التي تخلو من الاقتباس منه، والاستشهاد به، أو الاحتكام إليه، ويسمونها (بالشوهاء)^(٢) وكفاها عيباً ومنقصةً أنها لم تأخذ من القرآن الكريم.

ولقد وفق الله الأستاذ بإخراج كتابه للناس إلى شرف الغاية وإلى حسن الوسيلة، أما شرف الغاية فهو خدمة الكتاب العزيز، وهي غاية من الشرف في المكان الأسمى، وأما شرف الوسيلة فقد جمع في كتابه هذا الكثير من مباني اللغة وأسرارها مستشرفاً بذلك جلال القرآن وجماله.

وميزة الأستاذ في كتبه ومولفاته اللغوية أنه كان يخرج عن كل باب من أبواب اللغة الموروثة بمفهوم جديد وتجربة جديدة ومصطلح جديد، فلم يكن ناقلاً للنص فحسب، بل كان يُفكِّكُه ويعيد تركيبه بما يتلاءم ورؤيته، جاعلاً منه مقدماته اللغوية ونقطة انطلاق وترقُّ إلى ما وراءها، وكان من نتيجته هذا أن توحدت لغة البحث عنده من خلال تقنية استيعاب الجديد للقديم، والانطلاق منه إلى الرحب الفسيح.

وهذا الترقى والاستيعاب هو سمة الأستاذ، حيث حرَّكَ بهما رواكد اللغة المكنوزة المستقرة في التراث القديم، وانتقلت على يديه عابرة من الأعماق إلى الآفاق، على أن تاريخ عمالقة العالم في الفكر والآداب والعلوم، إنما هو تاريخ لتلك النقلات والإضافات التي تحققت على أيديهم، وفتحت أمام الأجيال آفاقاً جديدةً وآمالاً عريضة كانت أساساً لنظريات لغوية جديدة في عالم العلاقات والنسب والإضافات، وفي النهاية حقق الأستاذ فتحاً لغوياً جديداً استطاع به أن يحقق تعادل الأصالة مع الحداثة، منتقلاً من وصف الحقائق إلى فرض القواعد. وتجلّى هذا حين قيد أحكاماً أطلقها غيره، وأطلق أحكاماً قيدها غيره، كما استحدث كثيراً من قضايا الدرس اللغوي بما أصل من قاعدة، وحرر من فائدة.

وذلك مما جعل الأستاذ يلعُ في نظرياته (وهو على حق في ذلك) حتى ملأت جوانب حياته، ظهر ذلك في ترداده لها في جميع كتبه وآثاره بلا استثناء، وكأنها (لبلى ولبنى والرباب)، ولا أبالغ إذا ما قلت إنها عنده كانت تجربة شعرية تسرى في حياته وأحاسيسه

(١) مع القرآن الكريم في دراسة مستلهمة، الأستاذ على النجدي ناصف، ص ١٥، طبعة دار المعارف بمصر.

(٢) البيان والتبيين، للجاحظ، ٢/ ٥ و ٢٣٩.

سريان الماء في العود الجاف؛ لذلك ترهف أسماعتنا لها (وإن كانت قضايا علمية)؛ لأنها تمثل بعداً أساسياً في نظريته، وتشكل تجربة شعورية تشكياً جمالياً بارعاً. تتخللها الإيقاعات القصيرة حيناً والطويلة حيناً آخر، وكذلك مفردات ومصطلحات (النظرية) لم تكن فقيرة الدلالة عنده، بل اتسمت بالإيحاء والثراء. وقاده جميع ما سبق إلى عمق في النظرية، وبسّط لها، ووصل إلى أبعادها المختلفة، ومن نصيحتنا أن نقرأ تراث الأستاذ كلّهُ دون محاولة لاختصاره أو اختزاله، وإلا أصبحنا كطفل يحاول نقل البحر العظيم إلى حفرة صغيرة حفرها بجوار شاطئه.

تحليل شخصية الأستاذ من خلال علم اللغة

أستعير من اللغة التي تخصص فيها الأستاذ عناوين لتحليل شخصيته في ضوءها.

(١) تأصيل الكلمات:

و (تمام) كما تقول المعاجم^(١) من: تمّ تماماً وتَمَّاماً: كَمَّل. ويقال أيضاً: تَمَّ خَلَقَهُ فهو تام، وأتمَّ التَّبْتُ: طال وظهر نَوْرُهُ، و- القمر: أمتلاً فيهر، وتَمَّ الشيء تَمِّمًا: أكمله. والتَمَّمَ: التام الخلق، والتميم: الشديد، و- تميم: اسم قبيلة من أكبر قواعد العرب، عرفت بالنصاحة والبيان، وهي في مقدمة القبائل التي أخذ عنها اللسان العربي الفصيح.^(٢)

والأستاذ فيه الكثير من هذا التأصيل: مستقيمٌ في خَلَقِهِ وخَلُقَهُ. أباي النفس، متأيباً على الصغائر، شديد البأس، وكان الرسول ﷺ فيما روى عنه: «أحبّ بني تميم لثلاث، الأولى: إنهم أشدّ أمتي على الدجال...».

(٢) دلالة الألفاظ:

ويصعب تحديد كثير من تلك الدلالات تحديداً دقيقاً؛ لأنها مجردة، ولكنها تصبح حسيّة إذا صوّرت سجايا الأستاذ الحية التي يعيش بها بيننا، من السماحة والكياسة والنزاهة، والوفاء والاستقامة والاعتزاز.

(٣) أماباب الأصوات:

فأمرها ميسور وذلك حين تربط بينها وبينه، فمن الأصوات ما ينساب معها النَّفس انسياباً؛ لجمال وقعها في الأسماع، وحُسْن جَرَسِها في الآذان، وجهاز النطق معها أشبه بالجدول الصافي الذي يتحدّد دون أن يكون لجريانة جلبة أو ضوضاء، وكذلك الأستاذ جليّ نقيّ

(١) انظر: الصحاح ٥/ ١٨٧٧، المعجم الوسيط ١/ ٨٨ (تم) و(تَمَّ).

(٢) الاقتراح للسيوطي، ص ١٩، طبعة دار المعارف، بحلب.

سَلِسٌ لا يعرف لصوته كُدورة، ولا لجرسه ضجيجٌ وجَعَجَعَةٌ، يتجلّى فيه حسن الإيقاع وروعة الانتقال، لا يقابلك منه عند حديثه من عثار في هافية القول، أو يطالعك منه عند فكره غموضٌ من غافية العقل، وإذا نظرنا إلى الأصوات من جانب سلوكها في مواقعها وجدنا الأستاذ أشبه بالأصوات الصحاح (وهي الجواهر)، وأبعد ما يكون عن أصوات العلل (وهي عَرْضٌ) التي تحذف أو تتحوّل أو يصيبها الضعف والنحول،^(١) والأستاذ له (موقعيات) واضحة في كل مرحلة من حياته: في البداية والوسط والنهاية، وهذه (المواقع) لا تظهر إلا في (المواقف) من حياته . شأنه في ذلك شأن (سلوك) الأصوات في تماسكها وسياقاتها.

(٤) الاسم ورمزه الصوتي:

(تَمَّامٌ حَسَّانٌ) كلمتان تمتلكان قوة الطفرة الواثبة، وفيهما شبهٌ من قامته الفارعة التي لا تطال ولا تطاول، وذلك يتناسب مع نظريته الشائقة.

وبين الكلمتين مودةٌ ورحمةٌ، فالميم والنون كلاهما من الأصوات المتوسطة بين الشدة والرخاوة، وهما متحدان في الصفة، كما يتخذ الهواء مجراه معهما من التجويف الأنفي، وكذلك هما من أكثر الأصوات الساكنة شيوعاً في العربية، وتميز النون بالغة وهو الصوت الموسيقي المحبب الذي يتردد فيها، وأخيراً فالصوتان يتعاقبان في التراث العربي.

والتشديد والتضعيف في الكلمتين إشارة إلى أنه على قدر (تضعيف) الله لعبده في (حسناته) فإن سعيه عند الله مشكور وعمله مقبول، ومع المقبول يكون (التضعيف) والتكثير، فكما أن الصدقة يُربّيها، كذلك طاعات العبد يكثرها الله سبحانه وتعالى وينمّيها، وصدق الله حيث يقول ﴿وَاللَّهُ يَضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦١]، و﴿يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦].

أما الألف الممدودة في (تمام حَسَّان) فميزته في كثرة دورانه وشيوعه، والمجرى معه أوسع ما يكون لتدخل نظريته المبتكرة إلى عتبات التاريخ لتكون شاهداً على طريقة عمالقة الرواد،

(١) وكان المرعى يرجو ربه ألا يكون معتلاً، كـ (واو يقوم)، ولا بدلاً كـ (واو موقن) تبدل من الياء، وعبر عن ذلك في شعره حين قال:

أعلت علةً (قال) وهي قديمة

أعيا الأطة كلهم إبراؤما

فهو يشبه (قال) المعتلة (العين). انظر دراسة منتمعة مستلهمة من علم أصوات العربية والتنظير لها بمصطلحات الكشف الصوفى فى كتابى: نحو القلوب الصغير، ص ١٦٢ فما بعدها، طبعة تونس سنة، ١٣٩٦هـ / ١٩٧٧م، ونحو القلوب الكبير، ص ٢٥٦ فما بعدها، طبعة عالم الفكر، مصر، سنة ١٤١٤هـ...

وأن الأستاذ (أتم) نظريته و (أحسنها) حتى لا تترك لغير (الحسن) ثغرة تنفذ إليه، كما أن الحركة والسكون والمقاطع والنبر تواكبت على الكلمتين لتجعل الإيقاع في قمة الانسجام، والبناء في غاية الإحكام ، فهو ليس (تماماً) فحسب، ولا (حساناً) فحسب، ولكنه جمع بينهما بإيقاع موسيقى واحد نهايةً للمسرح اللغوي: (التمام والحسن)، وكان (تمام حسان) في نظريته قد طابقت حركة التاريخ وإيقاع الحياة.

إن (تمام حسان) طلعةً موسوعي الثقافة. ومن الغير المخلصين. وعلمان العربية المجددين:

إذا ماراية رُفعت لمجدٍ تلقاها (عرابة) ^(١) باليمين

إن نظريته سبيكة من ذهب ، وستبقى سبيكة من ذهب !!

فإليك محبة تلاميذك ورفاقتك، كفاء ما أسديت لهم من أياد بيض لا تبلى على كثر الزمن وامتداد الأبد.



(١) هو عرابة الأوسي. كان صحابياً جواداً ومن أشراف قومه. والبيت للشماخ بن ضرار.

لغة بغير كلمات

أ.د. أحمد مختار عمر

عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة

إذا كان اللغويون المحدثون قد عرفوا اللغة بأنها «نظام من الرموز الصوتية العرفية بها يتم الاتصال والتفاعل بين أفراد المجتمع» فإن أول ما يتبادر إلى الذهن حين سماع كلمة «لغة» هو مجموعة الأصوات والألفاظ والتراكيب والجمل التي تشتمل عليها لغة ما.

ولهذا فقد يبدو غريباً أن نختار لبحثنا العنوان «لغة بغير كلمات»، لأن نفي الكلمة عن اللغة يستلزم في ذهننا نفي أي وحدات أخرى أكبر منها، مما يعنى انتفاء وجود اللغة كلية.

ولكن هذا التصور للغة تصور ضيق يغفل أشكالاً أخرى من وسائل الاتصال والتفاعل، ليس بين بنى البشر وحدهم، ولكن بين أنواع الكائنات الحية جمعاء. لن نقف لنضرب أمثلة على ذلك من وسائل التفاعل بين الحيوانات والحشرات والطيور، أو طرق التفاهم بين الصم والبكم، أو استخدام البحارة نظام الإشارة بالأصوات أو بالأعلام أو بالأضواء وهم في عرض البحر، أو اعتماد الحكام في الملاعب على الإشارات والألوان حين يريدون إصدار تعليماتهم - فهذا كله خارج عن نطاق بحثنا، لأن اللغة التي نعنيها هي نوع من اللغة الإنسانية يستخدمه الناس جميعاً في حياتهم اليومية دون أن يتنبهوا إلى وجوده...، هي وسيلة غير لفظية للتفاهم تعتمد على أوضاع الجسم وحركاته، كما تعتمد على الإمكانيات الصوتية غير اللغوية سواء منها ما يصدر عن الجهاز النطقى أو غيره...، هي نظام تواصلى متكامل يمكن أن يؤدي وظيفته مستقلاً عن غيره، أو في صحبة وسيلة لفظية لتحقيق مستوى أعلى من الدقة أو الوضوح أو التأثير.

وقد تنبه العرب إلى الدور التواصلى الذى تؤديه الوسائل غير اللفظية، والحركات الجسمية، ومنهم الجاحظ الذى تحدث عن أهم الحركات الجسمية ذات الدلالة كالإشارة باليد، أو بالرأس، أو بالمين، أو بالحاجب...، وقسمها إلى ثلاثة أقسام: قسم يصاحب الكلام لإيضاحه، وقسم يستقل بنفسه فينوب عن اللفظ ويغنى عن الخط، وقسم يدخل فى باب اللغة

السرية أو الإشارة الخفية، ويحدث ذلك حين يراد تبادل رسالة بين اثنين بصورة لا يدركها الآخرون، كما عبر الشاعر عن ذلك بقوله:

أشارت بظرف العين خيفة أهلها إشارة مدعور ولم تتكلم
فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا وأهلاً وسهلاً بالحبيب المتيم^(١)

بل هناك إشارات أقدم من هذا بكثير إلى ما يعرف بعلم الفراسة أو قراءة الوجه Physiognomy . وتوجد أسطورة في التلمود تتحدث عن محاولة من هذا القبيل تمت في زمن موسى عليه السلام، وكما تقول الأسطورة فإن أحد الملوك قد أرسل رسام قصره ليلتقط ملامح موسى ليقوم علماء الفراسة بتحليلها وتحديد الخصائص التي جعلت منه رجلاً عظيماً، وبذا يستطيع الملك أن ينمي هذه الخصائص في نفسه، ولكن حينما عاد الرسام بالملامح ودرسها علماء الفراسة ظنوا أن الرسام قد أخطأ في رسم هذه الملامح، إنهم حينما حللوها وجدوها تحوى أسوأ تجمع محتمل يمكن أن يوجد في شخص واحد، وأرسل الملك رسولاً آخر يقارن الملامح التي صورها الرسام لوجه موسى، وحين علم موسى بالأمر قال للرسول: هذا بالضبط سبب عظمتي، إنني أملك أسوأ تجمع من الملامح يعكس أسوأ تجمع من الانفعالات، ولكن من خلال سيطرتي على هذه القوى المتعارضة تميزت على غيري^(٢).

ومع هذه الإشارات الموهلة في القدم وغيرها، لم تعالج الاتصالات غير اللفظية معالجة علمية إلا منذ أوائل الخمسينيات من هذا القرن، حينما نشر عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي Birdwhistell دراسته العملية التنظيمية عن حركات الجسم عام ١٩٥٢ في كتاب بعنوان «مدخل إلى علم الحركة الجسمية»^(٣)، وتزامن ظهور هذا الكتاب مع أنشطة علمية أخرى قام بها علماء النفس والتحليل النفسي والاجتماعي^(٤).

وقد كان المنطلق الذي بدأ منه Birdwhistell هو أن اللغة بوصفها نظاماً، لا تحدث منفردة، وإنما تصحبها عادة نظم أخرى منها الحركات الجسمية^(٥). وقد قام بتحليل هذه الحركات إلى مكوناتها الأساسية التي سماها «كينات» (قارن هذا بالمصطلح الصوتي: فونات)، ثم لاحظ أن هذه «الكينات» تتجمع في وحدات أو كما قال «كينيمات» (قارن هذا

(١) المرجع ١١/١٠٠، ١٠١.

(٢) المرجع ١/١١٦.

(٣) المرجع ٤/٩٣، ١١/١٦٧.

(٤) المرجع ١١/١٦٦.

(٥) السابق ١٦٨.

بالمصطلح الصوتي فونيمات)، كما لاحظ أن هذه الحركات قد تتابع فتأخذ شكل جملة، أو حتى فقرة، واستخلص Birdwhistell من مجموع الحركات التي لاحظها ما بين خمسين وستين «كينا» ذات معنى، تركز نحو ثلاثين منها في منطقة الوجه والرأس (يشارك فيها الرأس والحاجب والعين والجفن والأنف والفم والشفة والذقن والخذ) (١).

وقد ردّ العلماء تأخر الاهتمام بدراسة الإشارات غير اللفظية في العصر الحديث إلى جملة عوامل منها:

أولاً: الظن الخاطيء أن الوسائل غير اللفظية ذات أهمية ثانوية بالنسبة للوسائل اللفظية. وقد زال هذا الوهم بعد أن أثبت العلماء أن الإشارات غير اللفظية تقف على قدم المساواة مع الإشارات اللفظية كناقلات أولية للمعاني (٢)، بل منهم من رجح كفة الإشارات غير اللفظية ونسب إليها ما يقرب من ٦٥٪ من المعنى الاجتماعي للمحادثة أو الاتصال المباشر، وتطرف بعضهم فأعطى للإشارات غير اللفظية في مجال التعبير عن الانفعالات والمشاعر ما يقرب من ٩٣٪ من التأثير الكلي للرسالة، تاركاً للكلمات ٧٪ فقط (٣).

ثانياً: أما العامل الثاني الذي أحر الاهتمام بدراسة الإشارات غير اللفظية فقد كان الظن الخاطيء بعدم تعقيد هذه الإشارات حتى يمكن تعلمها، وبعجزها عن التعبير عن الأفكار المركبة أو الهامة، وبكثرة ما تحويه من إشارات وإيماءات تحول بين المرء وبين دراستها وحفظها. وقد تبين أيضاً فساد هذا الظن، حيث أثبت العلماء أن الإشارات غير اللفظية لغة متكاملة ذات قواعد، وأنها تُكتسب بصورة فطرية، أو تُتعلم بصورة اجتماعية، وأنها قابلة للدراسة والتحليل والتجميع على نمط ما يحدث بالنسبة للغة اللفظية (٤).

ثالثاً: وهناك عامل ثالث ذو طبيعة منهجية؛ إذ تقتضى دراسة الإشارات غير اللفظية تكرار رؤيتها وإعادة مشاهدتها حتى يمكن تحليلها بدقة. وقد كان هذا يشكل عائقاً في الماضي لتكلفتها العالية، أما الآن بعد اختراع التصوير العادي والبطيء، والتصوير بالسينما، والتسجيل بالفيديو، واستخدام جهاز عرض الشرائح، فقد زالت العقبة المنهجية، ولم يعد هناك تكلفة مادية عالية في دراستها (٥).

(١) المرجع ٤/ ٩٥.

(٢) المرجع ٥/ ٨، ٩.

(٣) المرجع ١/ ١٠٩، ٤/ ٥، ٧/ ٨.

(٤) المرجع ٥/ ٨، ١٠.

(٥) السابق ٨/ ١١.

ويمكن تقسيم وسائل الاتصال غير اللفظية قسمين هما:

١- الوسائل الصوتية vocalic غير اللفظية non - verbal .

٢- والوسائل غير الصوتية non - vocalic .

أما الوسائل الصوتية غير اللفظية فتضم الأصوات المستقلة غير اللفظية التي يصدرها الإنسان بوعى أو بغير وعى، للتعبير عن حالة من حالاته الداخلية، كصوت التنفس، أو الشخير، أو الغطيط في النوم، أو التجشؤ، أو السعال، أو الدندنة، أو طقطقة الأصابع^(١). كما تضم صور التداخلات الصوتية اللفظية في تيار الكلام، مثل الوقفات، والتهتهة، واللثمة، وعثرات اللسان، والأصوات الحشوية (مثل: آه... أم... معنى...) ^(٢).

لكن الأهم من هذا وذاك أنها تضم الملامح النطقية غير التركيبية المصاحبة للعملية الكلامية، والمشاركة لها في أداء الرسالة، والمستخدمة لتمييز نماذج الأصوات، مثل النبر، والتنغيم، ودرجة الصوت، ومعدل سرعته أو استمراريته ونوعيته، ومدى ارتفاعه، وهو ما يمكن اعتباره واقعاً في منطقة وسط بين المجالين اللفظي وغير اللفظي.

ومن أمثلة النبر التمييزي نطق الكلمة الإنجليزية Permit بوضع النبر على المقطع الأول إذا كانت اسماً، وعلى المقطع الثاني إذا كانت فعلاً، والكلمة العربية «أرم» بنبر المقطع الأول مع المذكر (أرم الكرة)، والمقطع الثاني مع المؤنث (أرمي الكرة).

أما التنغيم فيمكن التمثيل له بكلمة «لا» التي إذا نطقت بنغمة هابطة تكون جملة تقريرية بمعنى: لا وأفاق، وإذا نطقت صاعدة هابطة صاعدة تدل على دهشة أو استنكار، وإذا نطقت صاعدة هابطة تكون توكيدية^(٣). كما يمكن التمثيل له بالجملة: «الساعة الخامسة» التي تأتي إجابة عن سؤال: متى تزورني؟، فيمكن أن تنطق بنغمة الخبر: الساعة الخامسة، أو بنغمة الاستفهام: الساعة الخامسة؟

أما درجة الصوت فيعني بها التردد الأساسي للتصويت، أو النوتة الموسيقية التي ينتجها الصوت^(٤). ويتوقف هذا التردد على طول الوترين الصوتيين، ووزنهما، ودرجة توترهما.

(١) المرجع ١/١٠٣، ١٠٤. (٢) المرجع ١/١٠٨، ١٣٣/٥.

(٣) المرجع ١٢/١٨٩، ٣١٥.

(٤) يشبه ذلك بالضغط على مفاتيح البيانو. فحين يضغط العازف على (C) المتوسطة في البيانو فإن وتر الـ (C) يتذبذب عند معدل ٢٥٦ مرة في الثانية، ومثل هذا يحدث للصوت البشري الذي ينتج نغمة (C) المتوسطة. وكل شخص يملك شكلاً معيناً من درجات الصوت يتردد أو يتكرر أكثر من غيره في كلامه العفوي (انظر المرجع ٥/١١٩، ١٢٠).

كما يتوقف على جملة من العوامل الأخرى من أهمها الانفعال، فالشخص الحزين أو الذاهل من الأقرب أن يستعمل درجة صوتية أخفض، والشخص الشائر أو المبتهج من الأقرب أن يستعمل درجة صوتية أعلى. ومن العوامل كذلك درجة اهتمام المتكلم. ومحتوى كلامه (حقائقياً أو عاطفياً مثلاً) (١).

أما معدل السرعة Tempo فيشير إلى عدد الأصوات المقذوف بها خلال وحدة زمنية معينة عادة ما تكون الثانية، ومعدل السرعة أثر كبير على تحسين الاتصال، والوضوح أو الاستيعاب (أو كلاهما) يتناقص حينما يتجاوز المعدل ٣٠٠ كلمة في الدقيقة، على الرغم من أن الأفراد يمكن أن يدرّبوا على استيعاب مادة تقدم بمعدلات أسرع، وحين يجيء معدل السرعة منخفضاً أو أبطأ من المعتاد يفقد السامع اهتمامه بالشخص الذي يحاول الاتصال به، وحين يجيء بمعدل عادى فإنه يحقق خاصة التعرف على الأصوات، ويمكن من نقل المعاني بدون عوائق، وحين يزيد على المعدل فعادة ما يعكس احتياجاً أو استثارة أو انفعالا، وكثيراً ما يتخذ معدل السرعة كمعيار للحكم على طلاقة الشخص اللغوية، وعلى درجة تأثيره في الآخرين (٢).

أما نوعية الصوت voice quality فتشير إلى الملامح الصوتية التي تمكن السامع من تمييز صوت شخص عن شخص آخر، وهي ملامح لا تتطابق عند اثنين، ولذا أطلق عليها بعضهم «البصمة الصوتية». وتختلف هذه الملامح من شخص إلى آخر نتيجة الاختلاف في شكل وحجم التجاويف الأنفية والفموية. وفي تركيب الحجرية وحجم تجويفها، وفي طريقة تحريك أعضاء النطق، بالإضافة إلى طول الوترين الصوتيين، ووزنهما، ودرجة توترهما، وكل هذه العوامل تستقر عند سن البلوغ، وتظهر في شكل خطوط بيانية عن طريق «الراسم الطيفي» تتجمع لتكون شكلاً معيناً ذا فردية مطلقة، لا يستطيع الشخص إخفاءه أو تغييره.

ويساعد في تكوين النوعية الكلية للصوت ملامح أخرى مثل الأنفية وعدمها، والتنفسية والبحة، والجشّة، والخشونة، والحدة، والانسباب، والانكثام (٣).

أما مدى ارتفاع الصوت فيعطى لمحات وقتية أو لحظية عن المتصل وشكل تفاعله مع الآخرين. فالوشوشة - مثلاً - صفة صوتية مميزة، وهي تعنى أن المتصل ينقل معلومات خاصة، أو أنه يحصر رسالته في منطقة محدودة جداً، مستبعداً أولئك الذين يبعدون عن منطقته.

(٢) المرجع ١/ ٥.١٠٥ / ١٢٠، ١٢١.

(٤) المرجع ١/ ١٠٨.

(١) المرجع ١/ ٥.١٠٥ / ١٢٠.

(٣) المرجع ٥/ ١٢١، ١٢٢، ١٢٧، ٢.

وعكس هذا الصياح، أو رفع الصوت الذى يدل على أن المتصل يوسّع من مجال نظامه التواصلى (٤). ويُحدّد ارتفاع الصوت عادة على مقياس متدرج يبدأ من ١٠ ديسيبل decible إلى ١١٠ ديسيبل، وإذا تجاوزت شدة الصوت ذلك يصبح مؤذياً ومزعجاً (١)، وإذا بلغ ١٤٠ ديسيبل يسبب ألماً حاداً (٢).

وأخيراً لا ننسى أن نشير إلى بعض الأمثلة الأخرى للأصوات النطقية غير اللفظية مثل طرقة اللسان (وبخاصة عند السودانيين)، والضحك بقصد السخرية، والسعال لتنبه شخص إلى خطأ وقع فيه (مثل تطرقه إلى موضوع حساس)، والنحنة التى نستخدمها لتنبه شخص إلى دخولنا غرفته واقتحامنا فراغه (٣).

وتأتى أهمية المفاتيح الصوتية السابقة من أنها تنتج نحواً من ٣٨٪ من الرسالة اللغوية، وأنها يمكن أن تساعد فى تحديد نوع الانفعال بدقة، كما يحدث فى الحياة العامة حين تسمع صوتاً آتياً من بيت جارك دون أن تميز الكلمات، ومع ذلك يمكنك أن تقرر ما إذا كان المتحدث يمزح أو يتشاجر، أو كان الجار يقيم حفلاً (٤)، كما أنها يمكن أن يكون لها تأثير إيجابى على المتلقى حين تُستخدم بإتقان، أو تأثير سلبى حين يُساء استخدامها، فإن درجة صوت بمعدل أقل من ٣ نغمات قد تعطى انطباعاً بشك المتكلم أو عدم ثقته فى نفسه، وغلبة الصفة الأنفية أو التنفسية على صوت المتكلم قد تقلل من قدرته على تبليغ المعلومات بوضوح (٥).

وقد أجرى العلماء عدداً من التجارب لفصل الإشارات أو المفاتيح الصوتية عن المحتوى اللفظى، وقياس مدى فاعلية الأولى. ومن هذه التجارب:

أولاً: محاولة استخدام نصوص غامضة لاثمّل معانى واضحة للسامع، تنطق بطريقة تجعلها تحمل انفعالات معينة عن طريق تلوين الصوت، واستخدام الإشارات الصوتية الملائمة.

(١) المرجع ٥/١١٨، ١١٩، ١٢/٣١.

(٢) توضع الوشوشة عند نقطة ١٠ ديسيبل، والمحادثة العادية (على مسافة ٣ أقدام) عند نقطة ٦٥ ديسيبل، وأصوات المرور فى شارع مزدحم عند ٦٨ ديسيبل، وخبطة مطرقة على صحيفة معدنية (على مسافة قدمين) عند ١١٤ ديسيبل (انظر المرجع ٥/١١٩).

(٣) المرجع ١/١٠٩، ١١٠.

(٤) السابق / ١١٠.

(٥) المرجع ٥/١٢٣.

وهناك تجربة ثانية قامت على أساس نطق المتكلم بكلمات ومقاطع لا معنى لها لتقليص أو محو دور المحتوى اللفظي، مع استخدام الإشارات الصوتية الملائمة.

ولكن أفضل هذه التجارب وأدقها وأكثرها علمية كانت تلك التي قامت على أساس نطق جمل بلغة لا يعرفها السامع، ويُطلب منه أن يخمّن دلالاتها الانفعالية أو العاطفية عن طريق الإشارات أو المفاتيح الصوتية.

وقد اشترك في إجراء هذه التجارب فريقان: الفريق المتحدث ويضم عدداً من الممثلين الأكفاء المدربين على الإلقاء، والفريق السامع ويضم عدداً من طلاب الجامعة وغيرهم. وقد طُلب من السامعين أن يقوموا بتوزيع الإشارات الصوتية التي يتلقونها على المشاعر الخمسة: الاحتقار - الغضب - الخوف - الحزن - اللامبالاة، فجاءت نسبة الدقة في التعرف على النحو التالي:

٨٨٪ اللامبالاة.

٨٤٪ الاحتقار.

٧٨٪ الغضب - الحزن.

٦٦٪ الخوف

وقد أثبتت جميع هذه التجارب ما يأتي:

أولاً: أن الاحتقار واللامبالاة احتلا أعلى القوائم في نسبة التعرف عليهما بدرجة عالية من الدقة.

ثانياً: أن الحب والخوف احتلا أسفل القوائم حيث ظهر أنهما يصعب تمييزهما بالاعتماد كلية على الإشارات الصوتية.

ثالثاً: أن بعض هذه الانفعالات كان يشبه بالآخر بدرجة عالية، فقد خلط الخوف بالاهتياج تارة وبالتعاسة أخرى، واختلط الزهو بالرضا تارة وبالسعادة تارة أخرى.

رابعاً: أن هناك فروقاً واضحة بين الأفراد في قدرتهم على توصيل أنواع الانفعالات عن طريق الإشارات الصوتية، أو في قدرتهم على التعرف على الانفعالات التي يعبر عنها الآخرون صوتياً، وإن حاول العلماء زيادة درجة الحساسية عن طريق تدريبات خاصة (١).

ولاتقف أهمية المفاتيح الصوتية عند مساهمتها في نقل المعنى وأداء الرسالة اللغوية، بل

(١) المرجع ٥/ ١٢٤ - ١٢٨.

تتعدى ذلك بتدخلها فى الحكم على شخصية المتكلم، وعلى مستواه الثقافى والاجتماعى، ونوع المهنة التى يمارسها، مما فتح الباب أمام التفكير فى إعداد تدريبات صوتية بقصد إحداث تغيير فى إدراك الآخرين لشخصية المتكلم. وقد بدأ العلماء اختبارات هذا النوع منذ بدأ استخدام الراديو، بقصد التعرف على الملامح التى تجذب جمهور السامعين أو تنفرهم، واستمرت التجارب والدراسات نحواً من خمسين سنة، وكان من أهم نتائجها.

أولاً: أن الصوت يحمل معلومات صحيحة عن داخل وخارج الشخصية، وأن الملامح الصوتية كانت دقيقة الدلالة على الأبعاد الهامة للشخصية، مثل الانطوائية أو الانبساطية؛ السيطرة أو الخضوع؛ الانفعالية أو الهدوء.

ثانياً: أن أكثر الصفات الشخصية قابلة للتنبؤ بها من سماع الأصوات هى الجنس (ذكر - أنثى)، والسن (شاب - عجوز)، يليها صفات أخرى مثل التحمس أو الفتور، النشاط أو الكسل، الانفعالية أو الهدوء، العاطفية أو العقلية، الاتزان أو السفاهة، الاهتمام أو اللامبالاة، العداونية أو المسالمة.

ثالثاً: أن السامعين قد حكموا على من يستخدم تنوعاً أكبر من درجة الصوت، أو معدلاً أعلى من السرعة، بالنشاط والحيوية، ومن تغلب عليهم النغمات المستوية بالكسل والبرود، وبطء الحركة، والانسحاب من الحياة، وحكموا على من تظهر صفة الأنفية فى حديثهم بالكسل والحمق وفقد الجاذبية^(١).

أما الوسائل غير الصوتية فيدخل تحتها ثلاثة أشياء هى:

أولاً: المظهر الخارجى.

ثانياً: حركة، أو حركات الجسم، والبعد الجسدى بين الشخصين.

ثالثاً: حركة، أو حركات عضو من أعضاء الجسم.

ولنبداً بالمظهر الخارجى:

يعطى المظهر الخارجى للشخص معلومات ديموجرافية عنه تشمل الجنس والعمر والموطن، كما أنه يلعب دوراً هاماً فى النظام العام للتواصل غير اللفظى، ويخلق استجابات إيجابية أو سلبية عند الآخرين، سواء كان بمفرده، أو فى وجود إشارات لغوية أو غير لغوية أخرى^(٢).

(١) المرجع ٥ / ١٣١ - ١٣٢.

(٢) المرجع ١ / ١٣٢، ٤ / ٨٦.

وقد قسم العلماء مفاتيح المظهر الخارجى إلى ثلاثة أقسام:

✽ فمنها ما هو ثابت مثل عمر الشخص، وجنسه، وموطنه، ومركزه الاجتماعى، ووظيفته. وكذلك ما يميزه من صفات جسمية كالصلع، وبياض الشعر، وتجاعيد الوجه، والسمنة أو النحافة، ولون الجلد، والعينين..

✽ ومنها ما هو شبه ثابت، وهو نوع أقل استقراراً ولكنه يظل ثابتاً خلال فترة التفاعل الواحد. وتشمل مفاتيح هذا النوع ملامح مثل طول الشعر، وطريقة تصفيفه، ودرجة حلاقتة، وطريقة تسوية الحاجبين، ولون السترة، وربطة العنق، ودرجة الاهتمام بأنافة المظهر. ومثل هذا النوع من المفاتيح يحدد مفاهيم الشخص عن الجمال، وطريقة تعامله مع الآخرين، ومقدار طموحه.

✽ أما النوع الثالث فهو الوقتى أو اللحظى. ويتمثل فى تعبيرات الوجه السريعة الزوال. مثل رفع الحجاب، أو تحريك الشفتين، أو الممصصة بهما، أو إنزال العينين، أو حك الذقن، أو تمشيط اللحية بأطراف الأصابع، أو النظر فى الساعة، أو التلفت يمنة ويسرة.

ومثل هذا النوع من المفاتيح يكشف عن الانفعالات الداخلية، ويمكن أن يقرأ لمعرفة نوع تجاوب الشخص. ومدى شعوره بالسامة أو الاهتمام، وإحساسه بالتصديق أو الشك، واتجاهه نحو القبول أو الرفض.

ويمكن أن يتدخل الشخص لتغيير كثير من هذه المفاتيح سواء منها الثابت وشبه الثابت واللحظى، كأن يرتدى شعراً مستعاراً، أو يصيغ شعره، أو يخفى تجاعيد وجهه عن طريق الشد، أو تجاعيد الرقبة عن طريق إيشارب أو كوفية أو بلوفر ذى رقبة عالية، أو يستخدم أدوات التجميل. أو يلبس نظارة سوداء لإخفاء الخطوط الموجودة حول العين. أو يجرى عملية بلاستيكية للتجميل^(١). وقد سمي العلماء هذا النوع من التدخل بنظام التواصل الاصطناعى، وأدخلوا فيه كل الأشياء التى يرتديها الشخص أو تتصل بجسمه من أجل تعديل مظهره^(٢).

وعادة ما يحكم الإنسان على الشخص الغريب من خلال مظهره الخارجى، ويحدد على ضوء هذا الحكم مدى القرب منه أو البعد عنه، بل أكثر من هذا يخلع على هذا الغريب صفات شخصية قد تقرب أو تبعد عن الواقع.

(١) جاء فى أحد الإحصاءات أنه فى عام ١٩٧٥ قام أكثر من مليون أمريكى بإجراء عمليات جراحية من هذا النوع (انظر المرجع ١١٠/٥).

(٢) المرجع ١/١١٥، ١٣٢، ١٤٨، ٥/١٠٩، ١١٠.

وقد أثبتت الدراسة أن المظهر هام في حفلات التعارف ، وفي قرارات الزواج ، وكثيراً ما يتدخل المظهر غير المقبول في عدم حدوث التقارب بين راغبي الزواج.

وفي استبيان أجرى في الولايات المتحدة عن الصفات ذات الأولوية في الزواج (مثل المركز الاقتصادي - المنظر الحسن - السلطة - دين الأسرة - الأخلاق - الصحة - الثقافة - الذكاء - السن...) تبين أن الرجال يرفضون عادة المرأة التي يعيها مظهرها، ولا يختص الأمر بالولايات المتحدة فقد أجريت دراسات في بلدان أخرى من العالم انتهت إلى أن الرجل يبحث عن المرأة الأجمل منه مظهراً، وأن المرأة تميل نحو الرجل الذي لا يقل عنها في جماله الجسدي، ومن بحث أجرى على نحو سبعمائة طالب جامعي أمريكي حضروا حفلاً راقصاً للطلاب الجدد، تبين أن المظهر الخارجي والجنسية الجسدية كانت أهم عامل في تقبل الشخص أو رفضه من قرينه أو قرينته (١). وهناك عبارة شهيرة تنسب إلى شرلوك هولمز تقول: «من أظفار الشخص... من كم سترته.. من حدائه.. من ثنية بنطلونه.. من شكل سبابته أو إبهامه.. من أسورة قميصه.. من أي شيء من هذه الأشياء وغيرها تعرف حقيقة الشخص وتوجهاته» (٢).

وهناك أنماط للجسم قد وضعت في شكل مقياس، عن طريق تحديدها يمكن تخمين صفات الشخص، ومفاتيح شخصيته:

- ١- فالشخص السمين الجسم يُصنّف على أنه حسن الطوية، أوف، كسول، كثير الكلام. ويتوقع منه أن يكون دمخ الخلق، حنوناً، متعاطفاً مع غيره، يميل إلى موافقة الآخرين.
- ٢- والشخص الرياضي الجسم، المفتول العضلات يُصنّف على أنه قوى، معتمد على نفسه، مغامر، ناضج، ويتوقع منه أن يكون نشيطاً، متنافساً، أكثر طبيعية مع الآخرين.
- ٣- والشخص النحيف الطويل يُصنّف على أنه عصبى، متشائم، ويتوقع منه أن يكون متوتراً، متشككاً، متقلب المزاج، منطوياً على نفسه (٣).

وهناك دراستان طريقتان أخريان تتعلقان بتأثير المظهر الخارجي على الآخرين، أما أولاهما فتتعلق باستخدام الطالبات الجامعيات لعامل المظهر والجنسية الخارجية كوسيلة تأثيرية على الأساتذة للحصول على درجات أعلى من درجات الطلاب، وقد أجريت التجربة على نحو مائتى طالبة مستجدة حصل الباحث على صور لهن، وطلب من أربعين عضواً من أعضاء هيئة التدريس ترتيب الصور حسب المظهر والجنسية، وحين قارن الباحث الترتيب الناتج مع

(١) المرجع ٤/٦٦ - ٦٨.

(٢) السابق/٦٣.

(٣) المرجع ١/١٣٢، ٥/١١٠.

معدل الدرجات وترتيب الطالبة في الميلاد بين إختونها، وجد هناك علاقة موجبة بين ارتفاع معدل الدرجات وجاذبية الطالبة، وكونها أكبر إختونها. ثم تساءل الباحث: لماذا كان هذا صحيحاً بالنسبة للطالبة الأولى فى أسرتها؟ وأجاب بأن ذلك يرجع إلى أن البنت الأولى فى الميلاد تظهر نوعاً من السلوك المظهري الاستعراضى، وتميل إلى الجلوس فى الصفوف الأولى، وتأخذ مواعيد مستمرة للقاء الأساتذة فى ساعاتهم المكتبية، مما يجعل الأساتذة يتذكرونهن بسهولة ويمالئونهن^(١).

وأما الأخرى فقد أجريت خلال الحملة الانتخابية فى الولايات المتحدة عام ١٩٦٠م بين كيندى ونكسون، وقد عزا المحللون انتصار كندى على خصمه إلى اللقاءات التلفزيونية التى تمت بينهما، على الرغم من أن كيندى لم يكن حتى ذلك الوقت سوى «سناتور» غير مشهور، فى حين كان نكسون نائباً للرئيس لمدة ثمانى سنوات.

وقد كانت استطلاعات الرأى - قبل الحوار التلفزيونى الأول - تظهر تفوق نكسون على كيندى، ولكن بعد هذا الحوار الذى شاهده حوالى ١٧ مليون أمريكى أظهرت استطلاعات الرأى تقدم كيندى بدرجة بسيطة، ثم زاد تقدمه بعد ذلك حتى كسب المعركة الانتخابية.

ومن اللافت للنظر أن الذين سمعوا الحوار فى الراديو خرجوا بانطباع متعادل وربما فى صالح نكسون، وكذلك الذين قرأوا الحوار بعد هذا فى الصحف قد خرجوا بنفس الانطباع، أما الذين شاهدوا الحوار التلفزيونى فقد وضعوا كيندى قبل منافسه.

وقد كانت الأسئلة المطروحة حينئذ: ما الذى غير انطباعات الناخبين؟، ولماذا اختلف حكم المشاهدين عن السامعين والقارئین؟، وماذا حملت الرسالة المرئية غير اللفظية من مرجحات؟

لقد وصف جمهور المشاهدين الرجلين بصفات متساوية تتعلق بالبعد اللفظى، مثل وضوح النطق، والتركيز، والإنصاف، ولكن بالنسبة لأبعاد أخرى غير لفظية كانت النتيجة مختلفة:

فبالنسبة لصفات الشخصية: وُصف كيندى بأنه أكثر جاذبية مما كان متوقعا، أكثر صداقة، نشيط، قوى، نابض بالحياة، متكلم على سجيته، هادى، عميق، مجرب، حكيم، مكتمل الرجولة.

أما نكسون فقد وصف بصفات عكسية، مثل: ممل، فاتر، سلبى، ضعيف غير مشوق، متوتر، ضحل، قليل التجربة، أحمق.

(١) المرجع ٦٤/٤.

وبالنسبة للمفاتيح الثابتة للمظهر الخارجي وملامح الوجه: وُصف كيندى بأنه وسيم،
يوحى وجهه بالاهتمام بالآخرين، والتعاطف معهم.

فى حين وصف نكسون بأنه سيئ المظهر (ربما لعدم ملاءمة ملابسه له بعد إنقاصه وزنه)،
ووصف وجهه بأنه يعطى انطباعاً بالمشاعر الجامدة المرتبطة بالغضب.

وبالنسبة للمفاتيح اللحظية للمظهر الخارجي: كان مظهر كيندى يعطى انطباعاً باللياقة
البدنية، وكان فى وقفته منتصباً، ويشير بيده اليمنى، ويحدد أفكاره بصورة قاطعة.

أما نكسون فكان يبدو مريضاً مرهقاً، وكان يقف على رجل واحدة (لوجود جرح فى
ركبته)، ويمسك المنصة بكلتا يديه، وكان يبدو متوتراً، والعرق يتصبب منه.

وكان كيندى يرتدى سترة داكنة، ورباط عنق مناسباً، وكلاهما يتقابل بوضوح مع خلفية
المنظر، على عكس نيكسون الذى كان يرتدى سترة فاتحة، ورباط عنق فاتحاً.

وكان كيندى أثناء استماعه لنكسون مشغولاً بالخربشه بقلمه، هازأ رأسه، ومظهراً عدم
الموافقة على ما يقوله نكسون.

فى حين كان نكسون يجلس قابضاً على ركبته، مومناً برأسه كأنه موافق على ما يقوله
كيندى^(١).

وهكذا انتصر البعد غير اللفظى على البعد اللفظى، وحدد نتيجة الانتخابات.

أما الوسيلة الثانية من الوسائل غير الصوتية فهى حركة أو حركات الجسم، والبعد
الجسدى بين الشخصين، وتتميز هذه الوسيلة عن حركة عضو من أعضاء الجسم بما يأتى:

١- أن الوسيلة المستخدمة هى كامل الجسم، أو عدد من أعضائه يتضمن نصف الجسم
على الأقل.

٢- أنها قد تأخذ شكل الثبات، أو توقيف الحركة لفترة ما فتشكل وضعاً معيناً Position
يستغرق عدة ثوان، وقد تأخذ شكل حركات متتابعة قابلة للملاحظة ببداية محددة ونهاية
محددة، وتضم مجموعة من الأوضاع المتسقة فى عملية التنويع.

٣- أن مقدار أجزاء الجسم المشتركة فى الاتصال ليس وحده المسئول عن تمييز هذه الوسيلة
عن حركة عضو واحد، فإن الوقت المستخدم فى الاتصال كذلك يعدُّ عاملاً هاماً، فالإنسان
ينتقل من حركة إلى أخرى بسرعة، ولكن وضع الجسم يتحقق فى عدة ثوان. وقد يحتاج إلى
عدة دقائق^(٢).

(٢) المرجع ٥ / ٣٥.

(١) المرجع ١ / ١٧٢ - ١٧٥.

أما الرسالة التي تحملها هذه الوسيلة فتنوع لتشمل ما يأتي:

أولاً: رسالة شخصية تتعلق بالشخص نفسه، لاتنעדاه للكشف عن اتجاهه نحو الآخرين، ولا تقوم بوظيفة بين شخصية أو تفاعلية، وهذه يمكن قراءتها للتوصل إلى مكانة الشخص، أو مدى حيويته، أو ثقته بذاته، أو لتحديد جنسه (١).

وقد أثبتت الدراسة أن لكل جنس طريقته المعينة في الحركة والجلوس والوقوف، فحركة النساء مثلاً محدودة غير مفرطة (ربما للملاسهن الضيقة أو القصيرة، ولأحذيتهم غير المريحة)، ولا تشغل إلا جزءاً قليلاً من الفراغ (ربما نتيجة النقص في نفوذهن الاجتماعي)، أما الرجال فيتجنبون الحركات الناعمة، والإشارات المعينة التي تقلل أو تشكك في رجولتهم (٢).

ومعيار السلوك لكل جنس يحدد كذلك حركته، ويقيدها أو يطلقها. فمن الممكن للرجل أن يجلس مائلاً إلى الخلف كثيراً، أو ماداً رجليه إلى الأمام، أو يحرك جزءه الأسفل دون خجل، وهو ما يحظر على المرأة، ولهذا قال بعضهم إنه عن طريق ملاحظة الحركة وحدها يمكن في الظلام وعن طريق ضوء خافت تمييز كل جنس عن الآخر (٣).

كما أثبتت الدراسة أن حالة الشخص العاطفية ومزاجه كثيراً ما ينعكسان في حركاته وسكناته، فحالة الإنارة العاطفية الحادة ترتبط بقدر كبير من حركات الجسم، وحالة الاكتئاب ترتبط بحركات قليلة من الرأس واليدين، ولكن بحركات كثيرة من الأرجل (٤).

ومن بعض الدراسات العلاجية: النفسية والسريرية، تبين أن المريض قد يغطي وجهه بيديه حين يناقش أشياء يخجل من ذكرها، وقد يقوم بحركات بجمع كفه أو يشبك أصابعه، أو يعبث ببعض الأشياء الموجودة أمامه حين يكون مهتاجاً أو في حالة عصبية، وقد يدلّ يديه المفتوحتين بين رجليه حين يكون مصاباً بالإحباط، ويميل إلى الأمام وإلى أسفل (٥).

ثانياً: رسالة تفاعلية أو بين شخصية مستقلة بنفسها، وذلك حين تقوم حركات الجسم بتسريب معلومات عن مدى علاقة الأشخاص بعضهم ببعض.

وقد ثبت أنه في مواقف التفاعل البيني فإن الشخص يكيف نفسه بالنسبة للآخرين، فهو قد يقف في مقابل شخص أو يقف دونه، يواجهه مباشرة أو يزور بجسده عنه، قد يميل إلى

(١) المرجع ٥ / ١٣٢.

(٢) المرجع ٦ / ١١٩.

(٣) السابق / ١٢٤.

(٤) المرجع ٤ / ١٠٢.

(٥) السابق والصفحة.

الأمام أو يستلقى إلى الخلف، قد يجلس منتصباً أو مسترخياً، قد يطوى ذراعيه وساقيه في جلسة مشدودة متحفزة، وقد يفتحهما في وضع امتداد واسترخاء.

كما ثبت بالملاحظة أن وضع الشخص يده في خصره أثناء الكلام يكثر وقوعه من الأعلى حين يتحدث للأدنى، وأن وضع الأيدي والأرجل في حالة استرخاء، يحدث عادة حينما يكون المخاطب أقل مكانه^(١). كذلك لاحظ أحد الدارسين (Goffman) أنه في لقاء بأحد المستشفيات ضم جميع العاملين به - كان الأفراد ذوو المكانة العالية يجلسون في وضع استرخاء واضعين أقدامهم فوق الموائد، وغائرين في كراسيهم في وضع استلقاء، في حين جلس الأقل مكانة بصورة أكثر رسمية، معتدلين في كراسيهم^(٢).

ومثل هذه الأوضاع قد تأخذ طابعاً اجتماعياً ثقافياً، ولذا تختلف من شعب إلى شعب، ومن ثقافة إلى ثقافة، ففي ثقافات كثيرة ينحني الصغير أمام الكبير، أو يجلس عند قدمي الأعلى مقاما، أو يتجنب الصغير أن يولى الكبير ظهره عند المغادرة... وهكذا^(٣).

وقد تمت دراسة كثير من الحركات وربطها بدلالات أو مشاعر معينة. فدرجة الحب مثلا تنعكس في جلسة الشخص وفي وضع كتفيه ورجليه، فحين يكون الحديث بين أشخاص متحابين جدا تكون جلستهم حرة غير خاضعة للتكيف، والعكس بالعكس، وحين يراد طلب التأييد تصدر عن الشخص مجموعة من الإشارات تشمل الابتسام والإيماء بالرأس وتحريك اليد وغيرها، وحين يراد إدخال شخص في الحديث أو إبعاده يأخذ الجسم اتجاهاً معيناً كما يدل الشكل رقم [١] وترجمته: «لسنا مستعدين لإدخال آخرين»، والشكل رقم [٢] وترجمته: «أنا معك لست معه»^(٤).

وقد قاس العلماء درجات الحيز أو الفراغ بين الشخصين وربطوها بفحوى الرسالة، وينمط التفاعل البيني، فأقرب مسافة إلى الشخص تسمى «الفراغ الخصوصي» وتراوح بين التماس وحوالي ٤٠ سم، وهذا المجال خاص بالأسرار والأمور الشخصية التي لا يراد الجهر بها. ويلى ذلك «الفراغ المعتاد» الذي يرتبط بمعاملات الناس العادية، ويتراوح بين ٤٠ سم و١٢٠ سم، ثم «الفراغ الاجتماعي» الذي يتعلق بالتعامل في الأمور غير الشخصية ويتراوح بين ١٢٠ سم وثلاثة أمتار ونصف، وأخيراً يأتي «الفراغ العام»، وهو المجال الذي يخاطب فيه المتكلم جمهوراً كبيراً ويمتد من ثلاثة أمتار ونصف إلى مدى السماع^(٥).

(٢) المرجع ١٠١/٤.

(٤) المرجع ١٠٠/٤، ١٠٣.

(١) المرجع ١٣٣/١، ١٠/٤.

(٣) المرجع ١٣٣/١.

(٥) المرجع ١٥٠/١، ١٥١.

ثالثاً: رسالة تفاعلية أو بين شخصية مصاحبة أو مواكبة لرسالة لفظية تأتي لتأييدها وإيضاحها، فحين يحاول الشخص ذلك بغير - أثناء الكلام - من وضع رأسه وعينه مع كل مجموعة من الجمل القليلة، وربما أمال رأسه يمينا أو يسارا، أو انحدر بها إلى أسفل، أو رفعها إلى أعلى، وقد يثنى رقبته أو يمدّها ليتمكن من النظر إلى الأرض أو السقف.

ومثل هذا النوع من الحركات يقتضى تغييراً سريعاً، ومواءمة الحركات بعضها مع بعض، ولا يعتبر من النوع الذى نتحدث عنه إلا إذا وقع كجزء من تجمع حركى مركب، وتتابع ليأخذ شكل جملة، فإذا كان الشخص يتكلم عن العدوان أو الانتقام فمن الممكن أن يقرن كلامه بحركات تدل على ذلك، كأن يمسك جمع كفه بإحكام، ويغير ملامح وجهه، ويلوح بيديه فى الهواء، وإذا أراد استثارة دموع الجماهير فإنه يقوم بإمرار يديه حول عينيه، أو يخلع نظارته ويمسح عينيه بمنديله، وإذا أراد أن يظهر أنه لا يريد أن يرى مالا يرضاه فقد يقوم بتغطية عينيه بيديه أو يشيح بوجهه (١).

وإذا كان الشخص يتحدث أمام جمهور كبير فإنه يستخدم معظم أعضاء جسمه أثناء التواصل: يأخذ جلسة معينة - يستعمل يديه - يميل إلى الأمام - يتجه إلى الوراء - يشير - يضرب بكفه المائدة - يتحرك يدها على إيقاع كلماته - يطوى ذراعيه - يقاطع بين ساقيه - يتحرك إلى الأمام أو الوراء (٢).

وقد تصحب هذه الحركات حركات هدامة، مثل تعديل رباط العنق، أو رفع الجورب، أو حركات دقيقة مثل الاتصال بالعين - الإيماء - الابتسام، أو معدلات ذاتية مثل تسوية الشعر، أو العض على الإصبع، أو معدلات شبيهة كاستعمال شىء موجود فى المكان واللعب به، أو دقه، أو الضغط عليه (٣).

أما الوسيلة الثالثة من الوسائل غير الصوتية فهى استخدام عضو من أعضاء الجسم (غير جهازه النطقى) لإبلاغ الرسالة، أو للمشاركة فى إبلاغها.

وتتكون هذه الوسيلة من نظامين:

أولهما: النظام المرئى (ويتضمن أنظمة فرعية من الحركات).

وثانيهما: النظام غير المرئى (ويدخل فيه الشم واللمس) (٤).

(١) المرجع ١ / ١٣٧، ٩٥ / ٤.

(٢) المرجع ١ / ١٣٢.

(٣) السابق / ١٣٦، ١٣٧.

(٤) المرجع ٥ / ١٤.

وتتضمن هذه الوسيلة سبع مناطق ذات مغزى هي:

كامل الرأس - الوجه - الرقبة - منطقة الكتف والذراع - منطقة الكف - منطقة الرجل والساق - منطقة القدم.

وتعد مناطق الرجل والساق والقدم قليلة الأهمية، لأنه نادراً ما يمكن رؤيتها، (١) أما باقي المناطق فيمكن دمجها في منطقتين اثنتين هما:

أولاً: منطقة الرأس والوجه (الأخير بأجزائه التعبيرية المتعددة كالجبين، والعينين، والحاجبين، والفم، والأنف).

ثانياً: منطقة اليدين (بأجزائهما التعبيرية المتعددة كالكفين، والأصابع، والأظفار).

ويعتبر العلماء هاتين المنطقتين - بأجزائهما المتعددة - أهم الأدوات المستخدمة أثناء الاتصال، أو لتحقيق الاتصال:

فهى أولاً التى تزودنا بتدفقات من الإشارات والمنظمات التى تتضمن امتداد الاتصال، وتمكّن كل مشارك من الحكم على كيفية استمرار التفاعل، وهذه الإشارات أو الأدوات التنظيمية يقوم كل أعضاء الثقافة المعينة باستخدامها بإتقان، بوعى أو بدون وعى.

كما أنها ثانياً تعد وسيلة هامة لتزويد أبناء الثقافة الواحدة بالشعارات أو الرموز المتفق عليها، مثل حركة الإبهام (إشارة إلى طلب التوصيل فى الطريق)، وعلامة النصر (التي ترسم بإصبعين على شكل ٧)، وهذا النوع من الشعارات يمكن ترجمته بجملة أو عبارة، كما يمكن فهمه منفرداً أو مقترناً برمز نطقى، وهو من النوع المكتسب الذى يتعلمه أبناء الثقافة الواحدة كما يتعلمون اللغة المنطوقة، وعادة ما يمكن استخدامه عن وعى وقصد للاتصال ونقل رسالة ما.

وهى ثالثاً يمكن استخدامها فى صحبة رموز نطقية بقصد الإيضاح، وتعد حينئذ بمثابة تعليقات على الأحداث مصاحبة للشريط المنطوق. إنها تقوم بدور الموضح، أو المحدد، أو المبرز، أو المؤكّد، أو المبكر، وعبارة أخرى بدور واضح العلامة، أو واضح الخط تحت الشئ الهام، ومن أمثلة ذلك الإشارة بالإصبع إلى الشئ المعنى، واستخدام اليدين لبيان شكل الشئ.

وهى رابعاً وسيلة هامة من وسائل إظهار الانفعالات والمشاعر، سواء تمت بقصد أو بدون

(١) المرجع ٥ / ٢٠، ٢١.

قصد، وبعد الوجه المنطقة الأولى لهذه الوظيفة على الرغم من أن حركات كامل الجسد ربما اتخذت كمفاتيح لفهم الانفعالات الإيجابية أو السلبية.

وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن عرض هذه الصور الدالة على الانفعال إنما هو شيء عالمي، فكل الناس في جميع أنحاء العالم يتنجون «إشارات وجهية» حينما يتعرضون لانفعال معين، ولكن الثقافات تختلف في قواعد هذا العرض. وفي كيفية التحكم في التعبير عن هذه الانفعالات (إظهاراً أو تخفيفاً أو إخفاء)، كما أن الشخص المتصل قد يظهر انفعالاً معيناً بقصد إخفاء انفعاله الحقيقي، كأن يظهر وجهاً سعيداً حين يكون تعيساً، أو يظهر أمارات القبول وهو رافض في قرارة نفسه^(١).

ولنبداً بمنطقة الرأس والوجه فنقول: إن إشاراتها تعد أغنى أنظمة الرموز عند الإنسان؛ لأنها تحوي معظم أعضاء الإحساس من ناحية (العينين - الأذنين - الأنف - الفم)، وتتمتع بقدرة عالية على حمل المعلومات ونقلها من ناحية أخرى^(٢).

وبعد تحريك الرأس ككل، والإيماء به إلى أسفل وأعلى بقصد إظهار الموافقة، أو إلى اليمين واليسر بقصد إظهار المخالفة - يعد ظاهرة عالمية، وبعضهم يردُّ أصل هاتين الإشارتين إلى سن الرضاع حين يحرك الرضيع رأسه إلى أعلى وإلى أسفل باحثاً عن ثدي أمه، وحين يحرك رأسه جانباً ليتخلص من حلمة الثدي أثناء الإرضاع. وتعد حركة الرأس إلى أعلى وأسفل معزراً قوياً أثناء الاتصال اللغوي، وتشجيعاً للمتحدث أن يستمر في حديثه، وحين تكون الحركة بطيئة فإنها قد تحتفظ بالمتحدث لأطول فترة ممكنة، أما حين تكون سريعة فتدل على أن السامع يتعجل إنهاء المتحدث لكلامه ربما ليأخذ هو دوره في الحديث^(٣).

أما الوجه فقد كان الشغل الشاغل لكثير من الدارسين. وخرج بنصيب الأسد من اهتمامهم، ويمكن التمييز في دراساتهم بين نوعين مستقلين هما:

أولاً: دراسة أسارير الوجه وملامحه.

ثانياً: دراسة تعبيرات الوجه وإشاراته.

ولا يدخل النوع الأول في اهتمام اللغويين؛ لأنه ينضوي تحت علم الفراسة أو قراءة أسارير الوجه Personology أو Physiognomy لتخمين ملامح الشخصية، فضلاً عما

(١) المرجع ١/١٠١.٦٠٨.١٠ - ١٠.

(٢) المرجع ١/١١٤.١٣٨.٤/١٠٢.

(٣) المرجع ١/١٢٦.١٢٧.

فى هذه المحاولة من مفامرة واعتماد على التخمين فإنها تدرس ملامح لاتدخل تحت أنظمة الرموز إلا بمقدار ما تكشف عنه من مفاتيح المظهر الخارجى، وحتى الآن لم تستطع الأبحاث الخاصة بالموضوع أن تكشف عن العلاقة بين أسارير الوجه وملامح الشخصية، كالموهبة، والذكاء، والخط، ورغم ما قيل مثلاً من دلالة انخفاض الجهة على الغباء أو انخفاض معدل الذكاء، ودلالة ضيق العينين على اتجاه إجرامى، ورغم ما ادعى من إمكانية التنبؤ بمستقبل الشخص عن طريق النظر إلى وجهه (١).

أما النوع الثانى، وهو دراسة تعبيرات الوجه وإشاراته فهو موضع اهتمام اللغويين؛ لأنه يتعامل مع حركات إرادية من ناحية، ولأنه أمكن - عن طريق ملاحظته وإجراء التجارب عليه - تقنيه من ناحية أخرى.

هناك إجماع بين الباحثين على أن الوجه أغنى أجزاء الجسم فى طاقاته التواصلية، وأنه الوسيلة الأولى للتعبير عن الحالات العاطفية، وأنه المصدر الأساسى للمعلومات بعد الكلام (٢)، وحتى قال بعضهم «إن البحث عن المعنى فى هذا العالم يبدأ وينتهى عند التعبير الوجهى» (٣).

ونقاط البحث الممكن تناولها حول هذا الموضوع كثيرة، ولكننا سنقتصر منها على نقطتين اثنتين هما:

* أنواع الانفعالات الممكن للوجه التعبير عنها، والحركات الوجهية المصاحبة لها.

* التعرف على المشاعر عن طريق الحركات الوجهية.

أما النقطة الأولى الخاصة بأنواع الانفعالات، وما يقابلها من حركات وجهية، فقد كانت وما تزال مثار جدل طويل منذ أَلَّف دارون كتابه «التعبير عن الإحساسات عند الإنسان والحيوان» الذى دافع فيه عن فكرة أن للتعبيرات الوجهية جذورها فى السلوك الحيوانى، وأن كثيراً من التعبيرات الوجهية التى تظهر على الإنسان توجد كذلك فى الحيوانات الدنيا، وأن تعبيرات الوجه الدالة على الإحساس واحدة فى كل أنحاء العالم (٤).

ورغم كثرة المعارضين لنظرية دارون عن عالمية التعبيرات الوجهية - فقد أثبتت الدراسات

(٢) المرجع ٤/١١٩.

(١) المرجع ١ / ١١٦، ١١٨.

(٤) المرجع ١/١١٨.

(٣) المرجع ٥/٢١.

العملية صحتها إلى حد كبير، بعد أن أمكن الفصل بين أنواع الانفعالات الأساسية، ووضع مقابل تعبيرى لكل منها كما يبدو من الشكل التبسيطى رقم [٣]. (١)

وقد ظهر من الملاحظة الدقيقة أن التعبير الكامل عن المشاعر يؤدي إلى تحركات العضلات فى مناطق الوجه الثلاث (الجبين - العينين - الفم) باستثناء تعبير السعادة الذى ينعكس فى العين والفم أساساً (٢)، كما ظهر أنه من الممكن للشخص أن يعبر عن مشاعره تعبيراً جزئياً باستخدام قسم واحد من الوجه، كأن يعبر عن الدهشة برفع حاجبيه فقط، أو بتوسيع عينيه.

وتبين كذلك أن بعض تعبيرات الوجه يتم إطلاقها بسرعة فائقة لا يمكن للعين المجردة ملاحظتها، وقد أمكن رصدها وتحليلها عن طريق التصوير البطيء (٣).

ولم يتفق العلماء على عدد الإحساسات التى يكشف عنها الوجه ويمكن تعرف الآخرين عليها:

١- فمنهم من قدم قائمة سداسية تضم: السعادة - التعاسة - الغضب - الدهشة - الخوف - الأشمزاز (انظر الشكل رقم ٣).

٢- ومنهم من قدم قائمة سداسية أخرى تضم: السعادة، والدهشة، والأشمزاز (كالسابقة)، ولكنها تضع الألم والتصميم والاحتقار مكان التعاسة والغضب والخوف.

٣- ومنهم من قدم قائمة ثمانية هى القائمة الأولى بزيادة الاحتقار والاهتمام، واعتبر هذه القائمة قائمة «بأجناس الانفعال»، مما يعنى أن هناك عدداً آخر من التعبيرات الوجهية المتشابهة يمكن أن يدخل تحت كل جنس (٤).

٤- ومنهم من أضاف فى قائمته التفوق والارتباك.

٥ - ومنهم من قدم قائمة عشرية لا يخرج مجموع معانيها عن الصفات السابق ذكرها. (انظر الشكل رقم ٤) (٥).

(١) المرجع ١ / ١١٩.

(٢) كثير من الدراسات عن التعبير الوجهى تأثرت بنظرية الاحساس التى طورها Silvan tomkins والتى نظرت إلى الوجه كمفتاح للأحاسيس، فحينما يشار إحساس ما عند شخص فإن جهازه العصبى يبرق برسالة إلى وجهه فتقوم بعض عضلاته بالاسترخاء وبعضها بالتقلص (انظر ١ / ١١٩).

(٣) المرجع ١ / ١٢١.

(٤) فمثلاً تحت الأشمزاز يمكن أن يوجد النفور والكراهة والبغض.

(٥) المرجع ٥ / ٢٤.

أما النقطة الثانية وهي التعرف على المشاعر عن طريق الحركات الوجهية فهي النقطة الجوهرية في الموضوع؛ لأنها هي التي تحوّل الحركة الوجهية إلى ناقل لرسالة، ورمز له دلالة الاجتماعية ومحتواه اللغوي، وعن طريق هذه الحركات الوجهية يمكن للمرء أن يتعرف على أحاسيس الآخرين، وما يعتمل في نفوسهم، وبخاصة أن كثيراً منها يتم دون تحكّم أو تدخل من مرسل الإشارة. إن النظر إلى وجوه الآخرين أثناء التفاعل معهم، وترجمة ملامح وجوههم قد يكون بمثابة إنذار مبكر لحالة احتياج أو غضب يمكن تجنبها قبل وقوعها، أو إرهاص مبشر بحالة سعادة ورضا يمكن استثمارها والاستفادة منها.

ويختلف الأفراد في درجة دقتهم في التعرف على مفاتيح الوجه، وترجمة إشاراتهِ والتمييز بين الصادق منها والكاذب: فمنهم من تختلط عليه الأمور، ومنهم من يتصف بالقدرة على التعرف حتى على أدق صور التعبير الوجهي، ويعد ذلك ضرورياً لشاغلي بعض الوظائف مثل مسئولى القروض في البنوك، والمحللين النفسيين، ورجال الشرطة، والجمارك (١).

وقد أجريت اختبارات متعددة لمعرفة ردود الأفعال غير الإرادية التي تظهر على الوجه في المواقف المختلفة، من ذلك تجربة تركزت حول السؤال التالي: إلى أي حد تكشف معالم الوجه عما يختلج في النفس من مشاعر وانطباعات بين أفراد ينتمون إلى جنسيات مختلفة؟

في بداية التجربة أطلع العلماء الأفراد المشتركين في التجربة على مجموعة من الصور المتناقضة...، بعضها يعبر عن مناظر طبيعية بالغة الرقة والجمال، بينما تحمل ملامح الصور الأخرى مشاهد دامية بدءاً من صور لإصابات أليمة لعدد من الناس حتى صور الحروق المخيفة لضحايا عدد من الكوارث، وفي اللحظة التي كان المتطوعون فيها يشاهدون الصور تحركت آلة التصوير بسرعة لتسجل ما يرسم على الوجوه من تعابير، ولأن الكاميرا كانت مخبأة عن أنظارهم فلم يشعر أحد منهم بوجودها، وبعد ذلك جاءت الخطوة الثانية حيث عُرضت الصور على كل من اشترك في التجربة ليصف كل تعبير على حدة، ويتحدث عن نوع المنظر الذي أسهم في خلق هذا التعبير، وكانت النتيجة مثيرة للاهتمام: جميع المتطوعين من الجنسيات المختلفة نجحوا في تحديد الصور الصحيحة اعتماداً على تعابير الوجه، الأمر الذي يدعم النظرية التي تقول إن البشر في كل مكان لديهم القدرة على ترجمة هذا النوع من الاتصال غير المنطوق، مهما اختلفت جذورهم الثقافية (٢).

(١) المرجع ١/ ١٢٢، ١٢٣.

(٢) المرجع ١٣.

كما أجريت اختبارات وفحوص كثيرة لقياس قدرات الأشخاص على التعرف على مفاتيح الوجه، ولتحديد الرسائل التي يسهل أو يصعب حل شفرتها، وقد تبين من هذه الاختبارات والفحوص ما يأتي:

١- أن المعاني الآتية أمكن لتعبيرات الوجه نقلها. وأمکن التعرف عليها بنسبة تزيد على ٩٢٪ وهي:

الألم - السعادة - التفوق - التصميم - الدهشة - الاهتمام - الارتباك - الخوف - الاحتقار.

٢- هناك معان سببت اضطراباً للمشاهدين. فقد وجدوا صعوبة في التمييز بين كل من:

الكراهية والغضب/ خيبة الأمل والتعاسة/ الاشمزاز والاحتقار^(١).

٣- أثبتت التجارب أن النساء أكثر قدرة على قراءة تعابير الوجه لأسباب لم يمكن تحديدها، وإن كان من المحتمل إرجاعها إلى ما تتصف به المرأة من حساسية مفرطة، وإلى خبرتها الطويلة في قراءة وجه الرجل، وما يحمله من تعبيرات شديدة التناقض^(٢).

٤- أظهرت كثير من التجارب أن النساء أقدر من الرجال على استخدام التعبيرات الوجهية، فمن بين ست دراسات أثبتت خمس منها أن وجوه النساء كانت أكثر تعبيرية^(٣).

٥ - من أبرز تعبيرات الوجوه التي تجيد النساء استخدامها تعبير التبسم والضحك بأنواعه المختلفة^(٤)، سواء كان اجتماعياً بقصد التعبير عن الحرارة والصداقة والبهجة، أو بقصد بث الهدوء والطمأنينة والرضا، أو كان غير اجتماعي كما يحدث حين يكون الشخص وحده يأكل في مطعم، أو يحل لغز كلمات، أو يستمع إلى قصة مضحكة من الراديو، أو نحو ذلك^(٥).

وقد قام أحد الدارسين (Ragan 1982) بتحليلات لصور عدد من «الكتب السنوية» لطلبة وطالبات بعض الكليات والمدارس الثانوية، فأظهرت التحليلات ابتسامات أنثوية أكثر^(٦).

(١) المرجع ٥/ ٢٢ - ٣١.

(٢) المرجع ١٣.

(٣) المرجع ٦/ ٥٩.

(٤) لماذا تبسم المرأة وتضحك أكثر؟ ربما كان ذلك نتيجة المقبولات الاجتماعية عن المرأة نتيجة رؤيتها في وسائل الإعلام والإعلان وفي حياتها العادية، ولهذا فهي كثيراً ما تبسم لغير هدف مباشر أو داع، بل تلبية للضغوط عليها للملاءمة سلوكها مع المقبولات الاجتماعية (المرجع ٦/ ٧١).

(٦) السابق/ ٦٥.

(٥) المرجع ٦/ ٦٠ - ٦٤.

ويحتل السلوك العيني مكاناً خاصاً بين أنواع الحركة الجسمية، نظراً لقدراته التعبيرية المتنوعة، ولذا يشار إلى العين في الشعر الإنجليزي على أنها «نافذة الروح» The windoe to the soul، وذلك لكثرة ما يمكن أن تقوله، ولاستطاعتها أن تقول ما لا يمكن أن يقال^(١).

وما أظننا نغفل عن الحركات العينية المرتبطة بأنواع الانفعال، مثل شخوص البصر عند الدهشة، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَقْرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ إِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، أو إدارة العين يميناً وشمالاً عند الخوف، كقوله تعالى ﴿تَدْوَرُ أَعْيُنُهُمْ كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾، أو ننسى كثرة التعرض لحركات العين والجفن والظفر في تراثنا العربي للتعبير عن معان خاصة، كقول الشاعر:

تري عَيْنَهَا عَيْنِي فَتَعْرِفُ وَخَيْهَا وتعرف عيني ما به الوحي يرجع
وقول الثاني:

جَفْنُهُ عَلَّمَ الْغَزْلَ ومن العلم ما قتل
وقول الثالث:

فَغَضَّ الظَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ نُمَيْرٍ فلا كعباً بلغت ولا كلاباً

وفي القرآن الكريم: ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾، وفيه: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرَ الْمَغْشَى عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾.

وينقسم سلوك العين إلى قسمين: قسم لا إرادي يتم دون قصد من الشخص مثل ضيق حدقة العين عند تعرضها لضوء قوي، أو اتساعها عند وجود الشخص في ضوء خافت، أو نتيجة عوامل نفسية تسببها رؤية الأشياء المشيرة، سواء كانت مبهجة جداً (فتاة جميلة - رجل أنيق - لوحة فنية رائعة)، أو مقرزة جداً (حية - جثة مشوهة - عنكبوت). وهذا النوع لا يمكن اعتباره رمزاً تواصلياً.

أما القسم الثاني الذي يهمنا فهو القسم الإرادي الذي يقوم بدور التواصل البيني. ومن صور هذا التواصل استخدام الإشارة بالعين أو الجفن للتفاهم بين اثنين بطريقة تخفى على الآخرين. وقد أشار الجاحظ إلى هذا النوع من التواصل في كتابه (البيان والتبيين) فقال: «وفي الإشارة بالظرف والحاجب.. مرفق كبير ومعونة حاضرة في أمور يسترها بعض الناس من بعض، ويخفونها من الجليس وغير الجليس»^(٢).

(٢) المرجع ١١/١٠٠.

(١) المرجع ١/١٢٤.

ومن صورته كذلك ما يسمى «بالتحديق»، أو مقدار إطالة النظر إلى الشيء، وهو سلوك شبه فطري يتم عن طريقه توصيل المشاعر إلى الأطفال الرضع الذين يُظهرون استجابة مبكرة لنظرات العين إليهم^(١)، كما أنه سلوك تختلف دلالاته باختلاف السياق الذي يرد فيه، كما أنه قد يقوم بدور الرمز المستقل، أو بدور مصاحب لحركات غير لفظية أخرى.

ومن أهم الدلالات التي رصدتها العلماء للتحديق:

١- الاهتمام والعناية، فيدل على المودة والدعوة إلى توثيق العلاقة حين يأخذ شكله الإيجابي، ويدل على النفور والكراهية حين يأخذ شكله السلبي^(٢).

٢- وحين تصحب الحملقة المطولة بتصرف ملائم، فإنها قد تعنى هجوماً وشيك الوقوع (وأظهر نموذج لذلك حالة الحيوانات الشبيهة بالإنسان)، ولكنها مع تصرف آخر قد تكشف عن شعور بالحب والولء، أو شعور بالسيطرة والتفوق^(٣).

٣- وقد تحمل قلة التحديق على النفور والكراهية، كما أن تحويل النظر عن الشيء قد يحمل نفس المعنى، أو يحمل معنى الخجل من النظر إلى الشيء^(٤).

٤- أما إغلاق العين أثناء التواصل البيني فقد يُحمَل إما على استغراق الشخص في التفكير، أو على عدم رغبته في استمرار التواصل^(٥).

٥- وعادة ما يتم تبادل التحديق بين المتحاورين أثناء محاورهم، أو بين المتكلم والسامع. وكثيراً ما يتطلع المتكلم إلى عيون سامعيه إما ليجذب انتباههم، أو ليستشف مدى متابعتهم له، أو ليتبين حجم تأييدهم وموافقتهم له.

وقد أثبتت الملاحظة الدقيقة أن نظرات المشاركين بعضهم إلى بعض تتراوح - أثناء التفاعل الحوارى - بين ٢٥٪ إلى ٧٥٪ من الوقت، وتزيد النسبة حين يندمج المتحادثون في الحوار، أو حين تكون العلاقة بين الأطراف حميمة^(٦).

وأثبتت الملاحظة كذلك أن درجة التحديق تختلف من جنس إلى جنس، ومن ثقافة إلى

ثقافة .

(٢) المرجع ١٨٨/٣، ٧٣/٦.

(٤) السابق والصفحة.

(٦) السابق/ ١٢٦، ٣٧/٥.

(١) المرجع ٧٣/٦.

(٣) المرجع ١٨٨/٣.

(٥) المرجع ١٢٥/١.

أما بالنسبة لعامل الجنس فقد تمت عليه دراسات متعددة وكثيرة انتهت إلى جملة من النتائج منها:

١- أن المرأة تطيل التحديق أكثر من الرجل^(١)، وأن هذه الخاصة تبدأ عندها منذ سنّ الرضاع، وتمتد إلى سنّ الطفولة^(٢).

٢- أن المرأة تظهر استجابة أسرع من الرجل للاتصال بالعين.

٣- أن المرأة تستخدم نسبة تكرار أكبر من الاتصال بالعين، ونسبة مئوية أعلى للوقت المنفق في الاتصال بالعين^(٣).

٤- أن السلوك التحديقي للمرأة جزء من وظيفتها الأمومية، إذ إن شعورها الحنون بالنسبة لوليدها لا يتطور إلا عند بدء الوليد إظهار القدرة على عمل اتصال بالعين^(٤).

٥- أن استخدام المرأة للتحديق يزيد كلما كانت المسافة قريبة (لا تزيد على ستة أقدام)؛ لأن قرب المسافة يجعل المرأة تنظر للتفاعل على أنه طبيعي وصادق مما يعد مشجعاً لها على التحديق، ولكن الوضع يختلف بالنسبة للرجل، إذ يزيد وقت الحملقة عنده كلما زادت المسافة^(٥).

٦- أن المرأة تشعر بعدم الارتياح أكثر مما يشعر الرجل حين لا ترى الشخص الذي تتحدث إليه^(٦).

وأما بالنسبة للعامل الثقافي فقد ثبت أن الإنجليز يحدّقون أكثر من الأمريكيان، ولذا تقتضى آداب السلوك في بريطانيا أن يحدّق الشخص في محدّثه بانتباه، ويطرف ببصره من أن لآخر، دلالة على اهتمامه بالحديث، أما في أمريكا فلا تلتقى العيون أثناء المحادثة العادية إلا بمقدار ثانية، ثم يتحول النظر بعد ذلك إلى اتجاه آخر^(٧). ومن عادة الإيطالي أن يحدّق في المارة، وفي الناس الذين يجلسون من حوله في المطعم أو النادي أو المقهى، أما في الإسلام فغضّ البصر مطلوب وبخاصة حين يختلف الجنسان، وهو من التعاليم التي وردت في القرآن الكريم وفي الحديث النبوي الشريف. وفي بعض الثقافات يكون من الأدب أن تصرف نظرك عن محدثك حين يكون أكبر منك سنّاً أو مقاماً^(٨).

(٢) المرجع ٣ / ١٨٩ ، ٦ / ٧٥ .

(٤) السابق والصفحة .

(٦) السابق / ٨٣ .

(٨) المرجع ١ / ١٢٦ .

(١) المرجع ٥ / ٣٧ ، ٦ / ٧٨ .

(٣) المرجع ٣ / ١٨٩ .

(٥) المرجع ٦ / ٧٨ ، ٨٣ .

(٧) المرجع ١ / ١٢٦ ، ١١ / ١٦٥ .

ويدخل كذلك فى منطقة الوجه دور الأنف فى تلقى الروائح. وعلى الرغم من أن ذلك يتم بطريقة لا إرادية فى العادة فإنه يؤثر على نوع الاستجابة، وعلى الانفعالات، وعلى سلوكيات الأفراد. ربما أكثر من أى إحساس آخر^(١).

وقد ثبت أن رائحة الجسم المعينة تقوم عند الحيوانات بنقل رسائل ذات تأثير معين ومدى على سلوكها، وعلى سبيل المثال فإن أنثى الفئران تتعرف على الذكر عن طريق الرسائل الكيميائية التى تستقبلها منه عن طريق رائحة جسمه، ومن لاحظ مجتمع النمل لابد أن يدهش لهذه الحشرة البدائية وهى تدير نظاماً اجتماعياً معقداً، بينى المساكن بدقة فائقة، ويقسم العمل، ويحارب الآخرين، ويُسبِر دقة مملكته أو مستعمرته عن طريق تحريك ملايين النمل بواسطة حاسة الشم البدائية. وقد أثبتت الأبحاث أن نفس الشيء يدور فى عالم الإنسان، ولذا وجد اتجاه الآن بأن الإنسان يرسل ويستقبل رسائل كيميائية خاصة يعمل كثير منها بدون وعى.

وكما يختلف الأفراد فى دقة استقبالهم للرسائل اللغوية وغير اللغوية يختلفون أيضاً فى استقبال المعانى المأخوذة من رسائل كيميائية خارجية عن طريق حاسة الشم، وقد لوحظ أن الفصامين يملكون حساسية مضاعفة تجاه الرسائل الكيميائية. وأنهم قادرون على إدراك روائح كثيرة لا يدركها الفرد العادى، ولذا فهم عادة ما يتحدثون عن قوى خارجية تؤثر فيهم.

وقد استطاع العلماء مؤخراً وضع قائمة تضم مائة واثنين وثلاثين رائحة تتوزع على عدة مجموعات منها:

* مجموعة الروائح الجميلة، وتضم سبع عشر رائحة على رأسها: رائحة الورد الأحمر، والفراولة الطازجة، وزهور البازلا. وتضم القائمة كذلك رائحة زيت البرتقال، والليمون الحلو، والموز.

* مجموعة الروائح الكريهة، وتضم خمس عشرة رائحة منها: رائحة مشتقات البترول، والسّمك، والعرق، والمواد المحترقة.

* وجاء فى مجموعة الوسط: روائح البصل، والليمون الحامض، والكرز، والبنفسج.

وإن التطبيقات التواصلية لنتائج التصنيفات السابقة تعد ذات أهمية كبيرة، فما دنا نعرف الروائح التى يتلقاها الناس كروائح جميلة فإنه عن طريق الاستخدام الصحيح لهذه الروائح

(١) المرجع ٧٦/٤، ١٥٧ / ٥.

يمكن ترك أثر مفيد على «النموذج الشخصي»، وإتاحة فرص أمام الأفراد لتحقيق النجاح الاجتماعي والشخصي عن طريق الروائح التي يشمها غيرهم منهم.

وفي هذه الأعوام الأخيرة ظهر توسع في استخدام الروائح المصنعة بطرق متعددة، فبعض الشامبوهات تباع أكثر بسبب شذاها العطر، وليس بقدرتها على تنظيف الشعر، وحتى الملابس الداخلية والجوارب وأوراق التواليت صار لرائحتها العطرة دخل كبير في رفع نسبة مبيعاتها، كما زاد بيع العطور مؤخراً بدرجة ملحوظة لسبب رئيسي هو أن الناس يتطلعون إلى زيادة جاذبيتهم، والحصول على تأثير أكبر عن طريق الرائحة التي تفوح منهم^(١).

وهناك صور أخرى من السلوك الحركي ترتبط بمنطقة الوجه، لا يتسع المجال لتفصيل الحديث عنها، مثل رفع الحاجبين عند الدهشة أو المفاجأة، واستخدام حركات الشفتين في ابتسامة باهتة صفراء تنم عن السخرية، أو في ابتسامة عريضة تنم عن السرور، وقد نبتم ابتسامة الغيظ بحيث نُكثِر عن أنيابنا^(٢)، وقد حذر الشاعر القديم من الاعتزاز بظاهر هذه الابتسامة فقال:

إذا رأيت نيوب الليث بارزة فلا تظنن أن الليث يبتسم

والآن بعد أن انتهينا من الحديث عن المنطقة الأولى من مناطق التفاهم التي تضم الرأس والوجه وأجزاءهما، تنتقل إلى الحديث عن المنطقة الثانية التي تضم اليدين وأجزاءهما.

ومنذ القديم أشار الجاحظ في كتابه «البيان والتبيين» إلى حسن الإشارة باليد والرأس، واعتبرهما من تمام حسن البيان باللسان، كما نعى على أحد المتحدثين عدم استخدامه الإشارة باليد (وغيرها)، ووصف كلامه بأنه «كأنما يخرج من صدع صخرة»^(٣).

وفي القرآن الكريم إشارات كثيرة إلى حركات اليدين أو أجزائهما كرموز لغوية ذات دلالات كاملة مثل:

* غلَّ اليدين إلى العنق (للإشارة إلى البخل): ﴿وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ﴾ (الإسراء: ٢٩).

* بسط اليد (للإشارة إلى الكرم): ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُفِيقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ (المائدة: ٦٤).

* عضُّ اليدين (للإشارة إلى الندم): ﴿وَيَوْمَ يَعْضُ الظَّالِمُ عَلَىٰ يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا﴾ (الفرقان: ٢٧).

(٢) المرجع ١١ / ١٦٩.

(١) المرجع ٥ / ١٥٨ - ١٦٤.

(٣) السابق / ١٠١.

* وضع الإصبع فى الأذن (للإشارة إلى الإعراض): ﴿وَإِنى كَلِمًا دَعَوْتَهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصَابِعَهُمْ فِى آذَانِهِمْ﴾ (نوح: ٧).

* تقلب الكف (للإشارة إلى الحسرة والندامة): ﴿فَأَصْبَحَ يُكَلِّبُ كَفَّيْهِ عَلَى مَا أَنْفَقَ فِيهَا وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ (الكهف: ٤٢).

بل هناك من الآيات ما ينسب الكلام إلى اليدين كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ نَخْتُمُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَتُكَلِّمُنَا أَيْدِيهِمْ﴾ (يس: ٦٥).

أما فى العصر الحديث فقد بدأ الاهتمام بحركات اليدين منذ الثلاثينيات حين ظهرت نظرية قسمت شعوب العالم إلى أجناس أربعة أساسية ، وارتبطت بها نظرية أخرى تدعى إمكانية التعرف على جنس الشخص من حركاته وإشاراته (١).

ومن الممكن أن تُقسَّم الوظائف التى تؤديها حركات اليد إلى أقسام أربعة هى:

أولاً، الوظيفة المستقلة حين تؤدى معنى كاملاً يمكن أن يعبر عنه بمقابل لفظى مباشر، وهى حينئذ تأخذ شكل الشعار emblem أو الاصطلاح المتفق عليه بين شعوب العالم، أو بين أبناء ثقافة معينة، أو أبناء مجموعة متجانسة.

فمما له دلالة عالية: إدارة الإصبع على الرقبة التى تعنى الذبح، وضع الإصبعين على شكل [٧] للإشارة إلى النصر، وهى حركة اشتهرت منذ عام ١٩٤١م حين ابتدعها محام بلجيكي، ثم نشرها تشرشل حين استخدمها فى الحرب العالمية الثانية إشارة إلى النصر (٢). ومنها كذلك رفع إصبع الإبهام فى طريق السيارات العابرة طلباً للتوصيل إلى أى مكان (٣)، وكذلك توجيه راحتي اليدين وتحريكهما نحو الجمهور بحركة مسرحية، فتفيد التحية إذا كانت الحركة من اليمين إلى اليسار وبالعكس، وتفيد طلب الصمت والإنصات إذا كانت الحركة من الأمام إلى الخلف وبالعكس.

ومما له دلالة محلية ويختلف باختلاف الثقافات، وربما يؤدى إلى صعوبات أو مواقف حرجة، الإشارتان الآتيتان:

* من عادة الزعماء الروس حين يظهرون فى أمريكا أن يقوموا بإشارة روسية شائعة هى «يدان متعانقتان فوق الرأس» تعبيراً عن المحبة، وتقديراً للحفاوة التى قوبلوا بها، ولكن هذه

(١) المرجع ١/ ١٣٣. (٢) السابق / ١٣٨، ١٠/ ٧.

(٣) المرجع ١٠/ ٧.

الإشارة تحمل دلالة خاصة عند الأمريكيين؛ لأنها مرتبطة عندهم بحلبة الملاكمة حيث يستخدمها الملاكم حين ينتصر على خصمه (١).

* عمل شكل دائرة عن طريق الأصابع (بواسطة السبابة والابهام) محاكاة لحرف (O) الذي يعنى . O.K. أو موافق، فهذه الإشارة تحمل فى بعض الثقافات دلالات جنسية (٢).

ومما تنحصر دلالاته بين أبناء المهنة الواحدة أو التخصص الواحد:

* إمرار الإصبع على الرقبة فى استوديوهات الإذاعة والتلفزيون، للإشارة إلى ضرورة الانتهاء والتوقف (٣).

* حركات اليد التى يستخدمها مستقبلو الطائرات فى المطارات، لتوجيه الطائرة وإرشاد الطيار عند الهبوط.

* الإشارات التى يستخدمها الحكم فى ملاعب الكرة (٤).

ثانياً؛ الوظيفة التوضيحية (٥)، أو التأكيدية، وذلك حين تأتى حركات اليد مصاحبة للكلام بقصد إيضاحه أو تأكيده (٦). وتمثل هذه الوظيفة الحركات الآتية:

* الإشارة إلى الشيء باستخدام السبابة، وهى تعنى: أريد هذا الشيء، أو تعنى الانتهاء وتحديد المسئولية (٧) (انظر الشكل رقم ٥).

* استخدام راحة اليد - أثناء الكلام - بطريقة معينة، فالأحكام المصحوبة بتوجيه راحة اليد إلى أعلى تدل على مجرد الظن، أما إلى أسفل فتأتى مصاحبة للعبارات التأكيدية، أما المصحوبة بتوجيه ظهر اليد إلى أعلى فتعنى: انتظر، أو: دعنى أتكلم (٨) (انظر الشكل رقم ٦).

ومعظم نماذج الوظيفة التوضيحية يتعلمها الأفراد من الأسرة التى تمتص بدورها النماذج

(١) المرجع ١/ ١٣٨.

(٢) تشير إلى عضو التناسل عند المرأة. ولذا فهى ترمى إلى هدف جنسى حين توجه إلى المرأة. وتعنى التشكيك فى الرجلولة إذا وجهت إلى الرجل (انظر المرجع ١/ ١٣٨، ١٠/ ٧).

(٣) المرجع ١/ ١٣٨.

(٤) السابق / ١٣٩، ٥/ ٣٨.

(٥) يمكن أداء هذه الوظيفة بأعضاء أخرى غير اليد، أو مع اليد.

(٦) المرجع ١١/ ١٠٢، ١٠٣.

(٧) المرجع ١/ ١٣٤، ١١/ ١٧٥.

(٨) المرجع ١/ ١٣٥.

الثقافية في المجتمع. وتكثر النماذج التوضيحية حين يكون المتكلم متحمساً، أو مستغرقاً في فكرته، وكثيراً ما يستعملها دون وعى أو قصد، ولذا فليس من الغريب أن نرى المتكلم يستخدمها حتى حينما يكون بمفرده. كأن يتكلم في التليفون، أو من خلال جهاز الإنترنت^(١) (انظر الشكل رقم ٧).

ثالثاً: الوظيفة التصويرية أو الوصفية التي تقوم فيها حركات اليد بتصوير الشيء في الهواء، أو تتخذ شكل الشيء الذي يتحدث عنه المتكلم كالحجم، أو الطول...، وذلك عن طريق وضع المتكلم يديه متباعدين يميناً وشمالاً بقدر الحجم المراد تعيينه، أو فوق وتحت بقدر الطول المراد تحديده^(٢). ومن أمثلة الوظيفة التصويرية كذلك استخدام السبابة، وإدارتها في الهواء عدة مرات لتصوير الشكل الحلزوني.

رابعاً: الوظيفة التنظيمية التي تقوم بضبط التفاعل البيئي، وتحكم في إجراءاته. فهي تحدد متى يسكت شخص. ومتى يبدأ آخر في الكلام، وقد تدل حركة يدوية معينة للمتكلم على معنى: «انتظر»، أو «تمهل»، أو «دعني أتكلم» أو «لانتقاطعني». (بتحريك اليد عدة مرات بطريقة معينة)، أو تدل على معنى «الدعوة إلى الصمت» (عن طريق وضع اليد على الفم).

وهذا النوع من الوظائف يتعلم من خلال الثقافة، وربما من خلال التعامل مع أفراد الأسرة، أو مع أي تجمعات أخرى، وحين ينتقل الشخص إلى ثقافة أخرى فربما يجد صعوبة في التكيف مع الحركات التنظيمية، أو لا يتبين الفروق بينها^(٣).

كذلك من الممكن تقسيم حركات اليد حسب طريقة استخدامها على النحو التالي:

١- حركات تقوم بها اليد (أو اليدين) على انفراد، وذلك مثل تجميع أصابع اليد بطريقة معينة متجهة إلى أعلى، وذلك طلباً للتأني أو التحلى بالهدوء، وقد تدل هذه الحركة على التهديد والوعيد، ومثل التلويح باليد على سبيل التحية، ومثل تدوير إصبعي السبابة والإبهام تمثيلاً لحرف (O) من O.K.، ومثل رفع الإبهام إلى أعلى الذي يعنى الموافقة والتأييد والاستحسان، ويعنى كذلك طلب توقيف سيارة. (انظر الشكل ٨/د، و).

٢- حركات تقوم بها اليد نتيجة التقائها بعضو آخر من أعضاء الجسم، مثل وضع طرف السبابة على الخد تحت العين اليمنى أو الأيمن تحت العين اليسرى ثانياً؛ للتعبير عن الاستعداد لتقديم المساعدة المطلوبة (من عيني دي وعيني دي)، ومثل عض الإصبع (علامة الندم)، ومثل

(١) المرجع ١/١٣٥. ١١/١٥٩.

(٢) المرجع ١/١٣٤. ١١/١٠٣.

(٣) المرجع ١/١٣٦.

التحية عن طريق وضع اليد اليمنى ممتدة عبر الصدر^(١)، وقد تفيد نفس الحركة في مواقف أخرى كالتوسل (علشان خاطر)، كما قد تفيد الاعتذار (حقت على)^(٢).

٣ - حركات تقوم بها اليد نتيجة التقائها بشيء خارج عنها، ويدخل في ذلك عادة الحركات الهدامية مثل تعديل رباط العنق، أو رفع الجورب، أو جذب الفتاة ذيل ثوبها القصير لكي تغطي ركبتها العاريتين وهي جالسة، أو تسوية الشعر، أو حك الجسد، كما يدخل الإمساك بشيء موجود في المكان أو العبث به، أو دقه أو الضغط عليه، كما يدخل فيه جذب الطفل كُم رداء أمه أو ثوبها ليلفت نظرها^(٣).

٤- حركات يقوم بها الشخص نحو الغير، وهو ما يدخل تحت المصافحة أو الملامسة. وتختلف قواعد المصافحة من بلد إلى بلد، وبخاصة حين يختلف جنس المتصافحين، ففي أمريكا اللاتينية مثلاً يقوم النساء بالمصافحة حين يُقدِّمنَ إلى رجل، ولكن في أمريكا الشمالية، المصافحة هنا ليست ضرورية وإنما هي اختيارية، ولا تكون ضرورية إلا في المقابلات الرسمية^(٤).

أما الملامسة فيمكن أن تتم بأي عضو من أعضاء الجسم، ولكن اليد هي وسيلتها الأولى، وتحتاج معالجة هذه النقطة إلى بحث مستقل^(٥).

وتختلف الشعوب في درجة استخدامها لإشارات اليد، فشعوب أمريكا اللاتينية وشعوب البحر المتوسط تكثر من إصدار الحركات الجسمية، وبخاصة اليدوية أثناء الكلام^(٦)، وكثيراً ما يلفت نظر السائح للبلاد العربية كثرة التلويح باليدين بمناسبة وبغير مناسبة. وقد لاحظ بعض الزائرين للجزائر وجود لافتة معلقة بجوار السائق في المركبات العامة تقول: «ممنوع التكلم مع السائق إذ إنه يحتاج إلى يديه حين يسوق»^(٧).

وهذه نماذج من أشهر الحركات اليدوية (انظرها في الشكل ٨):

أ - تقبيل الشخص أطراف أصابعه تعبيراً عن المحبة والامتنان.

ب - ضم الأصابع للحث على الهدوء والتأني.

(٢) المرجع ١١ / ١٠٢.

(٤) المرجع ١ / ١٣٩.

(٦) المرجع ١١ / ١٥٩.

(١) المرجع ١ / ١٣٩.

(٣) المرجع ١ / ١٣٧، ٥ / ٣٨، ١١ / ١٧٠.

(٥) انظر المرجع ٩.

(٧) السابق / ١٦٣.

ج - سحب الجفن إلى أسفل دليلاً على اليقظة والتنبيه، أو إشارة إلى الاعتماد على الرؤية البصرية وليس مجرد السماع.

د - علامة . O.K أو الموافقة.

هـ - الإشارة إلى الرقبة بأطراف الأصابع بقصد التهديد.

و - الإشارة برفع الإبهام للدلالة على الموافقة، أو لتوقيف سيارة.

ز - الضغط على الإبهام بالأسنان للإشارة إلى البخل.

ح - رفع الوسطى والسبابة على شكل (V) للتعبير عن النصر.

ط - حركة التبرؤ من المسؤولية (وانا مالى).

ى - حركة لمس شحمتى الأذن بإبهامى اليدين، وهى حركة شائعة بين الأطفال بقصد

الإغاظه (١).

وبعد، فما زال هناك الكثير ليقال عن الأهمية الوظيفية لوسائل الاتصال غير اللفظية،

ولكننا نختم بحثنا باستخلاص جملة من الحقائق هى:

أولاً: غنى الأنظمة الحركية بالتعبيرات، وإمكانية الاستغناء بها فى كثير من المواقف عن الأنظمة اللفظية، حتى قال بعضهم: «لو كان نصف سكان العالم صُمًّا فلن يقلل ذلك من قدرة الفريقين على التفاهم بينهم» (٢).

ثانياً: تفوق الوسائل غير اللفظية على نظيرتها اللفظية فى كونها لاتقع - غالباً - تحت سيطرة المتصل أو تحكمه أو وعيه، ولذا فهى عادة ما تكون صادقة خالية من الخداع والنشوية والتضليل (٣).

ثالثاً: أن الأفراد يعتمدون - حين تتعارض الإشارات - على الإشارات غير اللفظية، كما لو عَقَّبَ شخص على كلامك بقوله: «رأيتك واضح عندى»، ولكنه فى نفس الوقت أخذ يصدر إشارات تدل على غير ذلك، كأن أخذ يحكُّ رأسه أو ذقنه، أو أبدت ملامح وجه أمارات الحيرة (٤).

(٢) المرجع ١١ / ١٦١.

(٤) السابق / ٧٠٥.

(١) المرجع ١٠ / ٧، ١١، ١٧٦، ١٨٤.

(٣) المرجع ٥ / ٥.

رابعاً: تتفوق الوسائل غير اللفظية كذلك في المواقف العاطفية التي تعتمد على التأثير والإيحاء، ولما كانت طبيعة بعض المواقف الاتصالية عاطفية كان التعبير عنها بصورة غير مباشرة (عن طريق ابتسامة، أو نظرة، أو تكشيرة، أو إيحاء بالرأس، أو تربيته على الكتف...) أفضل من التعبير عنها بصورة مباشرة، ومن أجل هذا يعتمد المعلنون عن سلعهم على الإشارات غير اللفظية في التأثير على الناس، والإيحاء إليهم بما يريدون^(١).

خامساً: أن الوسائل غير اللفظية تقوم - في كثير من الأحيان - بدور مساعد للوسائل اللفظية، وهو دور لا يستغنى عنه في تحقيق تواصل على مستوى عال، فالتكلم يضيف بوسائله غير اللفظية مفاتيح جديدة تخدم المعنى^(٢).



(١) المرجع ٥ / ٦، ٧.

(٢) المرجع ٨ / ٨.

قائمة المصادر

- 1- Beyond Words
R.P. Harrison,
New Jersey, 1974.
- 2- Body Movement and Interpersonal Communication P. Bull & others,
1983.
- 3 - The Development of Sex Differences in Nonverbal Signals J. Haviland
& C.Malatesta
in: Gender and Nonverbal Behavior,
New York, 1981.
- 4- Nonverbal Communication
Mark L. knapp,
U.S.A., 1972.
- 5- Nonverbal Communication System
D. Leathers,
U.S.A.,1976.
- 6 - nonverbal Sex Differences
Judith A.Hall. U.S.A.,1984.
- 7 - Scientific Problems as to the Accuracy of Voiceprint
Identification Evidence
بحثٌ خاصٌّ من إعداد:
Encyclopaedia Brit annica,, Instant Research Service.
- 8 - Successful Nonverbal Communication
D. Leathers,
U.S.A. 1986.

٩ - الاتصال اللغوى عن طريق الجلد.

د. أحمد مختار عمر، مجلة العربى - أغسطس ١٩٨٨ م.

١٠ - الحركة الواحدة والعشرون للرئيس عبدالناصر.

أنيس منصور، مقال بصحيفة أخبار اليوم (القاهرة) - ٣١ / ١ / ١٩٨٧ م.

١١ - دراسات فى علم اللغة.

د. فاطمة محجوب، النهضة العربية بالقاهرة ١٩٧٦ م.

١٢ - دراسة الصوت اللغوى.

د. أحمد مختار عمر، عالم الكتب بالقاهرة ١٩٨٥ م.

١٣ - قراءة جديدة لتعابير الوجه

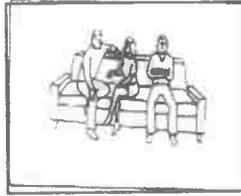
مجدى فهمى، مقال بصحيفة الأخبار القاهرية ٣ / ٥ / ١٩٨٨ م.

ملحق البحث
«رسالة توضيحية»

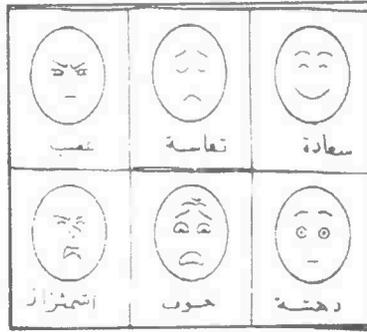
الشكل ١



الشكل ٢

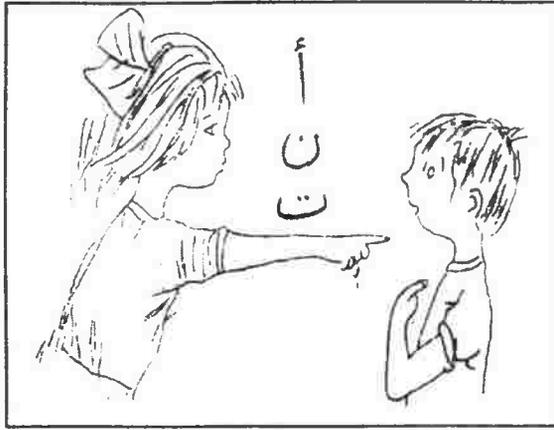


الشكل ٣

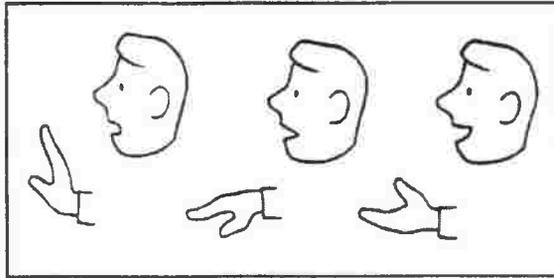


الشكل ٤

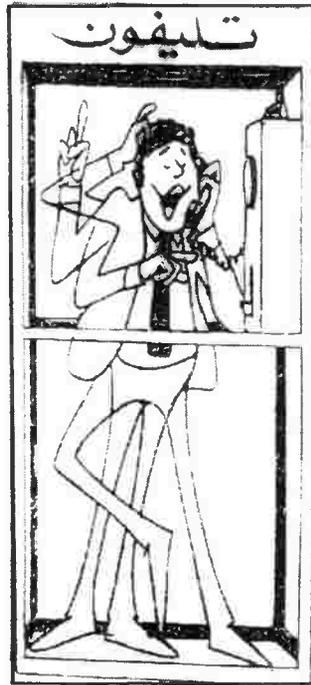
الشكل ٥



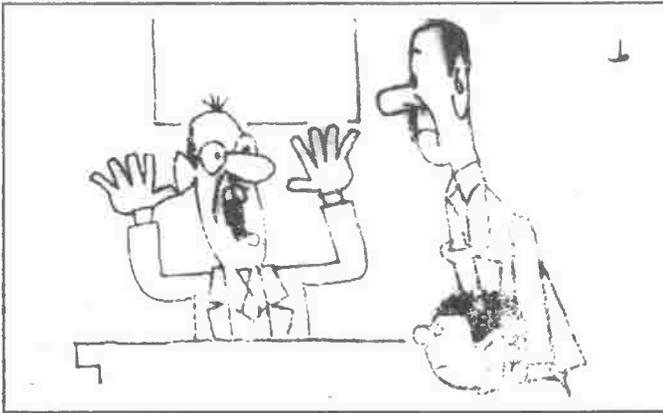
الشكل ٦



الشكل ٧



الشكل ٨



أنيس فريحه وبعض آرائه اللغوية

أ.د. داود عبده

جامعة فيلادلفيا، الأردن

تمهيد

التقيت أنيس فريحه رحمه الله في الجامعة الأميركية في بيروت، وأرجح أن توجهي نحو علم اللغة بدأ منذ ذلك الحين، فقد كان لتحليله اللغوي الرصين وعرضه الممتع للمشكلات اللغوية ونقاشه الموضوعي الهادئ أثر عميق في نفسي.

أذكر أنني كنت من أشد طلابه معارضة لبعض آرائه اللغوية، ولكنه كان يقابل الحجة بالحجة دون انفعال، ويتقبل المعارضة بصدر أبوى رحب. وتابعت دراستي في علم اللغة بعد تخرجي من الجامعة الأميركية في بيروت. وانتقدت وجهة نظر فريحه في علم اللغة في بعض ما نشرت، وكنت واثقاً من أنه تقبل النقد بالصدر الرحب ذاته الذي كان يتقبل به المعارضه في قاعة الدرس.

كتب فريحه في ميادين متعددة شملت اللغات السامية وآدابها. والسيرة الذاتية، والتاريخ والحضارة، وترجم بعض الكتب، ولكن آراءه اللغوية هي التي لاقت الاهتمام الأكبر من النقاد.

كان همُّ فريحه الأول تسهيل اللغة العربية وتيسير تدريسها، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف دعا إلى تبسيط القواعد وإلى تطوير الخط العربي، وتجاوز ذلك فدعا إلى إحلال لهجة المثقفين العرب محل الفصحى، وإلى استعمال الحروف اللاتينية.

كان أنيس فريحه يعي أهمية اللغة في الفهم والإفهام. وعلاقة اللغة الوثيقة بالفكر، ولهذا اهتم ببيان المشكلات التي تقف عائقاً في سبيل استعمال اللغة العربية الفصحى بيسر وطلاقة في القراءة، والتعبير الشفوي، والتعبير الكتابي، ذلك لأن الفصحى لاكتسب في الطفولة كلفة أمّ بل يتعلمها الناس في المدرسة كلغة ثانية. وظل يكرر آراءه بحماس منقطع النظر في كل كتاب أصدره، ابتداءً بكتابه (نحو عربية ميسرة) الصادر عام ١٩٥٥، وانتهاءً بكتابه (اللهجات وأسلوب دراستها) الذي صدر في طبعته الجديدة عام ١٩٨٩.

بصرف النظر عن بعض الوسائل التي اقترحتها أنيس فريحه لتحقيق أهداف الإصلاح والتبسيط والتيسير، وهي وسائل يعارضها معظم الذين يتفقون معه على أهمية تحقيق هذه

الأهداف، فإن نقده لكتب قواعد اللغة العربية، ولطرق تدريس هذه القواعد، ولنظام الكتابة العربية، كان في معظمه نقداً علمياً لا يستطيع اللغوي المنصف إنكاره، فحركات الإعراب عقبة في طريق التعبير عن الأفكار بطلاقة، وخلو الكتابة العربية من الحركات في معظم المواد المطبوعة عقبة في فهم المادة المقروءة بسرعة ويسر، وكلاهما عقبة في طريق إتقان اللغة العربية، وطرق تدريس القواعد المتبعة في المدارس تزيد الأمر تعقيداً.

وأنا لا أختلف مع أنيس فريجه في وجود المشكلات التي أشار إليها، ولا في ضرورة الوصول إلى حلول لها، بل حتى ولا في بعض الحلول التي اقترحها، ولكنني أختلف معه في حلوله المتطرفة كإحلال لهجة محكية محل الفصحى، وكتابة العربية بالحروف اللاتينية.

وقد رد كثيرون على أنيس فريجه محاولين تفنيد آرائه تفصيلاً «علمياً»، ولكن كثيراً من تلك الردود لم يقيم على أسس لغوية صحيحة، ولعل من أطرف أقوال معارضيه إن اللهجات المحكية «لا قواعد لها ولا نوايس»، و«... ليس لها صرف ولا نحو وأنها في الحقيقة وليدة الجهل والتخلف...»، و«... لغة شارعية سوقية... لا قاعدة تحكمها»، فأقل ما يقال في مثل هذه الردود إنها تفتقر إلى الوعي اللغوي السليم، فكل من له علاقة قريبة أو بعيدة بعلم اللغة يعرف أن ليس هناك لغة أو لهجة من لغات العالم ولهجاتها لا تحكمها قواعد صوتية، وقواعد صرفية (قواعد تركيب الكلمة)، وقواعد نحوية (قواعد تركيب الجملة)، ولولا ذلك لما أمكن استعمالها للفهم والإفهام، وحتى إذا نجح متكلم في إفهامنا ما يعنيه بقوله جملة مثل «مبارح اشتري أنا جديد سيارة» بدلاً من «اشترت مبارح سيارة جديدة»، فإننا نعرف على التو أن ذلك المتكلم ليس عربياً؛ لأنه لم يطبق قواعد تركيب الكلمة وقواعد تركيب الجملة تطبيقاً صحيحاً.

والذين دافعوا عن نظام الكتابة العربية دفاعاً «علمياً» لم يكونوا أوفر حظاً من الذين دافعوا عن الفصحى، فالحجج اللغوية التي قدموها للتمسك بنظام الكتابة العربية في وضعه الحالي لم تكن حججاً مقنعة، وسأعود إلى الحديث عن آراء فريجه هذه وبعض آراء ناقدتها فيما بعد.

ويكفي أن أقول هنا إنني أتفق مع الناقد في أن إحلال لهجة محكية محل الفصحى، وكتابة العربية بحروف لاتينية، حلان غير مقبولين، وأن هناك حلولاً تحقق معظم الأهداف الإصلاحية التي دعا إليها فريجه دون التخلي عن الفصحى والحروف العربية. وسأعرض فيما يلي أهم آراء فريجه اللغوية، على أن أتناول بعضها بشئ من التفصيل فيما بعد.

ازدواجية اللغة:

كان أنيس فريحه مقتنعاً بأن اللهجة المحكية هي اللغة الطبيعية للفهم والإفهام، وأن الفصحى لغة نعوق الفكر؛ لأن حركات الإعراب تتطلب توجيه الانتباه إلى تطبيق قواعد تلك الحركات تطبيقاً صحيحاً، أى إلى صحة اللفظ، بدلاً من توجيهه إلى التعبير عن الأفكار:

«فإننا نفكر ونتكلم... ونتفاهم... بلغة محكية سلسة سيالة لا نعوق الفكر ولا تتطلب منا جهداً. ولكن عندما نقف مواقف رسمية... علينا أن نتكلم لغة غريبة عن الحياة، مُعَرَّبَةً معقدة...»^(١).

لقد طالب فريحه بأن تصحح لهجة المثقفين العرب هي اللغة الرسمية الموحدة في الأقطار العربية: «... لغة عربية... مشتركة بين الشعوب العربية، خلقتها عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية... إن هذه اللهجة العربية المشتركة بين أفراد المجتمع الراقي ليست مُعَرَّبَةً بل هي لهجة بعيدة عن الإقليمية، وتعتمد على الفصحى في جميع مفرداتها وفي تراكيبها وفي عباراتها.»^(٢).

وقد قوبل هذا الرأي، كما هو معروف، بالرفض الشديد.

قواعد اللغة وتدريسها:

كان لأنيس فريحه اعتراضات وجيهة على المصطلحات النحوية، وتبويب القواعد، والاهتمام الزائد بالإعراب، ورأى أن اللغة يجب أن تدرس «بالمثل والإنشاء»، ولهذا يجب عدم تدريس القواعد في المدارس الابتدائية: «وإنه لأسهل أن يتعلم الطفل المضارع والأمر واسمى الفاعل والمفعول بالمثل والقياس من أن يتعلمها بإعطائه قاعدة لا يستطيع تطبيقها»، ودعا إلى التخلي عن الإعراب الذي لا فائدة عملية منه، كإعراب جملة مثل «أيها القمر» «أى منادى بحرف النداء المحذوف تقديره يا، وها للتنبية، والقمر عطف بيان بدل من أى!«.

وأستطيع أن أقول إن كثيراً من آراء فريحه فى نقد كتب القواعد وطرق تدريسها صحيحة، وإن الأخذ بها يؤدي إلى تيسير تعليم اللغة العربية، وليس لدى شك فى أن إعراب أيها القمر بالصورة التي بينها فريحه لا يسهم على الإطلاق فى إتقان أسلوب النداء.

الكتابة العربية والحروف اللاتينية :

حظى الخط العربي ومشكلاته باهتمام كبير من أنيس فريجه، وقد أشار إلى مشكلات حقيقية لا ينكرها أى لغوى، أهمها خلو الكتابة العربية من الحركات، وتقارب أشكال الحروف وتغيرها عند الوصل، وضرب أمثلة على الصعوبات التى يواجهها الطلاب فى تعلم الكتابة. غير أن فريجه لم يكتف بإصلاح الخط العربى بإدخال بعض التعديلات عليه كما اقترح كثير من دعاة إصلاح الكتابة العربية، وإنما اقترح حلاً جذرياً يصعب قبوله هو كتابة العربية بالحروف اللاتينية، وهو الحل الذى اقترحه عبد العزيز فهمى قبل ذلك. يقول فريجه:

«... وحرنا العربى لا يصلح لتدوين هذه اللهجة، كما أنه لا يصلح لكتابة الفصحى به، وذلك لأن الحرف العربى الخالى من الحروف المصوتة لا يمكن أن يضبط به لفظ الكلمة ضبطاً دقيقاً، بل تظل الكلمة هيكلأً عظيمأً لا حياة له إلى أن يسبغ عليها القارئ الحياة... نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتينى... يضبط لفظ اللغة...، ويخفف عنا عبء مشاكل كثيرة مالية وتربوية...»^(٣).

وبالرغم من أننى أنفق مع أنيس فريجه فى أن عدم كتابة الحركات مشكلة بحاجة إلى حل، فإننى أعتقد أن هذه المشكلة يمكن حلها دون التخلى عن الحروف العربية كما سأوضح فيما بعد.

المدرسة الوصفية فى علم اللغة:

ينتمى أنيس فريجه إلى المدرسة «الوصفية التقريرية» فى علم اللغة، وهى المدرسة التى كانت سائدة قبل ظهور نظرية تشومسكى التوليدية التحويلية فى أواخر الخمسينيات: «المدرسة الوصفية لا تقبل إطلاقاً بمبدأ التقدير، بل تأخذ بواقع اللغة».

وظل فريجه متمسكاً بانتمائه هذا فى كل ما كتبه فى علم اللغة بالرغم من ظهور نظريات لغوية حديثة تبين سطحية النظرية الوصفية: «... والواصف المقرر... يقول: لاحظنا أن الفعل الثلاثى يأتى على أوزان مختلفة: كتب، قام، باع، مد، قضى غزاً، نسى، ولكل من هذه الفئات تصريف خاص قائم بذاته، ولا يجوز أن نجمعها كلها فى وزن واحد ثم نلجأ إلى الإعلال والإدغام لتفسير شذوذها عن وزن فعل».

إذا نظرنا إلى هذا الرأى من وجهة نظر علم اللغة فإننا نجد أن فريجه كان مخطئاً، وأن قدماء اللغويين العرب كانوا على صواب، فوظيفة علم اللغة هو تفسير الظواهر اللغوية لا وصفها فحسب. وليس صحيحاً أن ما دعا القدماء إلى اعتباره أصل قال قول، وأصل باع

بيع، وأصل مد مدد... إلخ. هو أن «هذه من تعليلات اللغوى كى نستقيم مع الميزان فَعَلْ» كما يقول فريحه، بل لأن تفسير الظواهر اللغوية كانت تعنى القدماء، فاللغوى الذى يُصرُّ على أن أصل الأفعال السابقة لا يختلف عن ظاهر لنظها عليه أن يفسر وجود الواو فى يقول وقول، ووجود الياء فى يبيع ويبيع، وتحول مدّ إلى مدد فى مددنا ومددتم... إلخ.

لقد أدرك القدماء أن أصل مدّ، مثلاً، لا بد من أن يكون مدد، لأنه لو لم يكن كذلك لقال العرب «أنا مدّتُ» و«أنتم مدّتم» إلخ. وجدير بالذكر أن بعض آراء القدماء التى رفضها اللغويون العرب الوصفيون تتفق مع أحدث النظريات اللغوية فى العصر الحديث، وإن كنت أعترف بأن بعض آرائهم فى التقدير غير مقبولة.

غير أننى أتفق مع أنيس فريحه على أن هذا البحث العلمى لا يصلح لتدريس اللغة فى المدارس، وأنه خاص بدراسة علم اللغة فى الجامعة: «هذا المنهج الجديد فى دراسة اللغة ينبغى ألا يعدّ انتقاصاً من الجهود الجبارة التى قام بها القدامى، ولا تجريحاً لمنهج فى البحث كانوا يؤمنون بصحته وفضله... ونعتقد أن هذا اللون من دراساتهم... يليق بالدراسات العليا فى الجامعات.» (٤)

الاشتقاق:

دعا فريحه إلى الاستفادة من الاشتقاق ولكن من دون تجاهل لأهمية السماع فى اللغة، وأشار إلى استعماله الفعل «أنضب» فى عبارة «أنضبت المصادر جميعها» بدلاً من «استنفدت» أو «استقصيت» قائلاً: «... وقد نالنى من جراء هذا الاستعمال نقد لاذع، ذلك لأن السماع لا يقره... أما أنا فقد كنت فى استعمالى «أنضب»... من أتباع مدرسة الكوفة التى كانت تقول ما قيس على كلام العرب فهم من كلام العرب... إن الاشتقاق ميزة جميلة من شأنها أن تنمى اللغة وتوسّعها وتلينها لتفى بحاجات العصر، وإنها لجريمة لغوية أن نشدد فى أمر السماع إذ لنا من ذوقنا وحسنا اللغوى ومن حاجاتنا اللغوية الملحة ما يبرر الاستفادة من مبادئ الاشتقاق إلى أقصى الدرجات» (٥).

وأجدنى أتفق مع فريحه فى هذا تمام الاتفاق، فاستعمال كلمات جديدة لم ترد فى المعاجم للتعبير عن مفاهيم جديدة أمر جدير بالتشجيع ما دام متفقاً مع قواعد تركيب الكلمة. ومن الملاحظ أن مجمع اللغة العربية تبنى هذا المبدأ فأقر استعمال صيغة أفعال من الثلاثى للتعدية، وصيغة استفعل للطلب، وتفعّل من فعّل (بتشديد العين فيهما) للمطاعة، وأقر استعمال المصدر الصناعى (زيادة ياء مشددة وتاء مربوطة على الكلمة)، كما أقر اشتقاق بعض الكلمات من ظاهر اللفظ بدلاً من اشتقاقها من الأصل، فوافق، مثلاً، على استعمال

«تقييم» بمعنى تقدير القيمة، اشتقاقاً من كلمة قيمة، إلى جانب «تقويم» المشتقة من الأصل قومة، كما نقول عيد الناس اشتقاقاً من «عيد» بالرغم من أن الأصل «عود»، ولكن لا يعنى هذا أن الكتاب يستطيعون استعمال الصيغ كما يحلو لهم، فهناك قواعد لا يجوز تجاوزها.

وسأعود فيما تبقى من هذا البحث إلى مشكلتين تناولهما أنيس فريحه هما: ازدواجية اللغة، ونظام الكتابة العربية.

ازدواجية اللغة؛

كانت مشكلة ازدواجية اللغة (اختلاف اللهجات المحكية عن العربية الفصحى) على رأس المشكلات اللغوية التي اهتم بها أنيس فريحه، وكل من يقرأ مؤلفات فريحه يلاحظ اقتناعه التام بأن اللهجة المحكية هي اللغة الطبيعية للفهم والإفهام، وأن الفصحى ليست كذلك؛ لأنها غير مستعملة في التخاطب اليومي العادي، ولصعوبة إتقانها في المدرسة: «...فإننا نفكر ونتكلم بلغة سلسة سيالة لا تعوق الفكر... في حياتنا اليومية نتكلم لغة تتميز بفقدان الإعراب، وبغنى في الحروف المصوتة... كذلك تتميز بمرونة في التركيب وبسهولة في التعبير... ولا نشك في أن ازدواجية اللغة تعوق الفكر... هؤلاء أطفالنا يعانون من تعلم الفصحى أكثر مما يعانون من تعلم لغة أجنبية...»^(٦).

إن في أقوال أنيس فريحه هذه كثيراً من الصحة ولكن فيها بعض المبالغة، فالفصحى أكثر «مرونة في التركيب» من اللهجات المحكية، وكثرة «الحروف المصوتة»، أي الحركات، ليست ميزة لغوية، وإذا أمحنا لأطفالنا فرصة لإتقان الفصحى بتوجيه تدرسيها توجيهاً وظيفياً منذ الطفولة المبكرة (ابتداءً من دور الحضانة) فسيجدونها «سلسة سيالة» إلى حد كبير، فمن المعروف أن أطفالنا لا يكادون يسمعون الفصحى في المدرسة؛ لأن اللغة التي يستعملها معظم المدرسين - لا أستثنى مدرسي اللغة العربية - هي العامية، وقد رأيت مدرساً في إحدى المدارس الإعدادية يشرح موضوعاً في النحو باللهجة المحكية! غير أنني أعتز بأن مصدر الصعوبة الأكبر في إتقان الفصحى وفي تخوف المدرسين من استعمالها هو حركات الإعراب، وأتفق مع فريحه في أن هذه مشكلة تعوق الطلاقة في استعمال العربية الفصحى، وتجعل كثيراً من المثقفين يتجنبون استعمالها خوفاً من اللحن. أذكر أن أحد أساتذة اللغة العربية كان يتوقف قليلاً في منتصف الجملة بسبب عدم تأكده من حركة الكلمة التالية ولسان حاله يقول: «ترى هل الكلمة التالية معلمين أم معلمون؟ هل هي طالب أم طالباً؟ هل هي منونة أم ممنوعة من التنوين؟».

لو طالب فريحه بإسقاط حركات الإعراب فقط لوجدنا له بعض العذر، فقيمتها الحقيقية

في تأدية المعنى محددة، فليس هناك من هو بحاجة إلى سماع الضمة في جملة جاء الرجل، أو الفتحة في جملة رأيت الرجل، أو الكسرة في جملة كنت مع الرجل، ليفهم المقصود، فموقع الكلمة في الجملة هو الذى يؤدي المعنى لا الحركة الإعرابية، ولو كانت حركات الإعراب ضرورية لتأدية المعنى لما جاز أن تلفظ كلمة مثل الرجل في الجملتين السابقتين بحذف الحركة الأخيرة في الوقف، ولما جاز أن تلفظ كلمة مثل الفتى بصورة واحدة أينما وقعت، ولما جاز أن تطبع الصحف والكتب دون حركات، ولما استطاع معظم المتكلمين بالفصحى أن يحدفوا حركات الإعراب في كلامهم مطبقين «قاعدة سَكَنُ تَسْلَمُ» دون أن يساء فهمهم، ولما جاز أن يوقف على الكلمات بالسكون لأن هذا يعنى جواز حذف ما يدل على معنى. أما الأمثلة القليلة التي يرددها المدافعون عن أهمية الحركات في تأدية المعنى فتُفهم من السياق، وليس لدى شك في أن الذين يتقنون قواعد حركات الإعراب إتقاناً تاماً لا يزيدون على واحد في المئة من المثقفين. وأن أكثرية المتكلمين والكتاب والقراء والمستمعين يعتمدون في الإفهام والفهم على أمر يتقنونه. وهو قواعد تركيب الجملة، أى مواقع الكلمات في الجمل. لهذا اختلف مع الزميل أحمد مختار عمر في قوله: «فأى فرق، إذن، أن تدل على الفاعلية بضمّة، كما هو الحال في الفصحى. أو تدل عليه بالموقعية، كما هو الحال في العامية؟ وكذلك أن تدل على المفعولية بفتحة أو تدل عليها بالموقعية؟ كلاهما يتطلب من المتكلم وعياً وحرصاً، وكلاهما يخضع للتحليل الإعرابي ويحتاج إلى عملية ذهنية من المتكلم قبل النطق بالجملة ومن السامع قبل فهمها؟»^(٧) أقول إننى اختلف معه لأن الفرق كبير جدا بين معرفة العربي لمواقع الكلمات في الجمل ومعرفته حركات الإعراب، فمعرفة الموقعية ملكة عند العربي لأنه أتقنها منذ طفولته فهماً وإفهاماً، وهي تتم تلقائياً بالسليقة ولا تحتاج إلى حرص أو عملية ذهنية واعية، فليس هناك طفل في الثالثة أو الرابعة من عمره لا يضع الصفة بعد الموصوف أو المضاف إليه بعد المضاف تلقائياً ودون أى وعى أو تردد، ولكن هذا الطفل نفسه يتلعثم ويتوقف في منتصف الجملة مفكراً في أى الحركات الثلاث يجب أن يضع في نهاية الاسم، ويضطر بعد أن درس اللغة العربية ست عشرة سنة أو أكثر إلى التوقف في انتظار اتخاذ قرار حول أى الحركات يريد أن يضع في نهاية الكلمة!

إن الحجة اللغوية الوحيدة التي يمكن أن تُقدّم للتمسك بحركات الإعراب هي صحة اللفظ والكتابة، فالمحافظة على صحة اللفظ هي التي تدعونا إلى أن نقول جاء الرجل (بالضم)، وصحة الكتابة هي التي تدعونا إلى أن نكتب جاء المعلمون (بالواو) وليس لأن المعنى يتغير إذا قلنا جاء الرجل وجاء المعلمين. وفي اللغة الانكليزية، ليس هناك مشكلة في

تأدية المعنى إذا قال أحد الناس (بدلاً من he work) (بدلاً من they works) (بدلاً من they work)، ولكن هذا غير مقبول لسبب واحد فقط هو أنه خطأ لغوي، فصحة اللفظ والكتابة - بصرف النظر عن وضوح المقصود وأمن اللبس - مطلب لغوي يجب التمسك به، ولو أجاز المجمع اللغوي - كما أجاز أموراً كثيرة كانت تعتبر من الأخطاء اللغوية - إسقاط حركات الإعراب والاكتفاء بصورة واحدة لجمع المذكر السالم لأصبح ما يعتبر خطأ لغوياً استعمالاً صحيحاً، وجدير بالذكر أن إسقاط حركات الإعراب والبناء كان مقبولاً عند العرب حتى في قراءة القرآن الكريم كما سنرى.

أعود إلى رأى أنيس فريجه فأقول: لو اكتفى بالمطالبة بإسقاط حركات الإعراب لوجد من يؤيده، ولكنه طالب بتغييرات جذرية كما سنرى. لعل مصدر التطرف في بعض آراء فريجه اقتناعه بأن «العامية لغة قائمة بذاتها»، فقد وقع في خطأ فادح حين قال «إن الفروق اللغوية بين العامية والفصحى التى ينظر إليها الناس أنها فروق طفيفة جزئية... هى، من جهة نظر علم اللغة، فروق أساسية جوهرية تبرر اعتبار العامية لغة قائمة بذاتها، سواء أكان هذا فى النظام الصوتى أم التركيبى أم الصرفى أم النحوى أم فى المفردات ..»^(٨) فالواقع أن معظم القواعد الصوتية والقواعد الصرفية (قواعد تركيب الكلمة) والقواعد النحوية (قواعد تركيب الجملة) - باستثناء بعض الظواهر اللغوية المحدودة مثل حركات الإعراب والمثنى - لا تكاد تختلف فى العامية عن قواعد الفصحى، كما سأوضح بعد قليل، وكذلك معظم المفردات المستعملة فى اللهجات المحكية لا تختلف اختلافاً جذرياً عما يقابلها من مفردات فى الفصحى المعاصرة، ولهذا فإن اعتبار العامية « لغة قائمة بذاتها» فيه كثير من التعسف.

لنأخذ أولاً بعض القواعد الصوتية: إن قاعدة مماثلة لام أداة التعريف للصوت الذى يليها لا تختلف فى الفصحى عنها فى معظم اللهجات المحكية، وقاعدة إضافة كسرة منماً لالتقاء الساكنين لا تختلف فى الفصحى عنها فى اللهجات المحكية، فنحن نقول فى الحالتين: وصلت بنت (بسكون تاء التأنيث) ولكن وصلتِ بنت (بكسرها).

ومعظم قواعد تركيب الكلمة لا تختلف فى اللهجات المحكية عما يقابلها فى الفصحى، مثلاً: تاء التأنيث فى الفعل والاسم والصفة وواو الجماعة وأحرف المضارعة والضمائر المتصلة ونون الوقاية واسم الفاعل واسم المفعول واسم المكان وأفعال التفضيل... إلخ، وكذلك معظم قواعد تركيب الجملة فى اللهجات المحكية لا تختلف عما يقابلها فى الفصحى، فالصفة فى الفصحى واللهجات المحكية تقع بعد الموصوف وتطابق فى التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتعريف والتنكير، وقواعد تركيب الإضافة - وهى قواعد معقدة كما يعرف أى طالب

أجنبي حاول تعلم العربية - لا تختلف في اللهجات المحكية عن الفصحى (عدم جواز اتصال أداة التعريف بغير المضاف إليه الأخير، مثلاً «مفتاح سيارة مدير المدرسة»، وعدم جواز فصل المضاف عن المضاف إليه بالصفة واتصالها بأداة التعريف رغم أن الموصوف غير متصل بها، مثلاً «مدير المدرسة الجديد» الخ). وسأشير فيما بعد إلى وجوه الاختلاف بين الفصحى والعامية، ولكنني أود قبل ذلك أن أشير إلى حقيقة لا يلاحظها الكثيرون، وهي أن ما يتقنه الطلبة العرب من قواعد الفصحى هو ما تعلموه أطفالاً صغاراً قبل ذهابهم إلى المدرسة، فليس هناك من يخطئ في موقع الصفة والموصوف، والمطابقة بينهما في التذكير والتأنيث والإفراد والجمع والتعريف والتنكير، أو موقع المضاف والمضاف إليه والصفة التي تصف المضاف، أو في استعمال نون الوقاية، أو في استعمال الضمائر المتصلة أو أحرف المضارعة، وغير ذلك من القواعد المشتركة بين الفصحى والعامية، وهي قواعد يخطئ فيها الطلبة الأجانب الذين تعلموا العربية سنوات طويلة. أما القواعد التي تختلف في الفصحى عن العامية فيتخرج معظم الطلبة العرب من المدرسة والجامعة دون أن يتقنوها، فيقول كثير منهم اجبَل (بتشديد الجيم) بدلاً من الجبل (بلفظ اللام)، ومعلمون بدلاً من معلمين أو العكس، ومعلمون المدرسة بدلاً من معلمو المدرسة. وخمس أولاد وخمسة بنات بدلاً من خمسة أولاد وخمس بنات، وهم لا يختلفون في مثل هذه الأخطاء عن الطلبة الأجانب، ولكنهم لا يقعون في الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه الأجنبي، مثل «خمسة ولد» بدلاً من «خمسة أولاد»، ولا «مئة أولاد» بدلاً من «مئة ولد»؛ لأن القاعدة التي تنص على أن المعدود يجب أن يكون جمعاً بعد الأعداد ثلاثة إلى عشرة ومفرداً بعد الأعداد التي تلي ذلك اكتسبها الطالب العربي قبل ذهابه إلى المدرسة.

أما المفردات المستعملة في معظم اللهجات المحكية فلا تختلف جوهرياً عن نظيراتها في الفصحى المعاصرة، مثل ولد وبنات وشارع ومن وعلى وفي وأنا وأنت وتحت وفوق وطويل وبعيد وكتب وأكل وسافر، أو تختلف اختلافاً بسيطاً. وقد وجدنا في دراسة لمفردات طفلين أن ٨٢٪ من تلك المفردات فصيحة أو تختلف اختلافاً طفيفاً في اللفظ^(٩). والخلاصة أن اللهجات المحكية ليست لغات قائمة بذاتها، وأن الفصحى لهجة (أو على الأصح مزيج من لهجات) تشترك مع اللهجات المعاصرة في كثير من قواعدها الأساسية وفي كثير من المفردات المستعملة في هذه اللهجات^(١٠)، ولهذا فإن إتقان الفصحى - باستثناء حركات الإعراب - ميسر لكل طفل عربي نتاح له فرصة تعلمها بطريقة وظيفية سليمة.

غير أن إنصاف أنيس فريجه يتطلب دراسة اقتراحاته بموضوعية بعيداً عن العاطفة التي وسمت ردود كثير من النقاد عليه، فالهجة التي تكررت كثيراً في الدفاع عن الفصحى، وهي أن العامية لا قواعد لها حجة واهية تدل على أن أصحابها أساءوا فهم كلمة قواعد، ومن المؤسف أن يقع كاتب مثل مازن المبارك في خطأ كهذا فيقول: «... وتيسيرهم هجر للغة المسلسلة المقعدة إلى لغة شاعرية سوقية، لا أصل لها ولا نسب، ولا ضابط لها، ولا قاعدة تحكمها»، ومن الغريب أن يرد هذا في كتاب عنوانه «نحو وعى لغوى»!!^(١١)، وكان حرياً بمازن المبارك أن يقتصر على الأسباب غير اللغوية التي تدعوننا إلى التمسك بالفصحى، وهي أسباب «روحية وقومية ووطنية» كما قال.

وجدير بالذكر أن أنيس فريجه لم يكن ضد العروبة، فلم يطالب بجعل لهجة كل قطر عربي اللغة الرسمية لذلك القطر كما دعا آخرون، بل دعا إلى أن تصبح لهجة المثقفين العرب هي اللغة الرسمية الموحدة في الأقطار العربية كلها، فقد كان هدفه تبسيط اللغة لا تفريق العرب: «وإذا طالبنا بوضع لغة عربية محكية موحدة فإن هذا لا يعني أننا نطالب بالقضاء على لغة وإحلال لغة أخرى محلها، كلا، هذا لا يخطر لنا بالبال، إذ عندنا لغة عربية صرفة مشتركة بين الشعوب العربية خلقتها عوامل ثقافية واجتماعية وسياسية... وهي اللغة العربية التي يتكلم بها المصري والسوري واللبناني والفلسطيني عندما يضمهم مجتمع... وهي لغة المجتمع العربي الراقي التي خلقتها المدرسة والصحافة والإذاعة... إن هذه اللهجة العربية المشتركة... ليست مُعرّبة بل هي لهجة عامية بعيدة عن الإقليمية، وتعتمد على الفصحى في جميع مفرداتها وفي تركيبها وفي عباراتها... وأهم خصائص هذه اللغة العربية (أ) إسقاط الإعراب (ب) نورمها المشترك (ج) اعتمادها الفصحى معيناً لها»^(١٢) (المقصود بـ «نورمها المشترك» ما تشترك فيه اللهجات المحكية من تراكيب).

وعلى الرغم من أن فريجه قال إن هذه اللهجة المشتركة «عامية» فإن من يتأمل ما كتبه فريجه يرى أنه يدعو في الواقع إلى لغة عربية فصيحة مبسطة، فهو لا يقول إن المفردات يجب أن تُلَفَّظ كما في اللهجات المحكية، ففي حديثه عن الضمائر، مثلاً، يقول: «ولا أعنى أنهم يتفقون في لفظها، فقد يقول الواحد منا «هُوَ»، والآخر «هُوِي»، وآخر «هُوَأ»، ولكن هذا أمر ثانوي ميسور الحل... فإننا نستطيع أن نعلم الجيل القادم أن هذا الضمير هو «هُوَ»...» وقال ما يشبه هذا في حديثه عن الأعداد، وقال أيضاً: «... اللهجة العربية المشتركة... تعتمد الفصحى ينبوعاً لإثرائها في المفردات والتعابير والأساليب... وخلاصة القول إن هذه اللهجة العربية المحكية التي نقرحها لغة أدبية هي العربية الفصحى الميسرة المبسطة كما يسرّتها الحياة، وكما بسّطتها الحياة...» فهم فريجه، إذًا، كان تبسيط التركيب، أما المفردات فلم يكن يصرّ

على لفظها كما في اللهجات المحكية، ويمكن الاستنتاج أنه لم يكن يعارض استعمال «أنتم» بدلاً من «إنتو»، و«نحن» بدلاً من «إحنا»، و«خمسة عشر» بدلاً من «خمسطعش»، و«لماذا» بدلاً من «ليش»، و«كيف» بدلاً من «شلون» و«أزى... إلخ، فما كان يهمه هو الاكتفاء بتركيب واحد عندما تتعدد التراكيب؛ لأن ذلك يؤدي إلى انصراف التفكير إلى اللفظ بدلاً من المعنى، هذا إذا لم ينصرف المتكلم إلى العامية انصرفاً كلياً خجلاً من الوقوع في اللحن وإظهار الجهل. ففريجة يريد، مثلاً، الاكتفاء بصيغة واحدة في العدد مثل خمسة عشر في التذكير والتأنيث، فلا نقول أحياناً خمسة عشر وأحياناً خمس عشرة (ناهيك عن الخطأ الذي يمكن أن يقع فيه بعض الناس مثل خمسة عشرة وخمس عشر): «... ونكرر القول، وربما للمرة الثانية أو الثالثة، إن اللغة بتركيبتها، جوهر اللغة التركيب، أما المفردات فتولد وتهرم وتموت ويُقتبس غيرها... وتركيب اللغة المحكية واحد.» (١٣).

ويكثر المدافعون عن الفصحى من الحديث عن ثراء اللغة العربية. فقد جمعت المعاجم كل ما سمع عن العرب في لهجاتهم المختلفة، وأجازت كتب النحو صوراً عدة للكلمة في الموقع الواحد من الجملة حتى أصبح ضرر هذا الثراء أكثر من نفعه، فليس من المفيد أن نجيز أن يكون جمع «رجل»، مثلاً: رجال ورجلة ورجلة وأرجل ورجالات، ولا أن يكون مصدر «لقى»: لقاء ولقاءة ولقى ولقى ولقيان ولقيان ولقيانة. (وهذا يدل على أن الفصحى مزيج من اللهجات لا لهجة واحدة كما لاحظ اللغويون القدامى). ويعلق فريجة على هذا «الثراء» قائلاً: «... وكان للسيف أسماء يصل عددها إلى المئات، وكان للعسل ما يقرب من السبعين اسماً...، وكلمة بسيطة مثل «الرز».. له في القاموس أشكال عديدة: الأرز والأرز والرز والرز... أما في العامية فلأسد كلمة واحدة، وللسيف كلمة واحدة، وللعسل كلمة واحدة، وانتقت العامية أسهل الألفاظ للرز، والحمد لله على هذه النعم!» (١٤).

نستنتج مما سبق أن أنيس فريجه لم يقل إن المفردات في اللهجة العربية «المشتركة» التي دعا إليها يجب أن تُلَفَّظ كما تُلَفَّظ في اللهجات المحكية، وأن ما كان يهمه حقاً هو تبسيط التركيب والاكتفاء بصورة واحدة لكل تركيب بصرف النظر عن موقعه في الجملة، لكي يصبح بالإمكان التحدث بطلاقة والكتابة بيسر دون عائق يعوق التعبير عن الفكر. وقد حدد التراكيب التي يريد استعمالها بما تشترك فيه اللهجات المحكية، وهو ما سماه «النورم المشترك» في هذه اللهجات، أما ما تختلف فيه الفصحى عن اللهجات المحكية فقد دعا إلى التخلي عنه.

والسؤال المهم هو: بماذا تختلف هذه العربية الميسرة المبسطة التي دعا إليها فريجه في تراكيبها عن الفصحى؟

إن أهم ما يميز اللغة التي يطالب بها فريجه عن الفصحى في التركيب:

- ١ - سقوط حركات الإعراب والبناء، فهناك صورة واحدة للاسم المفرد وجمع التكسير (ولد) مقابل ست صور في الفصحى: ولدٌ، ولدًا، ولد، ولد (وهذا ينهي تلقائياً المنوع من الصرف)، وصورة واحدة للفعل المضارع (يكتبُ) مقابل ثلاث صور للفصحى: يكتبُ، يكتب، يكتب.
- ٢ - صورة واحدة للمثنى: (ولدين) مقابل أربع صور في الفصحى: ولدان، ولدا، ولدين، ولدي، وزوال المثنى في الصفات والأفعال وأسماء الإشارة والضمائر.
- ٣ - صورة واحدة لجمع المذكر السالم: (معلمين) مقابل أربع صور في الفصحى: معلمون، معلمو، معلمين، معلمى.
- ٤ - صورة واحدة لأعداد: (خمس، خمسة عشر) مقابل صورتين في الفصحى: خمسة وخمس، خمسة عشر وخمس عشرة.
- ٥ - صورة واحدة للضمائر وعلامات المطابقة (الضمائر المتصلة) للمثنى وجمع المذكر وجمع المؤنث: (هم، أنتم، لكم، وصلوا... إلخ) مقابل ثلاث صور في بعض الحالات وأربع في بعض الحالات الأخرى: هما، هم، هن، وصلا، وصلتا، وصلوا، وصلن. (بعض اللهجات المعاصرة تميز بين المذكر والمؤنث: هم - هن، وصلوا - وصلن... إلخ، وهو أمر لم يشر إليه فريجه).
- ٦ - صورة واحدة لكل من الأفعال الخمسة: (يفعلوا، تفعلوا، تفعلى) مقابل صورتين للمخاطبة وأربع صور في الحالات الأخرى: تفعلين، تفعلى، يفعلان، يفعلا، يفعلون، يفعلوا.
- ٧ - صورة واحدة للاسم الموصول (بصرف النظر عن كيفية لفظه) مقابل ثمانى صور في الفصحى: الذى، اللذان، اللذين، الذين، التى، اللتان، اللتين، اللواتى أو اللاتى.
- ٨ - صورة واحدة للاسم المنقوص: (قاضى) مقابل ثلاث صور في الفصحى: قاضى، قاضٍ، قاضياً.
- ٩ - صورة واحدة للأسماء الخمسة: (أبو) مقابل ست صور في الفصحى: أبٌ، أبو، أباً، أباً، أب، أبى.
- ١٠ - صورة واحدة للفعل المضارع الأجوف، وصورة واحدة للفعل المضارع المعتل الآخر (يقول، يدعو) مقابل ثلاث صور في اللفظ وصورتين في الكتابة لكل منهما: يقولُ، يقُلُّ، يدعو، يدعو، يدعُ.

١١ - صورة واحدة للفعل في المطابقة بينه وبين الاسم في المثنى والجمع (وصلوا الأولاد، الأولاد وصلوا، وصلوا الولدين، الولدين وصلوا، وصلوا البنات، البنات وصلوا، وصلوا البنتين، البنتين وصلوا) مقابل ست صور في الفصحى: وصل الأولاد، الأولاد وصلوا، وصل الولدان، الولدان وصلوا، وصلت البنات، البنات وصلن، وصلت البنتان، البنتان وصلتا (بعض اللهجات المعاصرة تميز بين المذكر (وصلوا) والمؤنث (وصلن) كما أشرت).

١٢ - صورة واحدة للصفة في المطابقة بين الصفة والموصوف في المثنى وجمع المذكر (الولدين المجتهدين، الأولاد المجتهدين) مقابل أربع صور في الفصحى (الولدان المجتهدان، الولدين المجتهدين، الأولاد المجتهدون، الأولاد أو الأولاد المجتهدين)، ومثل هذا في المثنى وجمع المؤنث.
وهناك فروق أخرى أقل أهمية لا يتسع المقام لذكرها.

وجدير بالذكر أن استعمال صورة واحدة لتكوين معين في جميع الحالات الإعرابية، أو الاكتفاء بتركيبين. بدلاً من ثلاثة أو أربعة، موجود حالياً في الفصحى دون أن يعتبره أحد عائقاً في سبيل الفهم والإفهام. وفيما يلي أمثلة من ذلك:

١ - صورة واحدة لكلمات مثل «الفتى» و«العصا» في جميع الحالات: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى.

٢ - صورة واحدة لأسماء الإشارة لجمع المذكر والمؤنث في جميع الحالات: جاء هؤلاء، ورأيت هؤلاء، مررت بهؤلاء.

٣ - صورة واحدة لاسم الموصول - باستثناء المثنى - في جميع الحالات: جاء الذين سافروا، ورأيت الذين سافروا، ومررت بالذين سافروا.

٤ - صورة واحدة لأعداد أحد عشر إلى تسعة عشر في جميع الحالات الإعرابية: جاء خمسة عشر رجلاً، ورأيت خمسة عشر رجلاً، ومررت بخمسة عشر رجلاً.

٥ - صورة واحدة للفعل المضارع إذا اتصل بنون النسوة في جميع الحالات: الطالبات يكتبن ولم يكتبن ولن يكتبن، وصورة واحدة له إذا اتصل بنون التوكيد في جميع الحالات: يكتبن.

٦ - صورة واحدة لجمع المذكر السالم في حالتي النصب والجر: رأيت المعلمين، ومررت بالمعلمين.

- ٧ - صورة واحدة للمثنى فى حالتى النصب والجر: رأيت الولدين، ومررت بالولدين.
- ٨ - صورة واحدة لجمع المؤنث السالم فى حالتى النصب والجر: رأيت المعلمات، ومررت بالمعلمات.
- ٩ - صورة واحدة للممنوع من الصرف فى حالتى النصب والجر: زرت عمر، ومررت بعمر.
- ١٠ - صورة واحدة للاسم المنقوص فى حالتى الرفع والجر: جاء القاضى، ومررت بالقاضى، جاء قاضٍ، ومررت بقاضٍ.
- ١١ - صورة واحدة لاسم الإشارة فى الجمع دون تمييز بين المذكر والمؤنث: هؤلاء الرجال، وهؤلاء النساء.
- ١٢ - صورة واحدة لبعض الأعداد (العقود من عشرين إلى تسعين، مئة، ألف، مليون) دون تمييز بين المذكر والمؤنث: عشرون ولداً وعشرون بنتاً، مئة ولد ومئة بنت... إلخ.
- فإذا كنا لا نستغرب وجود صورة واحدة لكلمة «لفتى» فى جميع الحالات الإعرابية، ولا نجد ذلك عائقاً للفهم والإفهام، فلماذا نستغرب الدعوة إلى استعمال صورة واحدة لكلمة «الولد»؟، وإذا كنا لا نستغرب استعمال «الذين» بالياء فى جميع الحالات فلماذا نستغرب الدعوة إلى استعمال «المعلمين» بالياء فى جميع الحالات؟، وإذا كنا لا نستغرب عدم التمييز بين المذكر والمؤنث فى استعمال «عشرين» فلماذا نستغرب الدعوة إلى عدم التمييز بين المذكر والمؤنث فى استعمال «عشرة» و«خمسة عشر»؟، وإذا كنا لا نستغرب عدم التمييز بين الرفع والنصب والجر فى «يكتبن» فلماذا تستغرب عدم التمييز بين تلك الحالات فى «يكتب»؟
- وأمر آخر لا يعيره معظم المثقفين العرب أى انتباه، وهو أن كثيراً ما يعتبرونه من «العامية» اعتبره اللغويون القدامى فصيحاً، ومنه ما ورد فى القرآن الكريم أو القراءات القرآنية وفى الحديث النبوى. من ذلك على سبيل المثال:

١ - إسقاط حركات الإعراب والبناء، وقد وردت أمثلة كثيرة من ذلك فى القراءات القرآنية. وما قرئ بالتسكين: ﴿إِلَىٰ بَارِكُمْ﴾ بتسكين الهمزة [البقرة: ٥٤] و﴿يَأْمُرْكُمْ﴾ بتسكين الراء [البقرة: ٦٧] و﴿يَنْصُرْكُمْ﴾ بتسكين الراء [آل عمران: ١٦٠] و﴿يَجْمَعُكُمْ﴾ بتسكين العين [الجاثية: ٢٦] و﴿أَسْلَحَتْكُمْ﴾ بتسكين التاء [النساء: ١٠٢] الخ (١٥).

ويقول أحمد علم الدين الجندى فى مقال نشره فى مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة: «وموقف النحاة السابق وتزمتهم حتى فى فهم كتاب الله يذكّرني بموقفهم فى إنكار بعضهم إسكان حركة الإعراب... فقد حذفت الحركة فى الفعل المضارع... وقد عزی حذف الحركة

الإعرابية في القراءات السالفة إلى بنى أسد وتميم وبعض نجد، كما حذفت الحركة الإعرابية في الأسماء، وأيدتها القراءات القرآنية الأمانة. وكما جاء حذف الحركة الإعرابية في النثر ورد كذلك في الشعر، وهذا يشير إلى أن المكان السامي الذي كان لحركات الإعراب قد هبط. إذ الإسكان قد بدأ ينازعها في مكانها ويستولى على أمكنتها، وكيف لا يكون ذلك وقد صار الإسكان سمة لهجوية لقبائل تميم وأسد وغيرها من قبائل نجد... بل يظهر أن الإسكان قد زحف على الأماكن التي تسيطر عليها الحركة الإعرابية، وما يؤيد وجهة نظري ما جاء في النثر [النثر في القراءات العشر] «وقد قرأ بإسكان لام الفعل... محمد بن عبد الرحمن بن محيصن» وإذ أردنا البحث في كتاب الطبقات... أفادنا ابن الجزري في طبقاته [طبقات القراء] «بأنه قرشي، ومن قرأ مكة» (١٦).

٢ - استعمال صورة واحدة في المثني. ففي لغة بلحارث بن كعب يقولون: مررت برجلان، وقبضت منه درهمان، وجلست بين يديه. وفي القرآن الكريم: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] (١٧).

٣ - مطابقة الفعل للاسم بصرف النظر عن موقعهما. ومن أمثلته في القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] و﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. وفي الحديث الشريف: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار» و«كن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم عنده...»، وفي الشمر: رأين الغواني الشيب لاح بعراضى... إلخ (١٨).

وفي القراءات القرآنية والأدب القديم أمثلة أخرى تخالف قواعد الفصحى المعروفة، ومنها تنوين المنوع من الصرف، بل إن حذف حركة تاء وزنى تفاعل ومماثلة التاء للحرف الذي يليها، وهى من الخصائص التي نتجنبها جميعاً في الفصحى باعتبار أنها عامية، كانت من سمات بعض اللهجات القديمة التي اعتبرت فصيحاً. ومن أمثلتها في القرآن: «يذكرون»، و«يصدقوا»، و«أناقلتم»، و«مدثر»، و«مزمل»... إلخ.

غير أن الذى يتأمل الفروق بين الفصحى والعامية يجد أن مصدر الصعوبة الحقيقية فى إتقان الفصحى ليس التراكيب فى حد ذاتها، فليس هناك مشكلة فى استعمال «يذكرون» أو «تناقلتم»، مثلاً، ولا فى استعمال «التي» مع المؤنث و«الذى» مع المذكر. ولا فى وجود المثني فى الصفات والأفعال والضمائر وأسماء الإشارة. ولا فى المطابقة بين الصفات والأسماء أو الأفعال والأسماء، وإنما مصدر الصعوبة الحقيقية يكمن فى أمر واحد فقط يدركه كل منا وإن

كان بعضنا لا يريد أن يعترف به، وهو تعدد لفظ الكلمة أو شكل كتابتها نتيجة موقعها الإعرابي، ولهذا فإن دعاء إحلال العامية محل الفصحى لاجحة لهم على الإطلاق، أما دعاء التبسيط والتيسير - وأعتقد أن أنيس فريجه كان منهم إذا أحسنّا الظنّ - فإن من حقهم المطالبة بحلّ مقبول للمشكلة السابقة، وهي مشكلة لا يُنكر تأثيرها على ضعف الطلاب والمعلمين - لا أستثنى معلمي اللغة العربية - إلا من يريد أن يدفن رأسه في الرمل، ويصرّ على أنه لا يرى ولا يرى، فهؤلاء ينطبق عليهم قول بعض العرب: «يركب جملاً ويقول: لا يرانى أحد». ولا أعتقد أنني أبالغ إذا قلت: إن معظم المثقفين العرب يتهيّبون استعمال العربية الفصحى في الحديث بسبب هذه المشكلة؛ خشية أن يُفضّح ضعفهم. أما في الكتابة فهذا الضعف مستور نسبياً لأن الحركات لا تظهر في الكتابة، وإن كانت هناك كلمات كثيرة تكشف هذا الضعف. وقد ذكر أحمد مختار عمر أمثلة مما نراه يوماً في الصحف والكتب، فالدكتور محمد الرميحي، مثلاً، وقد عمل أستاذاً في إحدى الجامعات العربية، وكان رئيس تحرير مجلة مشهورة هي «العربي»، ورئيس تحرير صحيفة عربية يومية، عرض كتاباً في إحدى الصحف في مقال جاء فيه: «يتناول المؤلف في هذا الكتاب موضوعان كبيران... يقع الكتاب في مائة وثلاث وسبعون صفحة... يتابع قصائد عبدالمحسن وآخرون». (١٩) ومن الأخطاء التي ذكرها أحمد مختار عمر لكاتب لم يذكر اسمه: «لم لا تأخذى الأمور بهدوء وتفكرى بتروى» (٢٠). وقد وقع هذا الكاتب في ثلاثة أخطاء في جملة واحدة، مطبقاً الاقتراحات التي دعا إليها فريجه في تبسيط الفصحى! وقد اختلف في هذا عن الرميحي الذي تجنّب استعمال الباء في المثني والعقود وجمع المذكر السالم، وكأنه ظن أن استعمالها غير فصيح! ومن المعروف أن عدد الكتاب الذين يقعون في أخطاء كهذه أكثر من أن يحصى، ناهيك عن الأخطاء المستورة بسبب عدم ظهور الحركات. ومن المعروف أن نظام الكتابة العربية يعاني من عيب كبير له تأثير سلبي على إتقان اللغة العربية، وهو عدم ظهور الحركات في المواد المكتوبة والمطبوعة، وسأتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل فيما بعد، ولكنني أشرت إلى هذا هنا لعلاقته بضعف الطلاب (والكتاب!) في اللغة العربية، وهو ضعف لا يظهر بوضوح إلا في استعمال الفصحى في الحديث.

أما مفردات الفصحى فيها - بالمقارنة مع اللهجات المحكية - مشكلتان: الأولى كثرة الترادف والمشارك اللفظي، وهي مشكلة لا يكاد يشعر بها أحد في الاستعمال المعاصر للفصحى، فقد تكفّلت الحياة وتطور اللغة بحلها إلى حد كبير، فنحن لا نجد في الفصحى المعاصرة سوى اسم واحد للسيف، واسم واحد للعسل، وجمع واحد لرجل، ومصدر واحد

للقى، إلا ما ندر بين الكتاب المتحذلقين. أما المشكلة الثانية في مفردات الفصحى فهي كثرة الأخطاء في لفظ حركات بنية الكلمة، وهي الحركات التي تميز معانى الكلمات بعضها من بعض. وسبب هذه المشكلة أن الكلمة المطبوعة لا تحتوى على الحركات فيجتهد القارئ في قراءتها على هواه في كثير من الأحيان، فما نسبة الذين يعرفون منا كيف تُلفظ كلمة «ذروة» أو «زهو» أو «عنوة»؟ وقد سمعت كثيراً من المتفاسحين يقولون «ومن ثم» وهم يقصدون «ثم»، خالطين بينها وبين «ومن ثم» التي تعنى «ومن هناك». وقد أشار أحمد مختار عمر إلى أن أحد الزعماء العرب تحدث عن مدينة القدس قائلاً إنها قُبلة الإسلام (بضم القاف)، وقال إن الإسلام لا يميز بين «عَرَق» أو لون (بفتح العين والراء!).^(٢١) وحلّ هذه المشكلة مرهون بحل مشكلة نظام الكتابة العربية من جهة، واستعمال الفصحى بصورة صحيحة على نطاق واسع في المدرسة وخارجها من جهة أخرى.

والخلاصة أن ازدواجية اللغة ليس لها حل جذرى مقبول. فإحلال العامية محلّ الفصحى أمر مرفوض كلياً لأسباب عديدة لا تخفى على أحد، أما الحل الآخر، وهو تبسيط الفصحى بالتخلي عن حركات الإعراب، والاكتفاء بصيغة واحدة لجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة والأفعال الخمسة والمثنى... إلخ، فإنه يحل المشكلة دون أن يقطع صلتنا بالتراث (فالصلة بالتراث لم تنقطع رغم التطور المستمر في الفصحى المعاصرة)، ودون أن يفرّق لغتنا الموحّدة والموحّدة إلى لغات، وكل ما يحتاجه هو قرار من المجمع اللغوية العربية (ولا أدري لماذا يكون لدينا مجامع لغوية متعددة للغة واحدة!)، ولكن هذا الحل من الصعب قبوله كذلك لأسباب غير لغوية، ولا يبقى سوى حلّ واحد من الناحية العملية التطبيقية هو تحسين طرق تدريس اللغة العربية، ووضع الأطفال منذ دخولهم المدرسة ودور الحضّانة في بيئة لغوية تتيح لهم اكتساب الفصحى بيسر واستعمالها بطلاقة، وهذا لا يتم إلا بفرض استعمال الفصحى في جميع المراحل ابتداءً من دور الحضّانة على جميع المدرسين مهما كانت المادة التي يدرسونها. ومن البديهي أن هذا يتطلب رفع مستوى المدرسين في اللغة العربية لأن فاقده الشيء لا يعطيه، ولنا عبرة في تدريس اللغات الأجنبية، فالطفل العربي الذي يتعلم الإنجليزية في مدرسة أجنبية يتقنها خلال سنتين أو ثلاث، أما الذي يتعلمها في المدارس العربية فيدرسها سنوات طويلة دون أن يتقنها؛ لأن معلم اللغة الإنجليزية يستعمل اللغة العربية في قاعة الدرس أكثر مما يستعمل الإنجليزية، وهو يشبه في هذا معلم العربية الذي يتخذ العامية وسيلة لتدريس الفصحى!، وقد عبّرت عن رأيي هذا بشيء من التفصيل في كتاب عنوانه «نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً»^(٢٢).

وأود أن أختتم حديثي هذا بتذكير الذين يهاجمون دعاة تبسيط العربية الفصحى وتيسير طرق تدريسها، أن ما يدفع الداعين إلى ذلك (في معظم الحالات على الأقل) هو حرصهم عليها، فما قيمة أية لغة لا يستطيع أبناؤها أن يتقنوها؟ وما قيمتها إذا كان أبناؤها يتجنبون استعمالها بسبب جهلهم بقواعدها؟. وأود أيضاً أن أذكرهم بأن قدماء اللغويين العرب اختلفوا في كثير من القضايا اللغوية دون أن يتهم أحدهم الآخر بالكفر أو الزندقة أو العمالة أو التخريب، فباب الاجتهاد يجب أن يظل مفتوحاً في هذا الموضوع المهم، وليردّ المعترضون على الرأي العلمي بالرأى الرصين، فالانفعال وكيل التهم لا يؤديان إلى الحفاظ على وحدة لغتنا ومستقبل تعليم أبنائنا.

نظام الكتابة العربي؛

حظى الخط العربي ومشكلاته باهتمام كبير في كتب أنيس فريجه. وقد أشار إلى مشكلات حقيقية لا ينكرها أي لغوي، أهمها.

١- خلو الخط العربي في معظم المواد المطبوعة من الحركات.

٢- تقارب أشكال الحروف (ليس هناك فرق، مثلاً، بين الباء والتاء والتاء والنون والياء في أول الكلمة أو وسطها سوى موقع السقط وعددها، وكذلك الجيم والحاء والحاء، والذال والذال... إلخ).

٣- تغير أشكال الحروف عند الوصل (قارن أشكال الهاء، مثلاً، في «همس» و«بهمس» و«به»، والكاف في «كتب» و«منك»، والميم في «المعلم» و«المملكة».

وروى فريجة قصصاً طريفة عن الصعوبات التي يواجهها القارئ العربي والطالب الأجنبي بسبب عدم ظهور الحركات في المواد المطبوعة، أو بسبب تقارب أشكال الحروف. من هذه الطرائف قصة الطالب الأجنبي الذي توقف عند كلمة «بتبنتنا» في عبارة «... بتبنتنا من صحة...» قائلاً: «أين الحروف في هذه الكلمة؟ فإني لا أرى سوى نقط». ومنها قصة المرأة التي قرأت خبر مصرع أسمهان عندما سقطت سيارتها في ترعة فتوفيت هي ومرافقة لها، فقد جاء في الخبر: «... في ترعة فتوفيتا»، فظنت المرأة أن اسم الترعة هو «فتوفيتا» (٢٣).

وهناك أمثلة لا حصر لها مشابهة لأمثلة فريجه. فمن الأمثلة الطريفة أن أحد «المثقفين» قرأ «لغة حمير» (بكسر الحاء وسكون الميم) «لغة حمير» (بفتح الحاء)، وتحدث آخر عن عالم النفس المشهور فرويد Freud فسماه «فرويد». وقال ثالث: «معلم من معالم المدينة»، وقال سياسي: «وزير الأعلام»، وقرأ أحد المذيعين: «ويؤذن بتسائج خطيرة» بفتح الهمزة وتشديد

الذال بدلاً من سكون الهمزة وكسر الذال!، وكثيرون لا يميزون بين المُسَوِّدَة (اسم المفعول من «سَوَّدَ»، وهي ائادة المكتوبة قبل وضعها فى صورتها النهائية) والمُسَوِّدَة (اسم الفاعل من «اسودَّ»، كما فى 'وجوه مُسَوِّدَة'. مثلاً). وذكر أحمد مختار عمر - كما سبق - أن خطيباً عربياً قال إن القدس «قُبلة» المسلمين (بضم القاف). وأن الإسلام لا يميز بين عرق» (بفتح العين والراء) أو لون.

القارئ العربى يعتمد على السياق:

كلنا يعلم أن السياق وحده فى معظم المواد المطبوعة يعيننا على التمييز بين القائل والمتقول (قَتَلَ / قُتِلَ). وبين المرسل (اسم الفاعل) والمرسل (اسم المفعول). والآخِرَ والآخِر. والعشاء والعشاء، والأذان والأذان (جمع أذن). واجنوب واجنوب (جمع جنب). والحلم والحلم... إلخ. ويلجأ بعضنا أحياناً إلى إقحام عبارات لا علاقة لها بالموضوع. مثل «بكسر الحاء وسكون الميم» - كما فعلتُ فى أوائل الفقرة السابقة - أو جمع كذا» أو «مفرد كذا» أو «بتشديد كذا» أو «بوزن كذا» لتحديد الكلمة المتصودة - كما فعلتُ فى هذه الفقرة - وهذا يعوق مجرى القراءة الطبيعى.

ونضطر إلى كتابة بعض الأسماء الأجنبية بحركات طويلة بدلاً من الحركات القصيرة التى لا تظهر فى الطباعة، مما يؤدى إلى خطأ فى لفظها إذا كان القارئ لم يسمع بذلك الاسم من قبل. فالسيد مكْمَلَن، مثلاً، يُكْتَب «ماكميلان».

الكتابة العربية نوع من الاختزال يؤدى إلى الغموض:

إن عدم ظهور الحركات يؤدى إلى كتابة ثمانى كلمات مختلفة مثل عَقَدَ وعُقِدَ وعُقِدَ وعَقَدَ وعَقَدَ وعُقِدَ بصورة واحدة (عقد). وتسع كلمات مثل بَرَدَ وبرُدَ وبرُدَ وبرُدَ وبرُدَ وبرُدَ وبرُدَ وبرُدَ وبرُدَ برسائل (جمع بريد). بصورة واحدة (برد). وهذا - كما ردّد دعاء إصلاح الكتابة العربية - يضطرنا إلى أن نفهم لنقرأ بدلاً من أن نقرأ لنفهم. ولهذا أعجب كل العجب عندما أقرأ بعض الحجج «العلمية» للتمسك بالحروف العربية فى صورتها الحالية. وأكثر هذه الحجج مدعاةً للسخرية الحجة التى تقول إن من ميزات الخط العربى أن الكلمة العربية قصيرة ومختصرة!، فالجنيدى خليفة، مثلاً، يقول: «الطريقة اللاتينية بتحويلها جميع الحركات العمودية على السطر إلى حروف أفقية عليه. تجعل اللقطة العربية تزداد كمية من الحروف قد تساوى معدل الضعف. فيصبح الفعل «فهم». مثلاً. هكذا «Fahima» (٢٤) ومن الذين اعتبروا «الاختصار» فى الكتاب العربية ميزة فارس الخورى. حيث يقول: «الكتابة

العربية الحاضرة هي نوع من الاختزال ستوفر في السرعة والاقتصاد وما يكتب فيها في سطر واحد يقتضى سطرين أو أكثر بالحرف اللاتيني». (٢٥)، وقال المستشرق كارل نلينو ما يشبه هذا: «ويظهر لنا جلياً أن الخط الذى يمتاز عن غيره فهو قريب لما سُمى بالاختزال، والخط العربى ليس فى حاجة إلى الاختزال؛ لأن طبيعته تغنيه عن اتباع طرق الاختزال» (٢٦).

ولعل سيئات طريقة الاختزال هذه تظهر بوضوح إذا طبقناها على نظام الكتابة فى اللغة الإنكليزية، ولناخذ الكلمات التى تحتوى على الحروف الثلاثة التى تظهر فى كتابة الكلمة العربية «برد». حسب هذا الاقتراح سُنكتب جميع الكلمات التالية بصورة واحدة هى brd بعد حذف حروف العلة (الحركات): bread «خبز»، brad «مسمار»، braid «جديلة»، breed «يلد»، broad «عريض»، beard «لحية»، board «لوح»، bored «ضَجِرُّ» أو «أضَجِرُّ»، bird «عصفور»، bard «بردعة»... إلخ. إن كتابة هذه الكلمات بصورة واحدة brd لا تحتاج إلا إلى ثلاثة أخماس الوقت الذى تحتاجه حالياً، وثلاثة أخماس الورق المستعمل فى الطباعة، وهذا يوفر بلايين الدولارات أو الجنيهات سنوياً إذا أخذنا العدد الهائل من الصحف والمجلات والكتب التى تطبع كل عام باللغة الإنكليزية بعين الاعتبار، ناهيك عن «الفائدة العلمية التى ستجنيها اللغة الإنكليزية من هذا «الإصلاح»!». وقد أدرك إبراهيم مذكور تهافت «ميزة» الاختزال هذه فقال: «ولاشك فى أن فى هذا الاختزال قصداً فى الوقت والورق، ولكنه سبب هام من أسباب صعوبات الهجاء العربى...» (٢٧).

وقد ردد بعض النقاد «مشكلة» أخرى فى استعمال الحروف اللاتينية، هى وجود أصوات عربية كثيرة لا رموز لها فى تلك الحروف، كالضاد، والطاء، والظاء، والحاء، والعين، والغين، والقاف، وهى مشكلة وهمية حُلَّت منذ أمد طويل، والبلغويون العرب المعاصرون يستعملون الحروف اللاتينية لتوضيح بعض الأمثلة وصياغة القواعد الصوتية فى مقالاتهم المنشورة باللغة العربية، حتى ليخيل إلى أحياناً أن عدد الحروف اللاتينية فى بعض الصفحات يزيد على عدد الحروف العربية، ولعلنى كنت من القلة النادرة التى لم تستعمل الحروف اللاتينية فى الكتب والمقالات التى تتعلق بالدراسات الصوتية. (٢٨) وهناك رسائل جامعية لاحصر لها كُتبت جميع كلماتها العربية بحروف لاتينية، وقد أصبحت رموز الأصوات العربية التى لا وجود لها فى اللغات الغربية معروفة، فالرموز الشائعة للأصوات المطبقة، مثلاً، هى رموز نظيراتها غير المطبقة مع نقطة تحتها. فالضاد S تحتها نقطة، والضاد d تحتها نقطة، والطاء t تحتها نقطة... إلخ. وكذلك تُميز الحاء عن الهاء بوضع نقطة تحت h، ويستعمل حرف q رمزاً للقاف للتمييز بينها وبين الكاف، وتستعمل بعض الحروف اليونانية

لتمثيل الناء والذال والغين، ويستعمل حرف x رمزاً للخاء، فكتب كلمة «خبر»، مثلاً: xabar... إلخ. أما التمييز بين الحركات الطويلة والحركات القصيرة فيتم بثلاث طرق: (أ) تكرار الحركة القصيرة (لأن الحركة الطويلة هي في الواقع حركتان قصيرتان متواليان)، فالفتحة الطويلة (الألف) تُكتب aa، والكسرة الطويلة (كما في «كريم»، مثلاً) تُكتب ii، والضممة الطويلة (كما في «صبور»، مثلاً). تُكتب uu. (ب) وضع نقطتين بعد الحركة القصيرة هكذا: u:i:i:a. (ج) وضع خط صغير أفقى فوق رمز الحركة القصيرة، ولهذا فإن من الغريب أن يقول الجنيدى خليفة في كتابه «نحو عربية أفضل»: «... فأما أسلوب الطريقة اللاتينية فهي لا تكاد تقيم وزناً ولا تفرقاً بين الصوت الذى هو حركة وبين الإشباع الذى هو حرف علة - أصيل أو مقلوب -، ومن ثمة تصيح لفظتان كـ «رمى» و«رام» تكتبان على صورة واحدة. هكذا (Rama)!!»^(٢٩)، ثم يضيف جملة مهمة تدل على أنه يعرف أن التمييز بين «رمى» و«رام» بالحروف اللاتينية ليس مشكلة حقيقية: «هذا وقد يقال إنه يمكن تفادى أمر الإشباع ذلك بإضافة بعض الحروف الأخرى، أو إدخال علامات تميز بين ما هو حرف إشباع وما هو حرف حركة...»^(٣٠)، وهذا هو الواقع كما بينت، فكلمة «رمى» تُكتب ramaa أو: rama، فى حين أن كلمة «رام» تُكتب raama أو ra:ma (أو بخط أفقى قصير فوق الحرف للدلالة على أن الحركة طويلة)، وقد صدق أنيس فريجه حين قال: «إن الكتابة عرض وهى طارئة فى اللغة، ولا فرق فى تدوين اللغة بحرف لاتينى أو هندي أو صينى أو عربى. الكتابة ليست من اللغة بشيء، كما أن الرموز الموسيقية ليست من الموسيقى بشيء، أو كما أن الرموز الرياضية ليست من حقائق الكون بشيء.»^(٣١) ونحمد الله على أن المعركة مع دعاة استعمال الحروف اللاتينية ليست معركة علمية، فليس هناك حجة علمية واحدة مقنعة ترجح كفة الحروف العربية على كفة الحروف اللاتينية، فالمعركة هى معركة قومية ووطنية ودينية، كما أدرك كثير من اللغويين قديماً وحديثاً.

أعود إلى مشكلات نظام الكتابة العربية التى أشار إليها أنيس فريجه، ومنها مشكلة تشابه الحروف العربية. إن هذه المشكلة أخف ضرراً من مشكلة عدم ظهور الحركات فى المواد المطبوعة، ولكنها تسبب صعوبات تعليمية معروفة، فليس هناك فرق بين مجموعات كثيرة من الكلمات سوى مواقع النقط وعددها، مثلاً: خبر، خبز، خير، حير، حبر، جبر، جبر، حيز، إلخ. وقد روى منذر الأسعد بعض الأخطاء المطبعية الطريفة الناتجة من حذف بعض النقط أو إضافتها أو تغيير موقعها^(٣٢) مثل: «عمال يشتعلون» (يشتغلون)، و«استقبلت الكلبة حرم معالى الوزير» (والمقصود: الكلية)، و«سعادته يرتدى عمة ملوثة» (إشارة إلى أحد أصحاب المناصب العالية الذى كان يحضر احتفالاً وهو يلبس عمامة ملوثة).

ورغم أن تشابه الحروف العربية مشكلة لا ينكرها أحد فإن هذه المشكلة لا تبرر التخلي عن هذه الحروف، وقد أشرت إلى أن بعض الحروف اللاتينية المستعملة في الدراسات اللغوية العربية متشابهة، فليس هناك فرق بين السين والصاد، مثلاً، أو الدال والضاد، أو التاء والطاء، أو الذال والظاء، أو الهاء والحاء، سوى النقطة. وهناك تشابه يعرفه معلمو اللغات الغربية جيداً لما يسببه من مشكلات تعليمية بين أربعة حروف هي b و d و P و q، فالطفل في بداية الأمر يراها شيئاً واحداً، تماماً كما يبقى المفتاح، مثلاً، في نظره واحداً، سواء أكان مسكه متجهاً إلى أعلى أم إلى أسفل، وسواء أكان متجهاً إلى اليسار أم إلى اليمين.

ليس هناك مبرر إذاً للتخلي عن الحروف العربية، ولكنني أستطيع أن أقول مع ذلك إن هناك شبه إجماع على أن نظام الكتابة العربية بحاجة إلى إصلاح، وقد تقدم الكثيرون باقتراحات لحل مشكلات هذا النظام.

يقول إبراهيم مذكور في كتابه «مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً»: «استوقفت مشاكل الكتابة العربية المجمع منذ انعقاده الأول، وأخذ يعالجها علاجاً متصلاً منذ سنة ١٩٣٨م... وأنشئت من أجلها لجنة خاصة هي لجنة تيسير الكتابة، أثير بحثها في المجلس والمؤتمر غير مرة، ووقف عليها دورة كاملة في مؤتمر عام ١٩٤٤...، وأعلن عن جائزة لأحسن اقتراح في تيسير الكتابة العربية...، وما إن أعلنت المسابقة حتى تلقى المجمع مقترحات من كل مكان، وقد أربت على المتين، وتولت لجنة فنية درسها، وقضت في ذلك عدة سنوات» (٣٣).

غير أن أنيس فريجه كان من القلة النادرة التي دعت إلى أن الحل الناجع لمشكلة الخط العربي هو التخلي عنه كلياً، وإحلال الحروف اللاتينية محله: «... وحرفنا العربي لا يصلح لتدوين هذه اللهجة (يقصد اللهجة المشتركة التي دعا إليها)، كما أنه لا يصلح لكتابة الفصحى به؛ وذلك لأن الحرف العربي الخالي من الحروف المصوتة [الحركات] لا يمكن أن يضبط به لفظ الكلمة ضبطاً دقيقاً، بل تظل الكلمة هيكلًا عظيمًا لا حياة له إلى أن يسبغ عليها القارئ الحياة... نحن من الذين يعتقدون أن كتابة العربية بالحرف اللاتيني، كما اقترحه عبدالعزيز فهمي، يضبط لفظ اللغة مرة واحدة لجميع الناس، ويخفف عنا عبء مشاكل كثيرة مالية وتربوية، ونؤكد أن نصف قواعد الصرف والنحو تهمل مرة واحدة لأن أكثر هذه القواعد وضعت لمساعدة الولد على القراءة الصحيحة، ولكن عندما تكون القراءة الصحيحة أمامه فإن هذه القواعد تسقط من تلقاء ذاتها...» (٣٤).

واشتهر بهذا الرأي - كما أشار فريجه وغيره - عبدالعزيز فهمي عضو مجمع اللغة العربية في مصر. وتحدث عنه إبراهيم مذكور فقال: «وليس القول بالحروف اللاتينية جديداً، فقد قيل

به فى أخريات القرن الماضى، وعاد إليه بعضهم فى العقد الأول من هذا القرن... ، ولكن أحداً لم يُعنَ بهذا الموضوع عناية عبدالعزيز فهمى عضو مجمع اللغة العربية، الذى شرحه فى تفصيل، ودافع عنه دفاع المستميت^(٣٥) وقد قوبل اقتراحه حين قدمه إلى مجمع اللغة العربية سنة ١٩٤٤م بالرفض الشديد كما هو معروف.

إن حل عبدالعزيز فهمى وأئيس فريجه لا يمكن قبوله. لا لأسباب تتعلق بعيوب نسبها بعض النقاد إلى الحروف اللاتينية فى ردودهم على اقتراح أنيس فريجه، ولا لأن الخط العربى يتمتع بمميزات معينة ذكرها بعض أولئك النقاد وهى فى الواقع ليست ميزات على الإطلاق، كما لاحظنا، بل لسبب آخر مهم هو أن التخلّى عن الحروف العربية يقطع صلتنا بالتراث العربى والإسلامى، كما أشار كثير من المدافعين عن نظام الكتابة العربية. فقد قال فارس الخورى، مثلاً: «خزانة الكتب العربية، وهى ثروة قيمة ليس للعرب وحدهم بل للمدنية والثقافة القديمة كلها، فإذا أخذنا الأبجدية اللاتينية نفقد هذه الثروة النفيسة ويفقدنا معنا العالم أجمع، ولا يمكن أن يعاد طبع جميع هذه الآثار الغالية بالحروف الجديدة فتبقى الكتب الموجودة جميعها ألبان ومعميات لا يحل رموزها إلا المتقنون عن الآثار»^(٣٦)، وقال أحمد مختار عمر: «لن أقول - كما قال غيرى - إن الحل فى تبنى الحروف اللاتينية... فأى إصلاح للحروف العربية يجب... ألا يُعَدُّ كثيراً عن الشكل القديم حتى لا تنقطع صلة القارئ العربى بالتراث العربى والإسلامى»^(٣٧).

وسأحاول أن أبين فيما يلى أن من الممكن إصلاح نظام الكتابة العربية بصورة تحل معظم المشكلات التى أشار إليها فريجه، دون التخلّى عن الحروف العربية.

لكى نتضح مشكلات نظام الكتابة العربية (وكذلك نظام الكتابة فى اللغة الإنكليزية، وغيرها من أنظمة الكتابة التى تستعمل الحروف اللاتينية) سأعرض خصائص نظام الكتابة المثالى الذى يستعمله اللغويون فى الكتابة الصوتية، وهى خصائص معروفة لكل من له صلة بعلم اللغة والدراسات الصوتية.

إن نظام الكتابة المثالى (فى العربية وغيرها من اللغات) يجب أن يتصف بصفات أهمها ما يلى:

- ١- لكل صوت لغوى رمز كتابى واحد لا يتغير شكله مهما كان موقعه فى الكلمة.
- ٢- الرمز الكتابى يمثل صوتاً لغوياً واحداً فقط، ولا يجوز استعماله لتمثيل صوت لغوى آخر.
- ٣- لا يجوز حذف أى رمز من رموز الأصوات اللغوية التى تتألف منها الكلمة.

٤- يجب أن تكتب الرموز جنباً إلى جنب على السطر، دون تمييز بين رموز الأصوات الصحيحة ورموز أصوات العلة (الحركات).

٥ - الرموز التي لا تمثل أصواتاً لغوية ليس لها مكان في الكتابة.

إن الكتابة المثالية التي تتوافر فيها جميع هذه الشروط غير موجودة في النظم الكتابية العادية، ولهذا يلجأ اللغويون إلى نظام الكتابة الصوتية التي تتوافر فيها هذه الشروط؛ لتحديد اللفظ الصحيح للكلمات، وكتابة القواعد الصوتية ... إلخ.

وإذا تأملنا الشروط السابقة نجد أن الكتابة العربية أفضل من الكتابة المستعملة في اللغة الإنكليزية، مثلاً، من عدة وجوه كما سألين بعد قليل، رغم أن الكتابة العربية تخالف جميع الشروط السابقة بصورة أو بأخرى، وأن المشكلة (بصورة عامة) ليست في الحروف العربية أو الحروف اللاتينية، وإنما في أنظمة الكتابة التي تطبق هذه الحروف أو تلك.

لنأخذ نظام الكتابة المستعمل في اللغة الإنكليزية أولاً لتوضيح ما أقصد:

إن هذا النظام يخالف جميع الشروط السابقة باستثناء الشرط الرابع، وهو في اعتقادي الشرط الذي دفع عبدالعزيز فهمي وأنيس فريجه إلى الدعوة إلى إحلال الحروف اللاتينية محل الحروف العربية، وهو شرط مهم لا ينطبق على نظام الكتابة العربية في صورته الحالية كما هو معروف. فمخالفة الشرطين الأول والثاني تتضح من استعمال حرفين مختلفين لتمثيل صوت واحد في is و quiz ، مثلاً، وثلاثة حروف لتمثيل صوت واحد في keep و cat و quit ، وفي استعمال حرف واحد لتمثيل صوتين مختلفين، كما في get و digest ، وكما في cat و receive ، وكما في by و lady إلخ. وتتضح هذه المخالفة أيضاً في استعمال كتلة من حرفين لتمثيل صوت واحد في مثل ship و chair و this. ففي نظام الكتابة المثالي يُستعمل الحرفان sh لتمثيل صوتين متواليين هما السين والهاء، ويُستعمل الحرفان th لتمثيل صوتين متواليين هما التاء والهاء ... إلخ، وأسوأ من هذا أن تُستعمل الكتلة ذاتها لتمثيل صوتين مختلفين كما في this (ذال) و think (تاء)، وكما في chair (جيم غير مجهورة) و machine (شين) ... إلخ.

ومن جهة معاكسة نجد حرفاً واحداً يمثل صوتين متواليين، فحرف الـ x يمثل صوتين متواليين هما الكاف والسين ks ، كما في كلمتي box و fox ، مثلاً، فالكلمتان السابقتان تتألف كل منهما من أربعة أصوات، كما هو معروف، وأسوأ من هذا أن الحرف السابق نفسه يُستعمل أحياناً لتمثيل الصوتين المتواليين ks ، وأحياناً أخرى لتمثيل صوتين متواليين مختلفين هما gz كما في exit و exact ، مثلاً.

ويتضح مدى مخالفة نظام الكتابة المستعمل في اللغة الإنكليزية للشرطين الأول والثاني بصورة أشد في تعدد أشكال الصور المستعملة لتمثيل صوت واحد مثل الشين، مثلا: ship ، sugar، discussion، dictation ، machine إنخ، أو الكسرة الطويلة (الياء في الكلمة العربية «فيل»): machine ، ceiling ، field ، deal ، feel ، إنخ، أو الضمة المائلة الطويلة: soar ، door ، four ، more ، low إنخ. ولو كانت هذه المجموعات المختلفة من الرموز تمثل الصوت نفسه دائماً لهان الأمر، ولكنها تمثل أصواتاً مختلفة في كلمات أخرى كما هو معروف. قارن، مثلا، لفظ oo في الكلمات التالية: flood ، food ، book ، door إنخ.

ومخالفة الشرطين الثالث والخامس تتضح في كثير من الكلمات التي لا تظهر بعض أصواتها في الكتابة، وفي الرموز المكتوبة التي لا تمثل أصواتاً لغوية، ففي كلمة laugh، مثلا، لا نجد رمزاً لصوت الفاء، ونجد ثلاثة رموز مكتوبة ليس للأصوات التي تمثلها وجود في لفظ الكلمة، وكثيراً ما نجد حرف e لا يمثل صوتاً، كما في like، وspoke، وsave، وhouse إنخ. ومن أمثلة الحروف التي تُكتب ولا تُلفظ حرف الـ K في كلمات مثل knee و know ، والـ P في كلمات مثل Pneumonia، وpsychology ، والـ C في كلمات مثل back، وattack ، والـ A في كلمات مثل talk، وwalk ، والـ b في كلمات مثل lamb، وdebt ، والـ w في كلمات مثل write و whole ، والـ gh في كلمات مثل light و bright إنخ. وهناك تكرار لبعض الحروف في كثير من الكلمات رغم أن الحروف المكررة لا تمثل أصواتاً «مشددة»، كما في correct، وselling، وblessing، وdifference إنخ.

وقد سمحت هذه الفوضى في التهجئة لمن لا يعجبه اسم عائلته، أو لأي سبب آخر، بإضافة بعض الحروف أو تغيير بعض الحروف لإبعاد «الشبهة». ف«الصفير» الذي لا يعجبه حجمه يغير حرفاً فيصبح اسمه Lyttle ، و«الواطي» الذي لا يعجبه انخفاضه يضيف حرفاً فيصبح اسمه Lowe ، والذي لا يحب أن يسمى «قَدَماً» أو «رجلاً» يضيف حرفاً فيصبح اسمه Foote أو legg، وإذا كان من عائلة «الذئب» ولا يحب الذئب فإنه يكتب اسمه woolf ، أو woolf ، أو woolfe (وهذه الأسماء تُلفظ كلها بنفس الصورة، ولكنها من الناحية القانونية أسماء مختلفة).

ومساوئ الكتابة المستعملة في اللغة الفرنسية وبعض اللغات الأخرى التي تستعمل الحروف اللاتينية لا تقل عن مساوئ الكتابة المستعملة في اللغة الإنكليزية، ومن الواضح أن هذه ليست عيوباً في الحروف اللاتينية ذاتها، وإنما في نظم الكتابة التي تستخدمها، ومن أسباب ذلك أن اللفظ يتغير وتبقى الكتابة على حالها.

أما الكتابة العربية فتخالف جميع الشروط السابقة - كما أشرت - بصورة أو بأخرى، ولكن مخالفتها لتلك الشروط - باستثناء الشرطين الثالث والرابع - محدودة، ومن السهل التغلب عليها كما سنرى. فمن أمثلة مخالفة الشرط الأول، علاوة على تعدد أشكال الحرف في المواقع المختلفة، وجود رمزين للفتحة الطويلة (الألف والألف المقصورة)، ورمزين للتاء (التاء والتاء المربوطة)، وأربعة رموز للتون (التون وثلاثة رموز للتونين)، ولهذا أسباب لا أتفق مع القدماء في أهميتها، فالألف المقصورة للدلالة على أن الأصل ياء (ولهذا لها شكل الياء ولكن من غير النقطتين)، وهذا في اعتقادي ليس سبباً مهماً، وإلا وجب أن نميز بين الألف في «قال» و«باع»، مثلاً، لاختلاف أصلهما، ولما جاز أن نُحوك الألف المقصورة إلى ألفٍ ممدودة إذا اتصلت الكلمة بضمير متصل (فتى + هم = فتاهم، رمى + ها = رماها). واختلاف التاء المربوطة عن التاء سببه أننا نحذف التاء المربوطة عند الوقف، ويضيف بعض الناطقين هاء محلها (ولهذا أخذت التاء المربوطة من الهاء في نهاية الكلمة شكلها ومن التاء نقطتها)، وسبب اختلاف التونين عن التون أننا نحذف التونين (والحركة التي تسبقه) عند الوقف.

وتخالف الكتابة العربية الشرط الثاني في أن الواو والياء تمثلان أحياناً حركتين طويلتين (ii و uu)، وأحياناً شبهى علة، (y و w)، كما ألمحت (لاحظ أن شبه العلة كما في «ولد» و«قوم» و«قوم»، و«يبس» و«بين» و«بين» لا تختلف عن الأصوات الصحيحة لأن من الممكن «تحريكها» و«تشديدها»، بخلاف الحركات الطويلة، كما في «غفور» و«عليم»). والتونين يمثل صوتين، حركة قصيرة ونون (ولد: walad - un ، ولدًا: walad - an ، ولد: walad - in).

ومخالفة الشرط الثالث معروفة، فنصف رموز الأصوات تقريباً، أعنى رموز الحركات، لا تظهر في معظم المواد المطبوعة، وهناك أمثلة قليلة لا يظهر فيها رمز الفتحة الطويلة، مثل «هذا» و«ذلك» و«هؤلاء» إلخ. ومخالفة الشرط الرابع أيضاً معروفة، فالحركات توضع فوق الحروف أو تحتها، ومخالفة الشرط الخامس تتضح في كتابة ألف بعد واو الجماعة في الفعل (ذهبوا، لم يذهبوا، اذهبوا)، وألف ما يسمى بهمزة الوصل (والولد، واستقبل، وانكسر. لاحظ أنها غير موجودة في: wankasara ، wastaqbal ، walwalad)، والألف في نهاية كلمات مثل «ولدًا» و«رجلاً»، وأهم من ذلك علامات الضبط والسكون. فالشدة والمدة وهمزة الوصل ليست رموزاً لأصوات لغوية بل تعليمات للقارئ، فهي اختزال لأفعال الأمر: شدّ ومدّ وصل، على التوالي. والسكون لا يمثل صوتاً لغوياً، كما هو معروف، ويُستعمل

فقط للدلالة على عدم وجود حركة بعد الصوت الصحيح. وما يدل على أن استعمال السكون لا مكان له في نظام الكتابة الجيد أن كلمة مثل «يَكْتُبُ» (في حالة الجزم) تتألف من ثمانية رموز في حالة وجود الشكل التام، ومن أربعة في حالة عدم وجوده، مع أنها في الواقع كلمة تتألف من ستة أصوات: yaktub.

وليس غريباً أن تستمر الدعوة إلى إصلاح نظام الكتابة العربية، ولعل دعوة أحمد مختار عمر كانت أفضل هذه الدعوات. فهو يرى «أن الاعتماد على طريقة الشكل الحالية في المطبعة حيث توضع الحركات فوق الحرف أو تحته ليس الطريقة المثلى في الكتابة، ونحن إن قبلناها الآن فعلى مفضل، ولأنها الوسيلة الوحيدة الممكنة في الوقت الحاضر، ولكننا لا بد أن نبحث عن بديل يحتفظ بأشكال الحروف الساكنة كما هي، ويضع الحركات في صلب الكلمة، على نفس مستوى السطر مع الحروف الساكنة. إن اللغة العربية تتمتع بميزة قلما توجد - وربما لا توجد - في غيرها، وهي أن كتابتها شبه صوتية... ولكنها من ناحية أخرى تعاني نقصاً لا تعاني منه اللغات الأوروبية، وهو عدم تمثيل الحركات في صلب الكلمة، وعدم كتابتها في معظم حالات المطبعة... مع أن الحركة من الناحية الصوتية أهم من الصوت الساكن وأكثر بروزاً ووضوحاً. ولا أدل على فشل طريقة الضبط الحالية في صون اللسان عن الخطأ ما لاحظته أثناء تدريبي لطلاب الجامعة على قراءة نص مضبوط بالشكل، فقد لاحظت أنهم يخطئون مع وجود الضبط، مما يدل على عدم فاعليته، والسبب في هذا واضح وهو أن العين لكي تراعى الشكل لا بد أن تصعد ونهبط عدة مرات قد تصل إلى ست في الكلمة الواحدة...» (٣٨).

ومن التعديلات التي طالب بها:

- ١- الرمز للحركات القصيرة (الفتحة والضمة والكسرة) برموز في صلب الكلمة...
- ٢- أن نضع رمزاً للهاء الأخيرة يختلف عن رمز التاء المربوطة... ولعل من الممكن في هذا المقام أن يبقى رمز التاء المربوطة كما هو، ونستخدم للهاء الأخيرة رمز الهاء المتوسطة.
- ٣- أن نضع رمزاً للهزة يخالف رمز الألف....
- ٤- أن نكتب الهزة بشكل واحد في جميع حالاتها، ولتكن على ألف...
- ٥ - أن نكتب الألف المقصورة ألفاً دائماً بغض النظر عن أصلها الواوي أو اليائي، وهو رأى نادى به من قديم ابن ولاد في كتابه «المقصود والمدود» (٣٩).

ورغم أنني أتفق مع أحمد مختار عمر في آرائه من حيث المبدأ، فإنني أختلف معه في

بعض التفصيلات، فمن الأفضل، مثلاً، أن نكتب الهمزة منفصلة دائماً؛ لأن كتابتها على ألف يعيدنا إلى إحدى المشكلات التي نود التخلص منها، فكثيراً ما تُهمل الهمزة التي على ألف في الطباعة كما هو معروف، وجدير بالذكر أن كتابة الهمزة منفصلة في حالات تخالف قواعد الإملاء المعروفة ليس جديداً، فقد لاحظت في بعض المصاحف أن الهمزة تُكتب منفصلة قبل الحركات الطويلة، فكلمة «آمن»، مثلاً، تُكتب «آمن»، وكلمة «يستهنون» تُكتب «يستهنون».

وقد استعملت الحروف العربية في الكتابة الصوتية في بعض الكتب والمقالات - كما ذكرت في القسم الأول من هذا البحث - فأغتنى عن استعمال الحروف اللاتينية كما تدل الأمثلة التالية:

يَكْتُبُ: يَ ك ت ب
وَالْوَلَدُ: و ل و ل د
وَأَسْتَقْبِلُ: و س ت ق ب ل
ذَهَبُوا: ذ ه ب
لَعَلَّ: ل ع ل ل
وَلَدٌ: و ل د
وَلَدًا اسْتَعَدَّ: و ل د ن س ت ع د د
أَنَّ: أ ن ن
لَأَنَّ: ل أ ن ن
أَمَّنْ: أ م ن
يُؤْمِنُ: ي م ن
فِتْنَةٌ: ف ت ن

ولا يعني هذا أنني أدعوا إلى اتباع هذه الطريقة في الكتابة والطباعة كما وردت في هذه الأمثلة، وإنما أدعو إلى تطبيق المبادئ التي طبقت فيها، وأهمها كتابة جميع رموز الأصوات (وعلى رأسها الحركات) دائماً، وعدم كتابة الرموز التي لا تمثل أصواتاً، وكتابة جميع الرموز على السطر دون تمييز، والاحتفاظ بشكل واحد لكل رمز مهما كان موقعه في الكلمة. وأما التفاصيل فيمكن إنشاء لجان من اللغويين والخطاطين ومبرمجي الحاسب الآلي للاتفاق

عليها. مثلاً، من الممكن الاحتفاظ بشكل الألف (ا) كما هو رمزاً للفتحة الطويلة، وقد استعملت الفتحتين المتواليتين لتكون الرموز المستعملة للحركات الطويلة مطردة.

ويمكن ملاحظة عدة أمور مهمة من الأمثلة السابقة:

(أ) عدد الرموز يساوى عدد الأصوات التي تمثلها دون زيادة (كما فى «يَكْتُبُ»، مثلاً) أو نقصان (كما فى «يكتب»). لاحظ أن كلمة «ان» مثلاً، حين تُكتب «ان» تتألف من حرفين فقط رغم أن هذه الكلمة تتألف فى الواقع من خمسة أصوات لغوية كما هو واضح من الكتابة الصوتية: ء — ن — ن —

(ب) السكون وعلامات الضبط تختفى تلقائياً، وكذلك الألف الزائدة فى مثل «ذهبوا» و«ولداً».

(ج) المشكلات الإملائية المهمة، ككتابة الهمزة، والألف والألف المقصورة، والناء والناء المربوطة، والألف بعد الواو (أخطاء مثل «نرجوا» و«معلموا المدرسة») تزول تلقائياً.

(د) مشكلة التشابه بين الحروف خفت قليلاً، وإن لم تنته. فلم يعد هناك تشابه بين الألف والهمزة التى على ألف أو تحت ألف، ولا بين الواو والهمزة التى على واو، ولا بين الياء والهمزة التى على ياء غير منقوطة، ولا بين الياء فى آخر الكلمة والألف المقصورة، ولا بين الهاء فى آخر الكلمة والناء المربوطة، ولا بين الياء والنون من جهة، والباء والناء والناء من جهة أخرى، فى أول الكلمة ووسطها، ولا بين اللام والألف، ونستطيع أن نميز بين «الحال» و«المحال» من دون عدسة مكبرة؛ لأن الميم تكتب دائماً فى صورة واضحة (م)!

(د) الحقائق اللغوية التى يخفيها نظام الكتابة الحالى تظهر بوضوح. مثلاً:

١- أداة التعريف هى فى الواقع ل وليس ال.

٢- التنوين هو فى الواقع حركة + نون.

٣- الحرف المشدد هو فى الواقع حرفان مثلان متواليان.

٤- «أ» هى فى الواقع حرفان: همزة + ألف (فتحة طويلة) مثل «ما» أو «يا».

٥- بعض الأدوات (حروف المضارعة، وبعض حروف العطف، وبعض حروف الجر...

إلخ) ليست حرفاً واحداً كما توحى التسمية، بل حرفين: ب — ، ل — ، و ك ف — ، س — إلخ.

٦- الكسرة التى تضاف بعد التنوين فى «ولداً استعداً» منعاً لـ «التقاء الساكنين» تظهر فى الكتابة. (لاحظ أن هذه الكسرة لا يمكن أن تظهر فى الكتابة العادية).

٧- «همزة الوصل» لا وجود لها في درج الكلام ، ولا تلفظ إلا في بداية الكلام.

٨- «البدء بالساكن» هو في الواقع البدء بصوتين صحيحين متوالين.

٩- «التقاء الساكنين» هو في الواقع توالي ثلاثة أصوات صحيحة.

١٠- الحركات ليست تابعة للحروف التي تسبقها، بل هي حروف مستقلة لا تختلف عن غيرها من الحروف، تماماً كما أن a و e و a و i في كلمة mathematics ، مثلاً، لا تعتبر حركات للحروف التي قبلها.

ولعلّ طريقة الكتابة السابقة - من حيث المبدأ على الأقل - تبين بوضوح أن المشكلة الحقيقية ليست في الحروف العربية بقدر ما هي في طريقة استعمالها، وليس لدى شك في أن هذه الطريقة تحلّ جميع المشكلات التي يشكو منها دعاة إصلاح نظام الكتابة العربية، باستثناء تشابه بعض الحروف.

وآمل أن يقلل دعاة الاختزال من اهتمامهم بالاعتقاد في الورق، وأن يوجهوا اهتمامهم إلى حلّ المشكلات التعليمية التي يسببها نظام الكتابة العربية في صورته الحالية، وهي مشكلات تبدو آثارها جلية في الصعوبات التي يواجهها تلاميذ المدارس، كما تبدو أكثر جلاء في عجز معظم الناس عن استعمال اللغة العربية الفصحى، وخاصة في الحديث، استعمالاً مُرضياً. فنظام الكتابة العربية يسهم مع بعض الأسباب الأخرى التي أشرت إلى بعضها سابقاً في هذا الضعف اللغوي السائد بين الصغار والكبار على السواء.



الجواشي

- ١- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ٩.
- ٢- نحو عربية ميسرة ص ١٨١.
- ٣- المرجع السابق ص ١٩٠.
- ٤- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ٨٦.
- ٥- المرجع السابق ص ١٢٧ - ١٢٨.
- ٦- اللهجات وأسلوب دراستها ص ٢٥.
- ٧- من قضايا اللغة والنحو ص ١٣٣، والعربية الصحيحة ص ١٩.
- ٨- اللهجات وأسلوب دراستها ص ٩٨.
- ٩- في لغة الطفل ج ١، ص ٤٧.
- ١٠- أبحاث في اللغة العربية، الفصل التاسع ص ٧٩-٩٦.
- ١١- نحو وعى لغوى ص ٤٩.
- ١٢- نحو عربية ميسرة ص ٨١، ٨٣.
- ١٣- المرجع السابق ص ١٨٥ - ١٨٧.
- ١٤- اللهجات وأسلوب دراستها ص ١٠٧.
- ١٥- الحجّة لابن خالويه ص ٧٧.
- ١٦- مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ج ٢٩ ص ١٨٨ - ١٨٩.
- ١٧- أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ص ٦٤.
- ١٨- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٨٧، والاقتراح للسبوطي ص ١٨ - ١٩، ورياض الصالحين للنووي ص ٢٩٢.
- ١٩- العربية الصحيحة ص ٤٣.
- ٢٠- المرجع السابق ص ٥١.
- ٢١- المرجع السابق ص ٥١.
- ٢٢- نحو تعليم اللغة العربية وطيفياً.
- ٢٣- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها ص ١٦٥ - ١٦٦.
- ٢٤- نحو عربية أفضل ص ٤٣.
- ٢٥- اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ص ١٢٤.
- ٢٦- المرجع السابق ص ١٢٦.
- ٢٧- مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٨٣.

٢٨ - انظر على سبيل المثال:

دراسات في علم أصوات العربية، ودراسة في بعض أحكام التجويد.

٢٩ - نحو عربية أفضل ص ٤٤.

٣٠ - المرجع السابق ص ٤٤.

٣١ - نحو عربية ميسرة ص ١٩٠.

٣٢ - طرائف الأخطاء الصحفية والمطبعة، ب.

٣٣ - اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ص ١٢٤.

٣٤ - نحو عربية ميسرة ص ١٩٠ - ١٩١.

٣٥ - مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً ص ٨٥ - ٨٦ ، وانظر أيضاً:

R. Meynet, L. ecriture arabe en question: Les projets de l' Academie de Langue Arabe du
caire de 1938 a 1968, Dar El - Machreq, Beyrouth.

٣٦ - اللغة العربية بين حمايتها وخصومها ص ١٢٤.

٣٧ - العربية الصحيحة ص ٥٤.

٣٨ - المرجع السابق ص ٥٢ - ٥٣.

٣٩ - المرجع نفسه ص ٥٤ - ٥٥.

المصادر

• كتب أنيس فريجة:

- ١- نحو عربية ميسرة، دار الثقافة، بيروت، ١٩٥٥.
- ٢- في اللغة العربية وبعض مشكلاتها، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠.
- ٣- اللهجات وأسلوب دراستها، دار الجليل، بيروت، ١٩٨٩.

• المراجع الأخرى:

- ١- إبراهيم مدكور، مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً: ماضيه وحاضره، القاهرة، ١٩٦٤.
- ٢- أحمد علم الدين الجندي: «دراسة حركة عين الكلمة الثلاثية في العربية ولهجاتها» مجلة مجمع اللغة العربية، الجزء التاسع والعشرون، القاهرة، ١٩٧٢.
- ٣- أحمد مختار عمر، من قضايا اللغة والنحو. عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٤.
- ٤- أحمد مختار عمر، العربية الصحيحة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.
- ٥- أنور الجندي، اللغة العربية بين حمايتها وخصومها، مطبعة الرسالة، القاهرة، دون تاريخ.
- ٦- الجنيدى خليفة، نحو عربية أفضل، دار مكتبة الحياة، بيروت، دون تاريخ.
- ٧- داود عبده، نحو تعليم اللغة العربية وظيفياً، دار الكرمل، عمان، ١٩٩٠.
- ٨- داود عبده، دراسات في علم أصوات العربية. مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٩.
- ٩- داود عبده، دراسة في بعض أحكام التجويد. العربي للنشر، لندن، ١٩٩٠.
- ١٠- داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، مكتبة لبنان، بيروت، ١٩٧٣.
- ١١- داود عبده، وسلوى حلوى، في لغة الطفل ج ١، دار الكرمل، عمان، ١٩٩١.
- ١٢- عبدالعال سالم مكرم، أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية، الطبعة الثانية، مؤسسة الصباح، الكويت، ١٩٧٨.
- ١٣- عبده الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعارف بمصر، ١٩٦٨.
- ١٤- مازن المبارك، نحو وعى لغوى، مكتبة الفارابي، دمشق، ١٩٧٠.
- ١٥- منذر الأسعد، طرائف الأخطاء الصحفية والمطبعية، الرياض، ١٤١٤هـ.

التركيب الشرطي

في مقابسات أبي حيان التوحيدي

دراسة تركيبية دلالية

أ.د. سعيد حسن بجيري

كلية الألسن، جامعة عين شمس

يحقق التركيب الشرطي شكلاً من أشكال التبعية، وهو ما يعرف بالتعليق، إذ تجمع أدوات الشرط بين جملتين، تسمى الأولى جملة الشرط، وتسمى الثانية جملة الجواب، ويعنى ذلك أن المتكلم يعد تحقق مدلول الشرط (والأصل فيه أن يكون فعلاً) ووقوع معناه شرطاً لتحقيق مدلول الجواب ووقوع معناه، فلا يمكن إذن أن يتحقق معنى الجواب ويحصل إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، إذ لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه، سواء أكان الشرط سبباً في وجود الجواب أم غير سبب. وهذا هو المعنى الحقيقي للشرط أو المجازة لدى النحاة، فلا يقع الشرط الحقيقي - باتفاق النحاة - إلا حين يدل فعلاً الشرط والجزاء على المستقبل بصرف النظر عن صيغتهما، لأن أصل المجازة - كما نفهم من كلامهم - وقوع التعليق بين الفعلين في المستقبل بحيث لا يستطيع الحكم عليهما بالصدق أو الكذب حكماً قاطعاً (*).

فلا يمكن أن يكون للحكم على أمر قد يقع وقد لا يقع فائدة. أما إذا دل الفعلان على الماضي أو الحاضر دلالة صريحة، يمكن معها الحكم عليهما، لوجودهما فعلاً، بالصدق أو الكذب، فيضعف معنى الشرط الحقيقي أو يقع التعليق على شبه الشرط.

وهذا في رأيي يفسر عدة أمور تتعلق بالتركيب الشرطي، منها اتفاق النحاة على ضرورة أن يخلص زماً فعلي الشرط أو الجواب للمستقبل المحض بقطع النظر عن الصيغة بل والأداة، يقول ابن يعيش في تفسير ذكر (إن) و (إذا ما) فقط في حيز حروف الشرط، وعدم ذكر (لو) برغم أنها تجعل الفعل للمضى وإن كان مستقبلاً: والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى

(*) لا أدري لماذا غلب الرضي فرض الصدق فيه، برغم احتمال وقوع الصدق أو الكذب في الأمور التي لم تقع بعد، وذلك حين فسر عدم وقوع الشرط جملة طلبية أو إنشائية: لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها مفروض الصدق إما في الماضي نحو: لو جنتي أكرمتك. أو في المستقبل. نحو: إن زرتني أكرمتك. أما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً بل هو مترتب على أمر فجاز وقوعه طلبياً وإنشائياً. شرح الكافية ٢/٢٦٢، فربما كان فرض الصدق من جهة المتكلم وهذا عامل خارج عن السياق اللغوي. ولكن الرضي يخصه بدور جوهري في تفسير أبنية الشرط كما سنرى مع (إذا) أيضاً.

تعليق الشيء على شرط، إنما هو وقوف دخوله في الوجود على دخول غيره في الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى (١).

ويعنى ذلك أن الشرط الحقيقي يرتبط بوقوع أحداثه على جهة التعليق في زمن المستقبل، ولذا فإن الحكم يكون معلقاً أيضاً، لأنه ينصب على أحداث لم تقع بعد أو تدخل في حيز الوجود، فإن افتقر إلى هذا المعنى الأساسى صار إلى مطلق التعليق؛ وأعنى به الارتباط بين حدثين أو أكثر على جهة التبعية، وهنا تحدث تغيرات كثيرة في هذا النوع من الشرط، إذ تدخل فيه كل الأدوات التي تتضمن على هذا المعنى، ويفقد قيد زمن المستقبل، الأفعال فيه على الماضى والحاضر، بل يجوز ألا تتكون جمل الشرط أو الجزاء من أفعال، ويلزم التأويل في جمل الشرط والجزاء المخالفة لقيد ضرورة أن يكون الشرط والجزاء بالأفعال كما سنبين، ولكنها بوجه عام تخرج من معنى المجازاة الحقيقي، لأن دخولها في الوجود من خلال الدلالة على المضى أو الحال أو الثبوت قد سوغ الحكم عليها. وكذلك أدى حدوث تغير في ترتيب بنية الشرط بوقوع جملة الجواب أو جزء منها قبل جملة الشرط إلى خلاف كبير بين النحاة حول تأويله، وإن كان الغالب دخوله في مطلق التعليق لضعف معنى المجازاة الحقيقية، كما نفهم من كلام الرضي: والشرط مرتبته تصدر فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية (٢).

وهكذا يمكن أن نفهم تلك العلاقة المحكمة التي عقدها النحاة بين مثلث التركيب الشرطى المكون للشرط الحقيقي، أعنى العلاقة بين المعنى الأصلى للمجازاة (الشرط) وزمن الاستقبال لأفعاله (فعلي الشرط والجواب أساساً) والإعراب بالجزم.

ولذا لا يكفى أن يقع ببعض الأدوات التعليق حتى تدخل في معنى الشرط الحقيقي، وهو أمر يوضح موقف النحاة من لو وإذا وغيرهما من الأدوات التي تحقق هذا المعنى العام، وهو تعلق تحقق أو بحصول ووقوع شيء (الجواب) على تحقق أو حصول ووقوع شيء آخر (الشرط)، وهذا هو علة إدخال (لو) في حروف الشرط، كما يفهم من كلام بن يعيش إذ يقول: وإنما يذكرها من يذكرها في حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذا كان وجود الثانى موقوفاً على وجود الأول (٣).

فإذا فقد معنى المجازاة الحقيقي وقع تداخل بين هذه الأدوات (وهى إن ولو وإذا)، وصار من الواجب الاعتماد على عناصر السياق اللغوى وغير اللغوى لتحديد السمات المشتركة

(٢) الرضي: شرح الكافية ٢/ ٢٣٧.

(١) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٠٠.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٠٠.

والفارقة بينها، وهي التي يمكن أن تستقى في روية وجهد من كلام النحاة في دراستهم لأبنية التركيب الشرطي المختلفة، وتوسعهم في التأويل وتخريج أوجه الاستعمالات الثرية والشعرية التي رصدت في مؤلفاتهم.

ومن العجيب أن تنظر كثير من الدراسات الحديثة إلى هذا الجهد على أنه لم يقم على استقرار واسع لنصوص اللغة الصحيحة، كانت أدوات الحفظ والذاكرة، وربما لا يكون مستوعباً لها جميعاً، فتكون الدراسة لنصوص لغوية في عصور مختلفة رصداً دقيقاً لواقع لغوي متغير يقابل بمقولاتهم ونتائجهم الأبنية والاستعمالات التي تتفق ومقولاتهم، وإثبات أوجه الاختلاف أو التغير الذي حدث لبعضها، أو ظهور استعمالات لم ترد في مؤلفاتهم. ولذا فإن الدراسات التي تنظر إلى نتائج النحاة على أنها مقدمات، وتسمى إلى إثبات أوجه النقص دون فهم دقيق أو وعي كامل بما تتضمنه استناداً إلى مقولات متفرقة من البحث اللغوي الحديث، ترتكب أخطاء فادحة من جهة المنهج والمعالجة والتحليل.... إلخ.

وقد شاعت أبنية الشرط في بنية المقابسات شيوفاً كبيراً ظاهراً بحيث يمكن القول بأنها تشكل نسبة عالية من جمل المقابسات، وذلك يتسق كما قلت مع الموضوعات التي احتوتها، إذ يستعان لبيان الأفكار المنطقية والفلسفية بأبنية الفروض أساساً، وهي تلك الأبنية التي يتيحها مطلق التعليق، وهو المعنى المستخدم في أبنية التركيب الشرطي في المقابسات وليس معنى المجازاة الحقيقية، وبالتالي يلاحظ ابتداء تداخل الجمل التي تؤدي هذا المعنى، كذلك تعقد جملة الشرط أو جملة الجواب؛ وهي أمور مهمة دفعنا إلى هذه الدراسة المستقلة؛ بمعنى أن جملة الشرط لا تستخدم هنا في صورة جملة واحدة، بل تشكل من عدة جمل، تمثل في مجموعها معنى الشرط، وكذلك جملة الجواب وإن كانت أبنية التركيب الشرطي البسيطة مستخدمة أيضاً إلى جوارها، ولكن الأولى تمثل سمة تركيبية بارزة في لغة أبي حيان في المقابسات.

وأحاول فيما يلي أن أحلل أبنية التركيب الشرطي التي استخدمت في نثر المقابسات، مبيناً العلاقة بين تلك الأبنية بإظهار الصلة بين دلالة الأدوات ودلالة جمل الشرط وجمل الجواب فيها، واصفاً العلاقات الزمنية بين هذه العناصر اعتماداً على السياقات التي وردت فيها للوصول إلى تحديد خصائص هذه الأبنية، وبالتالي وظائفها تحديداً دقيقاً. ونشير ابتداءً إلى أن أبا حيان قد استخدم من أدوات الشرط الإمكانية (إن، ومن، ومتى، وإذا، ولما، وكلما)، ومن أدوات الشرط الامتناعي (لو، ولولا).

نمط ١: التركيب الشرطى (إن + جملة شرط + جملة جواب)

يندرج تحت هذا النمط الأساسى مجموعة من الصور التى تختلف باختلاف بنية جملتى الشرط والجواب، وإن لوحظ ابتداءً عدم ورود تركيب (إن) الشرطى فى معنى المجازاة الحقيقى، أى جاءت للدلالة على مجرد مطلق التعليق بين أمرين، يتعلق الثانى منهما بوجود الأول.

وتمثل الصورة الأولى فيه وهى (إن + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ) قول أبى حيان «فحينئذ إن قال قال الصواب، وإن فعل فعل الواجب، وإن اعتقد اعتقد الخير، وإن همَّ همَّ بالخير، وإن نوى نوى الجميل، وإن حثَّ حثَّ على الصلاح، وإن زجر زجر عن الفساد» ص ١٧٨، ١٧٩.

ويتفق النحاة على أن (إن) حرف، وأنها أمُّ الجزاء، وأنها تجعل الفعل للاستقبال وإن كان ماضياً.^(١) لكن الخلاف يقع فى دلالة تركيب الشرط مع استعمال (إن)، لأن الزمخشري يرى أنها لا تستعمل إلا فى المعانى المحتملة المشكوك فى كونها.^(٢) ويفسر ابن يعيش هذه العبارة، فيقول: قد تقدم القول أن (إن) فى الجزاء مبهمه لا تستعمل إلا فيما كان مشكوكاً فى وجوده، ولذلك كان بالأفعال المستقبلية؛ لأن الأفعال المستقبلية قد توجد وقد لا توجد، ولذلك لا تقع المجازاة بإذا وإن كانت للاستقبال؛ لأن الذاكر لها كالمعروف بوجود ذلك الأمر.^(٣) وأرجح أن يكون ذلك المعنى صحيحاً إذا قصد بها معنى المجازاة الحقيقى، حيث تكون الأفعال الدالة على الاستقبال أفعالاً مضارعة مجزومة، فيتضمن معنى الاحتمال الشك فى وقوع الشئ أو عدم وقوعه، أما إذا كانت الأفعال التى تكوّن جملتى الشرط والجواب ماضية، فإن التركيب الشرطى يخرج عن هذا المعنى، لأنه قد ضعف فيه، بتكونه من أفعال ماضية وإن كانت الدلالة الكلية هى الاستقبال، معنى الشرط الأصلى، وصار إلى مطلق التعليق، ولذا كان رأى الرضى أكثر صواباً، حين جمع فى تحديده (لإن) بين المعينين، فقال: إن موضوعاً لشرط مفروض وجوده فى المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه ولا بعدم وقوعه وذلك لعدم القطع فى الجزاء، لا بالوجود ولا بعدمه، سواء شك فى وقوعه كما فى حقنا أو لم يشك كإن الواقعة فى كلامه تعالى^(٤).

فدلالة (إن) مع الماضى إذن التعليق الشرطى بوجه عام وزمنه المستقبل، دون قطع فى الشرط لعدم القطع فى الجزاء، فإذا تداخلت مع (لو) كان القطع بعدمه، وإن استعملت استعمال الاعتراض كان بالوجود. وهكذا يتغير المعنى بتغير الاستعمالات والسياقات التى

(٢) الفصل ص ٣٢٢.

(١) الفصل ص ٣٢٠، وشرح الفصل ٨/١٥٥.

(٤) شرح الكافية ٢/١٠٩.

(٣) شرح الفصل ٩/٤.

تستعمل فيها (إن). وأخيراً يجوز استخراج معنى الشك في أقوال البشر، ولا يجوز تأويله في كلام الله تعالى، وعلى ذلك يكون استعمال (إن) مع الماضي استعمال الفرض الذي يجوز الحكم بصحته أو عدم صحته، ويكون الفرض منه هو تعليق وقوع أمر (الجواب) بوقوع أمر آخر (الشرط).

أما الصورة الثانية التي تدرج تحت النمط السابق فهي (إن + كان + قد + فعل ماض) بنية (الشرط) + ف + قد + ماض (بنية الجواب)، وتمثل في قول أبي حيان: «وإن كان قد سمع بلسان الشريعة... النهي عن هذا وأشباهه، فقد أتى بما عجل الله به العقوبة والعار» ص ٢١٩. وتتطابق بنية هذا المثال مع بنية الآيات القرآنية التي حظيت باهتمام النحاة، مثل قوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ [المائدة: ١١٦]، و﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ مِنْ قُبُلٍ فَصَدَقَتْ﴾ [يوسف: ٢٦]، وقد وردا لدى الرضي للدليل على إمكان استعمال (إن) الشرطية في الماضي، وعلى أوجه ثلاثة منها الأول: إما على أن يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه، كقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾.

الثاني: وإما على التقطع بعدمه فيه، وذلك المعنى الموضوع له (لو) كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتَهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾ (١).

وهذا هو معنى الفرض الذي يكون الفرض الأساسي فيه التعليق بين حدثين بصرف النظر عن الدلالة الأساسية لأداة الشرط، لأنها تفقد خواصها في معنى المجازاة الحقيقي من جهة الدلالة والزمن والوظيفة، فتداخل مع الأدوات الأخرى وتشاركها في وظيفتها. ولذا يجب هنا استخراج الدلالات الخاصة بكل استعمال، وملاحظة بنية الزمن فيه. وفي الاستعمال السابق نجد أن بنية الشرط مكونة من: (كان + قد + سمع)، ويكون في استعمال كان إرادة معنى الماضي حقيقية، ويؤكد استعمال حرف التحقيق مع الفعل الماضي، لتتكون من مجموع هذه العناصر دلالة على إثبات وقوع أمر في الزمن الماضي. وهو ما يتنافى مع معنى الشرط الحقيقي الذي يتعلق فيه الخبير أو المعنى على وجه الاحتمال، فلا يقطع بوقوعه ولا بعدم وقوعه، وهو خلاف الجزاء لأنه ليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمر مفروض.

(١) شرح الكافية ٢ / ١٠٩.

وقد رفض رأى ابن السراج: أنا لا أقول هذا ولكن أقول إن المعنى: إن أكن قلته. فقال: وهو ظاهر الفساد لأن هذه الحكاية إنما تجرى يوم القيامة، ويكون عيسى عليه السلام قائلاً ذلك أو غير قائل إنما هو في الدنيا، وأيضاً يجوز التصريح بقولك: إن كنت أعطيتني أس نسوف أكافيك اليوم، وقوله تعالى ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدَّ﴾ ظاهر في الماضي.

وهكذا يتبين أنه لما فقد الشرط معنى المجازاة الحقيقية فقد الجواب أو الجزء هذا المعنى، وأدى عدم صلاحية جملة الجواب لأداء وظيفة جملة الشرط إلى لزوم إثبات رابط لفظي (الفاء هنا) بين الجملتين تحجباً لإمكان وقوع الانفصال بينهما، كما سنبين فيما يلي بالتفصيل، ولكن يلاحظ هنا التركيب الزمني، بمعنى أن الحدثين قد وقعا في الماضي، ولكن زمن الماضي في الشرط (سمع) أسبق إلى الوقوع، وعلامته تركبه مع (كان) و(قد) يليه زمن وقوع الماضي في الجواب (أتى)، وعلامته تركبه مع (قد) فقط، ويكون المعنى الكلي لهذا الاستعمال احتمال وقوع الجزء أو عدم وقوعه (الإثبات أو عدم الإثبات)، ولكن الشرط قد وقع (أى وقوع السمع).

وقد أكد الرضي هذا المعنى لاستعمالات (إن) في موضع آخر، إذ يقول: اعلم أن (إن) يكون شرطها في الأغلب مستقبل المعنى، فإن أردت معنى الماضي جعلت في الشرط لفظ (كان) كقوله تعالى ﴿إِنْ كُنْتَ قُلْتَهُ﴾ و﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ﴾، وإنما اختص ذلك بـ(إن) لأن الفائدة التي تستفاد منه في الكلام الذي هو فيه الزمن الماضي فقط، ذلك لأنه يدل على الزمن الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصيصه يُعلم من خبره، نحو كان زيد منطلقاً..... ومع النص على المضي لا يمكن استفادة الاستقبال، وهذا من خصائص كان دون سائر الأفعال الناقصة^(١).

أما الصورة الثالثة فتكون من (إن+فعل الشرط(ماض)+الفاء+جملة الجواب)

وتتمثل في قول أبي حيان «فإن ظن من لا خبر له أن.. فليعلم أن هذا ليس من قبيل ما كنا فيه» ص ٣٥٥، و«فإن عرض في نفسك الواجب فاعلم أنه قد اقتضى شيئاً»، ص ٢١١. ومن أمثلة امتداد جملة الجواب قول أبي حيان «فإن كان لك سمع فاطرب وترنج وخذ وجد واعدل واعقل واسلم وأقدم وانعم»، و«وإن كان بك صمم فاعطف على ذلك وسل عن دوائك...» ص ٣٤٢.

اتفق النحاة على أن الشرط والجزاء لا يصحان إلا بالأفعال، وعلّة ذلك كما يقول ابن يعيش: أما الشرط فلأنه علّة وسبب لوجود الثاني، والأسباب لا تكون بالجوامد إنما تكون بالأعراض والأفعال. وأما الجزء فأصله أن يكون بالفعل أيضاً، لأنه شيء موقوف دخوله في الوجود على دخول شرطه، والأفعال هي التي تحدث وتنقضى ويتوقف وجود بعضها على وجود بعض لاسيما والفعل مجزوم، لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله، ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزم عليه^(٢).

(١) شرح الكافية ٢/٢٦٤. (٢) شرح المفصل ٢/٩.

وتفتقر هذه البنية إلى عناصر الشرط الأساسية؛ وهوما أطلقنا عليه (مثلث التركيب الشرطي الحقيقي). فقد غاب فيها معنى المجازاة الحقيقي، ودلالة أفعاله على زمن الاستقبال، وعدم إعراب فعل الشرط بالجزم الذي هو علة لجزم فعل الجواب، ولذا فإنه يلزم مع الجزء الذي لا يصلح أن يقع شرطاً وجود رابط، لأن الجمل التي تقع موقع الجواب هي الجمل الاسمية والإنشائية. وهي تتنافى مع معنى الشرط الحقيقي. لإفادة معاني الثبات والمضى والحال وغير ذلك مما يخالف معنى الشرط، ويؤدي ذلك كله إلى إضعاف العلاقة بين جملة الشرط والجواب على جهة التعليق، وتدعيم احتمال انفصالهما، وهو ما عبر عنه النحاة بقيد (لزوم وقوع الرابط في جملة الجزء إذا صلح للابتداء به)، ويكون الربط بالفاء وغيرها مما يتحقق به الربط، وإن كان وقوع الفاء أكثر شيوعاً، لمناسبتها للجزء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزء متعقب للشرط كذلك.

والابتداء معنى يضم كل الجمل التي جاز أن تقع جواباً للشرط (وهي لا تصلح للشرط أصلاً)، ويلزم معها الفاء؛ وهي الجمل الطلبية والإنشائية والاسمية وجامدة الفعل لذاتها والمسبوقة بما ولن والمسبوقة بقد لفظاً وتقديراً أو بحرف التنفيس وغير ذلك. وأرى أن الأصل في استخدام هذا الحرف هو الربط، وما ذكر عن أنه يأتي لمعنى الإلفات أو الالتفات أو التركيز أو خفة اللفظ، فكلها معان إضافية تستقى من سياقات مختلفة، وقد أشار إليها النحاة في مواضع مختلفة. وقد اتضح بجلاء هذا المعنى الأساسي في تعليل ابن يعيش للزوم دخوله على جمل الجواب الصالحة للابتداء بها، حيث يقول: وأما إذا كان الجزء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما آذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء لأنها تنفيذ الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس في حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء (*).

فالوظيفة الحقيقية للفاء إذن الإبقاء على معنى التعليق. وهو المعنى الثاني للشرط كما قلنا، ولولاه لتوهم الانتطاع أو الانفصال بين الجملتين، وأن الكلام اللاحق مستأنف غير جزء لما قبله، وهذه أيضاً هي علة إمكان وقوع إذا الفجائية وإذن الجوابية وغيرها في هذا الموضع، لأنها لا تكون إلا مبينة على كلام سابق، فيثبت بها تعليق الكلام اللاحق عليه، فلا يقع الانفصال بينهما.

(*) شرح الفصل ٢/٩ أيضاً. لا ينسج المقام لمناقشة علل وقوع الجملة الطلبية والإنشائية والجمل الاسمية وغيرها موقع الجواب. ولذا أحيل إلى تفسيرات الرضي المحددة هذه الجمل تحديداً دقيقاً، والمبينة في عمق العلاقات بين الجمل المختلفة، شرح الكافية ٢/٢٦٢ وما بعدها.

وقد قال سيويه فى إيضاح ذلك المعنى: واعلم أنه لا يكون جواب الجزاء إلا بفعل أو الفاء....، ثم يقول فى وقوع إذا الفجائية فى الجزاء: هذا كلام معلق بالكلام الأول، كما كانت الفاء معلقة بالكلام الأول (١).

ويعنى ذلك إمكان وقوع إذا فى موضع الفعل، كما وقعت الفاء لانفاقهما فى وظيفة التعليق، بل إنها بمنزلة الفاء لأنها لا تحيى مبتدأ، كما أن الفاء لا تحيى مبتدأ، وهو وجه اتفاق بينهما يدعم الوظيفة المشتركة فجاز وقوع كل منهما موضع الأخرى، وقد دخلت الفاء كما بينا على الأمر، وكذلك على الجملة الاسمية، وكذلك على النهى. ومن النهى قول أبى حيان «وإن عجزت عن ارتجاع ما فاتك فلا تعجز عن حفظ ما معك» ص ٢٤٩، فكما قلنا إن الأمر مما يصح الابتداء به فكذلك النهى، ولو أستقنا الفاء لأذن ذلك بأنه كلام مستأنف، وفقدت الصلة بين الكلامين، لأنه يفترق إلى ما يربطهما، ولذا كان إدخال الفاء على الكلام اللاحق مفيداً للتابع، أى تبعيته للكلام السابق على جهة التعليق، وهو أن مضمونه (الجزاء) لازم لمضمون الشرط (الملزوم)، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب.

فلما كان حق الجواب أن يكون عقيب الشرط متصلاً به، فإن الفاء توجب ذلك. ومن الجمل الاسمية قول أبى حيان «فإن سميت ما لم يوجد فذلك لأنك أعرته اسماً آخر موجوداً» ص ١٨٧، و«وإن اختلف الوصفان عليه بالإضافة فبالحرى أن يكون المبدأ والعرض المحض غير مختلفين بالذات» ص ٣٠٦، وقد دخلت الفاء على المبتدأ والخبر أيضاً لإثبات معنى التعليق فيهما أساساً، وإزالة توهم الانفصال عن الكلام السابق، لأن الجملة الاسمية يصح الابتداء بها مستقلة عن غيرها، وقد ناب الابتداء والخبر عن الجواب، ولكن إن لاتعمل فيهما، ولا يقعان موقع فعل مجزوم فكان لا بد من الإثبات بحرف الربط ليكون الجواب بالابتداء والخبر عقيب الشرط متصلاً به، يقول ابن يعيش مبيناً وظيفة هذه الفاء (مع الأمر والنهى والابتداء والخبر): فالأمر هنا والنهى ليسا على ما يعهد فى الكلام وجودهما مبتدئين غير معقودين بما قبلهما، ومن أجل ذلك احتاجوا إلى الفاء فى جواب الشرط مع المبتدأ والخبر، لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله (٢).

ويعنى ذلك أنه سواء وقعت صلة بين الكلام السابق والكلام اللاحق أم لم تقع، فإن الفاء ضرورية لإثبات أن الربط بينهما على جهة التسبب أو اللزوم دون معانى الربط الأخرى الممكنة من خلال الربط اللفظى أو المعنوى، لأن الأصل فى التركيب الشرطى أن يكون الربط

(٢) شرح الفصل ٢/٩، ٣.

(١) سيويه: الكتاب ٣/٦٣، ٦٤.

بين فعلى الشرط والجواب معنوياً أو ضمناً، لأن الثاني محمول على الأول - كما قلنا - على جهة اللزوم.

وكما رأينا فإن الجملة الاسمية قد تتكون من مبتدأ يعقبه الخبر، أو يتقدم الخبر على المبتدأ، أو يأتي الخبر وحده ويقدر المبتدأ اعتماداً على فعل الشرط، كما في قول أبي حيان «إن أصاب فيبطنته وأن أخطأ فيبطرته» ص ٢٣٠، فالجواب يتكون من جار ومجرور (الخبر) الركن الثاني في جملة الابتداء، أما المبتدأ فيقدر وتكون الجملة: فالإصابة ببطنته، والإخطاء ببطرته، والفاء لازمة هنا لأن ذلك الجزء من الجملة يتم المعنى، وتصح البنية بالتأويل، وتقع في موضع الجواب، فيلزم ربطها بجملة الجزاء بطريق التعليق.

أما الصورة الرابعة فتكون من (إن+اسم+جملة الشرط+جملة الجواب)، وتمثل في قول أبي حيان: «إن أنا خالطت ذممت الناس» ص ١٩٥.

ويفهم من كلام سيبويه حول إعراب الأمثلة التي يتقدم فيها الاسم مع (إن) التي للمجازاة، أنه يتعلق في إعرابه بفعل جملة الجواب سواء أكان في حالة الرفع أم النصب،^(١) فيكون مبتدأ تعتمد عليه جملة الجواب (في حال الرفع)، أو يكون مفعولاً لفعل الجواب (في حال النصب)؛ لأن الأولى أن يأتي بفعل بعد (إن) الشرطية، يقول سيبويه: وتقول في الخبر وغيره: إن زيدا نره تضرب، تنصب زيدا، لأن الفعل أن يلي (إن) أولى، كما كان ذلك في حروف الاستفهام، وهي أبعد من الرفع، لأنه لا يبنى فيها الاسم على المبتدأ^(٢).

ويترتب على ذلك أن الفصل بالرفوع (المبتدأ) بين إن وجملة الشرط قبيح لأن الواجب ألا يفصل بين فعل الشرط وكلمة الشرط، فإن وقع فصل فيكون للمنصوب ويكون ناصبه فعل الجواب. أما المرفوع فالأولى أن يقع خارج التركيب الشرطي لأن يكون مبتدأ ويكون التركيب الشرطي خبراً له، وبهذا لا يكون هذا المتقدم إلا فاعل فعل مؤول دل عليه الفعل الظاهر.^(٣) ولم يرد غير هذا المثال في مقابل شيوخ الأمثلة التي توافقت كلام النحاة، وهو ما قد تقدمت دراسته في بحث مستقل في أبنية الجملة الاسمية التي تقدم فيها الاسم لأهميته للمخاطب وللإثارة انتباهه، والخبر بنية التركيب الشرطي تتقدمه (إن) في الأغلب وإذا حملاً عليها، كما فهمنا من كلام سيبويه حيث عُدَّتْ (إن) أصلاً في المجازاة، وإن أجريت (إذا) مجرى (إن) فاستعملت في المجازاة، يكون ما سوغ لها من استعمالات تشبهها لها بيان لأنها أم الجزاء ولا نزول عنه، وسبق أن أشرنا إلى أن الشرط في الأصل لا يكون إلا بالأفعال؛ لأنك تعلق

(٢) السابق / ١ / ١٣٤.

(١) الكتاب / ١ / ١٣٢، ١٣٣.

(٣) ابن يعيش: شرح المفصل / ٩ / ١٠.

وجود بعضها على وجود بعض، والأسماء ثابتة موجودة ولا يصح تعليق وجود شيء على وجودها، وكما يقول ابن يعيش: ولذلك لا يلي حرف الشرط إلا الفعل، ويقبح أن يتقدم الاسم فيه على الفعل ويفصل بينهما لكونها جازمة للفعل، والجازم يقبح أن يفصل بينه وبين ما عمل فيه....^(١)، فإن قيل إن (إن) لم تعمل الجزم فكيف لا يجوز التقديم؟ قلنا إن الأصل لدى النحاة أن تعمل (إن) الجزم، فإن لم تعمل فإن ما يقع موقعها في موقع الجزم، فتسرى عليه أحكام (إن) في استعمالها الأصلي.

أما الصورة الخامسة فتكون من (جملة الجواب+إن+جملة الشرط).

وتمثل ذلك في قول أبي حيان «فأشركنى فى تقبل الفائزة إن كنت طالب فائدة» ص ٢٠٩، و«يوضح مشكلاً إن كان عرض منها» ص ٢١٠، و«فعلى نفسك نُح إن كنت لا بد أن تنوح» ص ٣٧٠، وقد وقع الخلاف بين البصريين والكوفيين في تفسير هذه المسألة، أى مسألة تقدم الجواب على الشرط، التى تضم الأمثلة السابقة والأمثلة الأخرى التى تتقدمها الواو، كما سألنا فيما يلى. وقد سبق أن أشرنا إلى أن عبارة الرضى تمثل موقف أهل البصرة من هذه المسألة، حيث قال: والشرط مرتبته التصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية، وقد أعاد تفسير تلك العبارة مؤكداً خروج تلك البنية عن المعنى الأصلي للمجازاة، وإن كانت فى معناه (أى مجرداً لتعليق) أو متضمنة معناه، يقول موضحاً كلام ابن الحاجب: واعلم أنه إذا تقدم على أداة الشرط ما هو جواب من حيث المعنى، فليس عند البصريين بجواب له لفظاً، لأن للشرط صدر الكلام، بل هو دال عليه، وكالعوض منه^(٢).

ويعنى ذلك أن الجملة فى هذه الصورة تحمل على معنى الشرط، وهو ظاهر مذهب سيبويه، خلافاً للزمخشري الذى يرى أن الشرط كالاستفهام فى أن شيئاً مما فى خبره لا يتقدمه^(٣)، ولذا انتهى إلى أن الأمثلة التى وقع فيها الجواب هى كلام ورد على سبيل الإخبار، يقول: وليس ما تقدم فيه جزاء مقدماً ولكن كلاماً وارداً على سبيل الإخبار والجزاء محذوف^(٤). وهكذا فإن الكلام المتقدم فى رأيه كلام مستقل عقب (أو علق) بالشرط، فتتكون الصلة بين جملة الشرط التالية وبينه معنوية، إذ إنه لما لزم أن يكون الجزاء محذوفاً فلزم أن يكون الكلام السابق دليلاً عليه أو عوضاً منه، أى يفسر الجزاء المحذوف على جهة التقديم.

ولما كان الكوفيون يرون أن حق الجواب التقديم، إذ إن أصل جملة إن تضرب أضرب

(١) شرح الفصل ٩/٩، ويسرى ما قيل عن (إذا) على (لو) أيضاً.

(٢) شرح الكافية ٢/٢٣٧. (٣) الفصل ص ٣٢٢.

(٤) السابق، الصفحة ذاتها.

- عندهم - هو أضرِب إن تضرب، فإنهم يرون في هذه الأمثلة أن الجواب واقع في موقعه، يقول الرضي: وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ أيضاً لم ينجزم (أى مرفوع على الأصل)، ولم يصدر بالفاء لتقدمه، فهو عندهم جواب واقع في موقعه (١).

وهذا يعنى أن الأصل في المجازاة عندهم أن يتقدم الجواب على الشرط، فيكون الفعل الأول مرفوعاً والثاني مجزوماً بيان، فلما تأخر انجزم على الجوار، أى لجاورته فعل الشرط المجزوم بيان، وإن كان من حقه أن يكون مرفوعاً.

وأرجح هنا أن اختيار البصريين هو الأصوب، فليست المسألة هو وجود عناصر التركيب الشرطى (وهى أداة الشرط وجملة الشرط وجمل الجواب)، فإن وجدت كان التركيب شرطياً بغض النظر عن موقع أى عنصر منها، أى أنه لا فرق بين أن يتقدم الشرط على الجواب (وهو الأصل عند البصريين) أو أن يتقدم الجواب على الشرط والأداة معاً (وهو الأصل عند الكوفيين)، إن فى الأخذ بهذه النتيجة إخلالاً بينا بمفهومي الشرط عند النحاة، وهما معنى المجازاة الحقيقى، وهو أصل الشرط ومعنى التعليق (وهو ما أسميناه أحياناً مطلق التعليق ومجرد التعليق)، لأن الشرط فى هذه الجمل - فى حقيقة الأمر - قد علق بكلام سابق مستقل، فلم يعد التعليق بنوعه. وإن كان الأغلب ورود النوع الثانى مستقلاً فى ذاته، بل هو محمول على الكلام السابق المستقل، سواء أكان جملة فعلية كما فى أمثلة أبى حيان أم جملة اسمية، لأداء وظيفة جديدة هى التقييد فى المعنى لعنصر من عناصر الكلام السابق، فصارت هذه البنية المكونة من الأداة وجملة الشرط أشبه بالجمل الاعتراضية (*).

ويؤكد ما نذهب إليه أن الجملة الأولى (إن كنت....) تقييد لمعنى الفعل، والجملة الثانية (إن كان....) تقييد لكلمة (مشكلاً)، والجملة الثالثة (إن كنت لابد....) تقييد لمعنى الفعل (نُح)، وتكون الجملة الفعلية المتقدمة هى الأهم فى المعنى، إذ إنه بتقدمها وعدم احتياجها إلى ما بعدها، تشكل كلاماً مستقلاً يمكن أن يقوم بذاته، ولا تكون جملة الشرط إلا قيداً دلاليّاً إضافياً، وهذا كله ينتض معنى التعليق، ففى إثبات جملة الجواب مقدمة يصير المجهول معروفاً فتتقوض حقيقتة التعليق من أساسها بزوال الشروط التى وضعها النحاة لجملة الشرط وجملة الجواب، وأهمها هنا خروج جملة الجواب عن معنى التبعية لجملة الشرط، وليس فى

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧. وهو مذهب المبرد وأبى زيد أيضاً. شرح الأشعرونى ٤ / ١٥.

(*) الحق أنه لا يمكن أن أنسب لنفسى هذا الاتجاه فى معالجة هذه المسألة، ولكننى - دون أدنى شك - أعتد على ما فهمته من تحليلات سيبويه، والزمخشرى، وابن يعيش، والرضى، وغيرهم، لأمثلة هذه البنية. ولما كان المقام لا يتسع للتفصيل فقد أرجأت معالجة القضية بإسهاب فى بحث مستقل إن شاء الله.

إثبات الجواب المحذوف - فى رأىي - إلا استكمال لكل أجزاء بنية التركيب الشرطى المفترضة، وهذا يكون مقبولاً فى التقدير، لأن إثبات المحذوف فى الكلام يناقض المعنى الذى صارت إليه جملة الشرط هنا، كما أنه ينتج جملة متكلفة مصطنعة.

وأما الدليل على أن المتقدم ليس الجواب - عند البصريين - فهو الجزم ودخول الفاء ضرورة، يقول الرضى: ولا يجوز عندهم أن يقال هذا المتقدم هو الجواب الذى كان مرتبه التأخر عن الشرط، تقدم على أداته، لأنه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزم الفاء... (١) وهذه فى الحقيقية أدلة إضافية قد توجد فى بعض الاستعمالات ولا توجد فى بعضها الآخر، لأن جملة الجواب المتقدمة لم ترد جميعها متضمنة أفعالاً مضارعة ليظهر عليها الجزم، وإنما هى مما يقع فى موضع الفعل المجزوم، كما أن الفاء ترد فى بعض الأمثلة ولا ترد فى بعضها الآخر، ويمكن تأويل ورودها بأنها للتعقيب على الكلام السابق.

ويدعم ما ارتضيناه من تأويل هذه الأمثلة، ورود أمثلة أخرى يضعف فيها معنى الشرط بصورة أكبر، وذلك لدخول الواو فيها على الشرط، وهى مثل قول أبى حيان «والعالم ينفع وإن لم يعمل» ص ٢٣٦، و«فتكون حينئذ موجوداً وإن عدت، وباقيها وإن فنيت، وحاصلاً وإن فقدت، وثابتاً وإن نفيت، ومغبوطاً وإن رجمت...» ص ٢١٦، و«... لأن الحسن لم يساعد فى تسليم ذلك... وإن كان العقل قد استوضح ذلك بالأمثلة...» ص ١٨٤، و«هذا ما لا يجوز بجوازه عقل وإن قسر، ولا يلين له قياد وإن استميل، ولا يدنس به وهم وإن استكرهه» ص ٣٤٤، و«قد مر فى هذه المقالة التى تقدمت فنون من الحكمة... ليس لى فى جمعيتها إلا حظ النفس الراوية، وإن كنت قد استنفدت الطاقة فى تنقيتها وتوخى الحق فيها...» ص ٣٠٨.

فقد حافظ البصريون على الدلالة العامة لبنية التركيب الشرطى حين ضعفوا كل الاستعمالات التى تخرج عن المعيار الحاسم لدلالة هذه البنية وهو الشرط المتصدر، إذ رأينا أن عدول الأمثلة التى يتقدم فيها الجزاء عن الترتيب الأسمى لبنية الشرط جوز تداخل معنى الشرط مع معنى الاعتراض الذى تأكد بدخول الواو، يقول الرضى: وقد تدخل الواو على (إن) المدلول على جوابها بما تقدم، ولا تدخل إلا إذا كان ضد الشرط المذكور أولى بذلك المقدم الذى هو كالمعوض عن الجزاء من ذلك الشرط (٢).

ويعنى ذلك أن ضعف معنى الشرط، وإمكان معنى الاعتراض (ضد الشرط المذكور) قد

(١) شرح الكافية ٢/٢٥٧.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

سوغ دخول هذه الواو التي اختلف حول معناها كما أشرنا، فقبل للعطف وللحال وإن كان معنى الاعتراض أظهر، يقول الرضي مفسراً الواو فى (أكرمه وإن شتمنى، واطلبوا العلم ولو بالصين): والظاهر أن الواو الداخلة على الشرط فى مثله اعتراضية، ونعنى بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات^(١).

ويلاحظ فى الأمثلة السابقة معنى التقييد على الجملة التامة السابقة، وهو ما يتخذ شكل الاعتراض على قبول الدلالة العامة، لأن الاعتراض يبين جزءاً منها وهو الذى لا يظن أنه الأولى بالاهتمام والإظهار، أى أن العالم ينفع فى كل الأحوال، ولا يدخل إلى المخاطب شك فى أنه نافع حين يعمل، ولكن الشك ربما يقع فى المعنى المضاد، وهو حين لا يعمل، فتجئ جملة الاعتراض لإزالة هذا التوهم، فىكون فى دلالة الإثبات للجملة التامة المستقلة السابقة إشارة ضمنية إلى المقابل الذى تبرزه جملة الاعتراض، وهذه وسيلة من وسائل التعبير عن المعانى المتضادة تكون جملة الاعتراض أقدر على إظهارها من جملة الشرط وإن اتفقتا فى المدلول العام، إلا أن الترتيب يقوى من معنى ويضعف من معنى آخر، وهو يؤكد فى نفس وهن من ذهب إلى أن البصرية حين أصروا على أن مرتبة الجزاء بعد الشرط مخالفين الكوفية فى أن الأصل أن يكون مرتبته التقديم، بأنهم لم يكونوا على وعى بذلك الكم الكبير من النصوص التى جاءت مخالفة الترتيب الأصلى الذى افترضوه، ومن ثم فقد وصموا بأن نظرتهم ليست واقعية ولا موضوعية، ولا تقوم على استقرار صحيح للنصوص اللغوية المختلفة، كما أن لجوءهم إلى تأويل هذه الأمثلة المخالفة فيه للنصوص يعنى أن تتحمل معانى زائدة. ما هذا؟! إنه كلام ليس له أساس، ولا يقوم على أدلة قوية، ويفتقر إلى فهم دقيق واستيعاب لعبارات النحاة وتحليلاتهم. إنهم يحرصون على تطبيق قاعدة جوهرية، جعلت من المبنى والمعنى صنوين حميمين، مما يلزم معه ضرورة تفسير أى نوع من التفسير يصيب الأبنية النماذج التى كان افتراضها حتماً لحصر أمثلة الكلام فى اللغة.

ولا أرى فى كلام الأستاذ عباس حسن تأييداً لرأى الكوفيين إلا من جهة المناسبة واليسر، والمناسبة تقدير لكثرة النصوص المخالفة التى توجب مراعاة ما حدث للمعنى فيها؛ لأن التغير أو صور العدول هذه، حتى إن قلنا إنها غير متغيرة، يلزم تفسيرها، فتلك الأبنية لم تشكل على هذا النحو اعتباطاً، وإنما لا بد من أن يكون وراء هذا البناء أغراض أو مقاصد، تحتاج إلى الكشف عنها وهى أمور - كما أشرنا مراراً - لم تغب عن النحاة والبلاغيين وعلماء

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧ .

التفسير. واليسر حيث لا تكون حاجة إلى التقدير أو التأويل، وهل كان الإلحاح على ذلك يخرج عن أغراض تعليمية، وليس المقام هنا مقام تيسير بل تعميق وإبراز لكل الأوجه المحتملة التي تخدم المعنى.

ولكن يجب أن نفظن إلى دلالة الاعتراض الذي أعقب الجملة الأولى، حيث يقول: والأخذ برأى الكوفيين - وإن كان ليس بالأعلى هنا - أنسب وأيسر بسبب الشواهد القوية الكثيرة التي تؤيدهم، وبسبب ما يراه أكثر المحققين، وهو أن جواب الشرط قد يكون غير مترتب على فعل الشرط (١).

ليست جمل الاعتراض في أمثلة أبي حيان تتضمن معنى المخالفة مع الجمل المتقدمة (أو الكلام السابق): الوجود # العدم، البقاء # الفناء، الحصول # الفقد، الثبوت # النفي، وقد يكون التضاد بالإشارة إلى المعنى الضمني الثابت في الجملة الأولى، ويكون الاعتراض البارز مقابلاً للمعنى الضمني، أي عدم الجواز برغم القسر، وعدم اللين برغم الاستمالة، وعدم التدنيس برغم الاستكراه. وكل هذه الجمل تتحمل معنى الشرط الضعيف أيضاً من خلال التعويض الذي يفقد الجملة ذلك التغير في البنية والدلالة، وهو ما يفهم من تفسير الرضي للجمل التي يتقدم فيها جزء من الجزء أو الجزء كله، مثل قولهم: زيدٌ وإن كان غنياً بخيل، وزيدٌ بخيل وإن كان غنياً. يقول: تقول في الأول وفي الثاني جواب الشرط في مثله من مدلول الكلام، أي إن كان غنياً فهو يبخل، فكيف إذا افتقر والجملة كالمعوض عن الجواب المقدر ولو أظهرته لم تذكر الجملة المذكورة ولا الواو الاعتراضية، لأن جواب الشرط ليست جملة اعتراضية (٢).

أليس يفهم من تساؤله أنه يضعف معنى الشرط في هذه الجمل، وأنها أدخل في معنى الاعتراض من معنى الشرط (*) . وقد ذكر الأستاذ عباس حسن ذلك في إطار معاني التعميم والتعليل، يقول في ختام تحليله للأمثلة السابقة: لكن ليس المراد بالشرط في الجملة حقيقة التعليق، لأنه لاتعليق حقيقياً على الشيء ونقيضه معاً، لما في ذلك من المنافاة العقلية.... من

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٥٥. ويعني بالجملة الأخيرة ما قال النحاة من أن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب. وهو واضح في تفسير ابن الحاجب للجزاء حيث قسمه قسمين: أحدهما يكون مضمونه مسبباً مضمون الشرط (إن تجتني أكرمك)، والثاني: لا يكون مضمونه مسبباً عن مضمون الشرط، وإنما يكون الإخبار به هو السبب عن الشرط (إن تكرمني فقد أكرمتك أس).

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧.

(*) لا يتسع المقام لمزيد من مناقشة آراء النحاة الآخرين في هذه المسألة، التي اختصت ببحث مستقل.

أجل ذلك قيل إن معنى (إن) في الجملة السابقة (كالمثال الأول لدى الرضي) هو: التعميم لا التعليق، ويقولون: إن المحذوف أحياناً قد يكون الواو هي والمعطوف - لا المعطوف عليه.^(١) وسواء أكان المعنى المستفاد من هذه الأمثلة هو الاعتراض (وهو الأكثر وضوحاً كما بينا)، أو التعميم، أو التعليل، أو غيرها من المعاني الأخرى التي تنتج عن تأويل الأمثلة المختلفة في سياقات متباينة، فإنه قد اتضح أنها تفتقر إلى حقيقة التعليق الذي يقتضى ترتب أمر على أمر، ويكون الأمر الثاني (المذكور مقدماً في هذه الأمثلة) غير منحقق ولا حاصل وقت الكلام؛ إذ إنه بوجوده وقت الكلام يكون المجهول الذي ينتظر حصوله ومعرفته، وهو أساس التعليق، لم يعد مجهولاً، فينتفى المعنى الحقيقي للتعليق هنا، أعنى التعليق الشرطي.

أما الصورة السادسة لهذا النمط فتكون من (إن + خبر كان المحذوفة (الشرط) + الفاء + خبر المبتدأ أو معمول فعل مقدر (الجواب)). وتلك بنية شرطية مجتزأة تعتمد على التقدير للعناصر المحذوفة حتى يمكن فهمها، ويقوم التأويل على السياق اللغوي وغير اللغوي لإكمال العناصر المحذوفة، فيتحقق للشرط بناؤه المكتمل العناصر، ومعناه، أى التعليق. ومثال ذلك قول أبي حيان «إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» ص ٢٠٩، وقوله «إن شكاً فشكاً وإن يقيناً فيقيناً» ص ٢٠٤. تعد تلك البنية من الأبنية التراثية التي لا تخالف الوصف الذي ورد في كتب النحاة لها، فقد وردت لدى سيبويه بنامها في باب ما يضمن فيه المستعمل إظهاره بعد حرف: وذلك قولك: الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخير، وإن شراً فشر^(٢).

أما الفعل الذي يقصده سيبويه فهو (كان)، وهو يجوز إظهاره أيضاً حيث يقول: وإن شئت أظهرت الفعل، أى إن كان خيراً فخير. وتمام الجملة هو: إن كان عمله خيراً فجزأه خير، وعلى ذلك يكون المحذوف هو فعل الشرط واسمه من جملة الشرط، والمبتدأ من جملة الجواب، وكما يقول النحاة حذف المبتدأ في جملة الجواب كثير، يقول ابن يعيش: وقد كثر حذف المبتدأ بعد الفاء في جواب الشرط^(٣).

ذلك هو تفسير الرفع الذي يرجحه سيبويه على النصب، حيث ورد المثال الثاني لديه أيضاً، يقول: ومن العرب من يقول: ... وإن خيراً فخيراً، وإن شراً فشراً، كأنه قال: إن كان الذي عمل خيراً جزى خيراً، وإن كان شراً جزى شراً^(٤).

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٣٤، ٤٣٥.

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٨.

(٣) ابن يعيش. شرح المنصل ٧ / ٩.

(٤) الكتاب ١ / ٢٥٨ أيضاً.

وعلى ذلك يكون المحذوف فى الجملة الأولى كان واسمها، وبقى خبرها، وفى الجملة الثانية بقى معمول فعل مقدر يشتق من الكلام السابق، أما علته فى كثرة الرفع وحسنه فهى دخول الفاء على الجواب، وهى التى يحسن أن يقع بعدها اسم.

يقول سيبويه: والرفع أكثر وأحسن فى الآخر؛ لأنك إذا أدخلت الفاء فى جواب الجزاء استأنفت ما بعدها، وحسن أن تقع بعدها الأسماء (١).

أما جواز النصب فيرجع إلى الأصل فى الشرط والجواب كما قلنا، إذ لا يصحان إلا بالأفعال، ولا يقع موقعها إلا ما يشبهها فى إتمام حقيقة التعليق، ولا بد من وجود المنصوبين حتى يستقيم المعنى السابق بهما معاً، ولذا فإن إضمار الناصب أحسن من إضمار الرفع، لأنه بإضمار الرفع يضممر له خبر أيضاً أو شىء يكون فى موضع خبره - كما يقول سيبويه - فكلمة كثر الإضمار كان أضعف. والحق أنى لم أفهم مغزى عبارة سيبويه: فشبها الجواب بخبر الابتداء، وإن لم يكن مثله فى كل حالة، كما يشبهون الشىء بالشىء وإن لم يكن مثله ولا قريباً منه. (٢) أليس الجواب أو الجزاء فى بنية التركيب الشرطى باتفاق النحاة أنفسهم متمماً لمعنى التعليق، إذ لا قيمة للشرط وحده دون جوابه المتمم له، والدليل على ذلك أن التراكيب التى يفترق فيها إلى ركن من أركانها يلزم معها تقدير المحذوف، سواء أوقع الحذف على جملة الجواب وحدها أو جملة الشرط وحدهما أو عليهما معاً، فكذلك الحال بالنسبة للابتداء، أليس الخبر هو الجزء المتمم للفائدة من الابتداء أو جملة الإسناد.

أما الصورة السابعة والأخيرة فهى التى تتكون من (...+و+إلا+ف+جملة الجواب)، وتلك بنية شرطية مجتزأة أيضاً، إلا أن الاجتزاء هنا يقع على جملة الشرط كاملة دون أن يبقى منها جزء، وتؤول الأجزاء الباقية من جملة الشرط، اعتماداً على السياق كما قلنا، ولكن السياق هنا يحدد جملة الشرط المحذوفة هنا بأكملها، وقد بقيت الأداة ولا النافية.

وهذا دليل آخر على تمكن (إن) فى معنى الشرط، إذ يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها من حذف وخلافه. (*) يقول أبو حيان: «وهذا المبدأ مفروض وإلا فالحال متصلة اتصال الواحد بالآخر» ص ٢٩٤، و«العالم إنما هو من ناحية قبوله وانفعاله... وإلا فالجود الأول هو الجود

(١) الكتاب ١ / ٢٥٨ .

(٢) الكتاب ١ / ٢٥٩ .

(*) سبق أن أشرنا إلى رأى الخليل فيها: فهى أم حروف الجزاء، لأن حروف الجزاء الأخرى تنصرف، أى تكون لها معانٍ أخرى غير الجزاء فتفارقها، أما هذه، أى (إن) فعلى حال واحدة أبداً لا تفارق المجازة. الكتاب ٦٣ / ٣ .

الثنائي» ص ٢٩٤، و«... وإلا فإن الحق معرض لك؟، بل بارك عليك...» ص ١٦٨، و«إلا فقلب العقل مكان الحس...» ص ١٨٠.

والأصل فيها، و(إن + لا + يكون (المبدأ/ العالم...)) + كذلك ف...، فيكون المعنى إذن مأخوذاً مما سبق، أي تحديد جملة الشرط المحذوف يقوم على الكلام السابق، فلا تفهم هذه التراكيب المجتزأة إلا من خلال السياقات التي ترد فيها، حيث يحدد كل سياق البنية المؤولة المناسبة، وقد أجاز النحاة حذف فعل الشرط بعد (وإلا) على هذا الاعتبار^(١)، ويعد من أشكال الحذف البلاغي الذي يحتاج إلى جهد لتفسيره. وتجدر الإشارة هنا إلى محاولة د. أحمد كشك لتفسير دلالة الحذف هنا، حيث يلحظ تنغيماً في كلمة (إلا)، ويقوم الضغط عليها مقام الفعل المحذوف بحيث لا يحتاج التلقى إلى توضيح، ولا يحتاج إلى أن يسأل عن الفعل المحذوف، فقد حدث له إشباع معنوي. ينتج هذا الإشباع عن تنعيم الكلمة «وإلا» والضغط عليها^(٢).

وبرغم وجاهة هذا التفسير الذي أضاف بُعداً جديداً. وهو الدلالة الوظيفية للتنعيم، فلا ننكر أنه يجب أن نلاحظ هنا التنعيم لكلمة (وإلا) والضغط عليها، وإيجاد سكتة بعدها، ولكن ذلك كله لا يعوض المحذوف، وذلك لأمرين، الأول: أن السياق هو العامل الأساسي في تسويغ الحذف، وهي مسألة لاخلاف عليها، إذ لا حذف لم لم يقم عليه دليل من سياق الحال أو المقام، والثاني لا يمكن أن نحدد معنى واحداً بعينه يكون صالحاً لتفسير كل الأبنية التي يقع فيها مثل ذلك الحذف، وإنما تختلف المعاني المؤولة باختلافات السياقات التي ترد فيها هذه الأبنية، وعلى ذلك لا يعوض التنعيم المحذوف، وإنما يدل عليه بالتنعيم والضغط والسكتة، وهي عناصر فوق التركيب تدعم العناصر الدالة الموجودة في التركيب، فهل يكون للعناصر الإضافية دور يفوق العناصر الأساسية في تحقيق صحة البناء باكتمال أركانه، وسلامة المعنى بوقوع المناسبة بين الموجود والمحذوف المقدر الذي لا يفسر إلا بالتأويل.

نمط ٢: التركيب الشرطي (إذا + جملة الشرط + جملة الجواب)

يضم هذا النمط مجموعة من الصور التي تختلف باختلاف بنية جملتي الشرط والجواب، وإن لوحظ ابتداءً تداخل استعمالاتها مع استعمالات (إن)، إذ تنحصر في مجرد التعليق (معنى الشرط أو معنى المجازاة) لاستعمالها في الأمور القطعية وخروجها عن أصلها وهو الظرفية^(*)، وهي في الأصل ظرف زمان للمستقبل. يقول الرضي: ولما كثر دخول الشرط في

(١) شرح الأسموني ٢٥/٤، ومغنى اللبيب ٦٤٧/٢، والنحو الوافي ٤٤٨/٤.

(٢) من وظائف الصوت اللغوي ص ٧١، ٧٢.

(*) يذكر في كتب النحو أنها لا تخرج عن الظرفية أصلاً عند الجمهور.

(إذا) وخروجه عن أصله من الوقت المعين، جاز استعماله، وإن لم يكن فيه معنى (إن) الشرطية، وذلك في الأمور القطعية، استعمال (إذا) المتضمنة معنى (إن)، وذلك لمجيء جملتين بعده على طراز الشرط والجزاء، وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً^(١).

الفاصل الجوهري بين الشرط الحقيقي الذي اختصت به (إن)، لأنها كما قال النحاة لا تستخدم إلا في المجازاة، والدلالة على الشرط للشبه به في أمور كثيرة، هو القطع وعدمه؛ لأن الشرط المتضمن للجزم المستخدم لحقيقة التعليق فحسب لا يكون في أمور محققة الوقوع، وإنما يكون فيما يحتمل الوقوع وعدمه، أما (إذا) فلما يستقبل من الدهر (أى الزمان)، وفي هذا شبه بأن لأنها لما يستقبل من الزمان، كما أنه يليه في بعض الاستعمالات جملتان - كما قال الرضى - بينهما تعليق يشبه ما بين الشرط والجزاء، وفي هذا شبه آخر بأن. وإن قيد الشبه بأنه ليس كاملاً، «وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً»، ولذا اتفق النحاة على أن (إذا) فيها مجازاة أو فيها معنى المجازاة أو معنى الشرط^(٢)؛ لارتباط وقوع الجواب بوقوع الشرط. يقول ابن يعيش معللاً: وإنما كان «في إذا معنى المجازاة» لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع، كما تقع المجازاة عند وقوع الشرط^(٣).

وتلك العلة وراء إدراج كلمات لا يجازى بها في الأصل، مثل: الذى وأما، وكثير من الظروف، ولكن الذى منعهم من أن يجازوا بها المجازاة في (إن) المتضمنة الجزم هو الدلالة على وقت معلوم، وهى الدلالة التى حددها الخليل حين سئل عن إذا: ما منعهم أن يجازوا بها؟..... يقول: ويبين هذا أن إذا تحيء وقتاً معلوماً^(٤)، وهى علة عدم الجزم عند ابن يعيش: ولا يجازى بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقعها وتعيين زمانها^(٥)، وهذا كله يؤكد ما قلته عن مثلث المجازاة الذى ترتبط أضلاعه فيما بينها ارتباطاً وثيقاً، إذ تتشابك حقيقة التعليق (المعنى الأصلى للمجازاة) بزمن الاستقبال (وهو زمن فعلى الشرط والجواب داخل هذا التركيب بغض النظر عن الصيغة)، واقتضاء الجزم (وهو الإعراب الواجب لفظاً أو محلاً الناتج عن وقوع الأمرين السابقين).

وترتبط فى رأى الدلالة على الوقت المعلوم (تعيين الزمن) بالدلالة على لزوم وقوع الأحداث مع (إذا)، وهو ما عبر عنه باستعمالها فى الأمور القطعية أو المحققة الوقوع من جهة المتكلم، وهذا هو الفارق الجوهري الثانى بينها وبين (إن)، ولذا رفض أكثر النحاة الجزم على

(١) شرح الكافية ١٠٩/٢.

(٢) سيويه: الكتاب ٢٣٢/٤، وابن يعيش: شرح المفصل ٩٧/٤، والرضى: شرح الكافية ١٠٨/٢.

(٣) شرح المفصل ٩٧/٤.

(٤) الكتاب ٦٠/٣.

(٥) شرح المفصل ٩٧/٤ أيضاً.

الاضطرار، يقول سيبويه: وقد جازوا بها في الشعر مضطرين، شبهوها بيان، حيث رأوها لما يستقبل، وأنها لا بد لها من جواب^(١)، ولذا كانت أمثلة الجزم في الشعر في رأى سيبويه اضطراراً، وهو في الكلام خطأ - كما يقول، ولم يرد لدى أبي حيان إلا استعمال الماضي مع (إذا)، التي تخالف حروف الجزاء في إعرابها كما سيبين فيما يلي، وهو الفارق الأخير بينها وبين (إن)، وكما أكد الرضي على أن (إن) لا تستعمل في الأصل إلا لما هو مفروض وجوده في المستقبل (مفروض الصدق) فإنه يؤكد على أن (إذا) لا تستعمل في الأصل إلا لما هو مقطوع بوجوده في المستقبل خلافاً لإن. وأضيف إلى ذلك أنه يفهم من الكلام أن السياقات هي التي تحدد هذا المعنى، وإرادة المتكلم وفهم المخاطب، وهما عنصران خارجان عن السياق اللغوي، ولكن يبدو أن هذه العناصر الثلاثة - المتكلم، والمخاطب، والسياق - هي التي تحدد استقلال (إن) عن (إذا) وإمكان تداخلهما، ولا يتسع المقام لسرد الأمثلة الكثيرة التي أوردها الرضي وابن يعيش وغيرهما لتأكيد ما قلنا.*^(*) بيد أني أريد أن أبين أن معنى احتمال وقوع الصدق والكذب الذي أثرته لبيان حقيقة التعليق قد عثر على الدليل من كلام الرضي نفسه حيث يقول:

لما كان إذا موضوعاً للأمر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن المفروض وجوده، لتنافي القطع والفرض في الظاهر، فلم يكن فيه معنى (إن) الشرطية؛ لأن الشرط - كما بينا - هو المفروض وجوده، لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيراً في الأمور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها على خلاف ما نتوقعه، جوزوا تضمين (إذا) معنى (إن)، كما في متى وسائر الأسماء^(٢).

نستخلص مما سبق أن القطع وعدمه أمر يكون للمتكلم دور فيه، وأن القطع (في إذا) والفرض (في إن) مختلفان في الظاهر، أما في الباطن - وهو معنى الاحتمال الذي أكدت عليه لأنه سبب تداخل هذه الكلمات في الاستعمال - فالأمور التي يفترض وقوعها في المستقبل لا يجوز القطع فيها، لأنها ربما تقع، وربما لا تقع، وهنا يقع التداخل بين (إذا) و(إن)، وهو ما عبر عنه بالتضمين، وتسد للسياق وحده وظيفة حسم المعنى بالقطع أو الفرض (الاحتمال).

(١) الكتاب ٣ / ٦١، ٦٢، و ١٣٤ / أيضاً.

(*) لا يغيب عنى هنا أني أطلت في مناقشة بعض الآراء النظرية، ولكنني في الحقيقة حاولت قدر الإمكان عدم الإفاضة عند الوقوف عند بعض المسائل التي تحتم إعادة مناقشتها لإبراز وجهة نظري فيها، حيث بينى عليها نهجي في وصف أمثلة التركيب الشرطي لدى مقابسات أبي حيان، وتحليلها وتفسيرها.

(٢) شرح الكافية ٢ / ١٠٩.

ونحاول فيما يلي أن نحلل الصور التي تندرج تحت نمط (إذا) مبرزين من خلال الاستعمالات المختلفة احتمالات تشابه (إذا) مع (إن) ومواقع استقلالها لما بينهما من فروق في الاستعمال، وليس في أصل المعنى فحسب.

أما الصورة الأولى فتتكون من (إذا+فعل ماض+فعل ماض).

ومثال ذلك قول أبي حيان «وإذا صفى ضمير الصديق للصديق، أضاء الحق بينهما، واشتمل الخير عليهما وصار كل واحد منهما رداء لصاحبه وعوناً على قصده...» ص ١٦٤، و«إذا حقق النظر فيه رجع إلى فعل وانفعال...» ص ٢٧٩، و«إذا ما صادف آخر وهو أيضاً ذو طبيعة أخرى.... عرض حينئذ التفاوت والاختلاف بالواجب لا محالة» ص ٣٥٩، و«إذا قويت الهيولى علينا لم نقو على وجدان الذى فينا إلا بطلب ويحرص...، فإذا استولينا على الهيولى وجدنا الشيء بأهون السعى لا بالجوهر، إذا كنا نحن نعقل العقل الأول وكانت الأشياء فيه وهى هو...» ص ٣٣١، و«إذا صادف من هذا بعينه، كان المعنى الذى اتبنى عليه الحد عنهما أبعد، وهما عنه أنفر وأشرد» ص ٣٦١.

نلاحظ فى الجملة الأولى أن دلالة التركيب الشرطى لا يستلزم وقوعه فى زمن المستقبل، وهو فرض تعيين زمن (إذا) لدى النحاة، وإنما قامت (إذا) بربط جملتين، جملة الشرط وجملة الجواب، والفعل فى كل منهما فى صيغة الماضى وهو الأغلب، بتعليق وقوع معنى الثانية على وقوع معنى الأولى، وهو ما يعنى أن (إذا) تدل هنا على مجرد التعليق، وهو ما حدد بعدم تحقق معنى الجواب وحصوله إلا بعد تحقق معنى الشرط وحصوله، ولذا أرى أنها تتداخل مع (إن) لأنها فقدت خاصيتها الفارقة وهى الدلالة على القطع، وهو معناها فى الأصل كما قال النحاة، إذ لا تستعمل فى الأصل إلا لما هو مقطوع بوجوده فى المستقبل، فصارت تدل على الفرض أو الاحتمال، بيد أنه يدل على معنى الاستمرار أيضاً، وهو المعنى المناسب للحكاية والحكمة والوصف الثابت، وهو معنى يفارق فيه (إن). أما فى الجمل الأخرى فالدلالة فيها معنى الاستقبال، وإن كانت تفتقر إلى الدلالة على القطع أيضاً، باستثناء المثال الثالث، ومن ثمَّ يجوز أن تتضمن معنى (إن) كذلك - كما قال الرضى، لأننا لا نستطيع أن نجزم أو نقطع بوقوع جمل الجواب، وربما كان الاستعمال فى ذلك المعنى هو علة شيوعها فى المقابسات، ولذا أرجح أنها هنا أمكن فى معنى الاحتمال منه من معنى القطع. والحق أن الرضى قد نبه بوضوح إلى ضرورة مراعاة الفرق بين الاستعمال (الواقع اللغوى) الذى نحدد من خلال سياقاته المختلفة المعنى بدقة، وأصل الوضع الذى افترض فيه لكل كلمة معنى بعينه أو وظيفة مختص بها، توجب بعض القيود التى تمكن من تحققها. وقد

وصف الرضي هذا التصارع بين الاستعمال والأصل بدقة حين قال: فيقول القائل: إذا جتتى فأنت مكرم، شاكاً في مجيء المخاطب، غير مرجح وجوده على عدمه، بمعنى متى جتتى سواء، لكن إضمار (إن) قبل (متى) وسائر الأسماء الجوازم على ما هو مذهب سيبويه في أسماء الشرط، صار بعد العروض عريقاً ثابتاً، إذ لم توضع في الأصل لزمان يقطع المتكلم بوقوع الفعل فيه، كما وضعت (إذا) له، فجاز أن يرسخ الفرض الذي هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها. وأما (إذا) فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعاً به في أصل الوضع لم يرسخ فيه معنى (إن) الدال على الفرض، بل صار عارضاً على شرف الزوال، فلهذا لم يجزم إلا في الشعر مع إرادة معنى الشرط، وكونه بمعنى متى^(١).

وقد أشرنا إلى أن المثال الثالث يضم عنصراً مهماً نرى أنه يقوى فيه معنى التعليق، وهو (ما) الواقعة بعد (إذا)، وهي (ما) الزائدة لدى النحاة التي يكثر وقوعها بعد (إذا)، ولكنها تقع بعد (متى) و(أين) و(حيث)، و(أى) و(ما) حتى (إن)، فهي وإن كانت لغوياً، كما ورد لدى سيبويه، في إشاراته إلى استعمالها مع الأسماء السابقة.^(٢) ومعنى اللغو هو عدم وجود تأثير إعرابي لها، ولكنها هنا تقوم بوظيفة واضحة مع هذه الأسماء، وهي تمكينها في أداء معنى الشرط بتقويتها للربط بين جملتين، حيث تفتقر في الأصل إلى جملة واحدة بعدها تبيينها وتوضيحها، يضاف إلى ذلك اتساع أو امتداد مدة حدث فعل الشرط (*). كما أن عناصر السياق (أو قرائنه) قد أكدت معنى الاستقبال في (إذا) وهو عنصر (قرينة) (حيث)، ومعنى القطع فيها، وهو عنصر (قرينة) (لا محالة). وهكذا تكون للعناصر اللغوية غير الظروف والأفعال (القيود أو القرائن أو الضمائر) وظيفة مهمة في السياق، إذ إنها تدعم الزمن أو تغيره وتضيف دلالات لا يجوز إهمالها.

وبعد هذا هل يجوز أن نركن إلى أصل الوضع في تحديد الدلالة والزمن لكلمات الشرط وأفعال الشرط والجزاء مغفلين دور السياق فيهما؟ لقد وقفنا على نهج بعض النحاة القدامى، وهو موقف يدعمه بعض النحاة المحدثين بقوة، يقول د. تمام حسان: وإذا كان النحو هو نظام العلاقات في السياق، فمجال النظر في الزمن النحوي هو السياق، وليس الصيغة المنزلة، وحيث يكون الصرف هو نظام المباني والصيغ، يكون الزمن الصرفي قاصراً على معنى

(١) شرح الكافية ٢/١٠٩. يلاحظ هنا أن الخليل يرى أن (إذا) بمعنى (حين)، وليس (متى) كما ورد لدى الرضي.

(٢) الكتاب ٣/٥٩.

(*) لهذا الحرف دلالات أخرى كالبعد والشمول والاستمرار وغيرها، نفضلها في بحث مستقل إن شاء الله، ولكن رأينا هنا على رأي الزمخشري في أن زيادتها للتوكيد، وقد خص ابن يعيش التأكيد لمعنى الجزاء، وشبهها باللام المؤكد. شرح المفصل ٩/٥.

الصيغة، يبدأ بها وينتهي بها، ولا يكون لها عندما تدخل في علاقات السياق، فلا مفر إذاً من النظر إلى الزمن في السياق نظراً لتختلف عما يكون للزمن في الصيغة، لأن معنى الزمن النحوي يختلف عن معنى الزمن الصرفي؛ من حيث إن الزمن الصرفي وظيفته الصيغة، وإن الزمن النحوي وظيفته السياق تحددها الضمائم والقرائن^(١).

أما الصورة الثانية فتكون من (إذا+فعل ماض+ف+جملة الجواب).

وتتمثل في قول أبي حيان «فإذا عتبت عليّ - أبقاك الله - في بعض التقصير فقارب وأقصد» ص ٢٠٤، و«إذا كنت تجد حياً تحكّم عليه بالموت.. فلا تنكر أن تجد ميتاً تحكّم له بالحياة...» ص ٢٥٤، و«إذا سعد العبد بوصول مولاه على الحقيقة، فقد صارت دنياه آخرته، وموته حياته، وفقره غناه، ومرضه صحته...» ص ٣٠٥، و«إذا وفيت البحث حقه فإن اللفظ يجزل تارة ويتوسط تارة بحسب الملابس...» ص ١٤٥، و«إذا لم يكن الشيء علة فلا محالة أنك غير مدرك» ص ٢٦٥، و«إذا لم يكن من النقص من بد، فلأن يكون من قبل ما للتعين أولى.....» ص ٣٤٧، و«إذا كان في الاختيار انفعال لا محالة فلم لا يكون المطبوع أفضل منه» ص ٢٦٤.

ويحسن هنا أن نقف عند معنى الشرط في (إذا) الذي يعد في حقيقة الأمر علة وقوع الفاء أو اقتران الجزاء معها به، فقد أشرنا إلى أن النحاة يتفقون على أن (إذا) لا تدل على معنى الشرط الحقيقي بحيث يلزم أن يكون الجواب فيها مترتباً على الشرط، فلا يتحقق أو يحصل أو يوجد الجواب إلا حين يتحقق أو يحصل أو يوجد الشرط، ولذا فهي تفيد معنى التعليق عموماً، أى يتعلق أمر بأمر آخر، أو يتبع فيها أمر أمراً آخر، وذلك التعليق يكون قوياً إلى حد ما حين يحصل الشرط والجزاء بالأفعال، لأن الشرط والجزاء كما قال النحاة لا يصحان في الأصل إلا بالأفعال، ولما زاد معنى التعليق فيها ضعفاً بوقوع الجزاء غير أفعال، ضعفت الصلة التي تعقدها إذا تشبهاً لها بأن، بين جملة الجزاء وجملة الشرط، واحتيج إلى عنصر لازم للإبقاء على الارتباط بينهما، وإلا انفصلت الجملتان مع (إذا) وما أشبهها لضعفها في معنى الشرط في الأصل، وهو ما نفهمه من كلام النحاة، يقول الرضي في شرح دخول الفاء في خبر الشرط (يعنى الجزاء)، مع (إذا) وأشباهها، وكان قد حل وقوع (إذا) في معنى (إن) أى معنى الشرط وذلك لمجىء جملتين بعده على طراز الشرط والجواب وإن لم يكونا شرطاً وجزءاً،

(١) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٤٢.

ويرى أيضاً أن زمان الاقتران الذي يكون بين حدثين (وهو الزمان المستفاد من الظروف الزمانية، مثل: (إذا وإذا ولما وأيان ومتى) معنى وظيفى كالزمن النحوي (وظيفة في السياق)، ولكن الفرق بينهما هو إفادة الاقتران وعدمها. السابق ص ٢٤١.

وربط ذلك المعنى بكثرة وقوع الفاء معه حيث أشار إلى أنه لما كثر وقوع الموصول (ويعنى هنا إذا لشبهها بالموصول فى الإبهام والافتقار إلى ما يوضحه) (*) متضمناً معنى الشرط، جاز دخول الفاء فى خبره كما جاز دخول الفاء فى الخبر، وإن لم يكن فى الأول معنى الشرط. وذلك لأن الأمثلة التى أوردها تدل على أحداث مقطوع بوقوعها. وليس على الفرض، أى احتمال وقوعها أو عدم وقوعها.

يقول: والفاء فى مثل هذا الموضع فى الحقيقة زائدة، وإنما رتب إذا والموصول فى الآيات المذكورة، والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط وجملتى الشرط والجزاء، وإن لم يكن فىهما معنى الشرط، ليدل هذا الترتيب على لزوم مضمون الجملة الثانية لمضمون الأولى لزوم الجزاء للشرط (١).

ويعنى ذلك أن دلالة (إذا) على معنى الشرط الحقيقى من خلال تكرير القيد بالجملة الاعتراضية (وإن لم يكن فيها معنى الشرط)، وهو ما فسر بأن الترتيب فى الأصل فى (إن) مخالف للترتيب فى (إذا)، إذ إن الترتيب فى الأول على جهة اللزوم (أى أن الشرط ملزوم دائماً والجزاء لازم، سواء أكان الشرط سبباً أم غير سبب)، وفى الثانى على جهة التعليق المجرد، أى تبعية غير مقيدة بزمن بعينه، وهو المعنى الذى يمكن تحقيقه بالخبر أو الحديث أو التفسير، كما هى الحال فى (أما والذى وما)، فكلها كلمات يمكن أن تتضمن معنى الشرط، الذى هو معنى التبعية، أى ارتباط أمرين ارتباطاً عاماً، وهو الارتباط الذى يقع على مستوى الإخبار والحديث، ولذا يضعف معنى التعليق الذى يختص بزمن المستقبل. وهنا نجد دخول الفاء على الجواب أمراً لازماً (أى وجوب اقتران الجواب بالفاء)، كما نتج عن هذا الضعف من احتمال وقوع الانفصال بين أجزاء الكلام، ولذا يجب أن ننسب هنا إلى أن التحاة القدامى قد انطلقوا من المعنى لا من الإعراب، وإنما كان الإعراب تبعاً للمعنى، فقد أسهبوا فى التأكيد على ضعف معنى التعليق من أوجه عدة، إلى الحد الذى يتوهم معه زوال العلاقة بين الجملتين، مما استلزم معه ضرورة استخدام رابط بينهما، يكون الفاء أو إذن أو اللام، لإمكانها

(*) يعلل التحاة بناء (إذا وإذا) لشبهها بالموصول فى أمرين. هما الإبهام فى الزمن والدلالة، فتكون (إذا) مبنية لإبهامها فى الماضى، و(إذا) لإبهامها فى المستقبل. أما الإبهام فى الدلالة فلأنها بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبنى لأنه لا يوضع للدلالة على المعنى. وبنيت على السكون على أصل البناء. ويعنى ذلك أنها كالموصول أيضاً تفتقر إلى جملة بعدها توضحها وتبينها. والثانى لتضمنها (أى إذا) معنى الشرط، فبنيت كبناء أدوات الشرط، وسكن آخرها لأنه لم يلتق فيه ساكنان. ولما تضمنته من معنى الجزاء لم يقع بعدها إلا الفعل.

شرح المفضل ٩٦/٤.

(١) شرح الكافية ١١٠/٢.

أداء هذه الوظيفة الخاصة المناسبة لعلاقة جملة الجواب مع جملة الشرط، أعنى الدلالة على التعقيب الترتيبى أو التعليلى.

وهذا ما أفهمه من كلام ابن يعيش حين فسر قول الزمخشري في المفصل «وأما إذا كان الجزاء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهى والابتداء والخبر» فقال: فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزاء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأثوا بالفاء، لأنها تفيد الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها، إذ ليس فى حروف العطف حرف يوجد فيه هذا المعنى سوى الفاء... (١).

وسبق أن أشرنا إلى أن سبويه حصر جواب الجزء فى الفعل والفاء، وحين نقل عن الخليل رفض المثال الذى يكون فيه الجواب جملة اسمية (ابتداء) دون رابط، إلا أن يكون هذا اضطراراً، يقول: والفاء وإذا لا يكونان إلا معلقين بما قبلهما، فكهوا أن يكون هذا جواباً حيث لم يشبه الفاء. (٢) ونضيف إلى ذلك الفرق الذى أضافه الرضى تعليلاً لكثرة استعمال الفاء دون إذا، يقول: وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما، وأولى الأشياء به الفاء لمناسبتها للجزاء معنى، لأن معناه التعقيب بلا فصل، والجزاء متعقب للشرط كذلك، هذا إلى خفتها لفظاً. وأما إذا فاستعمالها قبل الاسمية أقل من الفاء، لشغل لفظها وكون معناها من الجزاء أبعد من معنى الفاء، وذلك لتأويله بأن وجود الشرط مفاجئ لوجود الجزاء ومتهجم عليه، فثبت بهذا أن الجزاء إن كان جملة طلبية كالأمر والنهى والاستفهام... يجب مقارنتها لعلامة الجزاء (٣).

ونجد فى الأمثلة السابقة أن الجملة الأولى كانت جملة أمر (صيغة الأمر)، والثانية جملة نهى (الفعل المضارع تقدمه لا الناهية)، ويلاحظ هنا أن فعل الشرط مكون من (كان + صيغة فعل مضارع)، وهو تركيب يدل على رسوخ الفعل فى الماضى، وهو ما لا يسمح به فى معنى المجازاة الحقيقى، والثالثة تتكون من فعل ماض يقترن به قد، والرابعة جملة اسمية مؤكدة، والخامسة جملة اسمية تصدرت بالحرف (لا)، كما يلاحظ هنا أن فعل الشرط مكون من (لم + كان) وهو تركيب يدل على معنى المضى، والسادسة جملة اسمية مؤكدة باللام، وفعل الشرط يدل على المضى أيضاً، والأخيرة جملة استفهام. وتفيد هذه الحروف الداخلية على الجواب الإثبات، وهو ما يتنافى - كما أكدنا - مع معنى المجازاة الحقيقى، ولذا لزم أن تقترن

(١) شرح المفصل ٢/٩.

(٢) الكتاب ٦٤/٣.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٦٢.

جميعها بالفاء، ونستنتج من ذلك أن هذه الأبنية في نثر المقابسات لم تخرج عن الجمل التي ذكر النحاة وجوب مقارنتها لعلامة الجزاء.

أما دلالة الجملة على الاستقبال فأمر فيه نظر، لأن الأولى أن ينظر. وبخاصة حين ضعف معنى التعليق بوقوع جمل يصح الابتداء بها موقع النعل الذي يرتبط بفعل الشرط من خلال هذا المعنى أو المضمون، فلما ضعف الرابط المعنوي صار الرابط اللفظي واجباً للإبقاء على الصلة بين الجملتين. أقول: الأولى أن ينظر إلى زمان الاقتران بينهما، ذلك لأن الجمل الإنشائية والطلبية والاسمية تختلف فيما بينهما في الدلالة على الزمن؛ فهو زمن الحال مع الأمر والنهي مثلاً كما في الجملتين الأوليين، ولذا يكون الماضي فيهما قريباً منه، ولا يختلف زمن الجملة الثالثة عن زمن الماضي القريب أيضاً، إلا أن الدلالة العامة للتعليق تصلح للاستمرار أيضاً، ولذا كان النحاة على حق حيث نهبوا إلى أن دلالة الشرط مع (إذا) دلالة ترتيب (أى جملة الجواب تأتي عقب جملة الشرط) فحسب. وليست دلالة لزوم (أى وجود جملة الجواب لازمه لوجود جملة الشرط)، لذا فإني أرجح أن دلالة الإنبات أو التوكيد أو النفي في الجملة الاسمية تنفقد جملة الشرط الدلالة على زمن بعينه، فإذا كان الإصرار على ضرورة أن تدل جملة (إذا) على المستقبل. حين تكون جملتنا الشرط والجواب فعليتين، ولا بد أن ينطبق عليهما كل الشروط والأحكام الخاصة بجملتي الشرط والجواب، ولا سيما دلالتهما الزمنية، سواء أكانت إذا جازمة أم غير جازمة^(١)، وإن أورد النحاة أمثلة من القرآن والشعر تنقض هذا اللزوم، فإن الخروج عن هذا القيد هنا أولى. لأن جمل الجواب هنا - باتفاق النحاة - لا تصلح للشرط، ولذا شبه الترتيب فيها بالترتيب الواقع مع (أما) والموصول، وكلها أبنية تدخل في الإخبار أو الحديث الذي يصح عليه الحكم بالصدق والكذب، وتخرج من الفرض الذي لا يصح الحكم عليه بذلك. يقول الرضي: أما الجزاء فليس شيئاً مفروضاً، بل هو مترتب على أمر مفروض فجاز وقوعه طلبية وإنشائية.. ولبعده عن كلمة الشرط جاز وقوعه اسمية وفعلية مصدراً بأى حرف كان^(٢).

(١) النحو الوافي ٤ / ٤٤٢.

يرى جمهور النحاة في إعراب (إذا) أنها منصوبة بجوابها، لا بشرطها (خافض لشرطه منصوب بجوابه)، لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف. واقتران جوابها بالفاء أو (إذا) الفجائية لا يمنع عمله محل عمل جوابها إذا لم يشترن بهما، وإلا كان عاملها محذوفاً يدل عليه الجواب. ومن جعل شرطها هو العامل فيها كسائر الأدوات الشرطية فقال إنها غير مضافة إليه، كما أن بقية الأدوات الشرطية لا تضاف إليه. واتفق الجمهور على أنها لا تضاف إليه إذا جازمت. الجنى الداني ص ٣٦٩. حاشية الخضري ٢ / ٢٢٤. والنحو الوافي ٤ / هامش ٤٤١.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٦٢.

وقد أشرنا إلى أن ابن يعيش أكد في مواضع عدة على أن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وإذا وقع ماضياً كان على تقدير خبر المبتدأ، لأن الماضي صحيح أو نص في هذا المعنى أو صريح فيه، مما لا يجوز معه التأويل، ولا فرق في ذلك بين أن يكون الشرط مصدراً بيان أو إذا أو غيرهما، لأن المعنى في كل هذا التعليق على وجه الترتيب لا للزوم.

فالمعنى هو أساس التأويل في هذه المسألة أو كما قال النحاة: الحمل على المعنى كثير في كلامهم حيث يفسر تداخل الوظائف، ودون تفصيل في ذلك الأمر فقد تبين أن النحاة القدامى يجعلون زوال المعنى العلة الحقيقية لزوال الإعراب، فليس زوال الجزم عندهم إلا تابعاً لزوال المعنى، خلافاً للنحاة المحدثين، يقول الأستاذ عباس حسن: وهذه «الفاء» زائدة للربط المحض الدال على التعليل، وليست للعطف ولا لغيره (*). ولا تفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الجواب وجملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجزم الذي كان يربط بينهما (١).

ولاشك في أننا نعلم في تقديم زوال معنى التعليق الحقيقي على زوال الجزم على ما فهمنا من القدماء، فقد قدم ابن يعيش زوال المعنى الحقيقي للشرط حين يكون الشرط والجزاء بغير الأفعال، لأن الأفعال هي التي تحدث وتنقضي ويتوقف بعضها على بعضها، ثم يضيف مخصصاً: ولا سيما والفعل المجزوم، لأن المجزوم لا يكون إلا مرتبطاً بما قبله ولا يصح الابتداء به من غير تقدم حرف الجزاء عليه (٢)، فإذا صح الابتداء في الجزاء وهو ما لا يصلح للشرط باتفاق النحاة ذهب معنى المجازاة؛ لأن الجزاء والشرط متلازمان معنوياً، وهو ما فسره الرضي بالمناسبة اللفظية التي لا تحتاج إلى رابط، يقول: إن كان الجزاء مما يصلح أن يقع شرطاً فلا حاجة إلى رابط بينه وبين الشرط، لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه، وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما (٣).

أما المثال الأخير الذي نقف عنده في هذه الصورة فهو قول أبي حيان «وإذا عذرني المتكلم المتصف لم أحفل بالمتعنت المسرف» ص ٢٢٦.

(*) يقصد ما ورد في مفع الهوامع وحاشية الصبان، من أنها ليست فاء السببية الجوابية.

(١) النحو الوافي ٤/٤٥٨، ٤٥٩.

(٢) شرح المفصل ٢/٩.

(٣) شرح الكافية ٢/٢٦٢. ويسدع ما قلنا عن إذا، إعراب جملة الشرط والجزاء بعدها، فقد أشرنا إلى أنها ظرف باتفاق النحاة، ولذا تكون جملة الشرط بعدها في محل جر مضاف إليه، أما جملة الجواب التي تقدمها الفاء أو إذا الفجائية فهي في محل جزم جواباً للشرط.

وقد ورد الجواب هنا مكوناً من (لم + صيغة الفعل المضارع) دون أن تصدره الفاء، وفقاً للقاعدة النحوية التي جوزت دخول الفاء على المضارع (أو الجملة الجوابية ذات الفعل المضارع) الذي تصدره أحرف النفي (ما أولن أو إن). يقول الرضي: وفي المضارع مصدرأ بلن وسوف والسين وما هذا كله لأن هذه الأشياء لم تقع شرطاً، فلا تقع أيضاً جزاء إلا مع علامة الجزاء. (١) أما علة عدم دخول الفاء مع (لم أفعل)، فلأن لم نقلت زمن الحال في صيغة المضارع إلى الماضي، فاتفق مع الماضي غير المصدر بشيء، وبذلك صلح أن ينقلها بالأداة إلى المستقبل. وهكذا نفهم الجمع بينهما لاتفاقهما في زمن الاقتران (زمن المستقبل) الذي يعد ركناً جوهرياً في معنى المجازاة الأصلية. يقول الرضي: أما الماضي غير المصدر والمضارع المصدر بلم، فلم يدخلهما الفاء أصلاً...: لأن لهما مع مناسبهما لفظاً للشرط على ما بيننا تعلقاً بكلمة الشرط معنوياً، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط، فلم يحتاجا إذن إلى العلامة (٢).

أما الصورة الثالثة فتكون من (جملة الجواب+إذا+جملة الشرط).

وتتمثل في قول أبي حيان «وتلك ليست بالهوننا إذا أنعم النظر، ونشط للإصغاء، وصمد نحو الفائدة...» ص ١٢٦، و«لها في البدن صلاح وفساد فقط إذا اعتبرت أفعال الله وجدت القدرة والحكمة خافيتين» ص ٢٥٦، و«ولا نعلم يقيناً إلا بحسن تعريفك إذا فاتحنك، ولا يحمل ظننا بأنفسنا إلا إذا أبعدنا عن مجلسك» ص ٣٤٨، و«... وحصرها إذا تحلت بالأبديات الكلية...» ص ٣٠٥، و«... قضينا عليها بالجهل إذا كانت مفردة وحدها، وقضينا لها بالعلم إذا قارنت البدن» ص ٣٣٨، و«أفرد حاله فيما لا يصدق إذا حدث، ولا ينصف إذا عومل» ص ٣٦٢.

ويلاحظ في الجمل السابقة ما عدا (الجملة الثانية) أن الشرط غير متصدر، ولما كنا قد أشرنا في تحليل أمثلة (إن) التي لا تقع في صدر التركيب الشرطي أن معنى التعليق الحقيقي فيها قد ضعف، وهي الأصل في المجازاة، فإن هذه الصورة مع (إذا) تدل على زيادة في ضعف معنى التعليق فيها (أو على الأصح ضعف فوق ضعف)؛ لأن (إذا) كما قال النحاة في الأصل ظرف، واستعملت في معنى الشرط حملاً على (إن) لوجود أوجه شبه بينهما، كما بينا، وإن ظلت بعض فروق دقيقة خفية يلزم التنبيه إليها، ولا تتضح إلا في سياقات استعمالها المختلفة.

وسواء أكانت الجملة المتقدمة اسمية أم فعلية فإن في تقدمها على الجزاء إزالة للمعنى

(١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٣.

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

الحقيقي للتعليق، إذ تحول المعنى من الاحتمال إلى الإثبات، أى من أمر لم يقع بعد، فلا نستطيع الحكم عليه، إلى أمر واقع أو قائم فعلاً، وصالح للحكم عليه. ولا حاجة بي إلى إعادة ما قاله النحاة وبخاصة سيويه والزمخشري وابن يعيش والرضى فى هذه المسألة، إلا ما وجدته لازماً لإقامة الدليل على الرأى الذى أرجحه، فقد كان فيما اقتبست من كتبهم من نصوص مرجحة بقدر كاف ما ذهبت إليه من أن العدول عن بنية التركيب الشرطى النمطية يخرق معنى التعليق الحقيقى، وليس تقدير المحذوف (جواب الشرط) من الموجود (الجملة المتقدمة، الفعلية أو الاسمية) إلا لإكمال هذه البنية تركيبياً، لأن المعنى قد تغير، بل تحقق له التمام على هذه الصورة من الاجتزاء^(١).

وقد انطلقنا فى تحليلنا من عبارة الرضى: والشرط مرتبته التصدر، فإذا توسطت كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الأصلية^(٢)، وذلك لأن المسألة لا تتعلق بأمر شكلى، يتمثل فى تقدم جملة على جملة، وإنما يتعلق بالمعنى الذى تختص به كل جملة فى هذا التركيب، وضرورة التزام كل جملة بموقعها فيه، حتى يمكن حصول المعنى الكلى له، فإذا تقدم الجزء وخرج عن السياج الذى تُعدُّ الأداة حدَّه الأول زال معنى تعلق وجوده أو وقوعه أو حصوله على الشرط الذى سيأتى بعد ذلك، ورسخ معنى الإثبات فى هذه الجملة المتقدمة، فصارت قضية يحكم عليها بالصدق أو الكذب، وهو ما قاله ابن يعيش: ولم يكن ما تقدم جواباً وإنما هو كلام مستقل عقب بالشرط، والاعتماد على المبتدأ والخبر، ثم علق بالشرط كما يعلق بالظرف^(٣).

فالكلام السابق إذن بوصفه كلاماً مستقلاً لا يدخل فى بنية التركيب الشرطى، (عقب بالشرط أو علق بالشرط)، وإنما تعتمد عليه جملة الشرط التالية (على سبيل التجاوز) فى جواز الحذف، فهو يدل على الجواب المحذوف ولكنه لا يصلح جواباً عند البصريين، لأمرين، هما لزوم جزمه ولزوم اقترانه بالفاء، يقول الرضى: ولا يجوز عندهم أن يقال هذا المقدم هو الجواب الذى كان مرتبته التأخر عن الشرط تقدم على أداته، لأنه لو كان هو الجواب لزم جزمه ولزمه الفاء^(٤).

(١) الكتاب ٣/ ٧١: ٨٣، وربما يفهم من قوله (٦٦/٣): وقد تقول: إن أثبتنى آتيك، أى آتيك إن آتيتنى، أنه يجوز كون مرتبة الجزء قبل الأداة، وهو رأى الكوفية، ولكن ذلك ليس بصحيح لأن كلامه فى أبواب الجزء (يعنى أن التركيب الشرطى كاملاً عند سيويه) يدفع هذا الاستنتاج، لأن الجزء عنده لازم من حيث المعنى ومرتبة اللازم بعد الملزوم.

(٢) شرح الكافية ٢/ ٢٣٧. (٣) شرح المفصل ٧/ ٩.

(٤) شرح الكافية ٢/ ٣٥٧.

وهكذا فإنى أرى أن وظيفة التركيب المكون من كلمة الشرط (إذا) وفعل الشرط ليست إلا قيماً على هذا الكلام السابق المستقل، ففي الجملة الأولى يكون إنعام النظر والنشاط والصمود.... كلها أمور (قيود) مفسرة لنفى مضمون الكلام السابق، أى يمكن قبول أن تكون المسألة هيئة بوجه عام، أما فى إطار هذه القيود فليست بهينة، وفى الجملة الثانية يتجلى معنى القيد بقريئة لفظية (فقط)، ولكن جملة الشرط هنا كاملة، ولم يمنع ذلك من تعلقها بالابتداء السابق عليها، فالشرط والجزاء تفسير لمعنى الابتداء، ولا يجوز الاقتصار على الشرط وحده بتر السياق، لأنه ينتج كلاماً لا معنى له. أما فى الجمل الأخرى فتشكل تلك البنية قيماً على معنى الجملة الفعلية بأكملها، ونلاحظ هنا أننا إذا حاولنا تحويل هذا التعليق أو الترتيب المقلوب إلى الترتيب النمطى صار كلاماً غثاً؛ فجملة (إذا فاتحناك) تقييد للمراد من الحصر، وجملة (إذا أبعدنا) وقع عليها الحصر، فلا شك أن معنى الجملة الفعلية قد تحول من دلالة عامة إلى دلالة مقيدة، أى أن هذه البنية الشرطية قد قيدت معنى الفعل (يجمل)، وكذلك (إذا تحلت) قد قيدت معنى الفعل (حصر). أما جملة (إذا كانت مفردة) و(إذا قارنت البدن) فيمكن أن تكون (إذا) هنا بمعنى (إذا) التعليلية، حيث يناسب زمن الفعلين (إذ)، فهما يدلان على ماضٍ صريح، وإذ ظرف لما مضى، وهى التى تبين علة ما تقدم عليها، وهو ما يؤكد عدم صحة التعليق فى هذه الأمثلة. يقول الأستاذ عباس حسن موضحاً هذا المعنى: لأن التعليق يقتضى ترتب أمر على أمر، فالأمر الثانى (المسبب) يكون غير متحقق ولا حاصل وقت الكلام، إذ لو كان متحققاً حاصللاً وقت الكلام لم يكن هناك معنى للتعليق. (١)

أما فى الجملة الأخيرة فالقيد لمعنى الكلام السابق مباشرة وليس لكل الجملة، أى أن (إذا حدث) قيد لجملة (لا يصدق) السابقة لها مباشرة، و(إذا عومل) قيد لجملة (لا ينصف)، فقد حصل معنى عدم التصديق، ومعنى عدم الإنصاف، فهل يمكن أن يكون للإصرار على وقوع حقيقة التعليق بجملة (إذا حدث، وإذا عومل) معنى، وإن لم ننكر وجود صلة معنوية بين الكلام السابق والكلام اللاحق، ولكن ليس على جهة التعليق وإنما على جهة التقييد. والفرق بين (إن) و(إذا) فى هذه التراكيب المجتزأة يكمن فى أن (إذا) تحافظ فى بعض الاستعمالات على دلالتها الظرفية، أما دلالتها على القطع فليست واضحة، ولذا يجوز أن تستعمل (إن) فى بعض مواضع (إذا) هنا، مثل المثال الأول والثالث والأخير.

يقول ابن يعيش: وربما استعملت إن فى مواضع إذا، و(إذا) فى مواضع (إن)، ولا يبين الفرق بينهما لما بينهما من الشركة (٢).

(١) النحو الوافى ٤/٤٣٥. (٢) شرح المنفصل ٩/٤.

وعلة جواز استعمال (إن) موضع (إذا) أو العكس بالعكس هو تجرد (إذا) من الدلالة على زمان معين، ويقابله تجرد (إن) من الدلالة على المعنى المحتمل المشكوك في وجوده، وتكون أوجه الشبه بينهما، والتي فصلناها فيما سبق (*)، كقيلة بتمكين كل منهما بأداء وظيفة الآخر. ونشير أخيراً إلى أن جملة الشرط بعد (إذا) قد وردت في الأمثلة السابقة مكونة من فعل ماضٍ لفظاً ومعنى بحسب أصله، وهو ما يتفق مع الشرط الذي حدده النحاة لزمان فعل هذه الجملة، وعلته كما ورد في كلام ابن الحاجب بشرح الرضي، ولدى أغلب النحاة على الأرجح، لارتباط الحذف بالعمل، أي لا يصح حذف الجواب إذا كان فعل الشرط مضارعاً لفظاً ومعنى؛ لأنه ما دام قد عملت الأداة في فعل الشرط فلا بد أن تعمل في فعل الجواب، وهذا شرط البصريين للحذف، وهو ما لا يشترطه الكوفيون (١).

ولما كان الأمر يتعلق بالعمل فإنه يختص (بإن) على الأرجح، لأن الجزم بـ (إذا) مقصور على الشعر وحده، ولم يرد لدى أبي حيان، كما أن (إذا) مضافة لشرطها، ولذا أرجح هنا بعد زوال العمل أن الأمر يتعلق بالزمان، لأن أداة الشرط سواء أكانت (إن أم إذا) تجعل الماضي لفظاً ومعنى بحسب الأصل، ماضياً لفظاً لا معنى، أي تبقى الصيغة دون تغيير، أما الزمن فيتغير ويصير بسببها مستقبلاً، وذلك في المواضع التي لا تخرج فيها (إذا) بخاصة عن دلالتها الظرفية.

نمط ٣: التركيب الشرطي (من + جملة الشرط + جملة الجواب)

يضم هذا النمط صورتين تختلفان باختلاف الجواب، ويلاحظ هنا أن (من) - باتفاق النحاة - اسم مبهم يقع على ذوات من يعقل في الأغلب، نقل من معنى الموصولية (٢) إلى

(*) انظر مقدمة الحديث عن النمط الثاني، وشرح المفصل ٤/٩، وشرح الكافية ١٠٩/٢.

(١) انظر تفصيل ذلك في شرح الكافية ٢/٢٥٨.

(٢) أظن أن النحاة قد أفاضوا في بيان العلاقة بين الإبهام ومعنى المجازاة، ويضاف إليهما هنا التنكير والبناء، وهي خصائص (من) بوجه عام، ولكن يثير التساؤل أنها لا تجمع بينها في استعمالاتها فقد وصفها سيويه بأنها نكرة، وتحتاج إلى الحشو (أو الوصف)... يقول: وكذلك من وما إنما يذكران لحشوها ولوصفهما، ولم يرد بهما خلويين شيء، فلزمه الوصف كما لزمه الحشو، وليس لهما بغير حشو ولا وصف معنى، فمن ثم كان الوصف والحشو واحداً (٢/١٠٥، ١٠٦) وهما الخاصيتان اللتان عبر عنهما ابن يعيش أيضاً حيث قال: وأما «من» فإنها تكون بمعنى الذي وتحتاج من الصلة إلى مثل ما احتاجت إليه الذي إلا أنها لا تكون إلا لذوات من يعقل، والدليل على أنها اسم أنها تكون فاعلة ومفعولة.. وهي مبنية، كما كانت الذي كذلك؛ لأن ما بعدها من الصلة من تمامها فهي بمنزلة بعض الاسم، وبعض الاسم مبنى لا يستحق الإعراب. شرح المفصل ٣/١٤٤، و ٤/١٠.

معنى المجازة، أى نقل معنى الابتداء أو الوصف إلى معنى التعليق، وذلك بتضمينه معنى (إن) الشرطية، يقول ابن يعيش محدداً مواضعها: الموضع الثالث أن تقع للمجازاة، وتختص أيضاً بذوات من يعقل، وهى مبنية أيضاً لتضمنها حرف الجزاء وهو (إن)^(١)، وهكذا فإنها تحافظ على خصائصها فى الأصل برغم العدول فى الاستعمال، الذى أضاف إليها خصيصة أخرى؛ وهى تضمن معنى الشرط؛ وذلك - فى رأيي - يعنى أن الإبهام لا يزول بجملة واحدة، كما هى الحال بالصلة، ولكن بجملتى الشرط والجزاء معاً، وهذا فيما يختص بالإبهام وزواله من جهة المعنى، أما من جهة الزمن فلا يزول الإبهام؛ وهى خصيصة تنفرد بها مع (ما)، إذ يرى أغلب النحاة أن علاقة التعليق بين الجواب والشرط فى جملة (من) مبهمه من جهة الزمن، فلا تدل عليه أولاً تفيده إلا بقرينة.

أما الصورة الأولى فتكون من (من + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، أى أنه لم يرد لدى أبى حيان الفعلان المضارعان المجزومان بعد (من) المتضمنة معنى الشرط، وإنما ورد الفعلان (فعل الشرط وفعل الجواب) ماضيين لفظاً، فهما إذن مبنيان لفظاً ومجزومان محلاً، لأنهما حلا محل ما يجزم.

يقول أبو حيان «ومن أضرب عنه مغترأ طاح وخرج عن إصابة الحق» ص ٢٤٨، و«من رجع إلى فطنة ربانية وقريحة صافية لحظ من هذا أكثر مما ضمنت العبارة وأنت عليه الإشارة» ص ١٩٧، و«ومن طبع على الغيرة لم يمكنه أن يغفل، ومن وجد فى سوسه شيئاً أبداه، ومن كان فى قوته شيء أظهره، ومن استكن فى مزاجه شيء أبانه...» ص ١٤٠، «ومن خالط الخير بالشر وقف بين العدم أو الوجود» ص ٢٥٢، ويلاحظ فى كل الأمثلة السابقة أنه لم ترد قرينة لتقييد الزمن فى الشرط بمن، وإنما تعلق زمن فعل الشرط (الماضى) بزمن فعل الجواب (الماضى) تعلقاً مطلقاً، ولم تفد (من) زمناً معيناً يدل على وقت محدد يبين وقوع الربط بين الشرط والجزاء، وإذا كان النحاة يشترطون فى فعل الشرط مع (من وما) أن يكون فعلاً مستقلاً فى المعنى، فإننى أرى أن ذلك يكون ضرورياً مع المضارع حيث يجزم الفعل لتضمن (من) معنى المجازة الحقيقى فى (إن)؛ وهو، كما أشرنا فيما سبق، تعليق وقوع الجواب بوقوع الشرط فى المستقبل، فلا يصح الحكم عليهما لعدم وقوعهما بعد، أما وقد زال هذا الشكل من أشكال التعليق بوقوع فعلي الشرط والجواب فى الماضى فإنه يسند إلى الأداة نقل زمن الماضى فيهما إلى زمن الاستقبال، وهذه وظيفة لا تؤديها (من) لأنها اسم مبهم غير حرف

(١) شرح المفصل ١١/٤، شرح الكافية ٥٥/٢.

الأصلى أو الظرف الدال على الاستقبال^(١)، فاحتمل أن تدل الأفعال بعدها على زمن الاستقبال وغيره، وهو ما أطلق عليه «التعليق المطلق» للوصف والحكمة وغيرهما.

أما وأن أداة الشرط اسم فلا بد أن يتضمن فعلا الشرط والجواب ضميراً رابطاً يعود عليه، كما ورد في أمثلة أبي حيان موافقة لشرط النحاة، وهو مفرد مذكر يتفق مع (من) فيهما^(٢). وهذه كما قلت من خصائصه في الأصل يحافظ عليها برغم انتقاله إلى معنى مخالف هو معنى الشرط، أما العامل فيها (كما هي الحال في كل أدوات الشرط الاسمية) فهو فعل الشرط، وذلك لأن الجواب مع متعلقاته مؤخر وجوباً عن فعل الشرط، فلا يعمل في المتقدم على فعل الشرط، ولأن الجواب قد يقترن بالفاء أو إذا الفجائية في بعض الحالات، وما بعد هذين الحرفين لا يعمل فيما قبلهما، ولكن ذلك مع (من) ليس مطلقاً وإنما يتحدد بحال الفعل الذى يليه؛ ففي الجمل الأولى والثانية والثالثة (أضرب، رجع، طبع، كان، استكن) فعل الشرط بعدها لازم أو ناسخ، ومن ثم فهو مبتدأ، وفي الجملة الثانية (وجد) والأخيرة (خالط)، فعل الشرط بعدهما متعد ومفعوله أجنبي عنه، فهو مبتدأ أيضاً، أما خبره فهو جملة الشرط وفيها ضمير الأداة، وقيل جملة جواب الشرط، وقيل جملة الفعل والجواب معا^(٣).

أما الصورة الثانية فتكون من (من + جملة الشرط + الفاء + جملة الجواب)، وتمثل في قول أبي حيان «ومن ظن في هذين العالمين غير ماهما عليه، فهو فى وادى الوهم وأسر الحساب» ص ٣٥٦، و«من رفع عصاه عن نفسه وألقى حبله وسيب هواه فى مرعاه... فقد خرج عن أفقه وصار إلى أرذل من البهيمة...» ص ١٩٧، و«فمن ألفتها واستعملها وانقادها وغلب عليها فقد أعدم نفسه وعدمها وعدم معها واضمحل فيها...» ص ٢٦٦، و«من أحب

(١) مما يؤكد ما ذهبنا إليه من ضعف الأسماء أو الظروف المحمولة على إن فى معنى الشرط، وأنها تعود إلى دلالتها الأصلية عند أى تغيير يحدث فى بنية الشرط، تلك العبارة الصريحة فى ذلك المعنى التى وردت فى الكتاب لسيبويه ٧٠/٣ عن قوة الموصولية فى (من) عند تقديم جملة الجواب، إذ يقول: أتى من يأتى، وأقول ما تقول... هذا وجه الكلام وأحسنه، وذلك أنه فيبىح أن تؤخر حرف الجزاء إذا جزم ما بعده، فلما قسح ذلك حملوه على الذى، ولو جزموه هاهنا لحسن أن تقول: أتيتك إن تاتنى. فإذا قلت: أتى من أتانى، فأنت بالخيار، إن شئت كانت أتانى صلة، وإن شئت كانت بمنزلتها فى إن. أى تفقد التعليق والجزم وتدلى على مجرد الإخبار المطلق. وانظر رأى الرضى أيضاً فى هذا المعنى: شرح الكافية ٢/٢٥٩.

(٢) يقول الرضى شارحاً كلام ابن الحاجب فى شرح الكافية ٢/٥٥: «ومن وما فى اللفظ مفردان مذكوران صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عنى بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب، وإنما كان كذلك لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما فى المعنى إذ هو صلة إلى المعنى.

(٣) النحو الوافى ٤/٤٣٨، ٤٣٩.

أن لا تجرى عليه أحكام الفلك فليجد سقناً غير هذا السقف» ص ٢٧٣. و«من أراد أن يوجد على الناس كلهم فليتبوا خيراً...» ص ٢٧٢.

ويلاحظ في كل هذه الأمثلة أن جملة الجواب ليست مما يصلح للجزاء. لأن الجزء كما قلنا أصله أن يكون بالفعل أيضاً. مثل الشرط. لأن حصوله متوقف على حصول الشرط. أي يلزم تحقق التعليق سواء أكان قوياً أم ضعيفاً، فإن افتقر إلى ذلك بأن كان الجزء بشيء يصلح الابتداء به، فيتقوى الضعف في معنى التعليق الضمني الذي تختص به الأفعال^(١)، ويلزم إضافة ما يبقى على الصلة بين الفعلين، واختصت الفاء بأداء هذه الوظيفة، فالفاء إذن رابط إجباري للإبقاء على التعليق في بنية الشرط التي لا يكون فيها الجزء فعلاً. هذا ما أفهمه من كلام النحاة الذين يقدمون الأدلة على الوظيفة المطردة. أما أن يكون للنساء معنى الإلفات والتوكيد والخفة وغيرها، فهذه معانٍ إضافية يمكن أن تحتلها بعض السياقات ولا تحتلها بعض السياقات الأخرى، ومن ثمَّ فهي لاتنسم بالاطراد، ويسهل دحضها، ويقع فيها الخلاف، ولاتقوم على أدلة أو علل مقنعة أو مقبولة، وربما يفيد هنا أن نكرر عبارة ابن يعيش المحددة لهذه الوظيفة: «وأما إذا كان الجزء بشيء يصلح الابتداء به كالأمر والنهي والابتداء والخبر، فكأنه لا يرتبط بما قبله، وربما أذن بأنه كلام مستأنف غير جزء لما قبله، فإنه حينئذ يفتقر إلى ما يربطه بما قبله، فأتوا بالفاء لأنها تفيد الاتباع، وتؤذن بأن ما بعدها مسبب عما قبلها...» (٢).

وفي الجملة الأولى يتكون الجزء من مبتدأ وخبر، ومن ثمَّ وجب اقترانه بالفاء. لأن المبتدأ مما يجوز أن يقع أولاً غير مرتبط بما قبله، أي يكون جملة مستقلة دون الفاء، ونبه هنا أيضاً إلى أن توقع الاستقلال هنا أكبر وأرسخ؛ لأن تغيير بنية الجواب إلى ما يصح الابتداء به قد زاد معنى التعليق بـ (من) ضعفاً. وفي الجملة الثانية يتكون الجزء من فعل ماضٍ صحيح، أو يدل على المضى صراحة، ولا يمكن أن يؤول لأن السياق لا يتحمل التأويل، وهو ما عبر عنه النحاة باتفاق بقولهم: بأن يكون ماضياً لفظاً ومعنى. ولذا تصدرته (قد) مقترنه بالفاء (فقد خرج) على تقدير خبر المبتدأ، أي فهو قد خرج. ويلاحظ هنا تعقد جملة الشرط، لأن المعنى فيها يتوقف على مجموع الجمل التي وقعت موقع الشرط، وكذلك تعقد جملة الجواب لمائلتها

(١) أطلق الرضي على ما أسميته «التعليق الضمني» أو «الربط الضمني من خلال التعليق». مصطلح (المناسبة اللفظية) حيث علل عدم حاجة الجزء إلى رابط بينه وبين الشرط فقال: لأن بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحية وقوعه موقعه. وإن لم يصلح له فلا بد من رابط بينهما. وأولى الأشياء به الفاء لمناسبتها للجزاء معنى، لأن معناها التعقيب بلا فصل. والجزاء متعقب للشرط كذلك... شرح الكافية ٢/١٦٢.

(٢) شرح الفصل ٢/٩.

للشروط في التعقيد التركيبي والدلالي، وهي خصيصة بارزة في بنية التركيب الشرطي في مقابسات أبي حيان، وهي متكررة في الثالثة، أما الرابعة والخامسة فتكون جملة الجزاء من صيغة الأمر تتقدمها لام الأمر، وهذه الصيغة تدل على الحال، ولذا يلزم عن ضعف التعليق فيها أن ترتبط بجملة الشرط بعلامة الربط^(١)، وهكذا يتضح أن الجمل التي وقعت جواباً للشروط مع (من) في نثر المقابسات تتفق وقواعد النحاة.

نمط ٤: التركيب الشرطي (متى + جملة الشرط + جملة الجواب)

يضم هذا النمط صورتين أيضاً، تختلفان باختلاف بنية جملة الجزاء، وقبل أن نحلل الجمل التي تندرج تحت هاتين الصورتين نقف عند تحديد النحاة لكلمة الشرط (متى)، فمتى باتفاق النحاة اسم دال على الزمان المجرد في الأصل^(٢)، ولا يفهم من كلام سيبويه أنه من الظروف التي يجازى بها فحسب، بل يدل - دون أن نخوض في الموضوع الذي يخالف فيه الاستفهام الجزاء، والموضع الذي يوافق فيه الاستفهام الجزاء، وإن كان في الوقوف على التمييز بينهما فائدة، لأن الظاهر من كلامه أن أغلب أسماء الاستفهام (التي يستفهم بها) يجازى بها أيضاً (أو يمكن أن تتضمن معنى المجازاة) - على قوة في المجازاة^(٣).

ونستخلص هذه الدلالة من استعمالاتها، وكلامه في تحليل مواضعها وتداخلها مع (إن)،

(١) أشار الرضي إلى أن الموصول دخيل في معنى الشرط، أو ليس شرطاً في الحقيقة، ولذا يجوز معه ما لا يجوز مع الشرط الحقيقي، وهو ما يؤكد ما ذهب إليه من ضعف معنى الشرط في كل ما حمل على (إن)، وماتج عن ذلك من رتبة بنية الشرط معها، يقول معللاً وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء: أو وصف الفعل أو الظرف فقط، لكون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر كالجزء الذي يدخله الفاء: وأما الصلة والصفة فيكونان كالشرط، وكان حق الموصول على هذا ألا يكون إلا مبهما كأسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين... وإنما جاز ألا يكون مبهما... لأنه دخيل في معنى الشرط... ١٠٢/١، ولكنه فصل هذه المناسبة اللفظية بالتعليق المعنوي حيث قال: أما الماضي غير المصدر بحرف والمضارع المصدر (بلم) فلا يدخلهما الفاء أصلاً... لأن لهما مع مناسبتهما لفظاً للشرط على ما بيننا تعلقاً بكلمة الشرط معنويًا، وذلك بانقلابهما إلى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا إذن إلى العلامة. شرح الكافية ٢/٢٦٣. وقد تشدد الأستاذ عباس حسن، فأكد هذه الوظيفة بالحصص حيث قال: ولاتفيد معنى إلا عقد الصلة ومجرد الربط المعنوي بين جملة الشرط، كي لا تكون إحداهما مستقلة بمعناها عن الأخرى بعد زوال الجرم الذي كان يربط بينهما. النحو الوافي ٤/٤٥٩.

(٢) يقول سيبويه في الكتاب ١/٢١٧: وأما متى فإنما تريد بها أن يوقت لك وقتاً ولا تريد بها عدداً. ويقول في ٤/٢٣٣: متى؛ أي حين. ويحدد الأستاذ عباس حسن التجرد في عبارة: الذي لادلالة معه على استقبال أو غيره (أي الدلالة على وقت مبهم في كلام القدماء)، فإذا صار للشرط جعل زمن فعله وجوابه مستقبلاً (أي الوظيفة النحوية له والمعنى النحوي المستفاد من سياقه) ٤/٤٣٠.

(٣) الكتاب ٣/٥٦، ونص العلاقة بين معنى الاستفهام والجزاء في ٣/٥٩.

غير أن الزمخشري قد صرح بعلة هذه القوة في معنى الشرط (المجازة) حين كشف عن العلاقة بين دلالة الإبهام في (الاسم) ومعنى المجازة، إذ إن تلك الخاصة تمكن الاسم من أداء وظيفة جديدة (أى الشرط) تضاف إلى الاستعمال الأصلي (أى الاستفهام). يقول الزمخشري: ومتى وأين وهما يتضمنان معنى الاستفهام ومعنى الشرط... ويتصل بهما (ما) المزيدة، فتزيدهما إبهاما، والنصل بين (متى) و (إذا) أن (متى) للوقت المبهم و(إذا) للمعين.^(١) أما ابن يعيش فقد زاد الكلام السابق إيضاحا حين قال: وفيهما (أى أين ومتى) معنى المجازة لإبهامهما ووقوعهما على كل اسم يقع بعد حرف الجزاء...^(٢)، ثم يبين قوة المجازة في (متى) مقارنة بضعف المجازة في (إذا) حملاً على الإبهام في (إن): فلما كانت متى وأين يشتملان على كل اسم من أسماء الزمان والمكان، ويقع الجواب عنهما معرفة ونكرة، ولم يكونا مضافين إلى ما بعدهما كإذ وإذا، جازت المجازة بهما... فإذا دخلت عليهما (ما) زادتاهما إبهاما، وازدادت في المجازة بهما^(٣).

فهذه الخصائص أو العلامات الخاصة بـ (متى وأين) جعلتهما أمكن في تضمن معنى الشرط بكل ما يقتضيه (كما هي الحال في «إن»)، أى تضمن معنى المجازة الحقيقي بتعليق وقوع حدثين متعاقبين على جهة الاحتمال (بفرض الصدق فيما يليهما)، ويقتضى ذلك المعنى أن زمن الاقتران بينهما هو زمن الاستقبال، وينتج عن توفر الشرطين السابقين لزوم جزم الفعلين التاليين (فعلي الشرط والجزاء) لهما إذا كان معربين، فإن كانا مبنيين فالإعراب بالجزم يكون محلاً حيث لا يجوز لفظ الماضى ولا الجملة الاسمية ولا الفعلية إذا وقعتا في الجزاء. أما إعراب (متى) نفسها فيتعلق بفعل الشرط عند جمهور النحاة، فهى ظرف للزمان فى محل نصب بشرطها^(٤). ويرد الرضى على من ذهب إلى أن العامل هو الجزاء مستنداً إلى عاملين مؤكدين لصحة مذهب الجمهور، فيقول: قلنا العامل فى متى وكل ظرف فيه معنى الشرط شرطه على ما قال الأكثرون، ولا يجوز أن يكون جزاءه على ما قال بعضهم كما لا يجوز فى غير الظروف على ما مر... ولو جاز أيضاً عمل الجزاء فى أداة الشرط لقلنا الشرط أولى، لأنهما فعلاً توجها إلى معمول، والأقرب أولى بالعمل فيه على ما هو مذهب البصريين، ولو كان العامل ههنا هو الأبعد، كما هو اختيار الكوفيين، لكن الاختيار شغل الأقرب بضمير المفعول عند أهل المصرين^(٥).

(١) الفصل ص ١٧٣. أظن أنه لاجدوى من إعادة الكلام فى العلاقة بين الإبهام والبناء. فى إعادة تكرار لاطائل من ورائه.

(٢) السابق ١٠٦/٤.

(٣) شرح الفصل ١٠٥/٤.

(٤) شرح الكافية ١١٠/٢.

(٥) حاشية الصبان ١٣/٤.

هذا إذا وقع في الجزاء فعل، فإن وقع فيه مايقع موقع الفعل (الجمل الاسمية والفعلية) فلا بد من اقترانه بعلامة ربط (الفاء، إذا، اللام...)، وما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها - كما أشرنا في مواضع عدة، وهنا يضيف عامل استدلال ثالث على كون الشرط هو العامل بجئى الجواب في بعض المواضع بعد إن أو اللام أو الفاء... (١).

وأخيراً نقع على الفكرة التى لم يعبر عنها سيبويه صراحة فى أبواب لزوم الجزاء (معنى الشرط) وذهابه فى الأسماء التى تستخدم للمجازاة، ولكن وجب أن تستخلص من الاستعمالات المختلفة التى يبرز فيها تغير موقع هذه الأسماء. صرح بها الرضى كما فعل فى مواضع عدة سبقت الإشارة إليها، وهى فكرة يجب أن توضع فى الاعتبار فى تحليل بنية الشرط، وهى العلاقة بين تضمن معنى الشرط والترتيب (أو بدقة موقع كلمة الشرط داخل هذه البنية)، يقول: لأن تقديم الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذى له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب (٢).

أما الصورة الأولى فتكون من (متى + فعل الشرط + جواب الشرط)، وتمثل فى قول أبى حيان: «متى وجدت عالماً وجدته خفيف المال، ومتى وجدت موسراً وجدته خفيف البصيرة» ص ٢٥١، و«ومتى أمكن تسديد اللحظ إلى الغاية وإلى النهاية المتناهية لم يوجد إلا الحق الذى هو هو لا لشيء هو به...» ص ١٥٦، و«... متى أهملت هذا النظر حقت عليك أن تكون استراحتك مما أنت منه بالموت...» ص ٢٥٣، و«... متى جربت هذه الأغراض، وتخللت هذه المعارف، وثبت على سمة العدل، تكفتك الخيرات عاجلا والعمادات آجلا» ص ٢١٦.

وأول ما يلاحظ هنا هو مجئى أفعال الشرط والجزاء فى لفظ الماضى، وهو ما يؤكد خصوصية استعمال بنية الشرط فى نثر المقابسات، فقد تحقق من خلال اسم الشرط (متى) تعليق حدثين يترتب وقوع الثانى على الأول، أى لا يتحقق مدلول الجواب (وجدته، لم يوجد، حقت، تكفتك) ووقع معناه إلا بعد تحقق مدلول الشرط ومعناه (وجدت، أمكن، أهملت، جربت، تخللت، وثبت)، وزمن الاقتران بين فعلي الشرط والجواب فيهما جميعا هو زمن المستقبل الذى اقتضته دلالة (متى) فى هذا السياق على معنى المجازاة الحقيقى، غير أن إعراب الجزم الذى ينتج عن توفر الشرطين السابقين، وهو لزوم الجزم، لا يقع على هذه الأفعال، لأنها فى لفظ الماضى، ولذا يكون الجزم فيها محلا. ويبقى أن نشير هنا إلى أن فعل الجواب (لم

(١) شرح الكافية ٢ / ١١٠ .

(٢) السابق، الصفحة ذاتها.

يوجد) يشير إلى الماضي معنى لتقدم لم على صيغة المضارع الذى يقبل زمنه من الحال إلى الماضي، وأن معنى الشرط فى المثال الأخير يتكون من مجموع دلالات الأفعال التى تقع فى موقع الشرط، ولا يجوز الاقتصار على فعل واحد كما قلنا؛ لأن الجواب (تكتفتك) لازم لمجموع أفعال الشرط الملزومة.

أما الصورة الثانية فتتكون من (متى + فعل ماضٍ + الفاء + جملة الجواب). وتتمثل فى قول أبى حيان «ومتى وجدنا شيئاً فى الحسن فله أثر عند العقل...» ص ١٦٧، و«ومتى لم تقف عليها من تلقاء نفسك بضياء عقلك... فصل إليها من جهة أرباب الحكمة...» ص ٢١٦، و«متى استتبت الحرفة على هذا العرض الحقيقى فقد سلم المحترف عن وصمة التقليد فيها» ص ٣٠٣، و«متى لم يجلب الموانع فقد يسير الجوهر الجسمانى نحو كماله الأخص...» ص ٣٠٣، و«متى جاوز البعض البعض فقد استغنى الجميع عن الجميع، ومتى اتكل البعض على البعض فقد اضطر الجميع إلى الجميع» ص ٣٠٣.

قلنا إن شيوع استخدام لفظ الماضى سواء أكان فى الشرط أم فى الجواب، واستخدام جمل الجواب الاسمية أو الفعلية المقترنة بعلامة الربط، يرجع توظيف هذه البنية فى نثر المقابسات لأداء معنى التعليق، وذلك بربط أمر بأمر آخر فى صورة فرض.

ولذلك لا دليل على العلامة الإعرابية الخاصة بهذا النوع من التعليق فى ذلك النثر، وربما يفسر ذلك عدم وقوفنا عند المشكلات التى نتجت عن الخلاف بين النحاة حول وجوه إعراب أبنية التركيب الشرطى واحتمالات التأويل، ولذا نكتفى هنا برصد أنواع الجمل التى وقعت فى الجواب. وفى المثال الأول يتكون الجواب من جملة اسمية، وفى الثانى من جملة فعلية فعلها فعل أمر، وفى الثالث والخامس من ماضٍ صريح تتقدمه (قد) فلزم الدلالة على الماضى لفظاً ومعنى، أما فى المثال الرابع فقد أعقبها فعل فى صيغة المضارع، وهو يدخل فى امتناع تصدر جملة الجواب بالحرف قد، وإن كان فى أغلب أمثلة النحاة يعقبها الماضى الصحيح. ومعنى الكلام يغلب دلالة (قد) مع المضارع هنا على معنى التحقيق، وهو معنى يتداخل فيه مع الماضى^(١)، وعلى ذلك تكون الفاء واجبة لأن الجواب يدل بمجىء قد بعد هذا الفعل على تحقيق وقوعه، وليس احتمال الوقوع وعدم الوقوع، والفاء أيضاً رابط إجبارى فى كل الأمثلة السابقة للإبقاء على التعليق بين جملة الجواب (الاسمية أو الفعلية) وجملة الشرط، كما أن جملة الجواب لم تخرج فى أنواعها عن المواضع التى أوجب النحاة اقتران جواب الشرط فيها بالفاء.

(١) الفصل ص ٣١٦، ورفض المباني ص ٣٩٢، والجنى الدانى ص ٢٥٦، والتسهيل ١٤٣.

نمط ٥: التركيب الشرطي (لما + جملة شرط + جملة جواب)

يندرج تحت هذا النمط صورتان أيضاً، تختلفان باختلاف نوع الجواب. ويلاحظ - ابتداء - شيوع ورودها في المقابسات، وذلك لمناسبتها لما أشرنا إليه من قبل، وهو الدلالة على مجرد التعليق، إذ إنها تدخل في هذا الاستعمال على جملتين، تكون الثانية مترتبة على الأولى، وتخرج بذلك عن معنى المجازاة الحقيقية الذي يشترط وقوع التعليق في زمن المستقبل، إذ إنها على النقيض منه؛ لأنها تدل على وقوع التعليق في الزمن الماضي، بحيث يتم الحدث الأول فيعقبه متعلقاً به الحدث الثاني، ولذا لا يلزم معها ما يقتضيه معنى المجازاة من الجزم، يقول ابن هشام: الثاني من أوجه (لما): أن تختص بالماضي، فتقتضى جملتين وجود ثانيتهما عند وجود أولاهما^(١).

ويطلق على (لما) التعليقية^(*)، أي أنها (حرف) وهو مذهب سيويه كما سنرى بعد قليل، أو (ظرف) بمعنى حين أو إذ، وهو مذهب أبي على الفارسي، يفيد وجوب أو وجود شيء لوجوب أو وجود آخر. يقول سيويه: وأما (لما) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره، وإنما تحيء بمنزلة لو لما ذكرنا، فإنما هما لابتداء وجواب^(٢).

وقد أكد المرادى حرفيتها، تأييداً لما ذهب إليه سيويه بوجوه خمسة^(**)، أهمها هنا مقابلة (لو) في المعنى، وكذلك الكلام بعدهما ابتداء وجواب.

ويبدو أن القول بظرفيتها هو الرأي الغالب، فقد رأى ابن السراج وأبو على الفارسي وابن جنى والزمخشري وابن يعيش وغيرهم بأنها ظرف بمعنى حين^(٣)، وأكد ابن مالك وإن كان من خلال معنى إذ^(٤)، وهو ما استحسنته ابن هشام حيث قال: وهو حسن، لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة^(٥).

ويرجع ابن يعيش استخدامها في معنى الشرط لدلالاتها وتركيبها، أي دلالتها على الزمان المبهم، فسهل نقلها لتتضمن معنى المجازاة كغيرها من الظروف الدالة على الإبهام، وتركيبها

(١) معنى الليب ١ / ٢٨٠.

(*) المصطلح المستخدم لدى المرادى في الجنى الداني ص ٥٩٤.

(٢) الكتاب ٤ / ٢٣٤.

(***) تفصيلها في الجنى الداني ص ٥٩٤، ٥٩٥.

(٣) الفصل ص ١٧٣، شرح الفصل ٤ / ١٠٦، رصف الباني ص ٢٨١، الجنى الداني ص ٥٩٢، ومعنى الليب ١ / ٢٨٠.

(٤) التسهيل ص ٢٤١. وقال أيضاً: أو حرف يقتضى فيما مضى وجوباً لوجوب.

(٥) معنى الليب ١ / ٢٨٠.

من لم وما لبناء إذ وما. وإذا كنا نوافق على الجزء الأول فإنه يصعب ذلك في الجزء الثاني؛ لأن ما نتج عن تركيب (لم وما) يخالف ما نتج عن تركيب، (إذ وما) والحمل في كلام العرب على المشابهة لا المناقضة. يقول ابن يعيش: ومعناه معنى حين وهو الزمان المبهم، وهو مبني لإبهامه واحتياجه إلى جملة بعده كبناء إذ وإذا. وهو مركب من لم النافية وما، فحصل فيها بالتركيب معنى لم يكن لها؛ وهو الظرفية. وخرجت بذلك إلى حيز الأسماء فاستحالت بالتركيب من الحرفية إلى الاسمية، كما استحالت (إذ) بدخول (ما) عليها من الاسمية إلى الحرفية، وتغير معناه بالتركيب من المضي إلى الاستقبال (١).

أما الصورة الأولى: فتتكون من (لما + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، وهي الصورة الغالبة في نثر المقابسات، وتتمثل في قول أبي حيان «لما رأيت شبابي هرما بالفقر وفقري غنى... عدلت إلى الزمان أطلب إليه مكاني فيه...» ص ١٠٥. و«فلما كان الباحث عن العالم العلوي يتصفح سكانه ويتعرف أماكنه وأسراره استحال أن يستفيد معلمه، كما استحال وبطل أن يستفيد خالقه بعلمه» ص ١٣٦، و«لما رأينا النفس لا تفارق البدن إلا علمت، ولم نرهما عملت إلا في بعض البدن، علمنا أنها ليست في جميع البدن» ص ٣٨٨، و«لما لم نر الأبصار تدرك إلا الألوان والآثار بالنور علمنا أن الأبصار عاجزة عن العلم بالألوان إلا بإفادة النور إياها ذلك العلم» ص ٣٣٩، و«لما فات سائر العلماء هذا البحث تاهوا واضطربوا وثاروا واحتربوا» ص ٣٩٩، و«لما كان الذي بالقوة يحتاج إلى شيء موجود بالفعل يخرج به إلى الفعل، كان ذلك الشيء هو العقل الفعال...» ص ٢٨٩ (*).

ويلاحظ في كل الأمثلة أن أفعال الشرط والجزاء ماضية مثبتة (لفظاً ومعنى)، أو ماضية معنى (أي متكونة من لم + يفعل)، وهكذا تنفق مع جمهور النحاة في أنها تختص بالماضي، وتقتضى جملتين يقع بينهما تعليق، بحيث يجب وجود الثاني (الجواب) عن وجود الأول (الشرط)، وهي الدلالة على مجرد التعليق (**). لأن زمن الاقتران بين الفعلين بلا خلاف هو زمن الماضي. ويلاحظ هنا أيضاً تركيب الجواب أو الجزاء من عدة أفعال في بعض الأمثلة، ينبنى على ذلك أن دلالة الشرط أو الجواب لا تستخلص من فعل واحد؛ لأن في ذلك إجتزاء بالاعتصار على معنى دون المعاني الأخرى المشتركة جميعها في تحديد مضمون الشرط أو الجواب.

(١) شرح المفصل ١٠٦/٤، وجمع الهوامع ٥٦/٢.

(*) وفي المواضع التالية ص ١٦٣، ٢٦٩، ٣٠٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٧٧..... إلخ.

(**) أشرنا مراراً إلى هذا المعنى، ولذا لم أر قيمة في تكرير ما قيل من قبل.

أما الصور الثانية فتكون من (لما + فعل الشرط + الفاء + جملة الجواب)، وهي أقل استعمالاً من سابقتها، وتمثل في قول أبي حيان «ولما كنا بالعقل في أول الجوهر لم نجعل فصله، فلهذا ما اشتغلنا بالحس ولم نقض به....» ص ١٦٧، و«لما جعل الشخص الحيوانى توليد المثل لبقاء نوعه فقد أهدى بالطبع المتمم لغايته» ص ٣٠٥.

وفي الجملة الأولى الجواب جملة تصدرتها بنية إشارية دالة على التعليل (الجار والمجرور) وهي تتناسب مع دلالة التعليل التي أشار إليها ابن مالك حين قال: إذا ولى (لما) فعل ماض لفظاً ومعنى فهي ظرف بمعنى (إذا) فيه معنى الشرط^(١)، وهو المعنى الأقرب إلى معنى التعليل، وهو أيضاً يوافق الجزء الأول من عبارة المرادى فى التأكيد على صحة ما ذهب إليه سيبويه، حيث قال: والرابع أنها تشعر بالتعليل... والظروف لا تشعر بالتعليل^(٢). وقد وجب اقتران الجواب بالفاء لعدم وقوع فعل الجواب الماضى مباشرة، حيث يضعف التعليل الضمنى (أو المناسبة بين فعلى الجزء والشرط)، مما يوجب إضافة الرابط المبقى على التعليل بينهما. وفي الجملة الثانية يكون هذا الرابط إجبارياً أيضاً لتقدم حرف (قد) على فعل الجواب، ويضاف إلى ذلك أن إسقاط هذا الرابط يمكن أن ينتج عنه اضطراب أو خلل فى بنية الجملة ودلالاتها على التعليل، إذ يمكن أن نظن استقلال الجملة الثانية عن الأولى وتبعية جملة (لما) لكلام سابق فنعود إلى دلالتها الأصلية، وهي الدلالة على الظرفية (بمعنى حين). وهكذا نرى هذا التركيب الشرطى (لما) فى صورته يتفق مع شروط النحاة له، وإن كانت الصورة الأولى، حيث يكون فعلا الشرط والجزاء ماضيين، لم تخرج عن اتفاق النحاة حولها، أما الثانية فقد وردت جملة مقرونة بالفاء وهو ما يجيزه ابن مالك^(٣).

نمط ٦: التركيب الشرطى (كلما + فعل الشرط + فعل الجواب)

لا يضم هذا النمط سوى صورة واحدة، وبسبب دلالة بنية (كلما) على التعليل، إذ يرد بعدها جملتان، تقتضى أو ترتب إحداها على الأخرى، فإن ذلك - كما يفهم من موقف النحاة من استعمالها - ليس كافياً لإدراجها ضمن أبنية الشرط.

وعلى أية حال فقد يكون من المفيد أن نرجع إلى موقف سيبويه منها، إذ يعد - دون شك - المنطلق لمواقف النحاة الذين جاءوا بعده. ولما كان النحاة يرون أن (كلما) مكونة من كل وما، وأن كل ظرفية، وأن (ما) مصدرية، فإننى لا أرى بأساً فى الرجوع أولاً إلى بنية (ما) التى

(١) التسهيل ص ٢٤١.

(٢) الجنى الدانى ص ٥٩٥.

(٣) التسهيل ص ٢٤١، ومغنى اللبيب ١/ ٢٨٠.

تشكل أساس بنية (كلما)، وإن كانت (كل) تضيف من خلال السياق دلالة على الاستمرار كما سئرى فى استعمالها بعد قليل. يقول سيويه: وسألته عن قوله: ما تدوم لى أدوم لك، فقال: ليس فى هذا جزء، من قبل أن الفعل صلةً لما، فصار بمنزلة الذى، وهو بصلته كالمصدر، ويقع على الحين... (١).

ودليله على الجزء هاهنا أننا لا نستطيع أن نستفهم بما، لأن (ما) إذا جعلت وما بعدها من الفعل مصدراً بطل فيها الاستفهام، لأنها إذا كانت للاستفهام لم يحتج إلى أن توصل بفعل، كما يقول السيرافى: وإنما يجازى بها إذا نقلت عن الاستفهام، لاستواء الجزء والاستفهام. هذا معنى قوله أنك لا تستطيع أن تستفهم بما تدوم على هذا الحد، يعنى إذا كانت موصولة بتدوم (٢).

فهى معربة إذن بنصبها على الظرفية باتفاق، وناصبها الفعل الذى هو جواب فى المعنى كما يقول ابن هشام (٣)، ولذا فهى تدل على مجرد التعليق، وحملت على هذا المعنى، من جهة الظرفية التى جاءت (كل) من جهة ما (*)، واقتضاء ورود جملتين بينهما علاقة ربط ضمنى. وإذا كانت العلة وراء ضعفها فى الجزء هى عدم استعمالها فى الاستفهام، فإن سيويه نفسه قد دفع التطابق بين الجزء والاستفهام حيث رفض مقولة: يجازى بكل شئ يستفهم به، وقال: فالوجه أن تقول: الفعل ليس فى الجزء بصلة لما قبله كما أنه فى حروف الاستفهام ليس صلة لما قبله (٤).

وربما يقصد هنا بمصطلح (صلة) التعلق بكلام سابق، بمعنى أن الكلام بعد الاستفهام أو الجزء منقطع عما قبله غير متعلق به أو مبنى عليه، أى ليس الفعل فى الجزء والاستفهام بصلة (أو بوصل) لما قبله أو غير صلة، ولكن الصلة مع كلما داخل بنية الشرط، لأن الفعل هنا صلة فحمل على الذى لضعفه فى معنى الشرط وإن كان يدل على الحين، ولامتناع الاستفهام به أيضاً، يقول سيويه: ومثل ذلك: كلما تأتىنى آتىك، فالإتيان صلةً لما، كأنه قال: كل إتيانك آتىك، وكلما تأتىنى يقع أيضاً على الحين، كما كان (ما تأتىنى) يقع على الحين. ولا يستفهم بكلما كما لا يستفهم بما تدوم (٥).

(١) سيويه: الكتاب ١٠٢/٣.

(٢) هامش الصفحة السابقة.

(٣) معنى اللبيب ٢٠١/١، وشرح الكافية ١١٤/٢.

(*) انظر احتمال مجيء الظرفية لها من جهة ما لوجهين، فى السابق، الصفحة ذاتها.

(٤) سيويه: الكتاب ٥٩/٣. وفى الهامش كلام مفيد حول العلاقة بين الجزء والاستفهام، والخلاف حول

فهم عبارة سيويه.

(٥) الكتاب ١٠٢/٣.

ويتكون نمط (كلما) من (كلما + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، أى أنها تختص بالزمن الماضى أيضاً، مثل (لما) الحينية، يقول أبو حيان «فكلما كان استعجام الحال أشد كان الأمل أضعف، وكلما كان الأمر أئين كان الشوق إليه أعظم...» ص ٢٧٧، و«كلما كانت هذه الرسوم أتم وأحسن... كان التحريك ألطف والإدراك أشرف» ص ١٩٦، و«فكلما اختلف مراتبها على عادة أهلها كان وشيها أروع وأجهر» ص ١٤٥، و«كلما قرب منها كانت الحال، أعنى الصداقة، إلى الحقيقية أقرب وعليها أشمل» ص ٣٦٠، و«كلما فعلته النفس بالأدب فعلته الطبيعية بالعادة، وفعله العقل بالتقبل وفعله البارى بالجود» ص ٢٦٥.

وفى كل الأمثلة السابقة نلاحظ أن بداية زمن الاقتران بين الفعلين (فعلى الشرط والجواب) هو الماضى (*)، وتدل البنية بوضوح على تعليق وإن استشعر فيها الفرض المستمر أيضاً، فالارتباط بين مضمون الحدين ارتباط قدر أو مقدار، أى أن وصول الخبر أو معنى حدث الجزاء إلى قدر معين يتوقف على وصول الشرط أو معنى حدث الشرط إلى ذلك القدر، ففى المثال الأول يكون قدر كون الأمل أضعف مترتباً على قدر كون استعجام الحال أشد، وكذا الأمر فى بقية الأمثلة، وأرجح أنه برغم كون الأفعال جميعها فى لفظ الماضى. فإن قوة فرض التعليق المستمر فيها لا يجعل أفعالها تنحصر فى الدلالة على الماضى فحسب. وإنما يجوز من خلال مفهوم مجرد التعليق أو التعليق المطلق افتراض الدلالة على الحال والاستقبال أيضاً. وهذا المعنى فى - رأى - هو علة جوهرية وراء عزوف النحاة عن إدراج بنية كلمة (كلما) فى الشرط، للافتقار فيها إلى معنى الاحتمال بدلالة أفعالها على الماضى (فى الصورة المختصة بها)، وعلى الحال والاستقبال من خلال دلالة الاستمرار التى تدعمها السياقات الواردة فيها. ويؤكد صحة ما ذهب إليه النحاة من ضعف هذه البنية فى معنى الشرط بعض الأمثلة التى وردت فى المقابسات، ولم يمنع ورودها مفردة من أن نجدها جديرة بالتحليل لأنها تمثل أدلة معضدة لكلام النحاة. يقول أبو حيان: «وهذا علم كلما قلت الحروف فيه كان المعنى بها أتم وأخلص، وكلما كثر اللفظ كان ما يراد به ويعنى فيه أنقص» ص ٣٢١، وبنية (كلما) هنا تتعلق بكلام سابق أو بنيت على كلام سابق لإيضاحه، وفى هذا مخالفة لمفهوم الاستقلال لدى سيبويه الذى خص به الجزاء (والاستفهام أيضاً)، وإن كانت تشبه فى ذلك بعض أبنية (إذا، وإن، ولو، ولولا)، ولكننا قد فصلنا الكلام عن ضعف هذه الأبنية فى معنى المجازاة

(*) لم نقل لفظ الماضى. لأن الأفعال التى تأتى بعد (إن) تدل على الاستقبال وإن كانت فى لفظ الماضى، لقوة (إن) معنى المجازاة، حيث تعلق زمن الاقتران بين فعلى الشرط والجزاء فى المستقبل، وهو لا تقوم به (كلما) لضعفها فى الدلالة على هذا المعنى، فيظل زمن الأفعال بعدها فى الماضى الصريح أو الصحيح.

الحقيقى. ويقول أيضاً «فإذا انسلخ كلما عدى العلة الأولى من الوجوب ومن الوجود» ص ٢١٣، وهنا يقدم النتيجة أو بمعنى أدق كما يقول سيويه - الجواب، إذ يقول: وأما (إذن) فجواب وجزء. (١). ومعنى ذلك أنها حيث توجد يكون معناها الجواب والجزء معاً، ولا يوجد هنا ترادف بين المصطلحين، لأن الأول يعنى الإجابة، حيث تكون مبتدأة، وهذا استعمال يخالف استعمالها الثانى حين تقع فى بداية جملة جواب الشرط (الجزء عند سيويه) (٢).

ويجوزُ النحاة دخولها على الماضى كما هى الحال فى المثال السابق، ولكن لا تؤثر فيه. (٣) أى أنها تفقد المعنى (النتيجة أو الجواب) حين تفقد العمل، وهى فى الوقت نفسه قرينة على وقوع الفعل فى زمن الماضى، ويرجع ذلك دلالة (كلما) على معنى (حين)، وعلى ذلك تكون جملة (كلما) مبنية على الكلام السابق، متعلقة به، فتفقد الاستقلال والدلالة على الاستمرار أيضاً.

أما المثال الأخير فقول أبى حيان «وكلما كان التباس النفس بالمزاج الموافق...» ص ٢٢٧، فهو بنية مجتزأة، إذ يتكون من جملة واحدة هى الجملة التى فى معنى الشرط. أما الجملة التى فى معنى الجواب فمحذوفة، ولا سبيل إلى استخلاصها إلا من خلال السياق الذى وردت فيه، وأظن أن الكلام السابق برغم استقلاله تركيبياً ودلالة وانقطاع جملة (وكلما) عنه من خلال الواو، فإنه وحده يمنح هذه الجملة الصحة والسلامة بتأويل جملة تصلح أن تكون فى معنى الجواب من مضمونها، أما الكلام السابق فهو (ومحل النبوة بين أبناء هذه القوة بالترقى والتحدر). ويمكن تأويل الجملة المحذوفة بإضافة (كان) إلى الكلام السابق، وإذا كان يجوز فى الشرط الحقيقى أن يحذف الجواب إذا دل عليه دليل، وكان ذلك الذى يسبقه مالا يصلح جواباً ولكنه يدل على الجواب المحذوف، فإن دلالة الجملة الاسمية على الثبوت واللازمان يزيد معنى التعليق هنا ضعفاً، وهكذا فرمما أوضح هذا التحليل موقف النحاة من معنى الشرط فى (كلما).

نمط ٧: التركيب الشرطى (لو + جملة الشرط + جملة الجواب)

تدخل بنية (لو) ضمن الأبنية الدالة على مجرد التعليق، أى تقتضى تعليق أمر على آخر، فيرد بعدها تبعاً لهذا الاقتضاء جملتان، بينهما ربط معنوى نتج عن التعليق، غير أنها تختص بأمرين، الأول يتعلق بزمن الاقتران بين جملتى الشرط والجواب معها. وهنا نجد أنها تقتضى - باتفاق النحاة - فعلاً ماضياً، أى أنها تختص بالزمن الماضى، سواء أدخلت على

(٢) الكتاب ٣/١٢، ١٤.

(١) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٣) الجنى الدانى للمرادى ص ٦٤.

الماضى أو غيره^(١). ولا خلاف حول مخالفتها للتعليق الحقيقى الذى يستلزم - كما قال النحاة - تعيين زمن الاقتران بين الشرط والجواب للاستقبال على الأغلب، إذ إنه بإفادة (لو) تعليق الجواب على الشرط فى الزمن الماضى اتضح تحديد سببويه لهذا الحرف بأنه لا ابتداء وجواب، ويتداخل مع (لما) فى خاصيتى زمن الأفعال بعدهما ومعنى الجواب، فقد قال عن (لو): أما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره، وقال عن (لما): فهى للأمر الذى قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة لو لما ذكرنا، وإنما هما لا ابتداء وجواب^(٢).

وفى توكيده على الشبه بينهما فى بعض الخصائص بيان كاف للنتيجة المشتركة وهى أنهما يدلان على مجرد التعليق، أو بعبارة (لا ابتداء وجواب)، ولذا لم يعالجهما ضمن حروف الشرط؛ لأنه لا يعدها فى معنى الشرط أو بمنزلة الشرط أو متضمنة معنى الشرط، لمخالفة بنيتها للمجازاة الحقيقية فى خصيصته الجوهرية؛ وهى تعيين زمن الاقتران للاستقبال.

وبوضح ابن يعيش مذهب سببويه فى إخراج (لو) من حيز حروف الشرط، ومذهب الآخرين فى إدراجها فى حروف الشرط بقوله: ولم يذكر (لو) لأن (لو) معناها المضى^(*) والشرط إنما يكون بالمستقبل، لأن معنى تعليق الشئ على شرط إنما هو وقوف دخوله فى الوجود على دخول غيره فى الوجود، ولا يكون هذا المعنى فيما مضى، وإنما يذكرها من يذكرها فى حروف الشرط لأنها كانت شرطاً فيما مضى، إذ كان وجود الثانى موقوفاً على وجود الأول^(٣).

العلة إذن هى مجرد التعليق، أى تعليق وقوع أمر على أمر آخر، ولكنها لا تمثل - كما قلت - إلا ضلعاً واحداً من أضلاع مثلث المجازاة الحقيقى، إذ خالفته فى زمن الاقتران، فهو - باتفاق النحاة - الزمن الماضى^(**).

(١) سببويه: الكتاب ٤/ ٢٢٤، والزمخشري: الفصل ص ٣٢٠، وابن يعيش: شرح المفصل ٨/ ١٥٥، والرظي: شرح الكافية ٢/ ٣٩٠، ورفص المبانى للمالقي ص ٢٨٩، والجنى الدانى للمرادى ص ٢٧٢، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٥٥، والنحو الوافى لعباس حسن ٤/ ٤٩١.
(٢) الكتاب ٤/ ٢٢٤، ٢٣٤.

(*) ينبغى ألا نستنتج من ذلك أنه يقصد معنى الحرف مفرداً، ولكنها دلالة السياق التى استنتجت من استعمالات هذا الحرف، وفى العطف دليل كاف على ما نفهم من كلام ابن يعيش وغيره، فمعنى الشرط مع (لو) المضى، يخالفه الشرط فى غيره إذ يكون بالمستقبل.
(٣) شرح المفصل ٨/ ١٥٥.

(**) لا حاجة بنا لاستكمال أضلاع المثلث، لأن الإعراب بالجزم وهو الضلع الثالث مترتب على تحقق الضلعين الآخرين، معنى التعليق، وزمن المستقبل، ولذا فإن استعمال (لو) للدلالة على الشرط الحقيقى وإن كان قليلاً دون اقتضاء الإعراب بالجزم على الأرجح من أعقد مسائل هذه القضية، إن لم تكن أغربها. ولكنها اللغة التى تأبى إلا الانفلات من التعميد. ونضيف هنا أيضاً قول الشلوبين الذى لم ير فيها إفادة الأمر=

أما الأمر الثاني الذى تختص به (لو) فهو دلالة الشرط والجواب بعدها على الامتناع، وإن كنا نرى أنه قد خرج من قول سيبويه السابق: أما (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره، الذى فسرہ المرادى بأنه يعنى أنها تقتضى فعلاً ماضياً كان يتوقع ثبوته لثبوت غيره، والمتوقع غير واقع، فكأنه قال: (لو) حرف يقتضى فعلاً امتنع لامتناع ما كان يثبت لثبوته (١).

ويفهم من ذلك أن الجواب لا يلزم أن يكون ممتنعاً، كما شاع، لأنه عند سيبويه يكون ثابتاً مع امتناع الشرط أو عدم حصوله أو توقع حدوثه، وهو فرق ظاهر بين معنى الشرط فى (إن) وتضمن الشرط فى (لو)، وقد أوضح ابن يعيش هذا الفرق حين قال: (وأما لو) فمعناها الشرط أيضاً، لأن الثانى يوقف وجوده على وجود الأول، فالأول سبب وعلّة للثانى، كما كان كذلك فى (إن). (٢) كانت الدلالة على التعليق بأن الأول سبب والثانى مسبب، كما هى الحال مع (إن) هى إذن علّة تضمنه معنى الشرط بوجه عام، ولكنه يفارقه فى دلالة الامتناع، وإن كنا نفهم من عبارته ما شاع من أنه حرف امتناع لامتناع، أى تدل على امتناع الثانى لامتناع الأول، إذ يقول: إلا أن الفرقان بينهما أن (لو) يوقف وجود الثانى بها على وجود الأول، ولم يوجد الشرط ولا المشروط فكأنه امتنع وجود الثانى لعدم وجود الأول، فالمتنع لامتناع غيره هو الثانى، امتنع لامتناع وجود الأول، و(إن) يتوقف بها وجود الثانى على وجود الأول ولم يتحقق الامتناع ولا الوجود (٣).

بيد أن معنى الامتناع لدى الرضى أكثر دقة، إذ إنه يتوقف على طبيعة علاقة التسيب بين الشرط والجواب، وقد رد من قصر الامتناع على الأول وعلى المصنف الذى ذهب إلى امتناع الأول لامتناع الثانى، بل أثر انتفاء الأول لانتهاء الثانى، فصل تعليقه، فقد قال المصنف: بل هى لامتناع الأول لامتناع الثانى، قال وذلك لأن الأول سبب والثانى مسبب، والمسبب قد يكون أعم من السبب.. قال: فالأولى أن يقال: لانتهاء الأول انتهاء الثانى، لأن انتهاء المسبب يدل على انتهاء كل سبب.

= الأول فقط، حيث زعم إنها لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجواب، بل على التعليق فى الماضى.. ولم تدل بالإجماع على امتناع ولا ثبوت. معنى اللبيب ٢٥٦/١. وقد وصف ابن هشام (الامتناع للامتناع) بأنه هو القول الجارى على السنة المرعيين، ونص عليه جماعة من النحويين، وهو باطل بمواضع كثيرة. معنى اللبيب ٢٥٧/١.

(١) الجنى الدانى ص ٢٧٥.

(٢) شرح المفصل ١٥٦/٨.

(٣) السابق، الصفحة ذاتها.

وفيما قال نظر - كما يقول الرضى - لأن الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه، سواء كان الشرط سبباً... أو شرطاً.... والصحيح أن يقال - كما قال المصنف - هي موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني، أى أن امتناع الثاني يدل على امتناع الأول، لكن لا للعلة التى ذكرها، بل لأن (لو) موضوعة ليكون جزؤها مقدر الوجود فى الماضى، والمقدر وجوده فى الماضى يكون ممتنعاً فيه، فيمتنع الشرط الذى هو ملزوم، لأجل امتناع لازمه، أى الجزاء، لأن الملزوم ينتفى بانتفاء لازمه (١).

وهذا يعنى أن المعنى الغالب مع (لو) هو امتناع الشرط (الملزوم) لامتناع الجواب (اللازم)، أو انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم، وذلك إذا كان الشرط هو السبب الوحيد فى إيجاد جوابه وتحقيقه، وليس هناك سبب آخر للإيجاد والتحقيق كما يقول الأستاذ عباس حسن؛ لأن (لو) تجبء وإن كان قليلاً فى استعمال يكون جوابها لازم الوجود أو ثابتاً، وذلك إذا كان للجواب سبب آخر يجوز أن يؤدى إلى إيجاد (الجواب) وتحقيق معناه (أى اللزوم أو الثبوت) (٢).

وهكذا يصح أن يكون الجواب فى بعض الاستعمالات غير ممتنع برغم امتناع الشرط، وهو معنى لم يتكرر فى استعمالات أبى حيان، ولهذا نكتفى بالقول بأن تقييد الجواب بالامتناع لخصية امتناع الشرط كان دافعاً إلى تأويل أو تقدير اضطر إليه بعض النحاة الذين حصروا (لو) فى المعنى الشائع، ولما كانت هذه المعانى الدقيقة شديدة التقارب إلى حد يمكن معه أن تتداخل فيما بينهما، كان المعول الأساسى على السياق وقرائنه فى التمييز بينها، وهو ما أكدته النحاة القدامى والمحدثون. يقول الأستاذ عباس حسن: فامتناعه (أى الشرط) لا يستلزم ولا يوجب امتناع جوابه، فقد يمتنع الجواب حيناً، ولا يمتنع حيناً آخر، على حسب ما تقضى به القرائن والمناسبات (٣).

(١) شرح الكافية ٢/ ٣٩٠.

(٢) شرح الكافية، الموضوع السابق، والتسهيل لابن مالك ص ٢٤٠، ومغنى اللبيب لابن هشام ١/ ٢٥٨، والجنى الدانى للمرادى ص ٢٧٣، والنحو الوافى لعباس حسن ٤/ ٤٩٢.

(٣) النحو الوافى ٤/ ٤٩٣. قال الملقى فى (لو ولولا): الصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التى تدخل عليها، رصف المباني ص ١٨٩، ١٩٣، واختار ابن هشام - بعد إيضاح الإشكال والنقص فى عبارة سيبويه، والنقص فى عبارة ابن مالك، وهى قوله: حرف يدل على انتفاء تال، ويلزم لثبوت ثبوت تاليه - أجود العبارات وهى قوله: لو حرف يقتضى فى الماضى امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه. مغنى اللبيب ١/ ٢٥٩، ٢٦٠.

ويندرج تحت هذا النمط صورة تختلف باختلاف جملة الشرط أو جملة الجواب، ويعقبها بعض أبنية (لو) المجتزأة وغيرها مما يخرج عن معنى الشرط الحقيقي.

أما الصورة الأولى فتتكون من (لو + فعل ماضٍ + فعل ماضٍ)، وتمثل في قول أبي حيان: «لو أيدت هذا القول ببرهان ساطع أو دليل مقنع، كنت قد شيدت ما أسست وقويت ما بنيت» ص ١٨٣. و«لو خلص النظر من هذا كله لم يشهد إلا وجد...» ص ٣٥٤، و«فلو كانت على جهة الملك ما زل زلة ولا ضل ضلة...» ص ١٩٩.

ونلاحظ في المثال الأول أن الفعل في جملة الشرط يدل على زمن الماضي البسيط، بخلاف فعل الجواب الذي يدل على زمن مركب وهو زمن الماضي القريب المنقطع، وكذلك كلاهما في زمن الماضي لفظاً ومعنى، فيكون زمن الاقتران بينهما هو زمن الماضي، وتكون دلالة لو معها على امتناع لامتناع. وفي المثال الثاني يدل فعل الشرط على زمن الماضي أيضاً، أما فعل الجواب فيدل على زمن الماضي معنى، وعلى الرغم من أن الفعل الأول مثبت والثاني منفي، فإن دلالة (لو) هنا أيضاً امتناع لامتناع، وإن كان بعض النحاة يدخل معيار الإثبات والنفي في تقسيم أحوال (لو) (١).

فتكون دلالة (لو) هنا حرف وجوب (لأن فعل الشرط مثبت)، لامتناع (لأن فعل الجواب منفي)، ويسرى ما قيل في المثال الثاني على المثال الثالث، وإن كان فعل الجواب ماضياً لفظاً ومعنى، ومنفياً بما. ويجب أن أشير هنا إلى أن قصدي في كل ما سبق من امتناع الأول هو الامتناع الذي تحقق للشرط بدخول لو عليه، أما امتناع الثاني فقد تحقق بوقوع مناسبة بينه وبين الأول (*). ويلاحظ بوجه عام قلة ورود هذه الصورة في نثر المقابسات.

أما الصورة الثانية فتتكون من (لو + فعل ماضٍ + اللام + فعل ماضٍ)، وتعد هذه الصورة أكثر صور نمط (لو) شيوعاً. وتمثل في قول أبي حيان «ولو عافى الله - تبارك وتعالى - بالطب أبداً لا اتخذ الناس الطبيب رباً» ص ٢٠٧، و«لو لم ينفع بالطب أحداً لهجر الناس الطب هجراً» ص ٢٠٧، و«... لو قدس نفسه وبأين هواه، واختار الحق معتقداً... لانتعشت روحه واستنار عقله وذكت بصيرته...» ص ٢١٦، و«فلو لم يكن في هذه إلا ما يوجه عليه الشغل والاستبصار من أجل ما قاله العقل... لوجب أن لا يلقي بيده إلى التهلكة...» ص ٢٢٠، و«لو لم يكن في النوم من الحكمة إلا أنه راحة لأبداننا وجمام لأرواحنا... لكفى» ص ٣٥٧

(١) الجنى الدانى للمرادى ص ١٧٧.

(*) لخص ابن هشام خصائص (لو) في الدلالة على ثلاثة أمور: عقد السببية والمسببية، وكونها في الماضي، وامتناع السبب، ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب. وتارة لا يعقل. معنى اللبيب ١ / ٢٥٨.

و«لو كان هذا العالم السفلى ثابتاً على صورة واحدة كالعالم العلوى... لكان لا خلاف بين العالمين، وكان لا يكون أحد العالمين أولى بتحريك من العالم الآخر بتحريكه..» ص ٣٥٥، و«لو خُصَّ مضمونه من موهومه... وتميز محسوسه من معقوله... لكان لا يدخله الظن في العلم، ولا يدب الحس في العقل... وتوضحت الأشياء بأعيانها...» ص ١٧٨، و«لو استوى الطرفان لسقط البحث وزال المرء، ولكن لا يشتاق الغريب إلى وطنه» ص ٢٤٢. وفي المثال الأول نجد أن قرينة التأبيد (أبدًا) الدالة على الاستمرار لها دور جوهري في تأكيد معنى الامتناع في جملة الشرط، التي يتعلق بها معنى الامتناع في جملة الجزاء التي تقدمها اللام في أغلب أبنية (لو)، حيث يكون الفعل الماضي مثبتاً.

وفي الحقيقة يرجع تفسيرها إلى سيبويه، حيث يفهم من كلامه لزوم وقوعها في الجواب في بعض الاستعمالات، ووصفها بالحسن والجواز، لأنها للربط أو التوكيد أو دليل على الجواب أو التعليق وغيرهما من المعاني التي تستفاد من مواضع مختلفة في الكتاب، واختار كل نحوي بعده معنى بعينه فحصرها فيه رافضاً المعاني الأخرى، خلافاً لمذهب سيبويه الذي أبى أن يقيدها، حيث أسند للسياق دوراً جوهرياً في تحديد المعنى (*). وإن كان عدم نصه على معناها مع (لو) صراحة سبباً كافياً للخلاف حول معناها. يقول سيبويه في المعنى الذي التزم أغلب النحاة به، وهو أن اللام لام القسم لا لام إن (وبالتالي لو ولولا) بعد (جملة: إن أتيتني لأكرمك): ولا بد من هذه اللام مضمرة أو مظهرة لأنها لليمين، كأنك قلت: والله لئن أتيتني لأكرمك^(١).

وقد رفض الرضى أن تكون اللام لام لو في تفسير قوله تعالى: ﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ ﴿٥﴾ لَتَرَوُنَّ الْجَحِيمَ﴾ [النكاث: ٥ - ٦]، باعتبار أن لام (لو) يجوز حذفها، أما اللام في هذه الآية فلا يجوز حذفها لأنها لام القسم، وعليه فقد استغنى عن جواب الشرط فيها لقيام جواب القسم مقامه^(٢). أما الزمخشري فقال في تحديد وظيفتها: ودخولها لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى^(٣)، ولكن ابن يعيش خالفه فيها مؤولاً أمثلة سيبويه كما قلنا، إذ يقول: والمحققون على أنها اللام التي تقع في جواب القسم^(٤).

(*) لا يتسع المقام لاقتباس النصوص الدالة على ما ذهبنا إليه، ولهذا سنكتفي ببعضها ونحيل إلى الأخرى لمن أراد الاستزادة والتعمق، مع ملاحظة أن الحديث في الأغلب عن (إن) حيث أهمل سيبويه ذكر (لو) في الشرط كما قلت لأنها عنده للابتداء والجواب.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٣٩٢.

(١) الكتاب ٣ / ٦٦، ١٠٥ و ١٥٢.

(٤) شرح المفصل ٩ / ٢٢.

(٣) المفصل ص ٣٢٧.

وهكذا يقدر القسم فى الجملة التى وقعت فيها اللام، ولذلك تكون اللام واجبة إذا صرح بالقسم، وجائزة إذا لم يصرح به (فإذا صرحت بالقسم لم يكن بد من اللام، وربما حذفت إذا لم يظهر القسم). ويرجع المعنى الذى اختاره الزمخشري إلى بعض أقوال أبى على الفارسى، حين قال: ولا تدخل هذه اللام فى (لو ولولا) إلا على الماضى دون المستقبل، وقد ذهب أبو على فى بعض أقواله إلى أن اللام فى جواب (لو ولولا) زائدة مؤكدة، واستدل على ذلك بجواز سقوطها^(١). ويبدو أن علة استخدام هذه اللام فى جواب (لو ولولا) - كما فهمنا من كلام سيويه أساساً، ثم من أقوال النحاة بعده - هو ضعف هذه الاستعمالات فى معنى الشرط الحقيقى، لخروجها عن معنى الاحتمال وغير ذلك مما أضعف التعليق الضمنى بين الفعلين، وبخاصة إمكان انقطاع الصلة المعنوية بين الجواب الذى لا يلزم أن يكون مبنياً على الشرط وبين الشرط، لأن المحققين قد أكدوا الامتناع للسبب (الشرط) فقط، أما الجواب فلم يقيد، أو كما قال ابن هشام: ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب وتارة لا يعقل^(٢). وهنا تكون اللام واجبة وجوب الفاء مع (إذا) إذا لم يصلح الكلام بعدها للجواب، أى افتقر إلى التعليق المعنوى أو الضمنى أو المناسبة اللفظية لدى الرضى، أو الارتباط المناسب لدى ابن هشام (*).

ولذا كان موقف ابن هشام من زعم ابن جنى (وهو يتبع أستاذه أبى على الفارسى) أن اللام بعد (لو) و(لولا).... لام جواب قسم مقدر، موقفاً متشدداً، ووصف زعمه بالتعسف^(٣)، إذ أرجع الدلالة إلى كثرة الاستعمال، وهو محق فيما ذهب إليه من ضعف الحمل على القسم، لأن الأمثلة السابقة لا تتحمل القسم الذى هو مبالغة فى التوكيد، فإن فهم التوكيد المقترن بالزيادة - كما فى قول أبى على - على أنه إثبات الارتباط بين الجملتين، فليس فى ذلك تعسف ولا غيره، ولا حاجة لتقدير القسم عند كل استعمال للام مع (لو أو لولا)، فوجود اللام فى الجواب إذن ليس على صفة اللزوم، ولكن على صفة الجواز، وإن رجح استشعار

(١) شرح المفصل ٩ / ٢٣.

(٢) معنى الليب ١ / ٢٨٥. فصل ابن هشام رفضه لمقولة: أن لو تفيد امتناع الشرط لامتناع الجواب جميعاً، تفصيلاً كافياً ص ٢٥٧. ٢٦٥.

(* انظر فيما سبق فى معنى التعليق الحقيقى، وموقف سيويه من (لو) وغيره من ذهب مذهبه، وموقف الزمخشري وابن مالك وابن هشام وغيرهم المناقض له. إذ عدوها حرف شرط، وهذا تفسير لقوم فى عبارة المرادى. إذ قال: وأبى قوم تسميتها حرف شرط. لأن حقيقة الشرط إنما تكون فى الاستقبال، و(لو) إنما هى للتعليق فى الماضى. فليست من أدوات الشرط. الجنى الدانى ص ٢٨٣.

(٣) معنى الليب ١ / ٢٣٤. ٢٣٥. وانظر رأى الزجاجى فى اللامات ص ١٢٧. ١٢٩. والملقى فى رصف المبانى ص ٢٤١. ٢٤٢. والمرادى فى الجنى الدانى ص ١٨٣. ٥٩٨. ٥٩٩.

الانفصال عن الشرط إثباتها للإبقاء على الارتباط، ولا يمنع ذلك من إفادتها المعان أخرى نستفاد من السياقات، كما فهمنا من الخلاف بين النحاة حولها، ويصدق ذلك على المعنى الذى أثبتته الأستاذ عباس حسن لبعض النحاة تفسيراً لمجىء هذه اللام فى جواب (لو) حيناً، وعدم مجيئها حيناً آخر. يقول: هذه اللام تسمى لام التسويف، أى التأجيل والتأخير والتمهل^(١).

وبدل الشرط على عدم معافاة بالطب أبداً، أى امتناع الشرط بعد (لو)، وقد تعلق به الجواب تعلقاً معنوياً - ابتداء - لامتناعه، أى عدم اتخاذ الناس الطيب رباً، ثم أضيف إلى هذا التعلق المعنوى رابط لفظى هو اللام، وإن احتمل فى هذا السياق معنى التوكيد أيضاً. وفى الجملة الثانية يتعلق امتناع الهجران بامتناع عدم النفع تعلقاً معنوياً ولفظياً كسابقتهما أيضاً. وفى الجملة الثالثة يتحقق امتناع الجواب لامتناع الشرط أيضاً، ولكن يلاحظ التعقد التركيبى والدلالى فيها، إذ تتركب جملة الشرط أو الجواب من عدة أفعال، فيكون معنى الشرط هو مجموع معانى هذه الأفعال الداخلة فيه، ويكون معنى الجواب كذلك، وكما قلت تمثل هذه الظاهرة سمة جوهرية فى نثر المقابسات. وفى الجملة الرابعة يكون فى إثبات جملة الشرط من خلال القصر توكيد للمعنى الذى تجمله (لو) ممتنعاً أو متفياً، أى امتناع أو انتفاء كون ما يوجب الشغل فيها فحسب، تعلق به انتفاء وجوب عدم الإلقاء فى الجواب، وفى الجملة الخامسة يتعلق انتفاء الكفاية فى جملة الجواب بانتفاء قصر الحكمة فى النوم على الراحة، وإن كان الإطلاق فى الكفاية يحتمل أن يكون المعنى فيه على صفة اللزوم لأن جملة الشرط لا تفيد إمكان أن تدخل معها أسباب أو علل أخرى يمكن أن تؤدى إلى تحقيق معنى الكفاية فى الجواب. وفى الجملة السادسة يتحقق امتناع عدم وجود خلاف بين العالمين، العلوى والسفلى لامتناع بقاء العالم السفلى ثابتاً، ولكن يلاحظ هنا أن الجملة المعطوفة على جملة الجواب لم تدخل عليها اللام، بخلاف ما حدث فى الجملة السابقة، إذ تدل على امتناع الجواب لامتناع الشرط، أو انتفاء حدوث الثانى لانتفاء حدوث الأول، لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوى انتفاء مسببه، أى أن طرفى القرض متساويان، ولكن معنى الشرط والجواب فيها معقد لتركبهما من عدة أفعال تشترك فى تكوين هذين المعنيين، وكذلك دخلت اللام على الجملة المعطوفة على جملة الجواب، وهو ما يرجع الاختيارية فى استخدام هذه اللام وتكريرها، حيث تكون العلة فيه قصد المتكلم^(*) إلى إثبات الارتباط، وإن احتمل معنى

(١) انظر تفصيل معناها فى النحو الوافى ٤ / ٤٩٨، ورأى ابن الأثير فى الجامع الكبير ١ / ٢٢٥.

(*) هذا معيار مهم لتفسير بعض الاستعمالات الاختيارية، وقد أشرت فى مواضع متكررة إلى توظيف النحاة له، وانظر حول توظيفه فى هذا الموضوع كلام الرضى ٢ / ٣٩٠.

التوكيد أيضاً، ويؤكد ما قلنا هنا بنية الجملة الثامنة التي تظهر فيها اللام متكررة فى بعض الجمل المعطوفة دون بعضها الآخر.

أما الصورة الثالثة فتكون من (لو+ مصدر مؤول+ اللام+ فعل ماضى)، وتمثل فى قول أبى حيان «فلو أن يبسها أسرف لنقصت» ص ٣٣٥، و«فلو أن مجموع هذا الباب راجع إلى واحد، متى تحرك شىء فإنه يتحرك... لكان الخلل يدخل والنظام يزول والفساد يقع...» ص ٣٥٥.

وقد ورد هذا النمط لدى سيبويه فى باب (أن تكون أن فيه مبنية على ما قبلها) إذ يقول: ولو بمنزلة لولا، ولا تبتدأ بعدها الأسماء سوى أن، نحو لو أنك ذاهب، ولولا تبتدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة لولا، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها...^(١) وهذا الكلام ينسجم مع مذهب سيبويه فى ضعف الشرط فى (لو) فهى للابتداء والجواب كما قال. ويدعم تلك البنية الاختلاف بينها وبين (إن) الشرطية، إذ جعل سيبويه أيضاً أن تبنى (إن) على هذا النحو من المحال، ويرى ابن هشام أنها خصيصة للو. ويقول فى تفسير اختيار سيبويه الابتداء لأن معموليها التى تعقب (لو): فقال سيبويه بالابتداء ولا تحتاج إلى خبر. لاشتغال صلتها على المسند والمسند إليه، واختصت من بين سائر ما يؤول بالاسم بالوقوع بعد (لو)، كما اختصت غدوة بالنصب بعد (لدى)، والحين بالنصب بعد (لات)^(٢)، وقيل على الابتداء والخبر محذوف، وقيل: يقدر مقدماً، وقيل: يقدر مؤخراً. وذهب المبرد، خلافاً لمذهب سيبويه ومن تبعه فى الابتداء، وإن اتفقوا جميعاً على أنه موضع رفع. وتابعه الزجاج والزمخشري وابن يعيش وابن الحاجب والكوفيون، إلى أنه على الفاعلية والفعل مقدر بعدها^(٣)، وهذا ينسجم مع موقف من يدخل (لو) فى حيز حروف الشرط، ومن ثم يلزم معها ما يلزم مع الشرط، وأهمه أن الشرط لا يكون إلا بالأفعال، فلا يصح أن يليها إلا فعل، فإن وليها اسم فلا بد من إضمار فعل يفسره هذا الظاهر، أى لا بد أن خبره فعل، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف. وأرجح هنا مذهب سيبويه، لأنه يتواءم مع ضعف المجازاة فى (لو)، إذ هى فى الأغلب لمجرد التعليق أو لاقضاء جملتين يكون الارتباط بينهما ليس على صفة اللزوم كما بينا، ولذا جاز أن يليها ما يدل على الثبوت، وإن كان المثال الأول لأبى حيان يتفق مع قيد الزمخشري بلزوم كون الخبر فعلاً (ليس ما يشبه الفعل)، أى دون الثانى، وذلك أن الخبر - كما يقول ابن يعيش - محل الفائدة، و(أن) إنما أفادت تأكيداً، ومعتمد الامتناع إنما هو خبر أن، ولذلك

(٢) معنى الليب ١ / ٢٦٩.

(١) الكتاب ٣ / ١٣٩، ١٤٠.

(٣) المفصل ص ٣٢٣، وشرح المفصل ٩ / ٩، وشرح الكافية ٢ / ٣٨٩، ووصف المبانى ص ٢٨٩، الجنى الدانى ص ٢٨١، ٢٨٢، ومعنى الليب ١ / ٢٧.

وجب أن يكون فعلاً محضاً، قضاء لحق (لو) في اقتضائها الفعل^(١). ومعنى ذلك أن معنى الشرط في الجملة الأولى امتناع النقص يتعلق بامتناع الإسراف، وفي الثانية امتناع دخول الخلل وزوال النظام ووقوع الفساد... إلخ يتعلق بامتناع رجوع مجموع هذا الباب إلى واحد^(*)، وإن لوحظ في المثالين، وفي أمثلة النحاة، وقوع اللام في الجواب، وهي كما قلت علامة على ضعف معنى المجازاة الحقيقي في (لو).

ونحاول هنا أن نحلل بعض الأمثلة المفردة لبنية (لو) التي يصعب أن تندرج تحت صورة بعينها، وإن كانت تشترك في أن أبنيتها تؤكد الخروج عن معنى الشرط الحقيقي. وهذه الأمثلة هي قول أبي حيان «سنصل بهذه المقاسة في الكتاب ما يكون بياناً وشاهداً بصحته، ولو أن هذه الأوراق اشتملت على نكتة ما فيها فقط» ص ٢٠٤، و«لو كان للسامع فطنة بل عزة بل قصد...» ص ٣٦٩، و«لو كانت هذه الفائدة عندنا بعينها أنى لنا أن نأتى بها هذه الطراوة والحسن؟» ص ٣٤٨.

أما (لو) في المثال الأول فإنها تتداخل مع (إن) في ذلك الاستعمال، الذي يدل على معنى الشرط الضعيف - كما أشرنا في تحليلنا السابق (لإن) وأقوال النحاة في هذا الاستعمال، سواء أكان سبب ذلك تقدم جملة الجواب على الشرط الذي له الصدارة، أم أنها محذوفة تقدر من الكلام السابق، أو أن معنى الجملة هنا أدخل في معنى الاعتراض منه في معنى الشرط والدليل عليه هذه الواو، فإنها في جميع الأحوال تستقر إلى حقيقة التعليق، وقد اختار الرضي له معنى الاعتراض، ولا فرق بين إن ولو في ذلك، يقول: والظاهر أو الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى مستأنفاً لفظاً على طريق الالتفات^(٢).

أما (لو) في المثال الثاني فلمعنى التمني، ويدل على ذلك السياق التي وردت فيه هذه

(١) شرح المفصل ٩ / ١١. وهذا هو تقدير ابن الحاجب أيضاً ٢ / ٣٨٩، وليس تقدير الفعل (ثبت في المفصل)، إذ وردت في تفسير ابن مالك: وقد حمل الزمخشري ادعائه إضمار (ثبت) بين (لو) و(أن) على التزام كون الخبر فعلاً ومنعه أن يكون اسماً، ولو كان بمعنى فعل.

(*) لم يجز الزمخشري وقوع الخبر اسماً مشتقاً كما في مثال أبي حيان الثاني، إذ يقول: ولو قلت: لو أن زيداً حاضراً لأكرمه لم يجز. المفصل ص ٣٢٣، ويدفع المرادى عن الزمخشري هجوم أبي حيان عليه بأنه لم يتعرض لغير المشتق، وإن وجد في مثال: لو أن حياً مدرك الفلاح، مثلاً نادراً، فلا يرد عليه. الجنى الداني ص ٢٨٢.

(٢) شرح الكافية ٢ / ٢٥٧، وانظر أيضاً ١٠٩ و ٣٩٠، والمفصل ص ٣٢٢، وشرح المفصل ٩ / ٧، والجنى الداني ص ٢٨٤، ومناقشة ابن هشام لمواضع كون لو فيها بمعنى (إن) ١ / ٢٦٤.

البنية، إذ تقدمت عليها جملة (فيالها عطية وبالها سعادة)، ولا جدوى من تتبع الخلاف حولها، لأن المعنى الذى استعملت فيه جعلها مكثفة بالجملة التالية لها، ولا تحتاج إلى جواب كجواب الشرط، وهو ما اختاره ابن الضائع وابن هشام^(١).

أما (لو) فى المثال الثالث فإن جوابها جملة استفهامية دالة على معنى التعجب، وهو ما لم يرد لدى النحاة، ويمكن أن تكون هنا بـمعين (إن) فتكون جملة الاستفهام جوابها، وإن كان يلزم وقوع رابط لفظى، ولكنه يحذف فى أمثلة تحليلية أوردها النحاة، أو يقدر الجواب على نحو ما فعل النحاة تجاه الآيات والأبيات المماثلة لهذه البنية^(٢).

نمط ٨: التركيب الشرطى (لولا + جملة الشرط + جملة الجواب)

لا تختلف العلة فى إدراج (لولا) عنها فى إدراج (لو) فى بعض استعمالاتها فى الشرط، إذ تدل بنية (لولا) على التعليق أيضاً، الذى يقتضى جملتين، تتعلق الثانية بالأولى على صفة معينة تختص بها (لولا)، وبينهما ربط معنوى ناتج عن ذلك التعليق، يضاف إليه فى بعض الاستعمالات رابط لفظى يؤكد ضعف هذه الكلمة فى الدلالة على معنى المجازاة الحقيقى، لأنها - باتفاق النحاة - تتكون من (لو) و(لا)، وقد سبق أن أوضحنا ضعف (لو) فى معنى الشرط من جهات عدة. ويضاف هنا مخالفة بنيتها بوضوح للشرط الحقيقى فى صحة تكونه من أفعال زمن الاقتران بين فعلي الشرط والجواب فيه هو المستقبل، وذلك أن الجملة الأولى باتفاق النحاة اسمية، وهو دليل قوى على ضعفها فى التعليق، فإذا كان سببها قد جوزَ ألا تبدأ بعد (لو) الأسماء سوى (أن) فإنه جوزَ أن تعقب (لولا) الأسماء بلا قيد، يقول: ولولا تبدأ بعدها الأسماء، ولو بمنزلة (لولا)، وإن لم يجز فيها ما يجوز فيما يشبهها^(٣). وذلك يضعف التعليق، لأن الجملة الاسمية عند النحاة لا تتضمن الدلالة على زمن، أما الجملة الثانية فتتكون من لفظ الماضى فى الأغلب، فلم يعد من الممكن من خلال تلك البنية تصور ارتباط أو صلة زمنية صح أن نفترض مع (لو) و(لما) و(كلما) وإن كانت تشترك جميعها فى تضمين معنى الشرط، لا المجازاة الحقيقية.

وهكذا نفترض فى هذه البنية أن التعليق المعنوى بين الجملتين يشبه ما يقع فى الشرط، وقد يكون ذلك وراء إخراج سببها هذه الكلمات من باب الشرط، فكما قال فى (لما) و(لو)

(١) المفصل ص ٣٢٣، ورسف المبانى ص ٢٩١. الجنى الدانى ص ٢٨٨، ٢٨٩. ويقول ابن هشام. فى المغنى

١ / ٢٦٧: قيل: هى لو الشرطية أشربت معنى التمنى بدليل أنهم جمعوا لها جوابين... وقال ابن مالك هو لو

المصدرية أغنت عن فعل التمنى، مؤولاً قول الرّمخسرى....

(٢) شرح الكافية ٢ / ٣٩٢، والنحو الوافى ٤ / ٥٠١.

(٣) الكتاب ٣ / ١٣٩، ١٤٠.

إنما هما لابتداء الجواب، يقول هنا أيضاً: وكذلك (لوما ولولا) فهما لابتداء وجواب. فالأول سبب ما وقع وما لم يقع^(١).

فهذا يعنى أنها ليست جميعها فى معنى الشرط الحقيقى كما قيل فى (لو) بتفصيل. وقد اختلف فى تفسير العبارة الأخيرة لسيبويه أيضاً، وإن كانت إشارته إلى أن (لا) قد غيرت معنى (لو) وقابل بينها وبين (ما)، يقول: وقد تغير (لا) الشيء عن حاله كما تفعل (ما)، وذلك قولك: (لولا)، صارت (لو) فى معنى آخر، كما صارت حين قلت (لوما) تغيرت كما تغيرت حيث بما، وإن بما^(٢). أقول إن ذلك يعنى أن معنى (لولا) يخالف عبارته فى (لو)^(*)، فإذا كانت (لو) لما كان سيقع لوقوع غيره، فإن (لولا) لما كان سيقع لامتناع أو انتفاء وقوع غيره. ولكننى أرجح تفسير الملقى، حيث قال: والصحيح أن تفسيرها بحسب الجمل التى تدخل عليها. وهذا يعنى فى إطار ما اختار أن (لولا) حرف امتناع لوجوب إن كانت الجملتان بعدها موجبتين^(٣)، فيكون الوجوب والامتناع مرتبطاً بمعنى الجملة (أى الإثبات أو النفى)، وإن رجحت استعمالات أبى حيان معنى الامتناع فى الثانية لتعلقه بـ (لو) الامتناعية كما بينا عند أغلب النحاة، وغلبة وقوع الجواب فعلاً، خلافاً للوجود فى الجملة الأولى، لأن ما يعقبها ابتداء كما يرى المحققون. يقول المبرد مؤكداً عبارة سيبويه السابقة عن (لولا): لا تقع إلا على اسم.

ونخلص من ذلك أنها ليست للتعليق الحقيقى باتفاق النحاة، وإن كان التصريح بمعنى الربط فى عبارة المتأخرين وأصحاب كتب الحروف^(*). يقول ابن مالك فى التسهيل: وتدل أيضاً (لولا ولوما) على امتناع لوجوب، فيختصان بالأسماء، ويقتضيان جواباً كجواب (لو)؟ وقد يلى الفعل (لولا) غير مفهومة تخصيصاً، فتؤول بـ (لو لم)، وتجعل المختصة بالأسماء والفعل صلة لـ (أن) مقدرة^(٤).

(١) الكتاب ٤ / ٢٣٥. (٢) السابق ٤ / ٢٢٢.

(*) يقول الرمادى فى معنى (لولا): أن يكون حرف امتناع لوجوب. وبعضهم يقول: لوجود بالدال، قيل: ويلزم على عبارة سيبويه فى (لو) أن يقال: (لولا) حرف لما كان سيقع لانقضاء ما قبله. الجنى الدانى ص ٥٩٧. وهو ما قاله ابن هشام فى المغنى فيها أيضاً: أن تدخل على جملتين اسمية فعلية لربط امتناع الثانية بوجود الأولى / ٢٧٢.

(٣) تفصيل الحالات الممكنة (أنواع الجمل بعد لولا) فى رصف المباني ٢٩٣، ولا أدرى لماذا أوردتها الرمادى أيضاً دون تعليق عليها، خلافاً لما فعل مع (لو) فى الجنى الدانى ص ٥٩٧، ٥٩٨. وربما ظن أن ما قاله فى (لو) يسرى على (لولا) أيضاً.

(**) انظر معانى الحروف للرماني ص ١٧٣، و رصف المباني للمالقي ص ٢٩٣، والجنى الدانى للمرادى ص ٥٩٧، ومغنى اللبيب ١ / ٢٧٢، وقد غلبت دراستها فى إطار حروف التحضيس.

(٤) التسهيل ص ٢٤٤.

ويشير هذا النص بوضوح إلى الاختصاص فيها بأمرين؛ هما الوقوع على اسم لزوماً، وهي أخص من (لو) في هذا الأمر، ودلالة الجواب على معنى الامتناع، دون الشرط، خلافاً لدلالة (لو). ويفسر الأشموني عبارة ابن مالك عن (لولا ولوما) المقتضية (إذا امتناعاً بوجود عقداً)، فيقول: أي إذا ربط امتناع شيء بوجود غيره ولازماً بينهما، ويقتضيان حينئذ مبتدأ ملتزماً من حذف خبره غالباً^(١).

وهكذا تكون وظيفة (لولا) الربط بين جملتين على صفة معينة، فتتضمن معنى الشرط دون حقيقة التعليق، وكذا تدخل اللام الجواب أحياناً، وإن كانت أكثر استخداماً في نثر المقابسات كما سنرى بعد قليل، لأنها جائزة أو بعبارة الفارسي زائدة، يجوز إثباتها ويجوز إسقاطها، بيد أنها تكون لازمة في بعض المواضع لتأكيد ارتباط إحدى الجملتين بالأخرى كما قال الزمخشري وابن يعيش^(٢)، ويضهم من ذلك زيادة ضعف الارتباط في هذه الأبنية. أو لتقوية العلاقة الارتباطية بين جملتي الشرط والجواب^(٣).

ولاشك أن السيوطي حين أشار إلى أنها تختص بفعل ولو مقدراً على الأصح^(٤)، يعتمد على البناء المفترض في الشرط الذي يتحقق فيه التعليق، واتسع ليضم بعض الأسماء والحروف التي تضمنت بنيتها معناه على جهة العموم أو الاتساع، وإن كنت أجد في كلام سيبويه في بعض المواضع ما يدعم هذا التقدير، مثل قوله عن لو: ولو بمنزلة (إن)، لا يكون بعدها إلا الأفعال. فإن وقع بعدها اسم ففيه فعل مضممر في هذا الموضع تبنى عليه الأسماء^(١٣١).

ويبدو أن تقدير الأفعال ضروري للإبقاء على قوة التعليق الضمني التي تحقق كاملة في (إن) الذي تعد بنيته الأصل في معنى المجازاة، وتحمل الأبنية الأخرى التي تتضمن هذا المعنى عليه، وإن رأينا في أغلب ضعف التعليق، فكان الحمل على الاتساع ولزم الاعتماد في مواضع ليست قليلة على الروابط التي تمكن من الإبقاء على هذا التعليق.

ويضم نمط (لولا) ثلاث صور، تختلف فيما بينها باختلاف بنية العنصر الذي وقع بعدها، وإن لوحظ - ابتداءً - أن الخبر في أغلب الأمثلة يدل على كون مطلق محذوف كما ورد لدى النحاة، وأنه يغلب وقوع الرابط (اللام) مع جملة الجواب.

(١) شرح الأشموني ٤ / ٥٠. هذا هو الشطر الثاني من بيت الألفية، وشطره الأول (لولا ولوما يلزمان الابتداء).

(٢) المفصل ص ٣٢٧، وشرح المفصل ٩ / ٢٢ وانظر كل ما تقدم حول وظيفة اللام مع (لو).

(٣) شرح الأشموني ٤ / ٤٣، وانظر في المراجع السابقة حول ضعف معنى القسم هنا.

(٤) (٥) الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٤) همع الهوامع ٢ / ٦٧.

أما الصورة الأولى فتكون من (لولا + اسم) (مبتدأ/ فاعل) + اللام (ة) + جملة الجواب)، وتمثل في قول أبي حيان «ولولا هذه القوة التي على حدودها ومائتها في أشخاص العلماء والبررة، ما كان حدس ولا تصدق نفس...» ص ٢٢٨، و«لولا ذلك ما خف ولا حلا ولا طاب...» ص ٢٤٥، و«لولا التفرق الذى فيه... ما كنت تجد إنساناً إلا على هيئة واحدة وشكل واحد...» ص ٣٦٠، و«لولا هذه اللطائف التي هي مشغلة النفوس الوافرة والناقصة لكانت الصدور تتفرح بأسأ والعقول تتحير بأسأ...» ص ٣٢٧، و«لولا ضيق أعطان الناظرين في هذه الغوامض عن الثبوت والإنصاف لكان يتجلى هذا كل التجلى، ويزول عنه الخلاف كل الزوال» ص ٢٢٩، و«لولا لطف الله الذى به تماسكت السموات والأرض... لكان اليأس يغلب ويستولى...» ص ٣٨٥.

ويلاحظ هنا تكرار هذه الصورة عن الصورة الأخرى، بل تفوق الأمثلة التي يقترن فيها الجواب باللام عن الأمثلة التي تتجرد منها، وهو ما يتفق مع مقولات النحاة في وصف بنية لولا المتضمنة معنى الشرط (*)، ففي الأمثلة الثلاثة الأولى نجد جملة الجواب متجردة من اللام، وفي الأمثلة الأخرى تقترن باللام. وقد سبق أن أوجزنا موقف النحاة من لام الجواب في تحليلنا لأبنية (لو)، وهو باختصار أنهم جميعاً يتفقون في أن وقوع هذه اللام في الجواب على صفة الجواز لا اللزوم، ولكنهم انقسموا في تحديد دلالتها إلى فريقين؛ الأول ويطلق عليهم ابن يعيش (المحققين) ويرى أنها اللام التي تقع في جواب القسم^(١)، وهو الظاهر من مذهب سيبويه في مواضع كثيرة سبقت الإشارة إليها، والثاني ويتقدمهم أبو على الفارسي والمزخشرى وابن هشام وغيرهم أنها زائدة للتوكيد، أى لتوكيد الارتباط بين جملة الشرط والجواب^(٢).

ونرجح هنا معنى الربط للام، إذ إنها تفيد الإبقاء على الارتباط بين جملة الجواب سواء قصرت أو طالت وجملة الشرط، وذلك لأن ضعف التعليق المعنوي في بنية (لولا) الناتج عن ضعف معنى التعليق فيها من جهات مختلفة كما بينا، يدفع إلى الاعتماد على رابط لفظي يدعم معنى التعليق فيها.

ويختلف النحاة أيضاً حول تحديد ذلك الاسم الذى يقع بعد (لولا)، فيذهب فريق إلى أنه

(* سبق أن أشرنا إلى أن سيبويه يطلق عليه لام الجواب، وإن رجح أن يكون في معنى اليمين في مواضع مختلفة. الكتاب ٣/ ٦٦، ١٠٧، ١٠٨، ١٥٢.

(١) شرح المفصل ٩/ ٢٢.

(٢) المفصل ص ٣٢٧، وشرح المفصل، الموضع السابق، ورفص المبانى ص ٢٤١، والجنى الدانى ص ٥٩٨، ومغنى اللبيب ١/ ٢٣٤، ٢٣٥. ومعنى التسوية في النحو الوافى ٤/ ٤٩٨.

مرفوع بالابتداء، وهو مذهب البصريين اعتماداً على عبارة سيبويه التي أشرنا إليها من قبل مصرحاً أن (لولا) تبدأ بعدها الأسماء^(١)، أما الخبر فيكون محذوفاً وجوباً، بشرط أن يدل على كون مطلق كالوجود والحصول، وهو ما يتفق مع أمثلة أبي حيان، إذ ورد بعد (لولا) فيها جيمعاً أسماء، ولم يرد بعدها ما يدل على كون مقيد.

أما الفريق الآخر فيذهب إلى أنه فاعل بفعل محذوف تقديره (ثبت) على الخلاف السابق في (لو). وفي الحقيقة قد أخذ هذا الوجه من كلام سيبويه أيضاً في إشارته إلى أن (لو) بمنزلة (إن) لا يكون بعدها إلا الأفعال^(٢)، فإن وردت أسماء على تقدير (فاعل) لفعل محذوف، وعلامته عند الكوفيين (لا)، وهو ما يختاره المالقي حيث يقول: وهذا هو الصحيح، لأنه إذا زالت (لا) ولى (لو) الفعل ظاهراً أو مقدرأ، إذا دخلت (لا) كان بعدها الاسم، فهذا يدل على أن (لا) نائبة مناب الفعل^(٣)، وهو ما رفضه ابن هشام رفضاً باتاً، إذ قال: وليس المرفوع بعد (لولا) فاعلاً بفعل محذوف، ولا بلولا لنبايتها عنه، ولا بها أصالة خلافاً لزعامي ذلك، بل رفعه الابتداء^(٤).

وليس هذا الخلاف في حقيقة الأمر خلافاً شكلياً، ولكنه يرجع في رأبي إلى أن الفريقين يستشعران ضعف دلالة هذه البنية على التعليق لوقوع اسم بعد لولا، فيكون في تقدير الفعل محاولة لتدعيم التعليق الضمني بين جملي الشرط والجواب، بينما لا يرى الفريق الآخر ذلك من جهات عدة لم يصرحوا بها، ولذا فإنني أعتمد فيها على تأويل كلامهم، أولها غلبة مجيء الاسم بعد (لولا)، والثاني أن تقدير الفعل لا يرسخ هذه البنية في معنى المجازاة؛ إذ إنها مع التقدير أو بدونه لا تسدل إلا على مجرد التعليق، والثالث وقوع اللام في الجواب في الغالب لتقوية الارتباط دليل على ضعف معنى التعليق فيها.

أما جملة الجواب فقد وردت في المثال الأول مكونة من ماض لفظاً ومعنى، يدل على الاستمرار (التجدد) منقياً بـ(ما)، والثاني ماض أيضاً مع (ما) النافية، ولم ترد هنا اللام، ويتفق ذلك مع وصف النحاة في الغالب على جواب (لولا) - اتفاقاً مع (لو) - تجرده من اللام. يقول ابن عصفور: وحذفها مع (ما) أحسن من حذفها في الموجب^(٥)؛ وذلك لأنه قد

(١) الكتاب ٣ / ١٩٣ والإيضاح في مسائل الخلاف ١ / ٧٠.

(٢) الكتاب ١ / ٢٦٩.

(٣) رصف المباني ص ٢٩٤) ويقول أيضاً: هذا مع أن خبر المبتدأ الذي زعموا أنه محذوف لم يسمع إظهاره في موضع من المواضع، فحكم به مع صحة تقدير الفعل في موضع (لا) والنطق به دونها.

(٤) مغنى اللبيب ١ / ٢٧٣.

(٥) المقرب ١ / ٩٠، ومغنى اللبيب ١ / ٢٧١، وهمع الهوامع ٢ / ٦٧.

يقول ابن عصفور: فإن كانت (لولا) حرف امتناع لوجود لم يلها إلا الابتداء، وتدخل اللام على جوابها.

دخلت اللام على (ما) في قول أبي حيان «ولولا هذه الفضائل.. لما وجد أحد في صدره برد اليقين» ص ٣٦١، أما في الأمثلة الأخرى التي تتكون جملة الجواب فيها من فعل ماضٍ مثبت فلم تتجرد من اللام التي دعمت الارتباط بينهما وبين جملة الشرط، وتدل (لولا) فيها بوجه عام على ربط امتناع الثانية بوجود الأولى.

أما الصورة الثانية فتكون من (لولا + أن... + اللام + جملة الجواب) وتمثل في قول أبي حيان «لولا أن عمرى يستهلكه النحو لكنت ألبس هذا العلم صدر المنكمش...» ص ١٤٩، و«لولا أن الكمال غير مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحوياً والنحوي منطقياً» ص ١٧٧، و«لولا أن بضاعتى في هذا الفن مزجاة... لكان ما يعقل من ذلك ويستبان أبين مرأى...» ص ٢١٥، و«لولا أنى أعلم عشق الحكمة حرككم بهذه الكلمات الغر... لأثنت عليكم ورددت أنفاسكم إليكم...» ص ٣١٧.

ويلاحظ في الأمثلة السابقة أن الجملة الأولى تتكون من مصدر منسبك من أن ومعموليهما، وهي تشبه في ذلك (لو) التي رأى بعض النحاة أنها فقدت اختصاصتها بوقوع أن بعدها^(*)، وبعد هذا المصدر مبتدأ، خبره محذوف تقديره ثابت، أو كما يقول ابن هشام: وتصير أن وصلتها مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، أو مبتدأ لا خبر له، أو فاعلاً يثبت محذوفاً على الخلاف السابق في فصل (لو)^(١). بيد أن المألوف يتخذ من وقوع (أن) المفتوحة بعد (لولا) دليلاً آخر على صحة اختياره بأن ما يقع بعد (لولا) فاعل لفعل محذوف لا مبتدأ، يقول: ومما يدل على أن ما بعد (لولا) من الظواهر والمضمر المتفصل ليس مبتدأً (أن) المفتوحة تقع في موضعه في نحو... ولا يقع في موضع المبتدأ إلا المكسورة^(٢). وقد ورد خبر (أن) فعلاً وفقاً لقيد الزمخشري، ليكون عوضاً عن الفعل المحذوف، لأن معتمد الامتناع إنما هو خبر أن كما قال ابن يعيش، ولذلك وجب أن يكون فعلاً محضاً قضاء لحق (لو) في اقتضائها الفعل^(٣).

وظاهر مذهب الزمخشري أنه لم يجوز وقوع الخبر اسماً مشتقاً، وهو ما يتناقض مع أغلب أمثلة أبي حيان؛ حيث ورد الخبر مشتقاً (مستطاع، مزجاة..)، وهو ما أكده ابن هشام رداً على

(*) يقصدون اختصاصها بالفعل (الماضي) وقد أشرنا إلى مذهب المبرد والزجاج والكوفيين في أن المصدر الواقع بعد (لو) مرفوع على الفاعلية، والفعل مقدر بعدها... ورجع فيه إبقاء (لو) على الاختصاص بالفعل. معنى اللبيب ١ / ٢٧٠.

(١) معنى اللبيب ١ / ٢٧٣، وهمع الهوامع ٢ / ٦٦.

(٢) رصف الباني ص ٢٩٤، وهو يخالف ظاهر مذهب سيويه كما ذكرنا في (لو).

(٣) الفصل ص ٣٢٣، وشرح المفصل ٩ / ١١.

الزمخشري وابن الحاجب وابن مالك في عدم وروده في الشر بقوله تعالى: ﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُونَ فِي الْأَعْرَابِ﴾ [الأحزاب: ٢٠] (١). ويلاحظ في جملة الجواب أنها مقترنة باللام الرابط الذي يقوي الارتباط بينها وبين جمل الشرط، وهو ما يتناسب مع ضعف التعليق في هذه البنية كما بينا فيما مضى، ولا تخرج الدلالة فيها بوجه عام عن امتناع الثاني لوجود الأول أيضاً، وإن كانت (أن) قد أكدت هذا الوجود.

أما الصورة الثالثة والأخيرة فتكون من (لولا + ضمير + جملة الجواب)، وتتمثل في قول أبي حيان «ذلك محل لولاه ما اندفع الخطيب المصقع والعاقل المبين دهرأ ودهرأ» ص ٢٤٧، ويلاحظ أن الضمير هنا يقوم مقام الاسم كما يفهم من كلام سيويه، إذ يقول في (باب ما يكون مضمراً فيه الاسم متحولاً عن حاله إذا أظهر بعده الاسم): وذلك لولاك ولولاي، إذا أضمرت الاسم فيه جر، وإذا أظهرت رُفِعَ. ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت: لولا أنت، كما قال سبحانه: ﴿لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ [سبأ: ٣١]، ولكنهم جعلوه مضمراً مجروراً (٢)، ويضيف ابن هشام: ولا تعلق لولا بشيء - وهو تأكيد لما يرد لدى سيويه لأنه حمل على الظاهر كما أوردنا - وموضع الجرور بها رفع بالابتداء والخبر محذوف، وأورد قول الأخفش: الضمير مبتدأ، ولولا غير جارة ولكنهم أنابوا الضمير المخفوض عن المرفوع (٣)، وهو ما رفضه ابن هشام استناداً إلى كلام سيويه والجمهور (٤*)، وعلته أن النيابة إنما وقعت في الضمائر المنفصلة لشيها في استقلالها بالأسماء الظاهرة، ودليل صحة كلامه أنه إذا عطف عليه اسم ظاهر تعين رفعه، لأنها لا تخفض الظاهر (٤)، ويختار الملقى قول الأخفش (***) لوجهين: أحدهما أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر فيجىء حرفان يعملان في معمول واحد، وذلك غير موجود في كلامهم، والوجه الثاني: أنا إذا جعلنا (لولا) حرف جر فيحتاج إلى ما تعلق به، إذ ليست زائدة كالباء في (بحسبك)، وليس في الكلام ما تعلق به، ولا تقدر متعلقة به، ولا يحتج بـ (رُبَّ) لأنها لازمة للخفض، وفي الكلام الداخلة عليه

(١) معنى اللبيب ١ / ٢٧٠، ٢٧١.

(٢) الكتاب ٢ / ٣٧٣. وقد أنكر المبرد استعمال لولاي وأخواته. المقتضب ٣ / ٧٣.

(٣) معنى اللبيب ١ / ٢٧٤.

(*) أفصد حجة سيويه أنه يرى الخروج بالحرف أولى من الخروج بالاسم، لأن الحرف أضعف من الاسم.

(٤) السابق، الصفحة ذاتها.

(**) وهو قول بعض الكوفيين أيضاً، إذ يذهبون إلى أن (لولا) باقية على بابها من رفع ما بعدها، وخرج بالصيغة من الرفع إلى الخفض كما خرج بصيغة الرفع في قولهم: مررت بك أنت. حين جعل توكيداً لضمير الخفض.

ما تتعلق به بعدها. هذا مع أنها لها صدر الكلام، ولا تحتاج إلى كلام قبلها، وتكون جواباً له، وهذا كله معدوم في حروف الجر، مع أنها حرف ابتداء في أكثر مواضعها...، فالحكم عليها بأنها حرف خفض بالظن ضعيف، فالأولى أن يُحكّم عليها بالبقاء على كونها حرف ابتداء عند من يرى ذلك، أو على أن يحذف الوجود قبل الضمير ويبقى على خفضه^(١).

ويفهم من كلام المرادى أنها (لولا) الامتناعية في بنيتها الثانية حيث يقول: والثاني من حالي (لولا) الامتناعية أن تكون حرف جر^(٢)، لأن الياء والكاف والهاء لا يعرف وقوعها إلا في موضع نصب أو جر، ويبدو أن مذهب سيويه هو الأرجح لأنه يتناسب مع ضعف بنية (لولا) في التعليق، ووقوع الضمير بعدها دليل قوى على زيادة ذلك الضعف، غير أن الكوفيين تبعاً لتصورهم المخالف لبنية الشرط يلتزمون بأساس صحة الشرط، أعنى مبدأ: لا يصح معنى الشرط إلا بالأفعال، ولذا كان الإصرار على تقدير الفعل سواء أكان ذلك في إطار القول بأن الضمير المتصل في موضع رفع بالابتداء، نيابة عن ضمير الرفع المنفصل، فتكون هذه البنية كالبنية السابقة التي كان الاسم المرفوع فيها على تقدير فعل، نابت (لا) منابه، أم تقدير فعل واجب الإضمار يفسر حسب السياق. وليس الغرض - في رأيي - وراء هذا الإصرار والمبالغة في التأويل إلا المحافظة على النموذج المفترض للتعليق القوى الذي لا يتحقق إلا بالأفعال، فإذا كان وقوع الاسم في جملة الشرط قد أضعفه كما بينا فإن وقوع الضمير يزيده ضعفاً، وعليه يبرز وهن أبنية (لولا) في الدلالة على معنى الشرط، وهو ما نبه عليه سيويه منذ البداية، فاستغنى عن كل هذه التأويلات التي بالغ فيها النحاة الذين جاءوا بعده.

نمط ٩: التركيب الشرطي (فعل الأمر + فعل الجواب)

لايدل هذا التركيب على الشرط إلا لأنه قد قدر التعليق، مع كلام تام في الأصل غير مفتقر إلى غيره. فالأمر في صورة الخبر هو طلب الفعل، والنهي هو طلب الترك، فيكون الكلام على هذا النحو تاماً، وكما يقول ابن يعيش: وهذا لا يقتضى جواباً، لأنك لا تريد وقوف وجود غيره على وجوده، ولكن متى أتيت بجواب كان على هذا الطريق^(٣). أى متى بنيت على الكلام التام السابق كلاماً آخر، وبعبارة أخرى متى أعقبته بكلام متصل به على

(١) رصف المباني ص ٢٩٦، والجنى الداني ص ٦٠٣، ٦٠٤.

(٢) الجنى الداني ص ٦٠٢.

(٣) شرح المفصل ٧ / ٤٨، والمفصل ص ٥٢٢، ٢٣٥.

جهة التعليق فقد ضمته معنى الشرط بإضمار حرف الشرط لما بينهما من المشاكلة (أى تقدير المجازاة أو التعليق الحقيقي)، ويكون الفعلان على طريقة الشرط والجزاء فى تعلق الثانى بالأول وعدم الاستغناء عنه، لأن الطلب لم يعد مستقلاً. بل صار المطلوب فيه مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه، فىكون إذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر الشىء ظاهراً كما قال الرضى.

وقد بين سبويه ذلك فى إطار الجزم، فقال فى (باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جواباً لأمر أو): وإنما انجزم هذا الجواب (أى أنك فى جملة اثنى آتاك). كما انجزم جواب: إن تأتى، بإن تأتى، لأنهم جعلوه معلقاً بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء، كما أن إن تأتى غير مستغنية عن آتاك^(١). والدليل على إضمار الشرط فى الأمر (والنهى والاستفهام والتنى والعرض) عند السيرافى: أن الأفعال التى تظهر بعد هذه الأشياء إنما هى ضمانات يضمنها ويعد بها الأمر والناهى، وليست بضمانات مطلقة، ولا عدات واجبة على كل حال، وإنما هى معلقة بمعنى إن كان ووجد وجب الضمان والعدة، وإن لم يوجد لم يجب. ألا ترى أنه إذا قال اثنى آتاك لم يلزم الأمر أن يأتى المأمور إلا بعد أن يأتى المأمور^(٢).

وهذا يعنى بوضوح عدول المعنى فى الأمر من الخبر الدال على الحال، وهو ما لا يصلح لمعنى الشرط، إلى الدلالة على الاحتمال بتعليق وقوع الفعل الثانى (الجواب) على وقوع الأول، ففقدت صيغة الأمر فى إطار هذه الدلالة الجديدة (أى تضمن معنى الشرط) خاصيتين لها، الأولى: الاستقلال للأول والاستقلال أو الاستغناء للثانى. والثانية: الدلالة على الحال. ويفهم من كلام سبويه أيضاً أن شرط الجزم بعد الأمر صحة المعنى بتقدير إن، أى وقوع التسيب أو اللزوم. بمعنى أنه كما لا يتحقق المشروط إلا بعد تحقق شرطه، فلا يتحقق الجواب إلا بعد تحقق الطلب. وكما أن الشرط ملزوم والجواب لازم، فإن الطلب ملزوم والجواب لازم أيضاً.

ولذا يقول ابن يعيش: لأن العلة فى جزم جواب الأمر إنما كانت من جهة المعنى لا من جهة اللفظ، وإذا كان من جهة المعنى لزم فى كل ما كان معناه معنى الأمر^(٣).

وقد أرجع الرضى علة صلاحية الأمر لتضمن معنى الشرط إلى الفرق بين الخبر والطلب، أو الحامل على الكلام الخبرى والحامل على الكلام الطلبى، وذلك فى كلام يكشف بجلاء عن تعمق بل وتبصر بدور العوامل التى تقع خارج السياق اللغوى وصلتها الحميمة بالسياق

(٢) هامش الصفحة ٩٤ السابقة.

(١) الكتاب ٣ / ٩٤، ٩٤.

(٣) شرح الفصل ٧ / ٤٩.

اللغوى ومكوناته، إذ يقول: والطلب أظهر فى تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعد ما يصلح للجزاء من الخبر، وذلك لأن كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم به عليه، وحامله على الكلام الخبرى إفادة المخاطب بمضمونه... أما الحامل على الكلام الطلبى فيكون المطلوب مقصوداً للمتكلم إما لذاته أو لغيره، ومعنى كونه مقصوداً لغيره أنه يتوقف ذلك الغير على حصوله، وهذا هو معنى الشرط، أعنى توقف غيره عليه، فإذا ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك المطلوب مقصوداً لنفسه ولغيره، وإن ذكرت بعده ذلك غلب على ظنه كون المطلوب مقصوداً لذلك المذكور بعده لا لنفسه، فيكون إذن معنى الشرط فى الطلب مع ذكر الشيء ظاهراً^(١).

وتتمثل هذه البنية فى قول أبى حيان «فاكمل تغن، وافن تبق، واغضض تبصر، وانس تذكر، واعرف تنج، وخاطر تحرس...» ص ٢٥١، و«افرج عن الطبيعة يفرج عنك» ص ٢٥٦، و«مت بالطبيعة قامعاً لها تحى بالنفس ربيعاً بها» ص ٢٥٧، و«انظر إلى الشمس فى إشراقها... تعلم أن الذى هو واحد فى الحقيقة، هو أملك بها وأولى وأقدر عليها وأعلى عنها» ص ٣٥٦.

ويلاحظ فى كل الأمثلة السابقة - إضافة إلى بناء الفعل الأول وإعراب الثانى بالجزم - ذلك المعنى الناتج عن صلة الفعلين صلة وثيقة من خلال تضمن معنى التعليق، فلم يعد المقصود معنى الفعل الأول لذاته ولا معنى الفعل الثانى لذاته، وإنما توقف تحقق الثانى على تحقق الأول، إذ فقد الأول الاستقلال والدلالة على الحال، وفقد الثانى الاستقلال والاستغناء عن الأول، فتضمنت علاقة التعليق فى هذه البنية (أى بنية الطلب)، معنى الاحتمال الذى هو معنى الشرط الحقيقى.



(١) شرح الكافية ٢ / ٢٦٥. وانظر بعد ذلك تفصيل معنى الخبر والعلاقة بين عدم اعتبار ما بعده جزءاً وإن صلح وفهم المخاطب.

المصادر والمراجع

- د. أحمد كشك، من وظائف الصوت اللغوي، القاهرة ١٩٨٣.
- الأزهري؛ (خالد بن عبدالله) شرح التصريح، المطبعة الأزهرية، ط ٣، ١٣٤٤هـ / ١٩٢٥م.
- الاستراباذي؛ (رضي الدين محمد بن الحسن، ت ٦٨٨هـ)، شرح كافية ابن الحاجب، ط ١، القاهرة ١٣١٠هـ.
- الأشموني؛ (نور الدين أبو الحسن على الأشموني)، شرح الأشموني على الألفية، ط. القاهرة ١٩٥٥م.
- ابن الأنباري؛ (أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، ت ٥٧٧هـ)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، القاهرة ١٩٦١م.
- د. تمام حسان؛ اللغة العربية معناها ومبناها، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣م.
- التوحيدى؛ (أبو حيان على بن محمد بن العباس التوحيدى، ت ٤١٤هـ (؟))، المقابسات، تحقيق حسن السندوبى، المكتبة التجارية الكبرى، ط ١، ١٣٤٧هـ / ١٩٢٩م.
- الرماني؛ (أبو الحسن على بن عيسى الرماني، ت ٣٨٤هـ)، معانى الحروف، تحقيق: د. عبدالفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٧٣م.
- الزَمْخَشَرِي؛ (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد، ت ٥٣٨هـ)، المفصل فى علم العربية، ط ٢، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- ابن السراج؛ (أبو بكر بن السراج النحوى، ت ٣١٦هـ)، الأصول فى النحو، تحقيق: د. عبدالحسين الفتلى، بغداد ١٩٧٣م.
- سيبويه؛ (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، ت ١٨٠هـ (؟))، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٦٦ - ١٩٧٥م.
- السيوطي؛ (جلال الدين عبدالرحمن بن أبى بكر الشافعى، ت ٩١١هـ)، معجم الهوامع شرح جمع الجوامع، بيروت، دار المعرفة، د. ت.
- د. الشهبان؛ (أبو أوس إبراهيم)، الجملة الشرطية عند النحاة، ط مصر ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.
- الصبان؛ (حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك)، القاهرة، ط ١، د. ت.

- عباس حسن؛ النحو الوافى ، دار المعارف بمصر، ط٦، ١٩٨٣م.
- ابن عصفور؛ (على بن مؤمن، ت٦٦٩هـ)، المقرب، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى، وعبدالله الجبورى، مطبعة العانى، بغداد، ط١، ١٩٧١، ١٩٧٢م.
- المالقي؛ (أحمد بن عبدالنور، ت٧٠٢هـ)، رصف المبانى فى شرح حروف المعانى، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.
- ابن مالك؛ (أبو عبدالله جمال الدين محمد عبدالله بن مالك، ت٦٤٥هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق : محمد كامل بركات، القاهرة ١٩٦٧م.
- المبرد؛ (أبو العباس محمد بن يزيد، ت٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٤هـ.
- محمد عبدالخالق عزيمة؛ دراسات لأسلوب القرآن الكريم، دار الحديث، القاهرة، د.ت.
- د. محمد عيد؛ النحو المصفى، مكتبة الشباب، القاهرة ١٩٧٥م.
- المرادى؛ (الحسن بن قاسم بن عبدالله، ت٧٤٩هـ)، الجنى الدانى فى حروف المعانى، تحقيق: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، حلب ١٩٧٣م.
- ابن هشام؛ (أبو محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصارى المصرى، ت٧٦١هـ)، مغنى السليب عن كتب الأعراب، تحقيق: محيى الدين عبدالحميد، مطبعة المدنى، القاهرة، د. ت.
- ابن يعيش؛ (موقف الدين بن يعيش، ت٦٤٣هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبي، القاهرة، د. ت.

جهود الدكتور تمام حسان الصوتية

أ.د. صلاح الدين صالح حسنين

جامعة أم القرى، كلية اللغة العربية (مكة المكرمة)

الدكتور تمام حسان من رواد دراسة علم اللغة بشكل عام وعلم الأصوات بشكل خاص، ذلك أنه اتصل بالثقافة الغربية، فقد أوفد إلى إنجلترا في بعثة دراسية حيث حصل من مدرسة اللغات الشرقية بلندن على درجتي الماجستير والدكتوراه، وبعد عودته إلى أرض الوطن بدأ ينشر في العالم العربي معالم المناهج اللغوية العلمية.

وتمتاز كتاباته بالدراسات الجادة، وكل من تتلمذ على يديه أو على كتبه يدرك مدى جديته في الدراسة اللغوية بعامة. ولم يكتف أستاذي الدكتور تمام بتناول المناهج اللغوية تناولاً نظرياً، بل إنه طبق منهجاً من هذه المناهج، وهو المنهج الوصفي، على اللغة العربية الفصحى، ولا زالت أقدم مؤلفاته تعد حتى الآن هي الأساس الوحيد لدراسة اللغة دراسة علمية جادة.

يهتم هذا البحث بإبراز جهود الدكتور تمام الصوتية، ويعتمد في هذا على (مناهج البحث في اللغة) ونشر لأول مرة عام ١٩٥٥، و(اللغة العربية معناها ومبناها) ونشر عام ١٩٧٣، و(الأصول) ونشر في عام ١٩٨١.

اهتم في الكتاب الأول بشرح علم الأصوات في ضوء المناهج العلمية الحديثة، واهتم في الكتاب الثاني بوضع نظام صوتي للغة العربية، وفي الكتاب الثالث بربط النظام الصوتي بفكرتي الأصل والفرع عند النحاة العرب القدامى.

مهد الدكتور تمام حديثه عن الأصوات بالحديث عن نقطتين رآهما مهمتين، هما التمييز بين اللغة والكلام، ودراسة اللغة، فأما التمييز بين اللغة والكلام فقد أوضح أن اللغة المعينة هي النظام المجرد في ذهن الجماعة اللغوية المعينة، ويشمل هذا النظام الوحدات المجردة والقواعد التي تنظم هذه الوحدات، والكلام هو النشاط الذي يقوم به المتكلم الفرد في الموقف المعين. أما دراسة اللغة فقد أوضح د. تمام أنها تجمع بين عدة أنظمة، هي النظام الصوتي، والنظام الصرفي، والنظام النحوي، والنظام الدلالي، فالنظام الصوتي إذاً هو أحد أنظمة الدراسة اللغوية.

النظام الصوتي: يقوم البحث فيه على محورين، محور يربط الأصوات باللغة، ويسمى بعلم التشكيل الصوتي Phonology، ومحور يربط الأصوات بالكلام، ويسمى بعلم الأصوات phonetics، ولأغراض البحث سأبدأ بعلم الأصوات.

علم الأصوات Phonetics

أرجو أن يسمح لي أستاذي بأن أوضح بأن هذا العلم يعتمد على ثلاثة أسس، الأساس الأول هو أساس فيزيائي أو طبيعى، والأساس الثانى هو أساس عضوى أو فسيولوجى، والأساس الثالث هو أساس سمعى auditory.

(١) الأساس الفيزيائى: يهتم بإيضاح كيف يتحول الهواء إلى طاقة صوتية، وكيف تنتقل هذه الطاقة فى الهواء. ويعتمد فى دراسته على أبسط عناصر الصوت وهى الذبذبة، وسعة الذبذبة، والتردد، والتحليل الطيفى للأصوات المنتظمة.

١ - الذبذبة: هى تحرك جزىء ما من نقطة الاتزان إلى اتجاه ما، ثم عودته إلى نقطة الاتزان، ثم تحركه إلى نقطة عكسية للنقطة الأولى، والعودة إلى نقطة الاتزان.

٢ - سعة الذبذبة: هى المسافة التى يتحرك إليها الجزىء من نقطة الاتزان إلى أقصى مسافة يقف عندها.

٣ - التردد: هو عدد الذبذبات التى ينتجها الجسم فى الثانية، ويتوقف تحديد التردد على أربعة عوامل هى:

أ - السمك: فالوتر السميك يتذبذب بمعدل أقل من تذبذب الوتر الرفيع.

ب - الطول: الوتر الطويل يتذبذب بمعدل أقل من الوتر القصير.

ج - قوة التوتر: الوتر المشدود ينتج صوتاً أرق من الوتر المسترخى.

د - شكل الفتحة: الفتحة الواسعة تجعل معدل الذبذبات أقل من الفتحة الضيقة.

٤ - التحليل الطيفى للأصوات المنتظمة:

الصوت المنتظم يتكون من عدد من الذبذبات، تنتج كل ذبذبة فيه فى فترة زمنية مساوية للذبذبة الأخرى، وشكل الذبذبات المنتظمة معقد دائماً، وكلما تعقد الشكل المنتظم احتوى على منحنيات جيبيية. وتعرف العناصر الجيبيية لصوت منتظم بأنها توافقيات لذلك الصوت، وأعلى التوافقيات هى ببساطة مضاعفات بسيطة لأكثر التوافقيات انخفاضاً، ويعرف أقل التوافقيات انخفاضاً بالتردد الأساسى أو الأساس، فعندما يكون مثلاً أعلى تردد هو ٣٠٠

ذ/ث، وأقل تردد هو ١٠٠ ذ/ث، فالتردد الأقل هو التردد الأساس وهو ١٠٠ ذ/ث، ومن ثم فأعلى تردد ناتج عن ضعف التردد الأساس ثلاث مرات، وهذا هو أعلى التوافقيات.
(ب) الأساس السمعي: سأوضح ثلاثة عناصر سمعية تقابل عناصر ثلاثة في الأساس الفيزيائي هي الدرجة وتعتمد على التردد. والعلو ويعتمد على سعة الذبذبة، وقيمة الصوت وتعتمد على التحليل الطيفي للأصوات المنتظمة.

١ - الدرجة pitch: يقصد بها كما يقول د. تمام سمك الصوت أو دقته، وتتوقف الدرجة على التردد، أو إن شئت قلت على عدد الذبذبات في الثانية الواحدة، إذا كثر عدد الذبذبات في الثانية الواحدة كان الصوت دقيقاً، وإذا قل كان الصوت سميكاً (مناهج البحث في اللغة/٦٨).

٢ - العلو Loudness: يتوقف العلو على سعة الذبذبة. إذا اتسع مدى السعة كان الصوت عالياً، وإذا ضاق كان الصوت منخفضاً. يقول د. تمام: يتوقف اتساع المدى أو ضيقه على كمية الهواء الخارج من الرئتين بين الأوتار الصوتية، فإذا زادت هذه الكمية اتسع المدى وبالعكس، وفي البيانو يتوقف المدى على قوة الضرب على المفتاح (مناهج البحث في اللغة/٦٨).

والذي أفهمه من هذا الكلام أن اتساع المدى أو ضيقه يتوقف على الشدة.

٣ - قيمة الصوت Timbre أو Quality: تتوقف قيمة الصوت على التردد الأساس وعلى أعلى التوافقيات، وقيمة الصوت هي المسئولة عن التمييز بين صوت العود والكمان، وفي الصوت الإنساني تميز بين صوت الفتحة والكسرة والضممة. يقول د. تمام: «إن أي صوت يمكن تحليله إلى نغمة أساسية، ونغمات أخرى فرعية، وأن النغمة الأساسية هي أعلى هذه النغمات، وأن النغمات الفرعية نتيجة ذبذبات تكون مضاعفات حسابية مع عدد الذبذبة في النغمة الأساسية، ولإيضاح ذلك نقول: إننا إذا اخترنا مثلاً وترأ من أوتار العود أو الكمان فسنجد أنه حين يضرب يتذبذب ككل من أجل النغمة الأساسية، ثم تتذبذب أجزاءه مرتعشة في نفس الوقت من أجل النغمات الفرعية، فإذا تذبذب الوتر ككل ٢٠٠ مرة في الثانية مثلاً فسنجد أن من أجزائه ما يتذبذب ٤٠٠ مرة، ومنها ما يتذبذب ٦٠٠ و ٨٠٠ و ١٠٠٠ و ١٢٠٠٠ وهكذا.... وتسمع النغمات الفرعية في نفس الوقت مع النغمة الأساسية مكونة معها كل هذا الصوت، ولكن هذه النغمات الفرعية لا تسمع بمفردها. وتتوقف قيمة الصوت على هذا النسق الرنيني الخاص من النغمات الفرعية، فكما أن العود في تصميم بنائه قد صنع ليختلف في القيمة الصوتية عن الكمان، أي أنك تستطيع أن تقرر بالسمع دون أن ترى الآله ما إذا كان المعزوف عوداً أو غيره، كذلك تستطيع أن تقرر بالسمع ما إذا كان صوت

العلة المنطوق هو هذا الصوت أو ذاك، وتنسبه إلى الفتحة أو الكسرة أو الضمة». (مناهج البحث فى اللغة/ ٦٩).

(ج) الأساس العضوى: يقصد بالأساس العضوى الجهاز الذى ينتج الأصوات عند الإنسان، ولخص الدكتور تمام هذا الجهاز فى الرسم الآتى:



- | | | | | |
|---------------------------------|-----------------|------------------|----------------------|-----------------------------------|
| ١ - اللهاة | ٢ - الطبق | ٣ - الغار | ٤ - اللثة | ٥ - طرف اللسان |
| ٦ - مقدم اللسان | ٧ - مؤخر اللسان | ٨ - لسان المزمار | ٩ - الوتران الصوتيان | ١٠ - الجدار الخلفى للحلق |
| ١١، ١٢ - الأسنان العليا والسفلى | ١٣ - الشفتان | ١٤ - فتحة الأنف | ١٥ - الفك الأسفل | ١٦ - منطقة الحنجرة فى أمام الرقبة |

طبيعة هذا الجهاز: بعض أعضائه ثابت وبعض آخر متحرك، الأجزاء الثابتة هى: الأسنان واللثة والغار والجدار الخلفى للحلق والحنجرة والوتران الصوتيان والرثان. (مناهج البحث فى اللغة/ ٧٢).

انتاج الصوت اللغوى: ينتج الصوت اللغوى من مجموع الأساسين معا: الأساس الفيزيائى، والأساس العضوى. وفيما يلى خطوات انتاج الصوت اللغوى.

- ١ - يستطيع الإنسان تحريك الأجزاء القادرة على الحركة فى جهازه الصوتى، ويقربها من أجزائه الأخرى فيحدث تضييقا فى مجرى الهواء، كما يستطيع بالصاق الأجزاء القادرة على

الحركة بالأجزاء الأخرى منه أن يتفل مجرى الهواء إقنالا تاما، يسمى مكان التضييق أو الاقفال بالمرحج. (مناهج البحث فى اللغة/ ٧٣).

الجدول الآتى يوضح مخارج الأصوات، والأجزاء الثابتة والمتحركة التى تساهم فى تكوين المرحج.

الجزء المتحرك	الجزء الثابت	المرحج
الشفة السفلى	الشفة العليا	BILABIAL ١ - شفوى
الشفة السفلى	الأسنان العليا	LABIO. DENTAL ٢ - شفوى أسنانى
طرف اللسان	الأسنان العليا	Dental ٣ - أسنانى
طرف اللسان ومقدمته	الأسنان العليا واللثة	Dentl Alveolar ٤ - أسنانى لثوى
طرف اللسان	اللثة	Alveolar ٥ - لثوى
مقدمة اللسان	الغار	Palatal ٦ - غارى
مؤخر اللسان	الطبق	Velar ٧ - الطبق
اللهاة ومؤخر اللسان	_____	uvular ٨ - لهوى
_____	تضييق جدارى الحلق	pharyngeal ٩ - حلقى
الوتران الصوتيان حيث يقفلان أو يضيقان	_____	Glottal ١٠ - حنجري

(مناهج البحث فى اللغة/ ١١٠ - ١١١)

٢ - صفات الأصوات: ينظر إليها من زوايا متعددة.

أ- الطريقة التى يتم بها النطق فى مرحج ما: قد يصادف الهواء الخارج من الرئتين مجرى مسدوداً سداً تاماً فى نقطة المرحج، وهنا يحتجز الهواء خلف نقطة الانسداد، وإذا انفصل العضوان انفصالاً مفائجاً أحدث الهواء انفجاراً، ويسمى الصوت الناتج صوتاً انفجارياً. أما إذا صادف الهواء مجرى ضيقاً فإنه يمر فى هذا المجرى محتكاً بالعضوين ويسمى الصوت الناتج صوتاً احتكاكياً. وإذا صادف مجرى الهواء مجرى مسدوداً، ولكن يحدث عند انفصال

العضوين أن ينفصلا ببطء، فيحدث بعد الانفجار مباشرة أن يكون العضوان المكونان للصوت في مرحلة بين الانسداد المطلق والانفتاح المطلق، لذلك يسمح للهواء المتبقى بعد الانفجار أن يحتك بالعضوين. ومعنى هذا أنه ينتج صوت يجمع بين صفتي الانفجار والاحتكاك، ويطلق عليه صوت مركب، وهو فى العربية الفصحى صوت (ج)؛ وقد يحدث أن يمر الهواء دون احتباس أو احتكاك من أى نوع، إما لأن مجراه فى الفم خال من المعوقات كما فى صوت الواو أو الياء، وإما لأن مجراه فى الفم يتجنب المرور بنقطة الإنسداد أو التضيق كما فى صوت اللام وإما لأن هذا التضيق غير ذى استقرار على حاله، كما فى صوت الراء، أو لأن الهواء لا يمر بالفم وإنما يمر بالأنف كما فى صوت الميم والنون، وكل طائفة من هذه الأصوات تسمى بالأصوات المتوسطة.

ب - تذبذب الأوتار الصوتية عند النطق بالصوت أو لا تذبذب: الصوت الذى يصاحبه تذبذب الأوتار الصوتية هو الصوت المجهور، والصوت الذى لا يصاحبه تذبذب هذه الأوتار هو الصوت المهموس.

ج - هناك ظواهر عضلية تصحب النطق، وتسبق فى وجود ظاهرة أصواتية أخرى هى الإطباق والتفوير والتحليق.

الإطباق: يجب التمييز هنا بين مصطلحين هما الطبقيه Velar Articulation والإطباق Velarization.

الطبقيه: هى ارتفاع مؤخر اللسان حتى يتصل بالطبق، فيسد المجرى أو يضيقه تضيقاً يؤدي إلى احتكاك الهواء بهما فى نقطة التقائه، ويحدث هذا عند نطق خ - غ - ق.

الإطباق: هو ارتفاع مؤخر اللسان فى اتجاه الطببق بحيث لا يتصل به، على حين يجرى النطق فى مخرج آخر غير الطببق، يغلب أن يكون طرف اللسان أحد الأعضاء العاملة فيه. وتنتج عن الإطباق قيمة صوتية معينة تلون الصوت المنطوق برنين خاص، كما فى نطق أصوات ص. ض. ط. وبرى د. تمام أن الإطباق يشكل أحد عنصرى التفخيم، أما العنصر الآخر فهو التحليق pharyngalization، وهو قرب مؤخر اللسان من الجدار الخلفى للحلق، نتيجة لتراجع اللسان بصفة عامة.

التفوير: هو نطق الصوت الذى مخرجه خلف الغار من الغار. فصوت الكاف مثلاً ينطق من خلف الغار ولكنه ينطق من الغار إذا جاور حركة غارية وهى الكسرة، وذلك فى إحدى

اللهجات العربية القديمة وفي لهجة العراق، فإنهم لا يقولون مثلاً فيك ولكنهم يقولون فيتش (مناهج البحث في اللغة/ ١١٢ - ١١٥).

الأصوات في العربية الفصحى: تحدث د. تمام عن كل صوت من أصوات العربية الفصحى من حيث مخرجه وصفاته، وقارن بين هذا الوصف ووصف القدماء، وأرى أن أخص وصف الدكتور تمام للأصوات في العربية الفصحى في الجدول الآتي ثم أعقبه بتعليقاته عن الأصوات التي اختلف فيها وصف القدماء عن وصفه.
أولاً: جدول وصف (*) الأصوات كما جاء عند د. تمام.

صنات الأصوات														الخارج
أصوات متوسطة				صوت مركب		أصوات حثكية				أصوات انفجارية				
مجهوراً				مجهور		مهموس		مجهور		مهموس		مجهور		
نصف حركة	انفي	تكراري	جانبي	جانبي	مرفق	مرفق	نخم	مرفق	منخم	مرفق	منخم	مرفق	منخم	
i	m		مرفق	نخم								b		شوي
w	m					f								شوي أساني
	n		ض		e	s	س							أساني
	n				s	s	z		t	t	a	a		أساني لوي
	n	r	L											لوي
	n				7	l								غاري
y	N				x	لا	k							طفي
							q							لهوي
					h	د								حلفي
					h		<							حنجري

ملحوظات:

١ - وصف الدكتور تمام صوت الضاد كما ينطق به قراء القرآن الكريم في مصر في وقتنا الحاضر بأنه أسناني لثوي انفجاري مجهور مخم، أما النحاة القدماء فقد وصفوا الضاد بأنها

(*) سأستخدم في هذا الجدول مصطلحات أصواتية - كما تبدل لي - مثل انفجاري واحتكاكي، وسأستخدم مصطلحي شديد ورخو في التشكيل الصوتي.

أسنانية رخوة مجهورة مطبقة، ويمتاز مخرجها بالاستطالة، ذلك أن اللسان يمتد من محاذا الأسنان إلى ما يدانى الجدار الخلفى للحلق، ومن ثم فالضاد جانبيية وهى مفخمة. «مناهج البحث فى اللغة/ ١٢٠ - ١٢١».

٢ - وصف د. تمام الطاء بأنه صوت أسناني لشوى شديد مهموس مفخم. وقد وصفه القدماء بأنه صوت مجهور. ويقول د. تمام: إن صوت الطاء فى إحدى اللهجات العربية المعاصرة يمكن وصفه بأنه مهموز، وعند النطق به يتصل طرف اللسان ومقدمه بالأسنان العليا واللثة، ويعلو مؤخر اللسان، ويتراجع إلى الخلف فى اتجاه الجدار الخلفى للحلق، ويقفل المجرى الأنفى، يخلق اتصال بين الطبقة والجدار الخلفى للحلق، وفى نفس الوقت تقفل الأوتار الصوتية، وبذلك تتكون منطقة فى داخل الفم والحلق، يختلف ضغط الهواء فيها عنه فى الرئتين، وفجأة يتم انفصال الأعضاء، ويندفع هواء الرئتين إلى الخارج، ويندفع الهواء الخارجى إلى الداخل، فيحدثان بالتقائهما أثراً صوتياً هو صوت الطاء، كالتى تنطق فى بعض لهجات الصعيد مثلاً. ومعنى كون الطاء مهموزة هنا أنه صحيحها إقفال الأوتار الصوتية حين النطق، فأصبح عنصر الهمز جزءاً لا يتجزأ من نطقها. هذه الطاء مهموسة قطعاً، لأن إقفال الأوتار الصوتية لا يسمح بوجود الجهر، ويرجح عندى أن الطاء العربية الفصحى القديمة التى وصفها القراء كانت فى صوتها وفى نطقها بهذا الوصف «مناهج البحث فى اللغة/ ١٢٣».

وأرى أن صوت الطاء صوت مهموس فى الأصل، ويؤكد هذا أنه مهموس فى كل اللغات السامية، ويقول موسكاتى إنه مهموس فى السامية الأم (Moscatti. p.31) وهذا يؤيد ما ذهب إليه د. تمام بأنه صوت مهموس فى العربية القديمة.

٣ - وصف د. تمام صوت القاف بأنه لهوى انفجارى مهموس، له بعض القيمة التفخيمية ولكنه لا يوصف بأنه مفخم (مناهج البحث فى اللغة/ ١٢٤)، ويرى النحاة أنه من أصوات القلقة، وهذا يعنى أنه مجهور، ووصفوه بأنه من أصوات الاستعلاء، وهذا يعنى فى رأيهم أنه مفخم.

وقد لاحظت أن صوت القاف فى الأكاديمية مجهور وفى سائر اللغات السامية مهموس، ورجحت فى دراستى لهذا الصوت أنه يحتمل أن يكون وصف النحاة لصوت القاف فى المنطقة الشرقية من الجزيرة العربية، وأنه يرجع إلى القبائل الشرقية كتميم. (المدخل لعلم الأصوات/ ١٢٠).

٤ - وصف د. تمام صوت الهمزة بأنه حنجري انفجارى مهموس مرقق، ويرى النحاة أنه

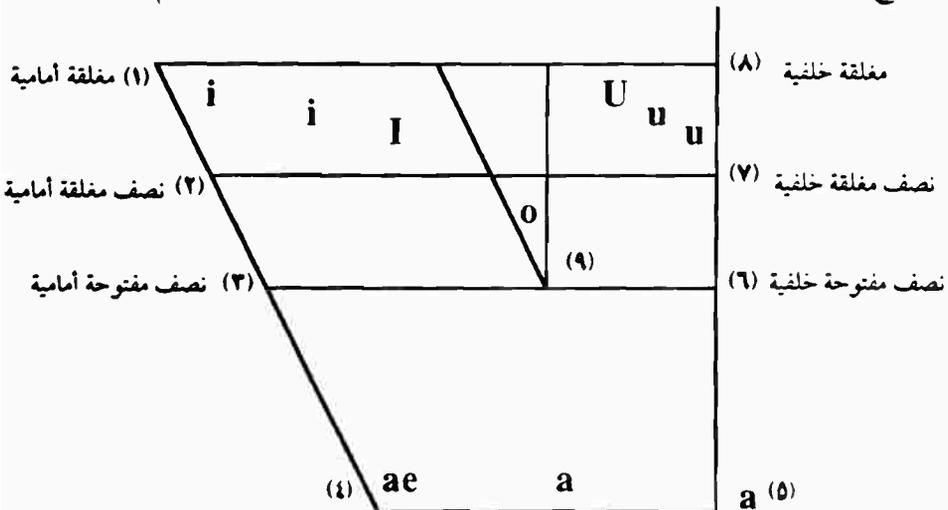
صوت مجهور، ووصف الدكتور تمام هذا الوصف بأنه مستحيل استحالة مادية ما دامت الأوتار الصوتية مغلقة في أثناء نطقه. (مناهج البحث في اللغة/ ١٠٥).

وأشير هنا إلى أن اللغويين المحدثين اختلفوا في وصف هذا الصوت بأنه انفجاري ومهموس، فيرى د. أنيس، مثلاً، أنه ليس مجهوراً ولا مهموساً، وأيد أنه انفجاري (الأصوات اللغوية/ ٦٠). ويرى د. سلمان العاني وآخرون أنه صوت ترددي ومن ثم فهو مجهور.

٥ - وصف د. تمام صوت العين بأنه طبقى احتكاكي مجهور مرقق، وقد تكون له قيمة شبه تفخيمية، ويرى النحاة أنه من الحلق، وعلق د. تمام على ذلك بأن مصطلح (الحلق) عندهم أوسع «حتى يشمل ما بين مؤخر اللسان والطبق» (مناهج البحث في اللغة/ ١٣٠).

٦ - وصف د. تمام صوت العين بأنه حلقى احتكاكي مجهور مرقق، ويتم نطقه بتضييق الحلق عند لسان المزمار، ويرى النحاة أن صوت العين مجهور متوسط، وعلق د. تمام على ذلك بأنهم وصفوه بأنه متوسط «لعدم وضوح الاحتكاك في نطقه... ولكن الأصوات المتوسطة تشترك جميعاً في خصائص ليست موجودة في نطق العين، وأوضحها حرية مرور الهواء في المجرى الأنفي أو الفموي، دون سد طريقه أو عرقلة سيره بالتضييق عند نقطة ما، وقد اتضح بصورة الأشعة أن في نطق العين تضييقاً كبيراً للحلق» (مناهج البحث في اللغة/ ١٣٠).

أصوات العلة: أصوات العلة في الفصحى ثلاثة، وهي الكسرة والفتحة والضمة. ويتقسم كل منها إلى قصير وطويل، وحرص علماء الأصوات على أن يضبطوا إلى أقصى حد ممكن أوضاع أعضاء النطق بأصوات العلة، وجاءوا لذلك بمقياس يوضحه هذا الرسم:



- ١ - تمثل أصوات العلة من ١ - ٤ مقدمة الفم، وتمثل أصوات العلة من ٥ - ٨ مؤخرة الفم.
- ٢ - أقصى ما يبلغه صوت الكسرة من العلو والتقدم هو النقطة (١)، وأقصى ما يبلغه صوت الفتحة من الاستفال والتقدم هو النقطة (٤).
- ٣ - أقصى ما يبلغه صوت الفتحة الخلفى من الاستفال والتأخر هو النقطة (٥)، وأقصى ما يبلغه صوت الضمة من العلو والتأخر هو النقطة (٨).
- ٤ - بين نقطتي ٤، ١ منطقتان لصوتى الخفضة، وبين ٥، ٨ منطقتان لصوتى الرفع.
- ٥ - الثلث الوسط هو منطقة الأصوات المركزية، التى منها صوت القلقة فى العربية.

علم التشكيل الصوتى Phonology

إذا كان علم الأصوات يدرس أصوات الكلام، فعلم التشكيل الصوتى يدرس أصوات اللغة، وهذه الأصوات وحدات تجريدية، ليست ضوضاء لها أثر مسموع فى الأذن، ويهدف هذا العلم إلى تحديد النظام الصوتى للغة المعينة، ويعتمد على أساس وظيفى، ومن ثم يميز بين وحدة صوتية تجريدية لها أثر وظيفى، ووحدة أخرى لا أثر وظيفيا لها، ويرتبط الأساس الوظيفى بثلاثة عناصر هى: الموقع، والبيئة، والعلاقة من ناحية وعنصر المعنى من ناحية أخرى، فالوحدة التجريدية المعينة التى لها موقع معين فى بيئة معينة وتحدد بالنسبة لغيرها بعلاقات معينة قد يكون لها تأثير فى تحديد المعنى أو قد لا يكون. وفيما يلي دراسة موجزة عن كل أساس من هذه الأسس:-

١ - الموقع يقصد به ترتيب الوحدة الصوتية المجردة بالنسبة للسلسلة النطقية أو اللفظ كما يقول د. تمام، فإذا أردنا مثلاً أن نحدد موقع الوحدة /س/ بالنسبة إلى السلسلة النطقية سَام، سنلاحظ أنه يحتل الترتيب الأول أو الموقع الأول. ويقول د. تمام إنه لتحديد الموقع أثر فى تحديد وظيفة الوحدة المجردة، أى أن تأثير هذه الوحدة فى تحديد معنى السلسلة النطقية أو عدم تأثيرها يعتمد على أساسين هما التداخل والتخارج، يقصد بالتداخل إحلال صوت ما محل آخر فى السلسلة النطقية فيتغير معنى الكلمة بحلولة، ويقصد بالتخارج أن يتعذر على أحد الصوتين أن يحل محل صوت آخر فى السلسلة النطقية، ولو أجبرنا الموقع على قبوله لبدت الكلمة على صورة لا تعترف بها اللغة، هذه الطريقة تسمى الاستبدال، ومثل الدكتور تمام للاستبدال بكلمة طاب واستبدل بالصوت الأول وهو / ط / صوتاً آخر، وفيما يلي بيان بذلك:

- ١ - طاب .
 ٢ - تاب .
 ٣ - ثاب .
 ٤ - ذاب .
 ٥ - ساب .
 ٦ - شاب .
 ٧ - راب .
 ٨ - غاب .
 ٩ - خاب .
 ١٠ - عاب .
 (اللغة العربية، معناها ومبناها/ ٧٥).

٢ - العلاقة يقصد بها أوجه الاختلاف والاتفاق بين وحدة وأخرى. ويركز علم التشكيل الصوتي على أوجه الاختلاف، ويسمىها الدكتور تمام بالقيم الخلافية، لأنها هي التي تميز بين وحدة ووحدة أخرى. ويقول د. تمام إن القيم الخلافية تعتمد على أسس أصواتية هي المخارج والصفات. ولكن مصطلحي المخرج والصفة هنا يستخدمان استخداماً وظيفياً، أى استخداماً يؤدي إلى التمييز بين الوحدات الصوتية، فالمخرج هنا يعنى حصر مجموعة من الأصوات تشترك في مخرج واحد، وكذلك الصفة يقصد بها تحديد مجموعة معينة من الأصوات في صفة معينة (اللغة العربية، معناها ومبناها/ ٦٧ - ٦٨).

٣ - البيئة يقصد بها العنصر الصوتي الذي يصاحب العنصر الصوتي المدروس، وتأثير هذا الجوار على الوحدة المدروسة، فإذا كنا مثلاً ندرس الفتحة الطويلة في السلسلة / سَامَ/ فإننا نرى أن العنصر الذي يجاور هذه الفتحة هو السين، والسين صوت مرقق وهو يجاور هذه الفتحة، وقد أثر ترقيق السين على الفتحة فجعلها مرققة، فالبيئة إذاً هي العناصر المجاورة للعنصر المدروس، واعتاد اللغويون أن يستخدموا مصطلح السياق للإشارة إلى البيئة، واستخدم الدكتور تمام في مناهج البحث في اللغة مصطلح المجاورة.

المجالات التي يدرسها علم التشكيل الصوتي:

يدرس علم التشكيل الصوتي ما يلي:

١ - تجريد السلسلة النطقية إلى عدد من الأجزاء الصغرى Segments، فالمجموعة الكلامية أو السلسلة النطقية تتكون من سلسلة من الضجيج نطلق عليه أصوات، ولأغراض البحث يمكن تقسيم هذه السلسلة إلى الأجزاء الصغرى التي تتكون منها، ويطلق على كل جزء صغير Segment من أجزاء هذه السلسلة اسم وحدة تجريدية.

٢ - التمييز بين نوعين من الاختلافات الأصواتية للوحدات التجريدية، وهذان النوعان هما: -

أ- اختلاف أصواتي له تأثير في تحديد معنى السلسلة النطقية نحو تاب وطاب.

ب - اختلاف أصواتي ليس له تأثير يذكر على تحديد السلسلة النطقية كاختلاف أصوات وحدة النون التجريدية، كالصوت الذي في بداية نحن، والذي قبل الشاء في إن ثاب، وقبل الظاء في إن ظهر، وقبل الشين في إن شاء، وقبل القاف في إن قال. فصوت النون في (إن ثاب) و (إن ظهر) مما يخرج فيه اللسان، كالثاء والذال والظاء تماما (مناهج البحث في اللغة/ ١٥٧).

أطلق اللغويون على النوع (أ) مصطلح فونيم Phoneme، واستخدم د. تمام مصطلح حرف، وأطلقوا على النوع الثاني (ب) الوفون Allophone، وقد ناقش د. تمام تعريفات العلماء المختلفة للفونيم.

٣ - تقسيم الأصوات إلى صحاح وعلل، ويرى د. تمام أن العامل المهم في هذا التقسيم هو وظيفة الصحاح والعلل، فالصحيح هامش للمقطع، والعلة نواة للمقطع، وحدد د. تمام أنواع المقاطع في العربية وهي كالآتي: -

- | | |
|-------------|-----------------------------|
| ١ - ع ص | وهو مقطع قصير مغلق |
| ٢ - ص ع | وهو مقطع قصير مفتوح |
| ٣ - ص ع ص | وهو مقطع متوسط مقفل |
| ٤ - ص ع ع | وهو مقطع متوسط مفتوح |
| ٥ - ص ع ع ص | وهو مقطع طويل مقفل |
| ٦ - ص ع ص ص | وهو مقطع طويل مزدوج الاقفال |

٤ - أسس تتابع الفونيمات phonotactics: يخضع تتابع الفونيمات لعدد من القواعد أذكر هنا بعضها:

أ - تمتاز الكلمة الفصيحة بعدم تجاوز فونيمين من مخرجين يرجعان إلى منطقة واحدة في الفم أو الحلق، لذلك وصفت كلمة همخع بأنها غير فصيحة.

ب - لا تسمح اللغة العربية بتتابع صحيحين مثلين في أول الكلمة، لذلك ينذر نحو دَدَن، ولكنها تسمح بتواليهما في وسط الكلمة نحو دَبَبَ، وهذا هو الذي يؤدي إلى الإدغام، لذا تصبح الصيغة السابقة دَبَّ. وقد يؤدي وجود صحيحين من مخرجين متقاربين إلى أن يؤثر أحدهما في الآخر، فإذا تتابع مثلا صوتا النون والفاء، فإن الحركة التي تسبق النون تنطق نطقاً أنفياً، وفي هذه الحالة لا تنطق النون، وهذا يسمى إدغاما بغنة.

ج- لا تسمع اللغة بتوالى ثلاثة أصوات صحيحة متماثلة نحو دَسَّ، فإنها إذا صيغت فى صيغة فَعَلْ فالصيغة الأصلية تصبح دَسَّسَ، ولكنها تصبح دَسَّى كما فى دَسَّاهَا.

د- إذا التقت حركتان متفتحتان فى الطابع، فننشأ من مجموعهما حركة طويلة نحو قَوْمَ (قَ - مَ -) وهنا تحذف الواو لضعفها عندما تكون بين حركتين، فتصبح الصيغة (قَ - - مَ -) أى قام. وإذا التقت حركتان مختلفتان فى الطابع، فإنه تنشأ حركة مزدوجة. نحو صيغة الجمع من مصطفى، وهى فى الأصل مُصْطَفُيُونُ، (مَ - صَ - طَ - فَ - يَ - - نَ -) تحذف الواو المتلوة بالضم لوقوعها بين حركتين لذا تصبح الصيغة مَ - صَ - طَ - فَ - - نَ، ثم تصبح الصيغة (مَ - صَ - طَ - فَ - - نَ -)؛ وذلك منعاً لتوالى ثلاث حركات، وهنا ينشأ الصوت المزدوج - و، وتصبح الصيغة (مَ - صَ - طَ - فَ - و - نَ -) أى مُصْطَفُونَ.

هـ- إذا وقع صوت من أصوات ق. ط. ب. ج. د فى وسط الكلمة أو فى طرفها، وكان غير متبوع بحركة، فإنه يتبع بالحركة المركزية/6/ وذلك حفاظاً على جهر هذه الأصوات، ويسمى الدكتور تمام هذه الظاهرة بالإجهار.

و- إذا تلى صوت من أصوات ء. ن. ص. ك. صوت الميم أو النون، فإن هواء انفجار هذه الأصوات يخرج من الأنف، ويسمى الدكتور تمام هذه الظاهرة بموقعية الشدة الأنفية.

ز- لا تسمع اللغة بتوالى الساكنين، لذلك يتبع الساكن الأول بحركة قد تكون كسرة أو فتحة أو ضمة. (مناهج البحث فى اللغة/ ١٨١ - ١٨٣).

٥ - الكمية: يهتم علم التشكيل الصوتى بالتمييز بين صوت وآخر من حيث الكمية، فالحركة الطويلة أطول من القصيرة، وتقدر الحركة الطويلة بحركتين قصيرتين، والحرف المشدد أطول من الحرف المفرد، ويقدر الحرف المشدد بحرفين (مناهج البحث فى اللغة/ ١٩١).

٦ - النبر: هو وضوح نسبى لصوت أو لمقطع إذا قورن ببقية الأصوات والمقاطع فى الكلام، ويكون نتيجة عامل أو أكثر من عوامل الكمية والضغط والتنغيم. وقسم د. تمام النبر إلى نوعين: نبر صرفى ونبر دلالى، ثم قسم النبر الصرفى إلى نبر أولى وثانوى (مناهج البحث فى اللغة/ ١٩٤ - ١٩٦).

النبر الأولى: وقواعده كما حددها الدكتور تمام هى:

أ- يقع على المقطع الأخير إذا كان من نوع (ص ع ع ص) أو (ص ع ص ص) مثل استقال وقل.

ب - يقع على ما قبل الآخر إذا كان متوسطاً والآخر متوسطاً، سواء كان هذا المتوسط من نوع (ص ع ص) أو (ص ع ع)، مثل عَلَّمَ، جَوَّارٍ، أو كان ما قبل الأخير من نوع (ص ع) نحو كَتَبَ.

ج - يقع على المقطع الذى يسبق ما قبل الآخر إذا كان الآخر مع ما قبله فى إحدى الصور الآتية:

أ - (ص ع + ص ع ص) نحو علمك - حاسبك.

ب - (ص ع + ص ع ع) نحو علموا، حاسبوا - ضربك.

وأرجو أن يسمح لى أستاذى بأن أعرض رأياً آخر لقاعدة النبر، هى أن النبر فى العربية يحتاج إلى وحدتين نبريتين، تشمل الوحدة النبرية الحركة القصيرة أو الصامتين المتتاليين (وهما اللذان لا تفصل حركة بينهما)، مع ملاحظة أن الحركة الطويلة فى آخر الكلمة تقصر قبل تطبيق هذه القاعدة نحو:

استقال (ء - س ت - ق - ل). يقع النبر هنا على المقطع الأخير لأنه يحتوى على وحدتين نبريتين.

قل (ق - ل ل) يقع النبر هنا على المقطع قل لأنه يحتوى على وحدتين هما الفتحة واللامين.

علم (ع - ل ل - م)

جوار (ج - و - ر - ن)

علمك (ع - ل ل - م - ك)

حاسبك (ح - س - ب - ك)

علموا (ع - ل - م - ء)

وهنا تطبق قاعدة تقصير الحركة الطويلة المتطرفة فتصبح الصيغة ع - ل - م، ويعتمد النبر هنا على قاعدة تقول: إذا لم يوجد فى الكلمة وحدتان نبريتان فالنبر يقع على المقطع الثالث أو الرابع إذا اتجهنا من اليسار إلى اليمين، وهكذا يوضع النبر على المقطع ع فى عَلِمُوا. لقد شملت هذه القاعدة كل الحالات الأربع التى حددها الدكتور تمام.

النبر الثانوى: إذا توفرت فى الكلمة أكثر من وحدتين نبريتين، فالوحدتان الأوليان من اليسار يقع عليهما النبر الأولى، والوحدتان التاليتان لهما يقع عليهما النبر الثانوى، مثال ذلك: كلمة (الضَّالِّينَ). هنا نجد أكثر من وحدتين نبريتين، الأولى هما اللام والكسرة الطويلة

والنون، والثانية هي الضاد والفتحة الطويلة واللام. يقع النبر الرئيسى على الوجدتين الأوليين، ويقع النبر الثانوى على الوجدتين الثانيتين.

التنظيم:

قبل دراسة التنظيم يحسن شرح ثلاثة مصطلحات هي: المجموعة الكلامية، والمجموعة الأصواتية، والمجموعة المعنوية.

أ - المجموعة الكلامية: هي سلسلة من الأصوات اللغوية المتصلة فى نفس واحد، واقعة بين سكتين، وهى بهذا التحديد قد تكون جملة أو كلمة.

ب - المجموعة الأصواتية: يحدث عند إلقاء جملة طويلة كجملة الشرط أن يقسم المتكلم هذه الجملة إلى قسمين، أولهما فعل الشرط وثانيهما جوابه، ومعنى هذا أن المتكلم ينطق كل جزء فى نفس مستقل، وهذه تكون المجموعة الأصواتية، فالمجموعة الأصواتية إذا هى سلسلة من الأصوات تنطق بنفس مستقل سواء أكان لها معنى أم لم يكن.

ج - المجموعة المعنوية: هى نطق سلسلة من الأصوات فى نفس واحد على أن يكون لمجموعها معنى، وقد يحدث أن يتوقف المتكلم بعد نطق سلسلة دون أن يكون لمجموعها معنى مستقلاً، لذلك يحتاج إلى سلسلة أخرى حتى يتم المعنى، ومن ثم توصف مجموعة السلاسل بأنها مجموعة معنوية.

والتنظيم هو الإطار الصوتى الذى تؤدى به المجموعة المعنوية من حيث ارتفاع الصوت أو انخفاضه أو توسطه، ولكل إطار نظام ومعنى وظيفى.

النظام التنظيمى: يعتمد النظام التنظيمى على شكل آخر نغمة وآخر مقطع وقع عليه النبر فى الكلام، وعلى المدى بين أعلى نغمة وأخفضها.

وللنغمة شكلان، الشكل الأول يصف نغمة آخر مقطع وقع عليه النبر فى المجموعة المعنوية بأنه ينحدر من أعلى إلى أسفل، والثانى يصعد من أسفل إلى أعلى، والمدى بين أعلى نغمة وأخفضها قد يوصف بأنه واسع أو متوسط أو ضيق. ويقصد بالمدى الواسع إثارة أقوى للأوتار الصوتية بواسطة الهواء المندفع من الرئتين، فيسبب ذلك اهتزازاً أكبر فى الأوتار الصوتية، ومن ثم يعلو الصوت. والمدى المتوسط يقصد به توسط الصوت من حيث الارتفاع، والمدى الضيق يقصد به انخفاض الصوت، واللحن هو مجموعة الكلمات فى المجموعة الكلامية. (مناهج البحث فى اللغة/ ١٩٨ - ٢٠٣، واللغة العربية معناها ومبناها/ ٢٢٦ - ٢٢٨).

لم يكتب الدكتور تمام بتحديد النظام الصوتى للغة بشكل عام، بل راح يطبق ذلك على العربية، ومن ثم خرج بإيضاح النظام الصوتى فى اللغة العربية فى كتابه (اللغة العربية معناها ومبناها)، واعتمد فى هذا التحديد على أسس البحوث فى علم التشكيل الصوتى، وطبقها تطبيقاً دقيقاً للغاية. بدأ شرح هذا النظام بالتمييز بين الصوامت والحركات، ثم راح بعد ذلك يميز بين الصوامت اعتماداً على القيم الخلافية التى تضم المخرج والصفات، واعتمد هنا على المخرج والصفات كما حددها سيبويه، ثم تحدث عن ظواهر انضمام الفونيمات فى الكلمة وما يطرأ عليها من تغير نتيجة لتجاورها فى الكلمة، وناقش كذلك التغير الذى يطرأ على الفونيمات فى صيغة معينة، وهذا هو ما يعرف باسم المورفوفونيمك، وبحث كل هذه الظواهر تحت عنوان الظواهر السياقية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

١ - التمييز بين الصوامت والحركات:

اعتمد د. تمام على وظيفة الصوامت والحركات، وكنت قد أوضحت عند تعرضى لدراسة د. تمام النظرية أنه اعتمد على وظيفة الصامت والحركة فى تكوين المقطع، فالصامت هامش المقطع والحركة نواة المقطع. وأود أن أشير إلى أن د. تمام عندما تعرض للجانب التطبيقى تحدث عن وظيفة الصامت والحركة صوتياً وصرفياً ونحوياً وإفرادياً، فمن حيث الأصوات أوضح أن الصامت يبدأ المقطع ويقفله إن كان مقفلاً، وأن الحركة تتبع الصامت الذى يبدأ المقطع، ومن حيث الصرف نجد أن الحركة هى التى تحدد الميزان الصرفى للصيغ، ومن حيث النحو نجد أن الحركة تقوم بدور إيضاح وظيفة المفردة فى الجملة، وهذا هو ما يسمى بالإعراب، وذلك إذا كانت الكلمة معربة، ومن حيث المفردات نجد أن الجذر فى اللغة العربية يعتمد على الصوامت وحدها.

٢ - التمييز بين الصوامت: اعتمد د. تمام على القيم الخلافية التى تميز بين الصامت والصامت، ووزع هذه القيم على جدول خصصه لذلك، وقد جعل البعد الرأسى للمخارج، وجعل البعد الأفقى للصفات، واعتمد فى تصميم هذا الجدول على سيبويه، ولكنه اصطدم بمصطلحات عنده غامضة، مثل تعريف سيبويه للجهر والهمس، فقد أوضح سيبويه أن الصوت المجهور هو «حرف أشيع الاعتماد فى موضعه ومنع النفس أن يجرى معه حتى ينقضى الاعتماد عليه ويجرى الصوت...» وأما المهموس فهو حرف أضعف الاعتماد فى موضعه حتى جرى النفس معه، وأنت تعرف ذلك إذا اعتبرت فرددت الحرف مع جرى النفس».

يرى الدكتور تمام أنه يقصد بالاعتماد الضغط على الحجاب الحاجز، وأن من أثر هذا الضغط أن النفس يتحول إلى صوت، ويقع هذا الأثر على الحرف.

٣ - الظواهر السياقية فى العربية تشمل ما يلى :

أ - أسس تجاور الأصوات، وقد أسماها د. تمام بظاهرة التآليف، ومن النتائج التى توصل إليها أنه كلما تباعدت مخارج الحروف حسن تأليفها. وأن تجاور أحد الطبقات مع أحد الغاريات نادر جدا.

ب - الوقف: الوقف فى طابعه مفصل من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية. تعتبر كل دفعة منها إذا كان معناها كاملا واقعا تكليسياً منعزلا، أما إذا لم يكن معناها كاملا، كالوقف على الشرط قبل ذكر الجواب مثلا، فإن الواقعة الكلامية حينئذ تشتمل على أكثر من دفعة كلامية واحدة.

ويقول الدكتور تمام إن الوقف ظاهرة ترجع إلى كراهية توالى الأضداد، فالحركة مظهر من مظاهر الاستمرار فى الأداء، والصمت عكس الحركة تماما. والحركة التى تقع فى نهاية الدفعة الكلامية لا بد لمقطعها أن يكون من نوع ص ع. وهو نوع لا يقع النبر عليه، وانعدام النبر يضعف الحركة فى النطق ويجعلها من قبل الروم أو من قبيل الإشمام. ووسائل الوقف هى الإسكان - الروم - الإشمام - الإبدال - الزيادة - الحذف - النقل - التشديد...

ج - المناسبة: الفتحة وألف المد من قبيل صوتى واحد. والكسرة وياء المد من قبيل آخر، والضممة وواو المد من قبيل آخر، لذلك فألف المد تناسبها فتحة قبلها، وياء المد تناسبها كسرة قبلها، وكذلك واو المد تناسبها ضمة قبلها...

أطلق النحاة على الحركة التى تناسب حرف المد الذى بعدها حركة المناسبة. وسجل النحاة تحت حركة المناسبة حركة واحدة هى الكسرة قبل ياء المتكلم من نحو هذا كتابى. وأضاف الدكتور تمام إلى ذلك الفتحة التى تسبق ألف الاثنين فى الماضى والمضارع، والكسرة التى تسبق الياء فى المضارع وهى التى تسمى بياء المخاطبة، والضممة التى تسبق واو الجماعة فى الماضى والمضارع.

وحركة المناسبة تطفى على الحركة المنطرفة للصفة. فإذا كان الاسم مثلاً مرفوعاً بالضممة فحركة المناسبة تحل محل الضمة، كما فى قولنا هذا كتابى، فكتابى مرفوع بضممة مقدره منع من ظهورها حركة المناسبة.

د - الإدغام: ناقش د. تمام تحت عنوان الإدغام الظواهر الآتية:

١ - حذف الحركة القصيرة التى بين الحرفين المتلين أو المتقاربين حتى يلتقيا فينطقا صوتاً واحداً طويلاً وهو ما يعرف بالصوت المشدد، نحو جَعَلَ لَكَ — جَعَلَّكَ. ولكى تحذف الحركة يشترط أن تحتوى الكلمة على أربع متحركات أو أكثر. وتقع الحركة المحذوفة ثالثة أو

ثانية، أما إذا أدى حذف الحركة إلى توالي ثلاثة صوامت، فهنا تختلس الحركة أو تخفى، وبتعبير صوتي حديث تُحوَّل الحركة إلى حركة مركزية ولا يحدث إدغام، ويستثنى من ذلك حالة واحدة هي أن يكون أول هذه الأصوات الثلاثة حرف مد ولين، وأن ثانيها وثالثها يكونان متماثلين، فهنا لا تُحذف الحركة فينشأ مقطع طويل يتكون من ص ح ح ص ص، وتقع النبرة عليه نحو (ضال).

٢ - تحويل الحرفين المتقاربين إلى متماثلين، ويقول الدكتور تمام نقلاً عن سيبويه: إن هناك من الحروف المتقاربة ما يتعذر تحويلها إلى حروف متماثلة، وذلك إذا وقعت في سياق محدد يوضحه كما يلي:

م + ب ← م ب

ف + ب ← ف ب

ر + ل ← ر ل

ش + ج ← ش ج

$$\begin{bmatrix} ت \\ ث \\ د \\ ط \\ ظ \end{bmatrix} \begin{matrix} ز \\ س \\ ص \end{matrix} \leftarrow \begin{bmatrix} ث \\ ت \\ د \\ ط \\ ظ \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} ز \\ س \\ ص \end{bmatrix}$$

وفيما عدا ذلك إذا التقى المتقاربان فإن الثاني منهما يؤثر على الأول فيتحول إلى مماثل له.

٣ - مضارعة حرف لحرف آخر، وهنا أوضح د. تمام أن الصاد إذا جاورت الدال تحولت إلى زاي مفخمة، نحو مصدر — مزدر، وتحويل الشين المهموسة إلى شين مجهورة (j) إذا جاورت الدال، نحو أشدق وأجدق. ومن ذلك أيضاً تحول تاء الافتعال إلى دال إذا جاورت صوتاً مجهوراً، وتحويلها إلى طاء إذا جاورت صوتاً مفخماً.

٤ - الإعلال والإبدال:

أولاً/ الإبدال: قسم الدكتور تمام الإبدال إلى خمسة أقسام هي:

أ - إبدال الصحيح بالصحيح: ويقصد به ما سبق وذكرته تحت باب المضارعة.

ب - إبدال الصحيح باللين: كإبدال الهمزة بالواو والياء.

كساوٌ — كساءٌ

قاول — قائل

صحائف — صحائف

ج - إبدال المد بالصحيح: كإبدال ثاني الهمزة الثانية الساكنة مداً للمحركة السابقة لها،

نحو: أأثر — أثر

د - إبدال اللين باللين: كجعل الواو ياء، نحو:

رَضِيَ — رَضِيَ

و - إبدال اللين بالمد: كجعل الألف ياء، نحو:

غزال — ووضع في صيغة فُعَيْل — غُزَيْل

ثانياً/ الإعلال: ويتحقق بصورة من صور ثلاث هي:

أ - القلب: تقلب الواو أو الياء ألفاً إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما.

ب - النقل: إذا وقعت الواو أو الياء عيناً لفعل أو الإسم الجارى مجرى المضارع مسبوقة

بساكن صحيح، نقلت حركتها إلى الساكن الصحيح قبلها، نحو:

يَقُومُ وَيَقُومُ وَيَقُومُ مَقُومٌ — مَقُومٌ مَقُومٌ

ج - الحذف: تحذف الواو أو الياء عند التقاء الساكنين، نحو:

قَاضِينَ — قَاضٍ

وحذف فاء الثلاثي في المضارع المفتوح حرف المضارعة، نحو:

يُوعِدُ — يُوَعِدُ

د - التوصل: أى التوصل إلى البدء بنطق الساكن في أول الكلمة بألف وصل، نحو:

أَكْتُبُ.

هـ - التخلص من التقاء الساكنين بشرط ألا يكونا مثلين، ويحرك الساكن الأول بالكسرة،

وقد يحرك بالضمّة للمناسبة، وبالفَتْحة في الحرف من وفى أداة التعريف أَل.

و - الحذف لتوالي الأمثال: لا تسمح اللغة بتوالى حرفين مثلين فى أول الكلمة، كما

يحدث عندما تدخل ناء المضارعة على صيغة مبدوءة بقاء التفاعل، نحو لا تنابزوا بالألقاب.

ولا تسمح اللغة بتوالى ثلاثة صوامت فى وسط الكلمة، ويحدث هذا عندما تكون فاء الفعل

تاء ووضع فى المضارع من صيغة التفاعل نحو «ولا تتابعوا فى الشر».

ز - الإسكان منعاً لتوالي أربعة متحركات أو أكثر في الكلمة الواحدة، أو فيما هو كالكلمة الواحدة، نحو ضَرَبْتُ.

ح - الكمية: يستفاد من الكمية في التمييز بين الصيغ، كالتمييز بين فَعَلَ وفَعَّلَ، أو بين فَعَلَ وفَاعَلَ، وتقتصر الحركة الطويلة إذا وقعت في مقطع مغلق، نحو الفتى العربى، والقاضى الفاضل، فألف الفتى وياء القاضى قصرنا لأنهما تُلَيَّا ساكن.

ط - الإشباع والإضعاف: يقصد بالإشباع تقوية النطق، ويقصد بالإضعاف عكسه.

ى - النبر: وفيه كرر د. تمام ما سبق وشرحه فى مناهج البحث فى اللغة.

ك - التنغيم:

١ - إذا كانت نغمة آخر مقطع فى المجموعة المعنوية منحدره من أعلى إلى أسفل فإنها تستعمل فى الإثبات والنفى والشرط والدعاء وفى الاستفهام بالظروف.

٢ - وإذا كانت نغمة آخر مقطع فى المجموعة المعنوية صاعدة من أسفل إلى أعلى فإنها تستعمل فى الاستفهام بالأداتين: الهمزة وهل.

٣ - إذا كان المدى بين أعلى نغمة وأخفضها واسعاً فإنه يستعمل فى الخطابة والصياح الغاضب والتدريس أمام أعداد كبيرة من الطلاب، وإذا كان المدى متوسطاً فإنه يستعمل للمحادثات العادية، وإذا كان منخفضاً فإنه يستعمل فى العبارات اليائسة الحزينة وفى الكلام بين شخصين يحاولان ألا يسمعهما ثالث على بعد قليل منهما.

لقد انتهت الآن من وصف النظام الصوتى للغة العربية كما حدده الدكتور تمام، وأود أن ألفت نظر القارئ إلى أن الدكتور تمام كان بين الحين والآخر يلح على التمييز بين الأصوات وعلم التشكيل الصوتى، فالأصوات حركات يقوم بها جهاز النطق، والتشكيل الصوتى نظام مجرد فى الذهن، وأن النظام الصوتى يهتم بالتغير الذى يطرأ على النظام عند تحقيقه فى شكل أصوات فى بيئة معينة أو فى سياق معين.

لقد لاحظت هذا التمييز واضحاً فى كتابيه: (مناهج البحث فى اللغة)، و(اللغة العربية معناها ومبناها). أما فى كتاب (الأصول) فأجده يميز بين الأصل والمعدل عن الأصل، وهو هنا ينقل هذا التمييز عن النحاة العرب، ويقول «إن الأصل [عند النحاة] هو منطلق التحليل، تنسب إليه الفروع، وكأنهم بهذا ينسبون إلى الأصل نوعاً من الحدس النفسى فى سليقة المتكلم العربى يجعله يسعى عند النطق إلى تحقيق الأصل، فتحول مطالب الموقع والجوار (من

إدغام وإخفاء) دون تحقيق الأصل، فيتحقق الفرع آلياً دون وعى من التكلم، وكان هذا الحدس بالأصل يربط في ذهن النحاة بين الأصل والمعنى، فالمعنى في اللغة العربية يعترف بنون واحدة لا بعدد من النونات تبني عليها معاني الكلمات....» (الأصول/ ١٢٦ - ١٢٧).

ألم تكن فكرة الأصل المرتبطة بالمعنى هي الفونيم أو الحرف كما أسماه د. تمام، أو لَمْ يكن عدد النونات عند التحقيق في كلمة منطوقة ومسموعة هو ما يقصد بالصوت، ومن ثَمَّ فَعلم التشكيل الصوتي يقابل الأصل عند النحاة، وعلم الأصوات يقابل الفرع عند النحاة، ووسائل تحقق الفونيم في عدد من الألفونات هي ما يُسمى بقواعد العدول عن الأصل عند النحاة، مثل الإعلال والإبدال والإدغام وكراهية نوالى الأمثال وعدم التقاء الساكنين....، إن هذا يعني أن النموذج والمثال عند البنائين يقابل الأصل والفرع عند النحاة القدامى، كما يقول ليبسكي Lepschy في كتابه (A survey of structural linguistics p.p. 25 - 35).



نحو أطلس لسانى عربى: المساهمة التونسية

أ.د. الطيب البكوش

أ.د. صالح الماجرى

تونس، الجامعة التونسية

١ - يندرج الأطلس اللسانى ضمن البحوث اللسانية الجغرافية التى تسجل الاستعمال اللسانى فى مناطق مختلفة من الرقعة الجغرافية المعنية بالدراسة، فهى بحوث تهتم بالتنوع اللسانى المرتبط بالاختلاف الجغرافى. وقد جاءت تسمية الأطلس من تسجيل هذه الاختلافات فى خرائط جغرافية يمكن أن تكون محلية أو وطنية أو حتى إقليمية، مثل البلاد العربية بمناطقها الكبرى مغرباً ومشرقاً.

وإن الاهتمام بالاختلافات اللغوية ليس أمراً حديثاً، فنحن نجد فى التراث اللغوى العربى مادة غزيرة تضمنت تسجيلاً للاختلافات اللهجية، بغض الطرف عما يصحب ذلك من تصنيف لها على سلم الفصاحة من الاستحسان إلى الاستهجان.

وتشمل هذه المادة ظواهر متنوعة منها الصوتى والصرفى، ومنها النحوى والتركيبى، ومنها المعجمى والدلالى. ويكفى النظر فى معجم كلسان العرب لابن منظور، أو كتاب سيبويه، أو شرح ابن يعيش لمفصل الزمخشري، لتبين غزارة هذه المادة.

ولعل الاهتمام بضبط قراءات القرآن والمفاضلة بينها، قد كان من العوامل الرئيسية - لا الوحيدة - وراء جمع هذه المادة الهامة التى تمكنا اليوم من رسم خريطة اللسان العربى فى شبه الجزيرة منذ أربعة عشر قرناً، وإن كانت خريطة تفتقر إلى الدقة والشمول؛ لأنها لم تكن هدفاً فى ذاتها آنذاك. وإنما كان الهدف ضبط المستوى اللسانى الأفضل والأجود والأفصح لقراءة القرآن.

أما اليوم فإن غياب المشاغل القديمة بحكم استقرار القراءات استقراراً نسبياً بفضل اكتمال علم التجويد، قد جعل تسجيل الاستعمالات الحديثة أمراً غير واضح الأهداف، وليس محل إجماع حتى لدى المختصين، لذلك فإن من الضرورى توضيح القضية موضوعياً بالإجابة عن جملة من التساؤلات من أبرزها: أى عربية نصف، وأى اختلافات نسجل، وإلى أى غاية نسعى؟

١ - ١ إذا كانت العربية قديماً تصنف تفاضلياً حسب درجة فصاحتها طبقاً لمقاييس سبق أن حللناها فى مواضع سابقة^(١)، فإن عربية اليوم تُصنف أشكالاً إنجازها بطريقة مختلفة:

فصحى ودارجة، تتضمن كل واحدة منهما فى كل بلد عربى رصيذاً مشتركاً و رصيذاً متميزاً، وذلك فى جميع المستويات الصوتية والصيفية والنحوية والمعجمية والدلالية. فالمفاضلة لا تقع بين الفصحيات والدارجات من بلد إلى آخر، وإنما بين المستوى الفصحى إجمالاً والمستوى الدارج إجمالاً، وهى مفاضلة تقوم على تحقير الدارجة وتمجيد الفصحى لاعتبارات دينية وثقافية وسياسية، باعتبار الفصحى لغة الكتاب المقدس، ولغة التراث والإبداع، ولغة الوحدة والأمة قاطبة. وقد نتج عن هذا التطور فى العلاقة بين مستويات العربية تركيز الاهتمام فى الدرس اللغوى على الفصحى وإهمال الدارجة، وقد انجر عن ذلك غياب الوصف الشامل للدارجة. فإذا استثنينا بعض المبادرات فى الوصف الصوتى أو المعجمى لا نكاد نعثر على نحو شامل لأى من الدارجات العربية الحديثة، ولذلك أسباب عدة منها عدم الوعى أو الاقتناع بجدوى مثل هذه الأعمال، ومنها اقتران البحوث اللهجية بمشاغل بعض المستعربين المستشرقين التى كانت محل ريبة أحياناً، ومنها أخيراً التخوف من دعوة بعض العرب فى وقت من الأوقات إلى الاستعاضة عن الفصحى بالدارجة، وهى دعوة خاطئة من الناحية الاستراتيجية؛ هذا فضلاً عن توهم البعض أن الدارجة لانهولها.

١ - ٢ كل ذلك جعل الاهتمام بالدارجة أمراً غير مرغوب فيه وغير مشجع، ولذلك لا نجد على حد علمنا فى الجامعات العربية اهتماماً بالدارجة تديساً وبحشاً، فى حين أنه مكمل لدراسة الفصحى، فالدراسة اللسانية التى تتخذ من الدارجة موضوعاً، لها ما يشرعها وما يجعل منها ضرورة علمية وحضارية، فالدارجة مهما وصفت لن يمكنها احتلال موقع الفصحى فى البلاد العربية، ولا خوف على الفصحى منها إطلاقاً لأسباب تاريخية وحضارية وسياسية. ولا شىء يدل على أن ذلك سيتغير يوماً، بل إن جميع المؤشرات الموضوعية تدل أكثر فأكثر على التفاعل الإيجابى بين الدارجة والفصحى بشكل يخدم الفصحى فى المقام الأول، ويزيد من حيوتها وقدرتها على مواكبة العصر.

والدارجة لغة المهذ بالنسبة إلى كل عربى، وجزء من هويته وترجمان وجدانه، وهى تختزن ثقافة شعبه وعبقريته وتجربته فى الحياة، فكيف يعقل أن يحتقرها لأنها دارجة؟ ولا مرأى فى أن من حقر من لغته فقد حقر من نفسه ومن قومه، فالدارجة جزء من العربية ومستوى من مستوياتها، تتفاعل إيجابياً مع غيرها من مستويات العربية، فإذا اقتنعنا بذلك اقتنعنا بأن دراستها ووصفها يصبحان ضرورة علمية وحضارية ملحة، بدونها تبقى دراسة العربية منقوصة كسلسلة فاقدة لبعض حلقاتها.

فى هذا الإطار يتنزل «الأطلس اللسانى» الذى يسجل الاستعمال الحى واختلافه من جهة

إلى أخرى، وليس من الطبيعي أن تكون الأطلس العربية المتوفرة من إنجاز غير العرب وحدهم، كما لو أن الأمر لا يهم الباحثين واللّسانيين العرب.

٢ - ولقد كانت فكرة إنجاز الأطلس اللّساني التونسي، باعتباره جزءاً من الأطلس اللّساني العربي، تراود الرعيل الأوّل من اللّسانيين التونسيين في قسم الألسنية بمركز الدّراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الذي أنشئ في أوائل الستينات في صلب الجامعة التونسية، وفي مقدّمهم رئيس القسم المرحوم صالح القرماي، لكن نقص الإمكانيات البشرية والمادية والاهتمام ببحوث كانت تبدو أوكد آنذاك قد حالاً دون الشروع في إنجازها. وقد انتظر المشروع إنشاء جمعية اللّسانيات بتونس منذ حوالي عشر سنوات، وعقد المؤتمر الأخير الذي قرّر الشروع في إنجاز المشروع الذي قبلت كتابة الدّولة للبحث العلمي والتكنولوجيا تمويله كمشروع وطني لمدة ثلاث سنوات (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)، وإنجازه في صلب المركز المذكور الذي أصبح تابعاً لها.

وانطلق العمل بإدارة رئيس الجمعية الأستاذ الطّيب الكوش، ومشاركة أمينها العام الأستاذ صالح الماجري، وثلة من الجامعيين والباحثين الميدانيين الشبان.

٢ - ١ - ولقد كان غرضنا - فضلاً عن إنجاز هذا المشروع الطّموح - تكوين مجموعة من الباحثين الشبان يتدربون على البحث ويستكملون العمل الميداني بالبحث القائم على ترتيب المادّة الحاصلة ووصفها واستقرانها حتى ترسخ قديمهم في البحث العلمي اللّساني. ولقد تمّ اختيار المستجوبين أساساً من طلبة المعهد العالي للتكوين المتواصل الذين هم أصلاً من أسرة التّعليم الابتدائي والثانوي، من مناطق مختلفة، تحمّسوا للمشروع وآمنوا به فكانوا عاملاً أساسياً في إنجازنا خصوصاً أننا لم نعاملهم كمتفّدين، وإنما اعتبرنا المشروع مخبراً يشاركون فيه في التجارب وطرح المشاكل والبحث عن الحلول، وضبط المنهجية ومواكبة تطوّر المشروع في جميع مراحلها.

٢ - ٢ - ولقد كانت أولى المراحل القيام بمجرد لما تمّ إنجازها عربياً من أعمال نظرية أو وصفيّة أو ميدانية ذات صلة بالأطلس، منها بعض مشاريع الاستجوابات والمونوغرافيات المتنوّعة والمتفاوتة القيمة.

ولقد لفت انتباهنا أن محور المشاغل السّابقة قد كان المعجم رغم غياب وصف منظم للجوانب الأخرى من العربية التونسية وخاصةً نحواً وصرفاً.

وواضح أن الهدف الرئيسي لم يكن جمع مادة غزيرة صالحة لوصف شامل يتجاوز إطار الأطلس، وإنما الهدف هو وصف الخصوصيات الجهوية في جميع مجالات اللسان، لذلك توصلنا إلى حل مغاير لما جرت عليه العادة وهو تصور ثلاثة استجابات مختلفة (صوتية وصرفي نحوي ومعجمي)، تركز على الخصوصيات المميزة لكل جهة مقارنة بالمرجع وهو العربية الفصحى.

وانطلاقاً من هذه الاختيارات المنهجية شرعنا في الإنجاز طبق المراحل التالية: صياغة الاستجابات، والقيام بها ميدانياً، ثم معالجة نتائجها.

٢ - ٣ - لقد تطلبت صياغة الاستجابات القيام بتجربة أولى بيضاء كانت ضرورية لتحسين العمل وتجنب الأخطاء، قبل التقدّم في الإنجاز مراحل يصبح بعدها الإصلاح باهظ الكلفة.

كما استفدنا من الأعمال اللهجية السابقة التي قام بها مستعربون أو تونسيون، ومن تجارب من رسخت قدمهم في الميدان في الغرب ولا سيّما فرنسا حيث توجد تقاليد عريقة في هذا الضرب من الأبحاث في جميع المقاطعات تقريباً، مثل جزيرة فرنسا حيث العاصمة باريس، وبلاد الباسك، وجهة ليون وغيرها.

وقد نظّمنا بصفة موازية حلقات درس خاصة بالفريق أو بمشاركة مختصين أجنب سَميناهما لقاءات «الأطلس اللساني»، كانت ذات مردود إيجابي على المشروع ولا سيّما في مستوى حوسبة النتائج.

ففي هذه اللقاءات تناقش مشاريع الاستجابات وتجربتها ميدانياً قبل الصياغة النهائية والتطبيق الميداني النهائي.

وقد كان اختيار الصياغة النهائية مستنداً إلى مواطن الافتراق بين الدارجة والفصحى، وإلى ملامح الخصوصيات الجهوية أو الاجتماعية، وإلى الانتقاء المفتوح على الشمول.

٢ - ٣ - ١ - من حيث الافتراق هل نعتبر الفصحى والدارجة مستويين من لسان واحد أم لسانين مختلفين كما ذهب إلى ذلك ابن خلدون في المقدمة عندما اعتبر عربية أهل جيله لغة قائمة بذاتها مغايرة للغة مضر^(٣).

نلخص هنا موقفنا من القضية دون تفصيل^(٤)، فرغم أننا نعتبرهما لسانين نظامياً، فإننا لا نرى تناقضاً في اعتبارهما وظيفياً مستويين من لسان واحد أشمل هو العربية، وفي جميع الأحوال يكون من الهام في إنجاز الأطلس اللساني البحث عن عناصر الافتراق بين الفصحى والدارجة لأنه يوضح أيضاً عناصر الاتفاق، وهنا نورد بعض الأمثلة للتوضيح:

في المستوى الصوتي نكتفي بمثال المقابلة الشهيرة في تونس بين القاف والقاف (الشبيهة بالجيم القاهرية)، وهي مقابلة حيرت ابن خلدون منذ ستة قرون⁽⁵⁾، فالقاف اللهوية الشديدة المهموسة باقية في قراءات القرآن وفي لهجات الحضر، أما القاف الأقصى حنكية الشديدة المجهورة فتسمي لهجات البدو أو الحضر الذين تأثروا بهم، والصوتان بديلان من صوت واحد في بعض الأحيان، وهما صوتان في أحيان أخرى (مثل ذلك: قدم «قدم»/ قدم «كدم»/ قدف «جدف»/ قدف «قذف أي تقياً»).

إن البحث الميداني في إطار الأطلس هو الذي يبين حدود هذه الظاهرة وأهميتها اللسانية. وثمة ظواهر صوتية عديدة أخرى قابلة للدرس مثل مأل حروف ما بين الأسنان، والحروف البيئية، ونطق الهمزة، والتفخيم، والإدغام، والتقريب، والتباين، والتبادل، والنظام الحركي، وغيرها من الظواهر الصوتية الهامة.

وتبرز مواطن الافتراق أكثر في المجال الصرفي النحوي، ويمكن أن نذكر مثال أسماء الموصول التي اختصرتها الدارجة في اسم واحد (إلى)، بينما تكاثرت أسماء الإشارة بشكل لافت للانتباه.

٢ - ٣ - ٢ - إن كل استجواب لا يمكن أن يدعى الشمول، ولا يمكن أن يستوعب جميع الظواهر، وهو أمر نبيته في الأنحاء وفي المعاجم، فمن باب أولى وأحرى في استجواب محدود في الزمن.

تجاوزاً لهذا النقص رأينا عدم الاكتفاء بالأسئلة الموجهة، وترك الاستجواب مفتوحاً قابلاً للتوسيع والإضافة بفضل تقنيات الحوسبة، فعلى هذا الأساس تصورنا البرنامج الحاسوبي.

كما تركنا في الاستجواب هامشاً هاماً للحوار الحر، منه ما يتصل بتعاليق يقوم بها المخبرون حول الاستعمال اللساني ذاته، وهي هامة لبيان مدى الوعي بالفوارق اللسانية.

هذا الهامش الحر يقوم بوظيفة التعديل لضغوط الاستجواب الموجه أو شبه الموجه.

وهكذا يبقى باب الشمول مفتوحاً، وتبرز الخصوصيات أكثر، ويتم التركيز على نقاط الاختلاف والافتراق، فنحصل على مادة ثرية لم تكن مبرمجة مسبقاً، ويتمدّل الاستجواب ويكتمل.

٣ - كيف يتم تحقيق ذلك ميدانياً؟

إن الخوض في هذا الموضوع يتطلب تحليلاً طويلاً، لذلك نكتفي ببعض المحطات الهامة:

٣ - ١ - من حيث اختيار الشبكة، بلغ عدد مواطن الاستجواب ٢٥٠ موقعا جغرافياً تمثل مراكز المعتمديات التي تتكوّن منها الولايات.

وقد تمّ اختيار أربعة مخبرين في كلّ موقع باختلاف الجنس والسّن، وإنّ اختيار مراكز المعتمديات يرتبط بالصبغة الوطنية للأطلس، حتّى يغطّي التمثيل كامل مساحة البلاد التونسية. ثمّ إنّ مركز المعتمدية يمثّل كامل الجهة إجمالاً، ويعبّر عن الحركة الاجتماعية والاقتصادية، وتبعاً لذلك الحركة اللسانية لكامل المنطقة.

وإنّ تجاوز هذا المستوى باختيار شبكة أدقّ يحولنا حتماً من الأطلس الوطنى إلى الأطلس الجهوى الذى يمكن تصوّره فى مرحلة أخرى متقدّمة من البحث، أمّا ما دون ذلك فإنّه يوقع فى التقسيم الاعباطى ويضعف من التمثيلية، وهكذا بلغ عدد المخبرين الذين تمّ استجوابهم ألفاً لكلّ استجواب، أى ثلاثة آلاف وحدة تسجيلية فى الجملة بمعدّل ساعة لكلّ وحدة.

٣ - ٢ - أمّا تقنياً فقد اضطررنا ظروف معينة إلى التسجيل على أشرطة مغناطيسية، وكان بوّدا القيام به بصفة مرّقة منذ البدء حتّى لا نضيع الوقت فى عملية الترقيم بعد التسجيل؛ لأنّها ضرورية للمعالجة الآلية بالحواسيب.

وهى عملية نحن بصدد القيام بها حالياً بصفة موازية لعملية المعالجة الإعلامية.

٣ - ٣ - أما فيما يخصّ سير عمليات الاستجواب فإنّها كثيرة التفاصيل. ونكتفى فى هذا السياق بالإحالة إلى بنك المعلومات المتوفرة حالياً، وهو يضمّ ٩٠٠٠ بطاقة: نلشها للمستجوبين، والثالث الثانى للمخبرين، والثالث الأخير لعملية الاستجواب ذاتها. وتتضمّن هذه البطاقات جميع المعلومات الهامة الخاصة بكلّ طرف من أطراف عملية التسجيل وملابساتها.

إنّ جميع هذه الأعمال تبقى منقوصة أو مادة خاما إن لم تتوّج بالمعالجة الآلية وهى أدقّ المراحل فى هذا المشروع، وهى حاضرة فى الذهن منذ البدء إذ تؤخذ بعين الاعتبار منذ صياغة الاستجوابات وأثناء عملية التسجيل، باتّباع نسق موحد حتّى يمكن الاستغلال الآلى.

إنّ فريقنا منكبّ حالياً على عملية الترقيم - وهى مكلفة جداً طاقة ووقتا -، وعلى برمجة التصرف فى جميع المعطيات، عن طريق تحقيق البرمجة المنظمة للمعطيات الصوتية حتى يمكن استغلالها فى صنع الخرائط التى نأمل أن تصدر أوائلها فى الأيام القادمة إن شاء الله.



الهوامش

- (١) انظر: الطيب البكوش «إشكالية الفصحى والدارجة» ضمن [قضايا اللغة العربية المعاصرة]، الالكسو. تونس ١٩٩٠، ص ص ١٧٣ - ٢١٤، وكذلك «العلاقة بين الألسن ومستوياتها عن التراث العربي» حوليات الجامعة التونسية، عدد ٣٦ - ١٩٩٥، ص ص ١١ - ٣٤.
- (٢) أنجز الألماني بيتر بنشنتا ثلاثة أطالس عربية حديثة (مصر وسوريا واليمن) نشرت بالألمانية.
- (٣) انظر المقدمة: الفصول ٣٨ و ٣٩ و ٤٠ من الباب ٦.
- (٤) انظر مناقشة القضية في الطيب البكوش «هل الفصحى والدارجة لفتان؟» المجلة التونسية للعلوم الاجتماعية، عدد ١٠٠ - ١٩٩٠، ص ص ٨١ - ٩٥.
- (٥) المقدمة: الفصل ٣٨ من الباب ٦.

المراجع

- بالإضافة إلى المراجع المذكورة في الهوامش، نحيل إلى قائمتي المراجع المصاحبة للبحثين المذكورين في الهامش الأول، ونضيف إليها المراجع التالية:
- الطيب البكوش وصالح الماجري «الأطلس اللساني التونسي، تحقيق هوية وعامل تنمية». قيد النشر ضمن أعمال ندوة «اللغات مستقبلها في تونس». المعهد العالي للغات ١٩٩٨.
 - «الاشكاليات الصوتية في الأطلس اللساني التونسي». قدمت بالفرنسية في مؤتمر الجمعية الدولية للهجات العربية، مالطة ١٩٩٨.
 - ثلاث محاضرات حول الأطلس التونسي: الخصوصيات الصوتية، والاستجواب الصرفي نحوي، وعمليات الاستجواب. قدمت بالفرنسية في مؤتمر نفس الجمعية السابقة المنعقد بالمغرب (مراكش ٢٠٠٠)، وهي بالفرنسية.
 - الطيب البكوش «الدراسات اللسانية والتنمية». محاضرة افتتاح السنة الجامعية ١٩٩٩ - ٢٠٠٠، بالمعهد العالي للغات بتونس. قيد السحب - تونس ٢٠٠٠.

تجليات المفردة الفصيحة في ضوء الجهر والترتيل والسَّماع، والأغنية

أ.د. عبده بدوي

كلية الآداب، جامعة الكويت

١. ظاهرة الجهر

١٠.

إذا كان من المعروف أن أهم ظواهر اللغة يرجع أساساً إلى الظواهر المتعلقة بالصوت، والظواهر المتعلقة بالدلالة^(١)، فإن الملاحظ أن تقاليد الكلمة المسموعة - بحكم القدم - جعلتها أكثر أهمية من الكلمة المنظورة، ذلك لأن السَّماع أدخل في الحياة من الكتابة، وأوغل في الوقت نفسه في سلوك الفرد والمجتمع. ولعلّ كلاً من التبر والتنغيم يشهد بهذا، فهما يجعلان الكلمة المسموعة أقدر في الكشف عن ظلال المعنى ودقائقه من الكلمة المكتوبة^(٢)، ثم أن اللغة أداة زمانية تدور في مجموعة من الأصوات المقطعة، والتي تتابع زمنياً لحركات وسكنات في نظام مُصطلح عليه^(٣).

وعلى كل فما يسمّى علمياً صوتاً هو الأثر الواقع على الأذن من ذبذبة الهواء لبعض الحروف، بحيث يشمل أجزاء ثلاثة هي: إنتاج الصوت، وانتقاله، واستقباله، وتوقف شدة الصوت أو ارتفاعه على بعد الأذن من مصدر الصوت، وسرعته كما قدرها العلماء حوالي ٣٣٢ متراً في الثانية^(٤).

ما يهمننا أن العربية أساساً تعتمد على تعدد الدرجات الصوتية لقوة العاطفة عندهم، فهي من اللغات الغزيرة في هذا الجانب وهي كثيرة الشبه بالغناء، وكما أن الذاكرة السمعية مرهفة عند الأطفال بحيث يدركون موسيقى الكلمات قبل معناها، فكذلك اللغات الموهلة في القدم، ثم إنها لغة اشتقاق، والاشتقاق يخلق في اللغة ظاهرة التنغيم، وهناك من يربط بين الأمية وظاهرة الموسيقى^(٥)، ومن المعروف أن حروف العربية تفسى بالمخارج الصوتية على

(١) كما يمكن التفرقة بين الكلام واللغة، فإن هناك تفرقة بين الصوت والحرف، ولعل سيويه قد أدرك شيئا من هذا حين جعل الأصوات مقدمة على دراسة اللغة.

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها. د. تمام حسان ص ٤٦، ٤٧، ط ١ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣.

(٣) الشعر العربي المعاصر، د. عز الدين اسماعيل، ص ٤٧، ط دار الكتاب العربي ١٩٦٧.

(٤) اللغة، ج فندريس. تعريب: عبد الحميد الدواخلي و د. محمد القصاص، ص ٤٣. ط ١ لجنة البيان العربي،

١٩٥٠، الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس، ط ٢ مكتبة نهضة مصر.

(٥) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص ٣١، ٢١٧ وما بعدها، ط ١.

تقاسيمها الصوت من غير لبس أو تكرار، ثم إن فيها حروفاً لا توجد في لغات أخرى، أو توجد أحياناً وتكون مُلتبسة مترددة لاتضبط بعلامة واحدة، بالإضافة إلى أن فيها تناسباً بين الحروف المتقاربة، وارتباطاً بين الأوزان والمعاني كلما اطردت على قياس واحد^(١)، ثم إنها تعرفُ ملاءمةً بعض مصادرها للمعاني، كالجيشان، والغليان، واللمعان، ولهذا قيل ما جاء على فعلان يدل على الاضطراب والحركة، وهناك ما عبر عنه ابنُ جنى في الخصائص من حَذو مسموع الأصوات على مسموع الأحداث، وسوق الحروف على سمت المعنى المقصود^(٢)، بالإضافة إلى ثراء التفسير الصوتي عن الطبيعة كزيف الريح، وخرير الماء^(٣)، كما أن هناك حديثاً قَبْلَ الخليل بن أحمد وسيبويه عن ظاهرة الانسجام في العربية ليكون عمل اللسان من وجه واحد^(٤)، وفي الوقت نفسه هناك ما يعرف بالدلالة الصوتية كالفرق الذي نراه بين كلمتي «تَنْضَخ» و«تَنْضَح»، ومن مظاهر هذه الدلالة «النَّبْر» فقد تتغير الدلالة باختلاف الموقع من الكلمة، وكذلك ما يعرف «بالنغمة الكلامية» ككلمة «لا يا شيخ» التي تفيد صوتياً الاستفهام، والتهكم والسخرية، والدهشة والاستغراب، فتغير النغمة قد يتبعه تغير في الدلالة^(٥)، وهناك امتداد في المدلول.

وقد أجمع نقاد الشعر القدامى على أن أبرز ما يتميز به الشعر عن غيره إنما هو الوزن الذي تنتظم في إطاره المقاطع الصوتية والقوالب الإيقاعية^(٦)، وجماع هذا كله قول الجاحظ «فالصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف»^(٧)، ومن المعروف أن حاسة السمع تعمل في كل الحالات والظروف، أما العين فلا تدرك إلا في النور، وهكذا يكون السَّمْعُ أبو الملكات اللسانية، على حدِّ ما جاء في المقدمة لابن خلدون، ويكون معتمداً في الوقت نفسه على الجَهارة، والتوتر، وقصر الجُمْل، وحروف أقصى الحلق.

(١) أشتات في اللغة والأدب، ص ١١٥ وما بعدها، ط دار المعارف، واللغة والشاعرة، ص ٤ وما بعدها، ط، عباس محمود العقاد.

(٢) أمّا حازم القرطاجني فيقول بانفاق وجهتي المسموعات والمفهومات. منهاج البلاغ، ص ٢٨٦، ط تونس.

(٣) يسمى حديثاً «الأنوماتوية» وهي محاكاة اللفظ بصوته لمعناه. وبينما يرى «جسبرسن» وثوق الصلة بين اللفظ والدلالة، يراها «دي سوسير» اعتبارية لاتخضع لمنطق أو نظام.

(٤) البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر، ص ١٣٠.

(٥) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، ص ٤٢، هناك قابلية اللفظ لتحمل المزيد من الدلالة.

(٦) نقد الشعر عند العرب، د. أمجد الطرابلسي، ترجمة إدريس بلمليح، ص ١٧٥.

(٧) البيان والتبيين، تحقيق عبدالسلام هارون ٧٧/٣.

من كل هذا نعرفُ أن الصَوْت كان يحكمُ العالمَ القديم، وأن قداماء المصريين إذا كانوا قد قالوا إن الموسيقى تُنسَقُ العالم، فإن المحدثين يرون أن إيقاع التنفُّس يحكم إيقاع الحياة، كما يحكم الإيقاع كلَّ بيت في القصيدة، بمعنى أن نغم القصيدة يسيطر على الشاعر قبل البدء في عملية الخلق، فإذا انفلت هذا النغم رأينا المبدع يتوقَّف حتى لا يدخل في منطقة النَّثر، وهذا معناه أن الموسيقى تعبِّر عن عالم الشاعر داخلياً وخارجياً، ولهذا نرى الشاعر ينسَقُ الطبيعة والحياة بما يتلاءم وحالته الشعورية، وهكذا يكون البناء الصَّوتي للقصيدة هو الصورة الحية لها^(١)، ولأمر ما قال جوته في الديوان الشرقي «أودُّ أنْ أتعلَّم كيف كانت للكلمة شأن كبير، لا لشيء إلا لأنها كلمة فاهت بها الشفاه»^(٢).

٢٠

فإذا تتبعنا ظاهرة السَّمع التي نحن بصددِها عند الإنسان الجاهلي، وجدناها مُرهفةً لعدة أسباب في مقدمتها الحياة الصحراوية المفتوحة، والمحكومةُ بدورات صوتية كثيرة، فهناك البيئة المتشابهة، وأصواتُ «التلبية» التي وصلنا منها اثنان وأربعون تلبيةً تعتمد على قِيم صوتية مرجعة موسيقياً^(٣)، ثم إن الأوزان القديمة تصلح أساساً للغناء والإنشاد، لأنها تنتمي إلى مجموعتي الرجز والهزج المتقاربتين موسيقياً، فمستغلن ومفاعيلن إحداهما مقلوبة عن الأخرى، بالإضافة إلى غنائية الرمل والتقارب، والملاحظ أنها جميعاً كانت تُستعمل في الحداء والرعى والسقى، وأن بنيتها موسيقية، فالكلمة توجد في الشمر العربي باعتبارها جسداً صوتياً فقط «فالشمر يستغل كل نسمة حياة في الكلمة، كل نامة حركة، ولا يستطيع السكون إلا حيث يشكّل السكون قراراً تهاداً عنده الحركة بلحظات خاطفة ثم تبدأ من جديد»^(٤)، فالشمر والغناء كانا شيئاً واحداً في الجاهلية، والشاعر باعتباره أمياً بدوياً كان يستعين على ضبط الوزن والقافية بالغناء، ومعنى هذا أن التعامل الحقيقي كان مع النطق باعتباره جهاز الإرسال، ومع الأذن باعتبارها جهاز الاستقبال، فالوزن المحكم كان على صلة بغناء العمل والحداء والرعى والحرب، وبأصوات الحيوانات ووقع حوافرها وأخفافها، بالإضافة إلى إيقاعات النفس الداخلية، ولهذا كان من الطبيعي أن تتلون الموسيقى بالجهازة ورَفَع الصوت،

(١) الصورة الشعرية، ساسين سيمون عساف، ص ١٧، ط المؤسسة الجامعية للدراسات. بيروت.

(٢) جوته والعالم العربي، كاتارينا مومزن، ترجمة د. عدنان عباس، ص ٢٠١.

(٣) نصوص التلبية قبل الإسلام، د. عادل جاسم البياتي، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد ١١

في ١٩٨٢، ثم إن ما وصلنا كان في الغالب رثى وتعاويد وطقوساً وسجع كهان.

(٤) البنية الأيقاعية للشعر العربي، د. كمال أبو ديب ص ٥٢٠.

زد على ذلك أن أكثر الأصوات اللغوية مجهوره، فهي أربعة أخماس الكلام، أما الأصوات المهموسة فتصل إلى الخمس^(١).

وإذا كان قد قيل إن بعض الشعراء كان يصحب آله ويفنى شعره، على نحو ما قيل عن صناجة العرب الأعشى^(٢)، فإن العرب قد استعانوا بالغناء لتصحيح الأخطاء، فحين قال النابغة كما يحدثنا المرزباني في الموشح:

من آل مية رائح أو مفتدى عجلان ذازاد وغير مُرود
زعم الفوارس أن رحلتنا غداً وبذاك خبرنا الغراب الأسود

طلبوا من مغنية أن تسمعه ما قال، فاستدرك وقال: وبذاك تنعاب الغراب الأسود

.. ثم إنه معروف عن الشعوب السامية التي عاصرت العرب أن فن الشعر المرتبط بالحياة وبالعمل صار أدباً شعبياً، وقد تنبه الجاحظ لهذا، وبخاصة حين ربطوا بين الرجز والحداً وحركة العمل، كما تنبه لهذا أبو هلال العسكري في الصناعتين «الألحان هي أهني اللذات إذا سمعها ذو القرائح الصافية، والأنفس اللطيفة، ولا تتهياً صنعها إلا على كل منظوم من الشعر، فهو لها بمنزلة المادة القابلة لصورها الشريفة^(٣)»، كما أن ابن رشيق أطال الوقوف عند هذه القضية فقال: «الغناء حلّة الشعر، إن لم يليها طويت، ونحن نعلم أن الأوزان قواعد الألحان، والأشعار معايير الأوتار لا محالة^(٤)»، كما قال «مقود الشعر الغناء به»^(٥)، بالإضافة إلى الاهتمام بظاهرة الجناس الموسيقية، وإلى اقتراب الشتر من ظاهرة الموسيقى في الأدب، وإلى ضرورة القافية^(٦)، من كل هذا نعرف أنه كان هناك في هذه الفترة الجاهلية ضجيج موسيقى صحراوي، يملأ حياة الناس، وحياة الفن الأول وهو الشعر على وجه الخصوص، وبخاصة ما جاء في المعلقات، وأغاني العمل، وشعر الصعاليك، والشعراء السود، وهكذا تفتحت في مطلع القرن السادس في شمال الجزيرة قدرات ربيعة المستوى، وبلغت صنعها الفنية الكمال، فنشأ فن أدبي مكتمل التضح^(٧).

(١) الأصوات اللغوية، ص ٢٤.

(٢) الأغاني ٥١/٥. تأمل قول حسان:

تَفَنُّ بِالشَّعْرِ إِمَّا كُنْتَ قَائِلُهُ إِنْ الْغِنَاءَ لِهَذَا الشَّعْرِ مَضْمَارُ.

(٣) ص ١٤٤. (٤) العمدة ٦٦/١، ط بيروت.

(٥) نفسه ١١/١، ٢١٢. ومن أقواله أكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى.

(٦) إذا كانت القافية في الشعر القديم تعتمد على وفرة اللغة، فإنها في الشعر الحديث نهاية موسيقية للسطر الشعري، وهذا أنسب نهاية لهذا السطر من الناحية الإيقاعية. الشعر العربي المعاصر، د. عز الدين إسماعيل، ص ٦٧، يضاف إلى ذلك ما يسمّى التقسيم والتقطيع والتطريز والتقويف والتكرير والتسهم والمواردة.

(٧) جوته والعالم العربي، كاتارينا مومزن، ترجمة د. عدنان عباس علي، ص ٥٥.

وحين جاء الإسلام هدأً من هذا الضجيج الموسيقى، فقد أوجد دورات صوتية جديدة تتمثل في الأذان والصلاة وشعائر الحج وتكبيرات العيد... إلخ، وإذا كانت التوراة والإنجيل ترتكز على المزامير والأناشيد، فإن القرآن الكريم قد أحيط بعلمين خاصين بالتلاوة وهما: علم التجويد، وعلم القراءات، فالنسق القرآني يخضع لقواعد تسمى «الغنة»^(١)، ثم بعد الغنة تحي قواعِد الإدغام والإظهار والقلب وهمس الحروف وجهرها وتفخيمها وترقيقها، بالإضافة إلى المد الطبيعي، والمد المنفصل، والعارض للسكون، ثم يجيء بعد ذلك تلوين الصوت، بالإضافة إلى نظام السجع والفواصل، أما الحروف التي تفتح بها بعض السور، فهناك من يراها إشارات وبيانات موسيقية، يتبعها المرتلون باعتبارها دورات صوتية لاكتيائية^(٢)، ثم إن القرآن يحفظ كإيقاعات قبل أن يفهم، ومعنى هذا التعامل مع موسيقى القرآن قبل التعامل مع المضامين القرآنية، ثم هناك في حضارتنا ما يسمى: اللقاء، والمشافهة، والسماع من عالم لا من صحفى، وما يسمى بأسلوب العرصة، والمصافحة، ولأمر ما كانت مشروعية الإنصات إلى التلاوة في الصلاة، المهم أن الإسلام عمل أساساً على غَضِّ الصَوْتِ وتهذيبه، على حد ما نعرف من سورة الحجرات^(٣)، وهناك قول الله ﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَأَغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ إِنَّ أَنْكَرَ الْأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الْحَمِيرِ ﴾^(٤)، وهناك التحذير من الضوضاء ومن الصوت المرتفع^(٥)، ويكون الترتيل في الوقت نفسه معتمداً على الجمل الطويلة أساساً، والحروف من كل الجهاز الصوتي وبخاصة حروف اللين.

(١) هي صوت من الخيشوم فيه جمال حتى ولو كان الصوت المؤدى غير جميل.

(٢) الثر الفنّي في القرن الرابع، د. زكي مبارك ١/٤٧، دار الكتاب العربي، وفي كتاب (الخواطر السوانح في أسرار الفواتح) لابن أبي الأصبغ، تحقيق: د. حنفي شرف ص ٣٧ وماوراهها، نرى هذه الآراء، هي مما استأثر به علم الله - ويخالف في هذا المتكلمون - وقيل هي أسماء للسور، وهي أسماء أو بعض أسماء أو إشارة أو رمز لأسماء الله، أو أنها جاءت لتحدى العرب. أو إنها للتبنيّة وإثارة العجب، أو إنها مدد وأيام وأعوام لتواريخ أمم سابقة، وأن فيها بقاء هذه الأمة وتاريخ مدة الدنيا، أو إنها حروف للدلالة على إنقطاع كلام واستئناف كلام جديد، أو أنها قسم أو حروف ثناء أثنى بها الله على نفسه... أما المستشرقون فهناك من يرى منهم أن محمداً مدين بها لتأثير أجنبي، ومن يرى أنها رموز لمجموعات الصحف التي كانت عند المسلمين الأوائل وليست من القرآن في شيء، وأنها لكي تفهم يجب أن تقرأ، ف«طسم» رمز لقوله تعالى «لا يمسه إلا المطهرون»، ومنهم من يقول الطاء تشير إلى الطور والسين إلى سيناء والميم إلى موسى، وإنها اختصارات لأسماء الله.

(٤) لقمان آية ١٩.

(٣) الآيات من ١ - ٥.

(٥) هناك الوفاة بالصيحة، وبالصوت المرتفع في إحدى عشرة آية تحت سميات: الصاعقة، والرجفة، والصاخة، والزجرة، والطاغية، والناقور، والصب من السماء، والنخ في الصور... إلخ.

.. ثم هناك فى الوقت نفسه قول الله تعالى: ﴿وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾ والترتيل بمعنى تلوين الصوت، ولم يقتصر سبحانه على الأمر بالفعل حتى أكد بالمصدر اهتماماً وتعظيماً^(١)، وقد كان هذا طبيعياً، ونقله حضارية، لأن الجهر بالصوت وبالقول كان مما يتفاخر به العرب، فحين سئل أحدهم عن الجمال قال: طول القامة، وضخم الهامة، ورُحْب الأُشداق. وبعد الصوت، وقد كان هذا منفذاً للشعوبين حين قالوا: وراء هذا طول الاعتياد لمخاطبة الإبل، فالنتيجة كانت جفاء الكلام، وغلظ مخارج الأصوات، فحين يكلمون الجلساء المقربين يكونون مثل من يخاطب الأبعدين المصابين بالصمم، وهذه الجهاره يمكن القول بأنها كانت على حساب المعنى، فالصوت يوجد فى حالة تناسب عكسى مع المعنى، فكلمة ازداد التجانس الصوتى نقص التقطيع فنقص المعنى، وكلمة نقص التجانس كثر التقطيع فكثر المعنى، فالصياح مثلا والنداء وعبارات التفعج والتأوه لا تحمل فى الغالب أكثر من معنى واحد، لأنها تلفظ فى تقطيعه واحدة^(٢).

ومن المعروف أن أصول القراءة القرآنية قد وضعت فى عهد الرسول ﷺ بوساطة طريقتى: التلقى والعرض، وكان أن كتبت المصاحف على اللفظ الذى استقرت عليه العرضة الأخيرة على الرسول ﷺ، ثم كانت مصاحف عثمان، وفى هذا المناخ تخلق «علم القراءات» فى حدود السبعة أحرف التى نزل بها القرآن، فكل من عند الله لامن عند الرسول ولامن عند أحد من القراء^(٣)، على أن الأمر اتسع بعد ذلك حين انداحت الرقعة، وكثر الناس، وقل الضبط، وتعدد الحفاظ، ومن ثم كان لا بد من وقفة حاسمة لإعادة الأحكام، وجمع الحروف والقراءات، ولتوضيح الصحيح والشاذ، وكل هذا كان فى ضوء حقيقة تقول: كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ولو وافقت أحد المصاحف العثمانية احتمالاً، وصح سندها فهى القراءة الصحيحة التى لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها، بل هى من الأحرف السبعة التى نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلقت عليها: ضعيفة أو شاذة أو باطلة، على ما صرح به أبو عمرو وغيره^(٤).

(١) لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق عامر السيد عثمان ود. عبد الصبور شاهين، ص ٢١٠، ط المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة.

(٢) النظريات اللسانية والبلاغة العربية، د. محمد البناني، ص ٩٠، ومثل هذا يمكن أن ينطبق على الشعر التعليمى وعلى أغاني البحر وأغاني العمل لأنها لاتهتم بالمعنى، وإنما الاعتماد الأساسى على الإيقاع.

(٣) النشر فى القراءات العشر، ابن الجزرى، تحقيق إبراهيم عوض، ص ٢١، ط الحلبي.

(٤) لطائف الإشارات لفنون القراءات ١/ ٦٤، ٦٥.

من كل هذا نرى أن العربية حافظت على خاصية السماع فى ضوء ظاهرة الرواية للشعر، وفى ضوء ظاهرة الترتيل القرآنى، ومن المعروف أن القرآن ركز على ظاهرة السمع قبل البصر، وأنه اعتمد على الحفظ أكثر مما اعتمد على الكتابة، فى ضوء مقوله ابن الجزرى «الاعتماد فى نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لاعلى حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة»^(١)، وقد اعتبر السيوطى فى كتابه (معترك القرآن) الوجه الواحد والعشرين من وجوه الإعجاز القرآنى، أن سامعه لا يمجج ولا يملله، فللقرآن موسيقاه المبهرة، ولعل مما يؤكد هذه أن «ألم» ينطق بها عند الترتيل (أ.ل. م) وبهذا تكون رموزاً صوتية لا كتابية، فهى غير معربة^(٢)، ولها قواعد صوتية خاصة بها، وقد كانت الموسيقى القديمة بسيطة، ويشار إلى أركانها بحرف أو حرفين أو ثلاثة، ويعتبر هذا كافياً لتوجيه المعنى^(٣).

من كل هذا نعرف أن نسق القرآن قائم على التنغيم، وعلى شروط صوتية أخرى كالإمالة الشديدة والخفيفة. كما يمكن التعرف على هذا من ظاهرة الفواصل بحروف المد والميم والنون، فالحكمة وراء هذا هى وجود التمكّن من التطريب، بالإضافة إلى ظاهرة التجويد التى تعطينا المفاتيح الصوتية لهذه الموسيقى الجليلة^(٤)، وقد وضع الإمام السخاوى الشروط التى ينبغى أن تراعى فى التجويد شعراً، ومن الطبيعى أن القرآن يقرأ كما يسمع، ويكتب فى الوقت نفسه بطريقة خاصة به.

ثم إن ما يحكم الحياة كان الوحى، وهو الإعلام بخفاء فى سرعة^(٥)، وهو محكوم بقول ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكَلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وُحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يَرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِي بآذَنِهِ مَا

(١) النشر فى القراءات العشر ١/٧.

(٢) يقول الشيخ محمد الشعر اوى فى أهرام ٢٥/٨/٩٥، ١٠/٩/١٩٩٥: عندما بلغنا سورة البقرة قال لنا الفقى: إن بدايتها (أ.ل. م) لا تنطق متصله. إذن القرآن لا يقرأ ككتاب عادى. ولكن لابد أن يسمع أولاً، وهذا يفسر قوله تعالى: ﴿إِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ وَرَبِّكَ أَنْ تَحْفَظَ الْقُرْآنَ وَحْدَكَ، لَابَدَ أَنْ تَسْمَعَهُ أَوْ لَا تَحْفَظَهُ.

(٣) النشر الفنى، د. زكى مبارك ١/٤١.

(٤) يقال جود نحويداً إذا أتى بالقراءة مجودة الألفاظ. بمعنى تنغيم الحروف، وإعطائها حقها، وتوفيتها واجب مستحقها من غير إفراط ولا تفريط، ولا تكلف ولا تعسر ولا تخليط. ويحيث تكون سالمة من تمضغ اللسان، وتقدير الفم، وحصرة الرءاءات.. فما كان فوق البياض فهو برص. وما كان فوق القراءة فليس بقراءة - لطائف الإشارات ١/ ٢٢٢، مناهل العرفان، ص ٢٠٥. ط ٣.

(٥) الكشف للزمخشري ٢/٣٠، ط بولاق.

يَشَاءُ إِنَّهُ عَلِيٌّ حَكِيمٌ»^(١)، وأخيراً فلعل أبا حيان التوحيدي يضئ لنا ظاهرة السمع حين يقول «إن الكلام إذا مر بالسمع حلق، وإذا شارفه البصر بالقراءة من كتاب أسف، والمحلق يعين، والمسف حاضر العين، والمسموع إذا لم يملكه الحفظ تذكر منه الشيء بعد الشيء بالوهم الذي لا انعقاد له، والخيال الذي لامرغ عليه... ومن ثم قوله: أفعل سامعاً مطيعاً إن شاء الله»^(٢).

.. وهكذا نعرف أن الجو القرآني محكوم بالانتقاء اللفظي الذي يمنح التآلف بين الحروف والكلمات والتراكيب، وبالترتيل المجود الذي يشمل الوقفات والحركات والذبذبات الصوتية، كما يشمل الترتيل بالقراءات المتواترة، والإيقاع الداخلي والختامي^(٣)، بالإضافة إلى ما أرشد إليه علماء الاختصاص مما يسمى درجات الإدغام، وما يسمى «الخطأ الخفي»، «والخطأ الجلي»، للمحافظة على عدم «تعمتة» القارئ...، هكذا حوِّظ على نقاوة الترتيل في الكلمة القرآنية المسموعة التي تريح النفس والأذن في الوقت نفسه.

٣. ظاهرة السماع

١.

إذا ذهبنا إلى عالم «السماع» وجدنا الاهتمام به بصفة خاصة عند الصوفية، وأصحاب المواجيد، فهم يظنون أن السماع يثير محبة الله التي هي أصل الإيمان، والذي هو عمل القلب، وبكما لها يكمل، ولهذا يقول أبو طالب المكي: المحبة من أعلى مقامات العارفين، وهي إثارة من الله تعالى لعباده المخلصين، ومعها نهاية الفضل العظيم^(٤)، وبخاصة حين يتردد المرید بين عوالم الفناء والبقاء، والغيبة والحضور، والصحو والسكر، والذوق والشرب، والمحو والإثبات، والستر والتجلي^(٥).... إلخ، وكثيراً ما نجد ظاهرة السكر التي يتولد عنها ما يسمى بالشطح، وما أكثر الذين شطحوا، ولعل الحلّاج يجيء في مقدمتهم حيث سمع في بغداد يصيح:

حويتُ بكلّي كل كُلك يا قُدسِي تكاشفتني حتى كأنك في نفسي
أقلّب قلبي في سواك فلا أرى سوى وحشتي منه، وأنت به أنسى
فها أنا في حبس الحياة ممتعٌ عن الأُس.. فأقبضني إليك من الحبس

(١) الشورى ٥١، ٥٢.

(٢) الإمتاع والمؤانسة ١٦/١.

(٣) الظاهرة الجمالية في القرآن الكريم، نذير أحمد، ص ٤٣٣، ٤٣٤، ط دار المنارة، جدة.

(٤) قوت القلوب ٣/٧٣، ط المكتبة السلفية.

(٥) الرسالة القشيرية، عبد الكريم القشيري، تحقيق: د. عبد الحليم محمود، محمود بن الشريف ١/٢١١ -

٢٢٤، ط دار الكتب الحديثة.

وقد رُدَّ هذا إلى شعور الصوفى بأن ثمة «نار عطش» تشتعل في جوفه، فهناك عطش إلى الفناء في حضن الأولية، وعطش إلى الاتحاد بالله، وإلى ما في الغيب من حقائق، ولكنه مع ذلك يهيم من بارق إلى بارق^(١)، ثم إنها تشكل من ثقافة دائرية لا تتعامل مع التوتر، وإنما تركز على العودة بالإنسان إلى البهاء الأبهى والنقاء الأنقى.

وقد وقف وراء هذا الجانب الإمام أبو القاسم عبد الكريم القشيري فيما يسمى الرسالة القشيرية، فأفاض في الكتابة عنهم، مستنداً في باب السماع إلى قول الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادَ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾، وإلى الحديث «زينوا أصواتكم بالقرآن» وقال: وقد سمع الأكابر الأبيات بالألحان، فمن قال بإباحته مالك بن أنس، وأهل الحجاز كلهم يبيحون الفناء، فأما الحُداء فإجماع منهم على إباحته^(٢)، كما أن ابن سينا أمر بسماع الألحان، وبعشق الصور، وجعل ذلك مما يزكى النفوس، ويهذبها، ويصقلها^(٣)، والفارابي كان إماماً في صناعة التصويت، وموسيقياً عظيماً^(٤)... وفي الوقت نفسه كان هناك من تصدى لهذه الظاهرة، فقد كرهها الشافعي في كتابه (أدب القضاء)^(٥)، كما أنه قال خَلَفْتُ في بغداد شيئاً أحدثته الزنادقة يسمونه «التغيير»، ويصدون به الناس عن القرآن^(٦)، وقد ناقش ابن تيمية في كتابه (الاستقامة) حجج الصوفية التي تبيح السماع، وتمدحه، وبين خطأهم في فهم كثير من الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، فما مدحه الله ورسوله من القول إنما ينصرف إلى كتاب الله، وهو الذي يجب الاستماع لآياته، والتغنى بها بمعنى تحسين الصوت بها من غير ابتداء أو مخالفة للطريقة الشرعية، وأما الاشتغال بالغناء، فهذا هو السماع المحدث المذموم^(٧)، وهو ينتهي إلى إباحة الشريعة للحُداء، ويرخص في الغناء بالأعياد والأفراح للنساء والصبیان، وينتهي إلى القول «السماع يحرك من كل قلب مافيه، فمن كان في قلبه حب الله ورسوله حرك السماع هذا الحب...، كما يشير من قلوب أخرى محبة الأوثان، والصلبان، والإخوان، والخلان، والأوطان، والعشراء، والمردان، والنساء^(٨)». وبصفة عامة تتصف جُمْلُهُ بالغموض والشطح والسريالية، أما الحروف فمُخْتَنَقَةٌ ومُجْهَدَةٌ، وأما رموزه فتحتاج إلى معاناة في الوصول إلى أسرارها، كما فعل محي الدين بن عربي في شرح ديوانه.

٢.

أما السماع في الشعر العربي فقد توفر على جمعه الدكتور على شلق في كل العصور،

(١) الرمز الشعري عند الصوفية، د. عاطف جودة نصر، ص ٣٤٨، دار الاندلس، بيروت.

(٢) الرسالة القشيرية ٢/ ٦٣٧، ٦٣٨. (٣) الإشارات والتهيئات ٣/ ٤٠٣، ٨٢٠ / ٨٢٧.

(٤) وفيات الأعيان ٤/ ٢٤١. (٥) ١/ ٢٧٣.

(٦) نفسه ١/ ٢٩٧. (٧) الاستقامة ١/ ٢٢٩. (٨) نفسه ١/ ٢٦١.

وقد ركز على أن الشاعر العربي عندما يحس بالصوت، فإنه في الوقت نفسه يتذكر عطر المسموع أو طعمه أو نعومته، فحاسة السمع حين تتعلق بالأصوات ترد على الأذن، فيتحول المسموع إلى فكرة، وربما سمعت الأذن بلا صوت كحديث النفس، وهاتف القلب، والوحي المشير، فالصمت له نامة، والضمير له أذن، والعين قد تسمع بالنظر، والأنف يشم الصوت، ويحيله إلى مدركه الأصيل، في ضوء ما يقوله ابن الفارض:

وإن حَدَّثُوا عني فَكَلِّ مَسامِعُ وكَلِّ إن حَدثتْ ألسنةُ تَلو

فالصوت في الشعر العربي - كما يقول - تميز بأنه صورة للنفس، وقد يرفع الصوت سامعه إلى آفاق التجلّي، حيث الشهود والغياب في عالم الحقيقة، بمعنى أن الأجسام تفتنى، وتبقى الأصوات^(١)، ومن كل ما جاء في الكتاب نراه يترجم للمسيرة العربية، صعوداً وخفوتاً، وقوة وضعفاً.

٤. ظاهرة الغناء

١٠.

في ضوء هذا كان من الطبيعي أن تتشكل مدارس متخصصة للغناء، على حد ما نعرف من «مدرسة الحجاز» التي كان الشعر فيها يتحرك في عدد من القنوات، كل منها يراعى شروط الغناء، فهناك الشاعر الذي يتخير البحور - القصيرة والمجزوءة والإيقاعية -، وهناك الملحن الذي يتلقى النصوص ويطلب فيها تعديلاً للتوافق مع اللحن، وهناك المغني - أو المغنية - الذي يتخير ما يتوافق مع مخارج حروفه... بالإضافة إلى رعاية ذوق الجمهور المستمع في العصر، فالشعر يقال ليغني، وليصحب بالمعزف والضرب على الآلات الموسيقية^(٢)، ومعنى هذا أن الحجاز استحدث نظرية جديدة للغناء، ومن هنا لم يصبح الشعر عملاً مستقلاً يقوم به الشاعر، بل أصبح عملاً يعتمد على فنون أخرى، أو قل أصبح فناً يعتمد اعتماداً على فن الغناء وألحانه وأنغامه، «وهو فن كان ينهض به الموالى من المغنين والمغنيات^(٣)»، ولعل هذا يؤكد قول آدم ميمز «كان أعظم شئ عند العرب الموسيقى والإيقاع على الغناء^(٤)»، ويؤكد مقوله من يربط بين إيقاع النفس وإيقاع الأعمال المبدعة^(٥).

(١) السماع في الشعر العربي، د. علي شلق، ص ٥، ٦، ط دار الأندلس. بيروت.

(٢) الصناعين ص ٢٩.

(٣) التطور والتجديد في الشعر الأموي، د. شوقي ضيف، ص ٢٩، ط ٨، دار المعارف بمصر.

(٤) الحضارة الإسلامية، ترجمة د. عبد الهادي أبو ريبة، ص ٢٥٢.

(٥) الصورة الشعرية، ساسين سيمون عساف، ص ١٧، ط المؤسسة الجامعية للدراسات. بيروت.

... فإذا انتقلنا من هذه المدرسة المبكرة، ومن ارتباطها الحميم بالغناء، ستقابلنا «مدرسة الموشحات» في الأندلس التي ظهرت في أواخر القرن الثالث الهجري على يد محمد بن محمود الضرير، ومقدم بن معافر في عصر الأمير المرابطي. وكيف تؤكد هذا الفن على يد عبادة بن ماء السماء، وابن اللبانة، وابن نقي، وابن سهل الأشبيلي، وابن زهر الأشبيلي، وابن زمرك، ولسان الدين الخطيب... إلخ، بالإضافة إلى دور «زرياب»، وإلى دور ما يسمى الخرجة^(١). والتي يراها البعض تمثل بقايا الشعر الغنائي الروماني الذي سبق الموشحات، وهو افتراض نظري، بينما يرى البعض أنه وجد في هذه الفترة ازدواج لغوي، فالخرجة الرومانية قفل لموشحة كتبها شاعر عربي بالفصحى، ثم ختمها بخرجة من نظمه هو باللغة الرومانية «ليمَلحْ بذلك موشحته ويزيدها مسكاً وعتيراً»^(٢)، وقد ازدهر كل هذا في بيئة جمالية مترفة نحتت في تقديم فائض موسيقى ساعد عليه الميراث الشعبي الأندلسي الذي كان يعتمد أساساً على المعادلة السمعية للتفاعيل الخليلية المحولة إلى تراكيب نبرية^(٣).

.. وأخيراً تكونت من وقت مبكر «مدرسة الإنشاد الديني»، والتي كانت تعتمد على ما يسمى البديعيات، والابتهالات، والمدائح النبوية، وكل ما يتصل بالسيرة، أو ما يسمى قصائد المولد في مصر، أو «المالذ» في الكويت، وهو يؤدي في المنازل ليلاً عند الأفراح والندور، مع مرافقة للألات الإيقاعية، ويطلق عليه اسم «شيلات».

٢٠

.. ابتداءً نعرف أن الأغنية العربية القديمة هي ما يسمى «الصوت»، فالعرب يقصدون بالصوت مقطعاً من الشعر المعنى، فكل شعر يفنى يسمى صوتاً، وكل شعر لا يفنى لا يسمى صوتاً، فقول الشاعر: ألا يا صبا نجد متى هجت من نجد، صوت يطرب ويفنى، أما قول الشاعر: مكر مفر مثيل مديبر معاً، فشئ لا يمكن أن يفنى، ولا يمكن أن يلحن، فهو ليس صوتاً «وعلى هذا فرق العرب بين الشعر الذي يفنى، والشعر الذي لا يفنى، وسموا ما يفنى صوتاً»^(٤). فالصوت في سلم الموسيقى الشرقية قد يكون عميقاً فيسمى بالقرار، كما قد يكون رقيقاً حاداً^(٥). ويسمى الجواب، المهم أن درجة الصوت تتوقف على عدد الاهتزازات

(١) الخرجة هي آخر قفل في المرشح، وهي الجزء الوحيد الذي يوجد فيه اللحن ويسطرّف - جيش التوشيح.

لسان الدين بن الخطيب: تحقيق هلال ناجي، محمد ما ضور. المقدمة (خ) ط تونس.

(٢) نفسه، المقدمة غ - وقد عرف ابن سناء الملك الموشح بأنه كلام منظوم على وزن مخصوص يتألف من خمسة أفعال وخمسة أبيات ويقال له التام. وفي الأقل من خمسة أفعال وخمسة أبيات ويقال له الأقرع - دار الطراز، ص ٢٥.

(٣) ديوان ابن قزمان، فريدريكو كورنتي، ص ١٠. ط المجلس الأعلى للثقافة.

(٤) الموسم الثقافي لمعهد التربية للمعلمين، دراسة للدكتور يوسف الدوخي.

(٥) الأصوات اللغوية، ص ٧.

فى الثانية. وقد قدم لنا أبو الفرج الأصفهانى على بن الحسين (٣٥٦ هـ ٩٧٦م) أعظم وثيقة حفظت هذا التراث الفنى، وأهم مصدر للشعر العربى طوال فترة تمتد من القرن السادس الميلادى إلى منتصف القرن التاسع، أو كما ألفنا أن نقول: من قبل الإسلام بأكثر من قرن إلى منتصف القرن الرابع الهجرى، وعلى الرغم مما يحاول «بلاشير» من الغض من قيمة أبى الفرج والتهوين من الجهد الذى قام به، فإن كتاب الأغانى يعتبر التويج النهائى لتلك الجهود الضخمة من الرواية والتدوين التى تضافرت عليها أجيال من الرواة بذلوا كل ما فى طاقتهم من جمع التراث وتدوينه^(١). وقد سبق هذا الكتاب بكتب عدة فى الغناء سميت باسمه، وكل الألفاظ الواردة فى كتاب أبى الفرج تتعلق بالعود العربى «فإذا علمت تركيب هذه الآلة هان عليك فهم ما أشكل عليك من مصطلحها»^(٢)، وكان فى مقدمة ما حرص عليه الكتاب هو البدء بالمائة صوت المختاره للرشيد، وذلك حين أمر المغنين - وهم يومئذ متوافرون - أن يختاروا ثلاثة أصوات من جميع الغناء، ثم كان دور الواثق الذى أمر باختيار أصوات من الغناء القديم، ولعل مما شجعه على هذا السبق فى التأليف أن الكتاب المنسوب إلى إسحق مدفوع أن يكون من تأليفه، ولهذا رأى أن يقدم لنا هذا المجهود الذى يتعرض فيه للصوت وطريقة الإيقاع^(٣)، فهو يذكر الغناء العربى وقواعده، بالإضافة إلى التعريف بآلات الطرب والموسيقى التى كانت متداولة، المهم أن هذا الجانب المتصل بالغناء كان أثيراً فى المؤلفات العربية، ومذكراً بالمقوله التى تقول: أروع الشعر ما غنى به^(٤).

... ثم كان التطور وولادة مدرسة لحنية جديدة، حين ابتعد الملحنون عن الخط الواحد الميلودى إلى ما يسمى: التمجيد، والأرغنة، أو ما يسمى الزائدة، وهى الحلية، أو النقرشة، أو الوشى الذى يدخل على الخطوط اللحنية الميلودية، أو ما يعرف باسم «اللحن المخالف»، فيما يقوم أحد العازفين أو المغنين بأداء اللحن فى صورته البسيطة، يقوم فنان مصاحب بنقش اللحن وتوشيته بنغمات عارضة، أو حليات كبيرة أو صغيرة^(٥)، كما أدخلت المدرسة ما يسمى الترعيدات، والتمزيجات، والتفريعات، وإذا كان القدماء بصفة عامة قد جعلوا

(١) دراسة فى الشعر الجاهلى، د. يوسف خليف، ص ٣٥، مكتبة غريب، ط ١.

(٢) الأغانى ١ / ٣٩، ط دار الكتب

(٣) نفسه، ص ٢، ط بولاق.

(٤) من المؤلفات التى تعرضت لهذه الظاهرة الكتب الآتية: محاضرات الأدياء للراغب الأصفهانى، والأمالى، وذيل الأمالى لأبى على القالى، والكشكول للعاملى، والمستطرف للأبشيى، والمنازل والديار لأسامة بن منقذ، واللهم والملاهى لابن خرداذبة، كما قيل إن للحافظ كتابين هما طبقات المغنين، ورسالة القيان.

(٥) مقدمة رسالة ابن المنجم فى الموسيقى وكشف رموز الأغانى. تحقيق وشرح: د. يوسف شوقى، ص ١٣، ط دار الكتب.

اللحن فى خدمة حروف النص، فالغناء الحديث قد تجاوز هذا إلى ما يسمى الأسلوب التعميري، أو الأسلوب المتضاد.

وإذا كان القدامى قد اعتمدوا على السماع دون الحاجة إلى التدوين، فإن كتاب الأغاني هو الذى أبقي على تجسيساتها، ولا تنسى العمل الذى قام به صفى الدين عبد المؤمن بن أبى المفاخر الأموى (ت ٦٩٣) فى كتابه (الأدوار فى الموسيقى). فقد سبق بعمله هذا علماء أوروبا بأكثر من قرنين من الزمان، وكانت طريقته سهلة مستوفية عناصر التدوين «فقد ميز النغم المختلفة فى الطبقة بما يقابلها من الحروف الدالة عليها، وحدد أزماتها فى اللحن بالأعداد التى تخص كلاً منها فى دور الإيقاع المفروض، ثم قرن أجزاء الأفاويل فى الألحان الغنائية بما يقابلها من أجزاء النغم^(١)».

... وفى الوقت نفسه تطورت مدرسة الإنشاد الدينى بالمحافظة على الإيقاع بطريقة الضرب على العصا المعدنية، وعلى الاعتماد على بعض الآلات الموسيقية البسيطة، وعلى ما يسمى «الكورال»، وتوزيع الأصوات على مجموعات بعينها.. ابتداءً كان الغناء متأخراً عن الكلام، وربما كان فى أول الأمر للفت الأنشى، ثم تحول لإشباع رغبة فنية فى الإنسان^(٢). ويمكن القول إن الكلمة المغناة قد ذبلت، ثم سقطت، فى فترات العزلة والاحتلال الأجنبى، فهناك ارتباط بين هذا الفن وبين الأدوار الاجتماعية. ثم هناك مجتمع الرجال المنفصل عن مجتمع النساء، فلم يكن منتشرأ فى هذه الحقب إلا بقايا متوارثة من الإنشاد الدينى، وما يتسرب من أحزان فى الأغاني الشعبية.

ابتداءً من هذا القرن كان الرجال يسمعون «المطرب» فى الأفراح، «والقارىء» فى المآتم، وأما النساء فيسمعن «العالمة» فى حفلات الأعراس، و«الناتحة» فى مجتمعات العزاء، فالغناء غالباً كان يسمع فى البيوت، ولا رقابة عليه، وكان يقوم به بالنسبة للنساء العوالم والغوازى، وأما بالنسبة للرجال فكان له دورٌ فى دُور اللهو والمجانة، وقد استمرت هذه الحال حتى كانت ثورة ١٩١٩م فكان أن زالت الفوارق بين عالم الرجال وعالم الحريم، ولكن هذا كان مؤقتاً، لأن الأمور سرعان ما ارتدت إلى ما قامت عليه فى الماضى، وإن كان قد بقى شئ منه بعد ذلك، فأكثر المستمعين إلى محمد عبدالوهاب من النساء، وأكثر المستمعين إلى أم كلثوم من الرجال، وحين تتوالى السنوات يظهر أن الذوق الغالب كان هو «ذوق النخبة المختارة من أبناء البلد، وهى فئة امتازت فى عهدنا بالرقّة والأناقة وإيثار اللطف والدمانة فى أحاديث مجالسها، ومن باب أولى فى الأغاني والألحان^(٣)». ثم كانت هجمة الاقتباس والانتقاع بما

(١) الأدوار فى الموسيقى. تحقيق وشرح: غطاس عبد الملك خشبة، ص ٢٧، ط الهيئة المصرية العامة للكتاب.

(٢) الأصوات اللغوية، ص ١٣. (٣) دين وفن وفلسفة، عباس محمود العقاد، ص ٣١٦.

هو معروف في الموسيقى الأوروبية على نحو مخصوص (١)، ومع ذلك كان خط التأليف الغنائي يتصاعد، وتشتبك فيه الفصحى مع العامية، ولعل أول من يقابلنا هو عبد الله الشبراوي أحد مشايخ الأزهر، فقد صدر له ديوان بعنوان «مفاتيح الألفاظ في مدائح الأشراف»، وقبل كان يحتوي على غزليات وأشعار ومقاطع - أي مقطوعات غنائية مشهورة - وقد تلقفت أم كلثوم في عصرها إحدى هذه المقطوعات التي أولها:

وَأَنْتِ الْمَرَادُ وَأَنْتِ الْأَرْبُ	وَحَقَّقْ أَنْتِ الْمُنَى وَالطَّلَبُ
تَحْيِّرُ فِي وَصْفِهَا كُلُّ صَبٍّ	وَلِي فَيْكِ يَا هَاجِرِي صَبْوَةٌ
إِذَا لَاحَ لِي فِي الدَّجَى أَوْ غَرَبَ (٢).	أَبَيْتِ أَسَايِرَ نَجْمِ السَّمَاءِ

ويبدأ الاشتباك بين الفصحى والعامية، وذلك أننا رأينا شيخ الشعراء إسماعيل صبري يغازل هذا العالم فيكتب بعض الأغاني بالعامية، على حد ما نعرف من الأغنية المشهورة التي غناها محمد عثمان:

مَنْ غَيْرِ مَكَابِرُ	قَدَّكَ أَمِيرُ الْأَغْصَانِ
عَلَى الْأَزَاهِرِ	وَوَرْدِ خَدِّكَ سُلْطَانِ
يَا قَلْبُ حَاذِرِ	وَالْحَبِّ لَهُ أَشْجَانِ
جِزَا الْمَخَاطِرِ (٣)	الصَّدِّ وَيَا الْهَجْرَانِ

ثم نرى شوقي ينزعج في أول الأمر، حين دخل عليه محمد عبد الوهاب وطلب أن يسمع لحناً موسيقياً ألفه، ثم قال له: أَلَّفَ لِي كَلَاماً يَتَنَاسَبُ مَعَ هَذِهِ الْمَوْسِيقَى، وَكَانَ أَنْ غَضِبَ وَلَمْ يُسَرِّعْهُ إِلَّا تَطَوُّعَ الشَّيْخِ يُونُسَ الْقَاضِي بِأَنْ يَقُومَ بِهَذَا الْعَمَلِ، وَقَوْلِ شَوْقِي: سَأَعْطِيكَ خَمْسَ جَنِيهَاتٍ ذَهَبِيَّةٍ مِكَافَأَةً إِنْ فَعَلْتَ، وَبِالْفِعْلِ انْتَحَى الشَّيْخُ يُونُسَ الْقَاضِي رُكْنًا مِنْ بَيْتِ شَوْقِي، وَرَاحَ يَسْمَعُ اللَّحْنَ وَيَسْتَعِيدُهُ، وَيُؤَلِّفُ عَلَيْهِ كَلَاماً يَتَنَاسَبُ مَعَ اللَّحْنِ، وَكَانَتْ ثَمَرَتْ هَذَا كَلِمَةً «أَهْوَنَ عَلَيْكَ» (٤)، وَبَعْدَ فِتْرَةٍ دَخَلَ شَوْقِي هَذَا الْمِيدَانَ فَكَتَبَ

(١) لعل خير من يمثل ذلك الرحبانيون في لبنان.

(٢) ملحق الأهرام الأدبي في ٤ / ١ / ١٩٩٤. وهناك الدور الذي لحنه عبده الحمولي من تأليف الشيخ عبدالرحمن قراعة «مفتى مصر في العشرينات»، وأوله:

الله يصون دولةً حسنك على الدوام من غير قتال

(٣) كما أنه كتب أغنية تحية للسلطان حسين كامل. الشاعر إسماعيل صبري، د. عبده بدوي، ص ٧٠، ط المجلس الأعلى للثقافة.

(٤) دراسة بعنوان / مشايخ الطرب، عبد النور خليل. الأبناء الكويتية في ١٦ / ٧ / ١٩٩٠.

«بلبل حيران»، و«النيل نجاشي»، و«شبكت قلبي يا عين»، و«في الليل لما خلى»، كما أُلّف نشيداً شعبياً في حفل افتتاح معهد الموسيقى العربية في ١٦ / ١٢ / ١٩٩٢^(١)، ولم يقف الأمر عندما أُلّف لمحمد عبد الوهاب لأنه كتب بالعامية لعبده الحامولي، وليوسف النيلواوي، وللسيدة ملك، وقد أقام حفلاً احتفالاً بزفاف نجله على، وكان برنامج الحفل يحتوي على ثلاثة أعمال بالعامية من تأليفه... وهكذا نرى أن شوقي أوغل في هذا العالم بالعامية. وقد جراه في هذا العالم بشارة الخوري، وزاد عليه كثيرون في مقدمتهم أحمد رامى، وصالح جودت^(٢)، كما شارك د. طه حسين بأغنية «سامحنى» من تلحين كامل الخلمى، وغناء منيرة المهديّة^(٣)، أما الذين تمسكوا بأن يكون الغناء لهم بالفصحى فهم كثيرون، يجئ في مقدمتهم على محمود طه، ونزار قباني، عباس محمود العقاد، محمود حسن إسماعيل، بالإضافة إلى إبراهيم ناجى، فما غنّى لهم كان من الفصحى، ولعل هذا يسوقنا إلى التعرف على موقف نازك الملائكة من الكتابة بالعامية، فقد كتب إلى د. عبدالهادى محبوبة في ١٤ / ٢ / ١٩٩٠م «وأما بالنسبة إلى ما كتبتُه باللّهجة العامية، فإن لها أكثر من قصيدة في الشعر العامى وبخاصة الغنائى منه، ولديها مجموعة تحفظ بها. ولما طلبتُ منها نقل بعض مختارات منها لإرسالها إليك رَفَضَتْ بدعوى أنها في اللهجة العراقية التى يصعب عليك قراءتها، وربما معرفة معنى مفرداتها، ولكن من حسن الحظ أن تكون القصيدة التى قالتها بمناسبة سفر البراق بين بدى، وقد وافقتُ أخيراً على إرسالها إليك، باعتبارك درست لها فى الجامعة، مع العلم أن ال - ك - فى العامية العراقية تعنى ال - قاف - فى الفصحى، والكاف هذه قد أقرها مجمع اللغة العربية هى وال - ج - وإضافتها إلى حروف الهجاء العربية».

ضيقنا ورده

- بمناسبة سفر البراق إلى أمريكا -

طلّوا علينا
واخنا اشبيدينا^(٤)؟

يا مسافرين الصبح
أشعلنا الورد والشمع

(١) الشوقيات المجهولة، د. محمد صبرى ٣٠٤ / ٢ وما بعدها.

(٢) يغلب على ما ألفوه التأثير بالشعر الفصحى من حيث الرؤيا والتشكيل، أما الذين غاصوا فى المفاهيم الشعبية وفى اللغة الشعبية فهم كثيرون، يجئ فى مقدمتهم بيرم التونسى، بدر بن عبد المحسن، صلاح جاهين، الحداد، الأبنودى، سيد حجاب، مجدى نجيب .

(٣) مقال رجاء النقاس فى الأهرام ١١ / ٩ / ١٩٩٥.

(٤) اشبيدينا: ماذا بأيدينا.

ضِيَعْنَا وَرَدَهُ
فَوَكَ الْمَخْدَةَ (١)

والساعةُ خمسُه الفجر
والدمعُ فوق الهدبِ

يَمْتُهُ تَعُودُونَ (٢)؟
غَرَّكَ المَاعُونَ (٣)

لَا نَحِبُ وَاطَّلَ أَنْظُرُ
وَالجَاىَ فَاوِ وَطَفَحَ

مَا شَفَتْنِي بِرَاقِ (٤)
شَكَّكَ الأورَاقِ (٥)

يَا دَجَّهَ الكَنْطِرَه
بِيَدِي القَلَمِ وَالدَّمِيعِ

يَبْجِي الكَمْرَ فَوَكَ (٦)
وَإِوِ صَفْلَكَ الشُّوكِ (٧)

وَإِنْ كَلَّتْ طَالَ السَّفَرُ
يَا كَمْرَ عَبَّيْ دَمِيعِ

من كل هذا نعرف أن كبار الشعراء لم يتعالوا على العامية، بل هم سعوا إليها، ولقد كان دخولهم أساساً من باب الأغنية، فهي أقدر على الانتشار، وعلى تداول اسم الشاعر.

خاتمة:

- ١ -

ابتداءً يمكن القول بأن الحضارة العربية بدأت حضارة سماعية بسبب عزلتها وأمتها وظروفها الخاصة، وحين جاء الإسلام غَدَّى هذه الظاهرة بالقرآن ووسائل تلقية وترديده وانحيازه إلى السمع قبل البصر، وحين انتشرت الحضارة لم تتخلص من هذين الرافدين، بل جعلتهما سمتين من سماتها الحضارية في كل العصور، وقد كان يمكن أن تتولد عن هذه الخصيصة السماعية أشكال جديدة متطورة عنها، كما حدث في الحضارات الأخرى - مع اختلاف في المسيرة - على حد ما نعرف في الحضارة الغربية من توالى وازدهار أشكال جديدة

(١) فوك: فوق، الهدب: الجفن. مفرد الأهداب. (٢) لا نحب: لا أبكى. يمته: متى

(٣) الجاى: الشاى، غرك: أغرق.

(٤) الدجه: القاعدة = العمود. الكنطرة: القنطرة.

(٥) شكك: مزق.

(٦) كلت: قلت. يبجي: يبكى. الكمر: القمر.

(٧) عبي: املا. الشوك: الشوق.

مثل الأوبرا، والأوبريت، والقصائد السمفونية^(١)، ولكن هذا لم يحدث في الحضارة العربية، وما حدث في العصر الحديث كان تقليداً وانتفاعاً بما حدث في العالم، صحيح أن بعض الأغاني قد اقتربت من الدرامية، ولكن كل هذا كان هامشياً.

لقد كانت الفضاءات العربية مغطاة بأعمال مجردة لشعراء مثل المتنبي، وأبو فراس، والشريف الرضي، وصفى الدين الخلي، والبهاء زهير... مع مزاحمة شديدة للأغاني الشعبية التي كانت تقترب من هموم الناس، وأفراحهم وأحزانهم، فالفصحى كانت مجردة، والعامية كانت مباشرة ومحسوسة، ولهذا أصبحت لها السيادة على الفضاءات العربية في نهاية الأمر، ولعل مما ساعد على هذا توجيه ضربات قاتلة للفصحى، فهناك من منع التعليم بها، وهناك من هاجر منها كعدد من الكتاب الذين يكتبون بالإنجليزية والفرنسية، وهناك من يراها في بعض الأقسام الجامعية الأجنبية لغة سامية شبة ميتة، فإذا درست فلكى تكون في المقام الأول في خدمة النص اليهودي المسيحي، ثم هناك من بدأ يكتب بالعامية بدل الفصحى، ومن يختارها لغة للحوار في القصة، ومن جعلها اللغة الرئيسية في الإذاعة، والتلفزيون، والمسرح، والسينما، في ضوء المقولة التي تقول إن لغة العصر في العقود الأخيرة لغة الصورة، بالإضافة إلى تقليد الأجنبي في كل شيء^(٢)، فإذا أخذنا مثلاً ظاهرة «العقد» التي عرفها القدماء بأن ينظم نثر إما قرآن أو حديث أو حكمة، وما أكثر ما عرف هذا في الحضارة العربية، مع المحافظة على الشكل والمضمون العربي، وقد يعرب المضمون الأجنبي كما هو معروف فيما يسمى «الخرجة» في الموشحات، ولكن شعراءنا المحدثين يؤثرون أن يكون العقد كما هو في اللغة الأجنبية، كتقول صلاح عبد الصبور في قصيدة «بودلير» في ديوان أحلام الفارس القديم^(٣).

أنت لما عشقت الرحيل

لما تجد موطننا

يا حبيب الفضاء الذي لم تجسه قدم

يا عشيق البحار. وخذن القمم

يا أسير الفؤاد الملول

(١) اقترب من هذا حديثاً أحمد زكي أبو شادي، كامل الشناوي، وعبد الرحمن الحميسي، وعبد بدوي.
(٢) إذا كان هناك ازدواج لغوي بين الفصحى والعامية، فهناك ثنائية لغوية بين العربية ولغات أخرى ذات صدوره.

(٣) ص ٦٣.

يا صديقي أنا

Hypocrite Leteur

Mon Semblabel - Mon Freve

شاعرٌ أنت والكونُ نثر

ومثل ما فعل د . عز الدين إسماعيل وآخرون، وهناك صرعات جيدة ، وصرعات لا تقدم إلا ما يثير الغرابة والدهشة، على أن الأمر أخطر من التعامل مع الصرعات، المهم أن ظاهرة السمع كان لها دور كبير في الماضي، وبمرور القرون لم يكن للإنسان العربي دور مبتكر في هذا المجال، أما ظاهرة البصر فقد أصبحت لغة العصر، ولغة الواقع، ولهذا يستشرفها الإنسان العربي من جديد، وينحاز إليها انحيازاً يكاد يكون كاملاً.

- ٢ -

من كل هذا رأينا المفردة العربية أثرت في رؤية أهلها للحياة، فكلما نتكلم اللغة العربية فاللغة تتكلمنا - إن صح التعبير - ، والملاحظ أن الغالب على المفردات كان المتداول في عصر التدوين وما قبله، وأنها في أغلب الأحيان كانت تعتمد على العالم البدوي الصحراوي المجرد المسموع، بالإضافة إلى عالم الاكتشاف، وإلى عالم الخلق الذي كان نادراً، أما المفردة القرآنية فلها شأن آخر متصل بالسماء.

وإذا كان الأصوليون يقرون هذا، فالمحدثون يميلون إلى اعتماد مرجعية أخرى تتمثل في الترجمة ومعرفة اللغات، وإن كان يميزها جميعاً ما يعرف بالنظام البياني، في مقابل النظام العرفاني، والنظام البرهاني، مع ملاحظة أن العربية - وبخاصة في العصر الحديث - قد أفادت من كل هذا حين تبنّت المفردة المحسّنة والمصورة، وحين أصبح الخطاب الحدائي ممارسة لغوية في المقام الأول، أو بعبارة أخرى وجود لغة في اللغة.



النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية

أ.د. عبده الراجحي

كلية الآداب، جامعة الإسكندرية

توضيح:

ألقيت هذه المحاضرة في النادي الأدبي بالرياض سنة ١٤٠٧ هـ ثم طلبها منظمو الندوة العالمية التي عقدت في القاهرة عن «إشكالية التحيز في الفكر العربي المعاصر»، فقدمنا لها بمقدمة عن مفهومنا لمعنى «التحيز».

وكان الصديق العزيز الدكتور حمزة المزيني قد علق على هذه المحاضرة في صحيفة الرياض آنذاك، ولم أعقب على تعليقه لأسباب كنت أراها وقتئذ، ثم نشر تعليقه في كتابه «مراجعات لسانية» الذي نشره النادي الأدبي بالرياض عام ١٩٩٠.

وإذ لم يتغير رأيي قبل نشر كتابه وبعده، وحيث إن «المراجعات» العلمية الحقيقية تعد نشاطاً علمياً ضرورياً للإضاءة والتقدم، فإني دائماً أحتفل بهذه المراجعات وأرحب بها ترحيباً قد يزيد على الموضوع الأصلي، خاصة إذا ارتبط منهج المراجعة بالموضوعية والرغبة في المساعدة على البناء، لذلك كله آثرت الالتزام بموقفى وتقديم هذه المحاضرة القديمة إلى النشر في هذا الكتاب الاحتفالي. خاصة أن موضوع المقال يتركز على الجيل الذي يتصدره أستاذنا الجليل تمام حسان.

ملخص:

يجرى حديث «التحيز» في طريق البحث عن «نموذج» في الفكر العربي المعاصر. وفي رأينا أن أخطر أنواع «التحيز» ما يتصل بالنظر في «اللغة»، ولسنا في حاجة إلى البحث عن تبرير لهذه المقولة؛ إذ يكفي أن نستعمل مصطلحات المحدثين بأن اللغة هي «الثقافة»، والثقافة هي اللغة، فاختيار «نموذج» معين في النظر اللغوي هو في الواقع اختيار «نموذج» ثقافي ورفض نموذج ثقافي آخر.

يقدم هذا العرض الموجز شيئاً من مسيرة التحيز في الدرس اللغوي في العالم العربي؛ فيقدم أفكار «البنوية» اللغوية من العربية ومن نحوها «التقليدي»، حين رفضوا التحليل العربي للغة باعتباره تحليلاً «عقلياً» يستند إلى فلسفة «صورية» أحياناً، ويصدر عن تصورات «ميتا فيزيقية» أحياناً أخرى، ورفضوه أصالة لأنه يبدأ من قضية «المعنى»، من هنا كان رفضهم للعامل وللتعليل.

وقد رفضنا نحن هذا التحيز لأننا رأينا تحليل العرب القدماء أقرب إلى «العقل» الإنساني العام الذي يربط «العقل» «بالإنسان»، ولا يقطعه عنه في «نظام مغلق مكتف بذاته».

النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية

يأتي هذا البحث في إطار تناول مشكلة «التحيز» في الفكر العربي والإسلامي المعاصر، وحيث إننا الآن في مجال اللغة فقد يكون مفيداً أن نبدأ بمدخل لغوي عن «التحيز» نفسه، قاصدين إلى تحديد «المعنى» من ناحية وإلى تحديد «الوجهة» من ناحية أخرى.

تعود الكلمة إلى مادة «حوز»، وهي تدل على الامتلاك والضم. ومن ثم كانت كل ناحية على حدة حيزاً، ومعنى التحيز إذن الانضمام إلى ناحية ما.

على أن قدماء المسلمين فهموا «التحيز» على وجهين، التحي عن جانب والميل إلى غيره، والزوال عن جهة الاستواء^(١). وفهموا منه أيضاً «الانضمام إلى جماعة المؤمنين أو الفرار إليهم» وذلك من تحليلهم لسياق الاستعمال القرآني في [سورة الأنفال: ١٥، ١٦] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحَفُوا زَحْفًا فَلَا تُولُوهُمْ الْأُدْبَارَ * وَمَنْ يُولُوهُمْ يَوْمَئِذٍ يُرَىٰ مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَا وَاوَاهُ جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾.

ونحن نؤكد على هذين الوجهين لمعنى «التحيز»: لأننا سنعالج المشكلة على هدى منهما، أي أننا سنقدم المنهج «المتحيز» باعتباره ميلاً إلى ناحية أخرى، وقد يكون كذلك خروجاً على الاستواء، كما سنقدم المنهج البديل، وهو منهج «متحيز» أيضاً، ونسرع في الإقرار بأنه متحيز إلى الفكر السنّي بمعناه الواسع الذي يجمع النقل إلى العقل، ومن ثم يزعم أنه تحيز إلى «الفئة» التي أشارت إليها الآية الكريمة.

وبعد هذا التحديد «للوجهة» نود أن نشير كذلك إلى قضية نراها ذات أهمية خاصة؛ تلك قضية «التحيز» في تناول العربية؛ ذلك أن «التحيز» له مجالاته المرصودة في الفكر العربي المعاصر؛ في التاريخ، والفلسفة، والاجتماع، والسياسة، والاقتصاد. ولعلنا لا نسقط في شيء من المغالاة حين نؤكد أن المنهج المتحيز في درس العربية قد يكون من أخطر هذه المجالات؛ لأسباب:-

١- أن العربية، مع كونها لغة «طبيعية» شأنها في ذلك شأن لغات البشر جميعها، فإنها - في الحق - «حالة خاصة»؛ لأنها لغة ذات حياة ممتدة مستمرة لم تعرف الانقطاع ولا الانقسام، وهي بذلك تختلف عن اللغات الأوروبية المشهورة.

٢- أن هذه الحياة الممتدة قد امتلأت بتراث لغوي واسع ومتواصل قد لا يكون له شبيه فيما نعرف من لغات.

٣- أن هذه الحياة المتصلة - بتراثها المعهود - قد ارتبطت في نسيج عضوى واحد مع نظام الحياة الإسلامية، بحيث يستحيل الفصل بين الحديث عن هذه اللغة وهذا النظام.

٤- أننا نزعم أن التراث اللغوى لم يصدر عن نظرات «فردية» أو «وقية» أو «صدفية»، وإنما صدر عن نظرية متناسقة في «المعرفة»، وهى نظرية إسلامية فى صورتها السنية فى أغلب الأحوال.

من هنا تبدو خطورة «التحيز» فى تناول مسائل العربية؛ لأنك فى الحق لا تستطيع أن تعزل أشكال التحليل «المتحيز» عن قضايا «المعرفة»، مع تأكيدنا أن حسن القصد ونبيل الغاية كان وراء ما صدر عن بعض أساتذتنا وزملائنا ممن سنعرض لهم بعد قليل.

وبعد؛ فقد يكون ضرورياً أن نوضح عناصر عنوان هذا البحث، أما النظريات اللغوية المعاصرة فنعنى بها ما استقر عليه «علم اللغة» فى الغرب - أوروبا وأمريكا - منذ دى سوسير إلى الآن، وأما «العربية» فنعنى بها شيئين؛ «العربية» التى هى «اللغة» فى حياتها الممتدة منذ العصر الجاهلى إلى وقتنا الحالى، و«العربية» باعتبارها «مصطلحا» أطلقه القدماء على «النحو» بمعناه العام مشتملا على وصف العربية أصواتاً وصرفاً وتراكيب.

وأما «موقف» هذه النظريات فلا نعنى به موقف أصحابها من العربية، وإنما نقصد أصحاب العربية ممن اتصل بهذه النظريات واتخذ من «لغته» و«نحوها» موقفاً «متحيزاً» إلى نظرية ما.

ولعلنا نسرع هنا - على غير ما ينبغى - إلى شىء من «الحكم»؛ نحدده فى نقطتين؛ أولاهما أن هذا «الموقف المتحيز» بطبيعته موقف «ناقد» فى الأغلب الأعم، يسعى إلى إظهار ما يراه هؤلاء الباحثون من «خلل» فى النحو أو فى «طبيعة» اللغة ذاتها. وثانيتهما أن هذه المواقف تستند - فى الأغلب أيضاً - إلى نظرية بعينها مما قد يكون التطور العلمى قد تخطاه فى الغرب ذاته، والغريب أن الآراء التى تعبر عن هذه «المواقف» لا يزال بعض أصحابها يرددها، ويرددها كذلك بعض الخالفين لهم رغم ما جرى للأصول من تغيير.

النظريات اللغوية المعاصرة:

لاشك أن القرن العشرين هو قرن «العلم» بمعناه «التجريبى»، وأن غلبة «العلم» عليه أثرت فى المعارف الإنسانية تأثيراً بالغاً، وانتهى التقسيم الثنائى «إنسانيات/ علوم» إلى تقسيم ثلاثى

«إنسانيات/ علوم اجتماعية/ علوم»، وتسابقت العلوم الاجتماعية إلى الإفادة من مناهج العلم وبخاصة في «التجريب» مما يعرف بالدراسات «الحقيلية» أو «الامبيرقية». على أن «علم اللغة» Linguistics هو أشهر هذه العلوم جميعاً، وهو الذي استطاع أن يؤسس «نظرية» علمية متناسقة، «بمصطلحات» قوية و«إجراءات» منتظمة في البحث، وأصبح لعلم اللغة كلمة عالية في الغرب، بل إن كثيراً من العلوم الاجتماعية كان عليه أن يحدد موقفه من هذا العلم، واستلهم بعضها أصول النظرية اللغوية أو بعض إجراءاتها.

وحين بدأ هذا القرن كانت النظرية اللغوية تتشكل على أيدي دي سوسير، وظلت تنمو وتتغير إلى يومنا هذا، لكن الصفة التي لا تتخلى عنها أنها نظرية «علمية».

والحق أن التطور الذي أصاب هذه النظرية يبدو الآن تطوراً حاسماً؛ بحيث تتمايز لدينا الآن نظريتان واضحتان: النظرية البنائية، والنظرية التحويلية التوليدية.



أما النظرية البنائية، أو علم اللغة البنائي Structural Linguistics فقد خلفت الدراسات «الفيلولوجية» التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر، وكانت هذه الدراسات - كما نعلم - تاريخية مقارنة تهدف إلى معرفة العلاقات الوراثية بين اللغات. وما يترتب على ذلك من الكشف عن قوانين «التطور» فيها^(٢).

وقد بدأ علم اللغة البنائي بما وضعه دي سوسير في محاضراته عن علم اللغة العام. ثم غلب هذا العلم على البحث اللغوي إلى آخر الخمسينات، ولم يخف اختفاءً كاملاً من بعض دوائر الدرس إلى اليوم. على أن هذا العلم لم يبق على صورته التي قدمها دي سوسير وإنما ظل يتوسع ويتفرع إلى اتجاهات ومدارس تختلف في الإجراءات والمصطلحات وطرائق التحليل، لكنها جميعاً تعمل في إطار واحد هو ما يطلق عليه النظرية البنائية؛ ومن ثم فإننا نعني بهذه النظرية هنا كل ما تمثله من المبادئ العامة للمنهج، باعتبار اللغة «وقائع اجتماعية» عند دي سوسير^(٣). و«حقيقة ثقافية» عند سايبير^(٤)، ثم باعتبار المنهج «السلوكي» عند بلومفيلد^(٥)، و«الوظيفي» عند مدرسة براغ^(٦)، ثم باعتبار «نحو الخانات» Tagmemics عند بايك Pike ومعهد علم اللغة الصيفي Summer Institute of Linguistics^(٧) و«النحو العلاقي» Relational Grammar عند هلمسلف Hjelmslev^(٨)، و«سياق الحال» Context of Situation عند فيرث Firht ومدرسة لندن^(٩).

كل أولئك يمثل النظرية البنائية، ولسنا هنا بصدد تقديم شيء عن تفصيلاتها، وإنما نقصد إلى بيان «الخصائص» العامة للنظرية، وهي التي «تحيز» إليها بعض أساتذتنا وزملائنا، واتخذوها سنداً لموقفهم من العربية.

ولعلنا أوجز أهم هذه الخصائص فيما يلي:

١- أن دراسة اللغة «علم» Science تتخذ من «المادة اللغوية» موضوعاً لها، ومن ثم فهي دراسة «موضوعية» Objective لا ذاتية Subjective، على أن التأكيد الأكبر كان على «استقلال» علم اللغة عن العلوم الأخرى وبخاصة الفلسفة والمنطق، وهذا مبدأ أساسى عندهم لا يدحضه ما نعرفه عن تأثير كبارهم بمناهج علمية غير لغوية؛ مثل تأثرى سوسير بدور كايم فى الاجتماع، وتأثر ساير بفرائز بوغز Boiaz فى الأثنوبولوجيا، وتأثر بلومفيلد بالاتجاه السلوكى فى علم النفس .

٢- إن اللغات الإنسانية «مختلفة»، وأن «اختلافها» لا نهاية له، وتلك مسألة مركزية فى تفكيرهم؛ فكل لغة لها طبيعتها الخاصة، ومن ثم لها وصفها الخاص، وقد يترتب على ذلك ما يؤكد بعض الباحثين من أنه لا توجد «نظرية واحدة» عن «اللغة» بصفة عامة، وليس «علم اللغة» «تصوراً» ما أو «اعتقاداً» ما عن «اللغة»، وإنما هو «إطار» من «تقنيات» الوصف العلمى لأى لغة.

٣- ويترتب على هذين المبدئين أن الدرس اللغوى درس «وصفى» لا «تاريخى»، وهو وصفى يصف حالة اللغة État du Langue فى وضعها الراهن؛ لأن ذلك وحده هو الذى يقدم للعلم «مادة» يمكن رصدها وفحصها، ويجب أن يكون الوصف موجهاً فى مظهرها المنطوق لا المكتوب، وأن تكون «مادة» الوصف مادة عامة، وليست مادة مختارة من المستوى الأدبى أو المستوى العالى للغة، ومن ثم فإن الوصف يجب أن يكون وصفاً للغة «فى ذاتها» ومن أجل ذاتها؛ أى اللغة بما هى عليه لا بما ينبغى أن تكون عليه، ومن هنا لابد من استبعاد كل ما هو «معيارى» والتمسك فقط بما هو «وصفى».

٤- وهذا الوصف اللغوى يخضع للتفسير «الآلى» للظواهر اللغوية، ويرفض رفضاً كاملاً أى تفسير «عقلى» لها، ولعل ذلك كان من تأثير الاتجاه السلوكى الذى يفسر الحدث الكلامى فى ضوء المشيرات Stimuli والاستجابات Responses، ومبدأ التفسير الآلى جعلهم يرفضون «التعليل» اللغوى، وجعل بعضهم يُبعد دراسة «المعنى» من علم اللغة، أو على أقل تقدير لا يجعل «المعنى» أساساً فى تحليل الظواهر.

وقد وجه أصحاب هذا الاتجاه نقداً عنيفاً للنحو الأوروبي القديم، أو ما يعرف بالنحو «التقليدي» Traditional Grammar . استناداً إلى المبادئ السابقة؛ بل إن بعضهم كان يبدأ عرضه لعلم اللغة بإخراج ما ليس منه What Linguistics is not قبل أن يقدم ما هو من علم اللغة What Linguistics is (١٠). وكانت أوجه تتركز في أن النحو الأوروبي التقليدي يصدر عن الفلسفة وعن المنطق الأرسطي. ويجعل «المعنى» أساس التحليل، ويختار «مادته» من المستويات الأدبية العالية، ويصف اللغات الأوروبية - على اختلافها - في ضوء النحو اللاتيني.

وفي سنة ١٩٥٧ ظهر على الناس نوعم تشومسكي Noam Chomsky حين أصدر كتابه «البنى التركيبية Syntactic Structures»، ومنذ ذلك الحين أقام دنيا البحث اللغوي ولم يقعدا إلى اليوم، وبدأت نظرية جديدة أجمع العلماء على أنها «نظرية» حقيقية، هي النظرية التحويلية التوليدية Trans Formational Generative Grammar .

وقد تكاملت معالمها في كتابات تشومسكي وزملائه ونابعيه. على أني أود أن أشير إلى ثلاثة كتب تمثل النظرية خير تمثيل، وهي كتب تشومسكي:

(١) مظاهر من نظرية التركيب

ASpects of The Theory of Syntax (1965).

(٢) علم اللغة الديكارتي

Cartesian Linguistics (1966)

(٣) اللغة والعقل

Language and Mind (1968)

ولست أريد هنا أن أقحم على الموضوع شيئاً قد يفترق التوثيق العلمي؛ لكنه - في الوقت نفسه - قد يكون مفيداً أن نشير إليه؛ ذلك أن تشومسكي قد أكد غير مرة إعجابه بالدراسات اللغوية «القديمة»، وقد ظهر ذلك جلياً في كتابه عن «علم اللغة الديكارتي»، بل إنه قرر أن الدرس القديم أكثر أصالة من علم اللغة البنائي، وأنه يتضمن «جوهر» الفكر اللغوي الصحيح، ثم إن أباه كان أستاذاً للغة العبرية، وقد شغل تشومسكي نفسه في صدر شبابه ببحث عن النحو العبري، ولا نزاع في أن النحو العبري الوسيط قد كُتب في الأندلس وفي

المغرب على نسق النحو العربي، منهجاً، وأبواباً، ومصطلحات، بل إن نحاة العبرية عنوانوا كتبهم بعناوين كتب النحو العربي المشهورة. ولست أريد أن أستنتج من هذه الإشارة استنتاجاً ما؛ فالحق أن النظرية التحويلية نظرية «علمية» «عالمية» أو «كلية» ذات شأن، والحق أيضاً أن الإجماع منعقد على أنها ثورة حقيقية فى الدرس اللغوى؛ إذ إنها قوضت المنهج البنائى من أساسه، وأقامت منهجاً جديداً فتح آفاقاً للنظر لم تكن معروفة آنذاك^(١١).

ولعل أهم ما جاء به تشومسكى أنه أعاد «علم اللغة» إلى «الفلسفة» وإلى «المنطق»؛ أى أنه أعاده إلى «العقل»، وهو يرى أن وصف «الأشكال» اللغوية فى وضعها «الظاهر» لنا لا يقدم علماً، ثم إن الوصف المحض للظواهر دون «تفسير» لها ودون «تعليل» لا يعين على فهم «طبيعة» اللغة.

إن اللغة هى التى تميز الإنسان من الحيوان؛ ولا يمكن أن يكون ذلك راجعاً إلى اختلافات بيولوجية بينهما، وإنما يرجع إلى الفرق الجوهرى وهو امتلاك الإنسان «للعقل»، وقد استعار تشومسكى عبارة فون همبولت Von Humboldt «إن اللغة عمل العقل Die Arbeit des Geistes» وعليه فإن التفسير الآلى ليس شيئاً، وليس هناك بديل عن التفسير «العقلى». وبعيداً أيضاً عن التفصيل نوجز الخصائص العامة للنظرية التحويلية فيما يلى:

(١) إن اللغات الإنسانية ليست «مختلفة» على ما ذهب إليه البنائيون، وما يبدو لنا من الاختلاف إنما هو اختلاف فى «أشكالها» الظاهرة فحسب، أما ما هو تحت هذه الأشكال فهو مشترك بين اللغات، ومن ثم شُغل التحويليون «بالكليات اللغوية» Universals التى تدل عندهم على توحيد الإنسانية جميعها فى «الطبيعة» اللغوية. ومن مظاهر هذه الكليات أن الأطفال «يكتسبون» اللغة بطريقة واحدة لا تختلف من لغة لأخرى ولا من مجتمع لآخر، وأن اللغات جميعها لها نظامان؛ أحدهما «للأصوات» وثانيهما «للمعاني»، وأن الأصوات فيها جميعاً تشتمل على صوامت Consonants وصوائت Vowels، ومجهورة Voiced ومهموسة Voiceless، وأن الأصوات تجرى فى التراكيب وفق قوانين متشابهة، ولا توجد جملة لغوية إلا وفيها نظام للإسناد... إلى غير ذلك من الكليات اللغوية التى تكشف الدراسات المتابعة عن بعض مظاهرها كل يوم.

وهذه المسألة جوهرية فى النظرية التحويلية؛ لأن هذا الاشتراك بين اللغات الإنسانية لا يمكن أن يكون «اعتباطياً»، وإنما هو برهان قوى على أن «الطبيعة» اللغوية واحدة عند الناس جميعاً.

ويترب على ذلك أن الإنسان يولد ومعه «قدرة» على اللغة، أو فطرة لغوية Competence. أو - بلغة الحاسب - أن الإنسان يولد «مبرمجاً» للغة، ولولا ذلك لما أمكن لنا أن نتكلم لغة أجنبية.

(٢) وهذه «الفطرة» هي التي يجب أن نحظى بالاهتمام العلمي: لأنها تمثل «البنية العميقة» للغة Deep Structure وهي بنية متشابهة في اللغات؛ لأنها تنتظم «المعاني» التي ينتوي المتكلم أن ينقلها، وهي التي تتجسد - وفي نظام معين من «التحويل» - في كلام منطوق يظهر في بنية سطحية Surface Structure فيما يعرف بالأداء Performace. لقد كان عمل المدرسة البنائية محصوراً في هذا الأداء؛ أي في الظاهر السطحي للغة، أما التحويليون فكل همهم هو محاولة الوصول إلى قواعد العمق.

(٣) وحيث إن قواعد العمق محدودة، وحيث إن ما يظهر على السطح لا يحده حصر؛ فقد ترتب على ذلك مقولة التحويليين أن اللغات تتكون من عناصر «محدودة» ولكن «الجمل» التي تنتجها «لا نهاية لها»؛ أي أن اللغة بطبيعتها إبداعية منتجة Creative. وليس أدل على ذلك من أن الطفل في الخامسة من عمره ينتج كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم ينطقها من قبل. ويسمع كل يوم مئات من الجمل الجديدة لم يسمعها من قبل، ويتلقى ما تنقله إليه بنظرة واضحة على الفهم.

(٤) ولما كان الوصف اللغوي لا يتوقف عند ظاهر السطح، وإنما يسمى إلى فهم قواعد العمق، فإنه لا مندوحة عن «التفسير» العقلي، ولا عن «التقدير» و«التعليل»، ومن ثم عاد «المعنى» ليتصدر التحليل اللغوي؛ بل ذهب بعضهم إلى التأكيد أن التحليل النحوي إنما هو تحليل دلالي.

النموذج المتحيز والنموذج المرتضى؛

نحن إذن أمام نظريتين واضحتين في درس اللغة؛ أما الثانية وهي النظرية التحويلية فلا نتوقف عندها هنا كثيراً لأسباب؛ منها أنه لم يتصل بهذه النظرية من الدارسين العرب إلا عدد قليل، كان معظمهم من المتخصصين في دراسة اللغات الأوروبية، ومنها أن هؤلاء الدارسين - رغم موقفها الناقد أيضاً للنحو العربي - لم يستطيعوا أن يقدموا نموذجاً مؤثراً في درس العربي، أو لأن نموذجهم لم يستطع التأثير لأسباب «تعبيرية» «اتصالية» في لغة أصحابه. ومع ما نعرفه من جوانب الالتقاء بين النظرية التحويلية والنحو العربي - وبخاصة في قضايا المنهج، فإن موقف دراسي التحويلية انحى أيضاً إلى النقد، وركز على «اللغة» وعلى

منهج التحليل النحوى عند العرب. والقضية الأساسية فى هذا الموقف الناقد تدور حول مصطلح تشومسكى عن «اللغات الطبيعية»؛ وهى التى يجسدها «المتكلم - السامع المثالى فى مجتمع متجانس»، فىرى أن العربية الفصحى ليست لغة «طبيعية» ناظراً إلى بعض الظواهر السلبية فى «أداء» العرب لها، أو أن «العربية الفصيحة ليست لغة أولى فى محدداتها النفسية والإدراكية والذاكرية»، ومن ثم فهى «لغة بين الأولى والثانية»^(١٢). أما حين يعرض هذا الموقف الناقد للنحو العربى فإنه يتغافل عن قضايا المنهج الكبرى، ويتوقف عند جزئيات النظر عند الأوائى وعند جزئيات الحواشى عند المتأخرين، واصفاً العمل النحوى العربى - فى معظمه - بأنه يبنى على الوهم، والدكتور الفهرى من أعمق الممثلين للاتجاه التحويلى علماً، وتمثل جهوده علامة منهجية مهمة فى هذا الاتجاه، ومن ثم فإن كلامه له دلالة خاصة، ومجتزىء هنا بتأكيد على أن هناك خطأ كبيراً هو «اعتقاد أن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم، أو بعبارة إلى الفكر النحوى العربى القديم. وقد بينا فى عدة مناسبات أن هذا التصور خاطىء، وأن الآلة الواصفة الموجودة عند القدماء ليس لها أى امتياز فى وصف العربية، بل هى غير لائقة فى كثير من الأحيان»^(١٣).

ومن ثم فإن «النماذج الغربية أثبتت كفايتها الوصفية، وليس هناك ما يمكن أن يشكك فيها بهذه السطحية، ولا أحد يستطيع بشىء من الجدية (اللهم إلا إذا كان الأمر يتعلق بشعوذة) أن يدعى أننا نحتاج إلى نموذج آخر يبنى بالاعتماد على العربية لوصفها، والأكثر من هذا أن مثل هذا الكلام الغريب حقا على الخطاب العلمى يقدم دون أى استدلال على صدقه أو ثبوته»^(١٤).

أما النموذج المتحيز الحقيقى فهو الذى تميز إلى النظرية البنائية، وتبنى منهجها فى البحث وطرائقها فى التحليل، واستخدم كثيراً من مصطلحاتها، وكان له تأثير كبير فى الدراسات اللغوية فى العالم العربى منذ بدأ إلى اليوم.

وترجع المسألة إلى الأربعينيات من هذا القرن حين ابتمت عدد من الباحثين العرب إلى الغرب لدراسة علم اللغة فى إطاره البنائى، وقد أعد معظمهم دراسته عن «لهجة» عربية ما، ثم عادوا يطبقون المنهج الجديد على درس العربية، ووجهوا إلى الدرس العربى القديم نقداً عنيفاً، لم يكن جديداً فى حد ذاته، وإنما هو ترجمة أمينة للنقد الذى وجهه البنائيون الغربيون للنحو الأوروبى التقليدى.

وتركز نقد هؤلاء لنحو العربية فى القضايا العامة الآتية:-

١) أن النحو العربي يفقد المنهج؛ لأنه ليس له إطار نظري يوجهه.

٢) أن النحو العربي ليس نحواً لغوياً صرفاً، وإنما هو صادر عن تفكير فلسفي بصفة عامة. وعن منطق أرسطو القياسي بصفة خاصة.

٣) ويترتب على ذلك أن النحو العربي نحو «عقلي» لا يتوجه إلى تحليل «الأشكال» اللغوية بما هي عليه، وإنما «المعنى» هو الأساس في التحليل، وقد رأينا كيف أن علم اللغة البنائي يشك في إمكان إدراج «المعنى» في الدرس «العلمي».

٤) أن النحو العربي لم يدرس «العربية» بمستوياتها المختلفة، وإنما اعتمد على نصوص «مختارة» من المستوى الأدبي «العالي»، وقد ترتب على ذلك أن هذا النحو «معياري» لا «وصفي».

وهذا النقد يمثل الإطار العام للنموذج المتحيز للبنائية اللغوية، ونعرض الآن لشواهد هذا النموذج من نصوص أصحابه، ثم نقابله بالنموذج الذي نرتضيه، وهو نموذج - كما أسلفنا - متحيز أيضاً، لكنه متحيز إلى المنهج العربي الموروث.

ولا يدارى التحيز إلى البنائية ولا يخفى شيئاً؛ إذ الهدف لإطراح المنهج القديم، والتمهيد لثورة عقلية، يقول الدكتور عبدالرحمن أبوب في صدر كتابه «دراسات نقدية في النحو العربي»:

«فالنحو العربي - شأنه في ذلك شأن ثقافتنا التقليدية - في عمومها - يقوم على نوع من التفكير الجزئي الذي يعنى بالمثال قبل أن يعنى بالنظرية.

«وثمة عيب آخر في التفكير النحوي التقليدي. ذلك أنه لا يخلص إلى قاعدته من مادته، بل إنه يبنى القاعدة على أساس من اعتبارات عقلية أخرى. ثم يمتد إلى المادة فيفرض عليها القاعدة التي يقول بها.

«... من أجل هذا أقدم بهذا الكتاب معترفاً بجهد المقل، على أنني أشعر من ناحية أخرى أن هذه المحاولة تمهيد ضروري لثورة عقلية لا بد من نضوجها قبل أن يتفتح ذهن الجيل الجديد إلى البحث اللغوي الموضوعي»^(١٥).

لقد ظلت فكرة غياب الإطار النظري في النحو العربي تدور في كتابات الداعين إلى البنائية إلى اليوم، وفي الوقت نفسه يرون النحو العربي نحواً «فلسفياً» «عقلياً»، ثم إنهم حين يحاولون هدم أركان المنهج يسمونها «نظريات»، فيتحدثون عن خرافة «نظرية العامل»، و«نظرية البروز والاستار»^(١٦).

ولن نتوقف هنا عند هذه القضية، لأن معالجة «النظرية» في النحو تحتاج إلى عمل مستقل، على أننا نشير إلى أن النحو العربي نشأ في «مناخ عقلي هام» تزامن فيه مع العلوم الإسلامية والعربية الأخرى؛ القراءات، والتفسير، والبلاغة، والأصول، والكلام. وقد ساهمت جميعها في وضع «نظرية» في «المعرفة» الإسلامية، وتبادلت بينها التأثير والتأثير، وفي اكتساب النحو «للنقل والعقل»، وتأثيرهما على التحليل بما أشرنا إليه في موضعه (١٧).

ونبدأ الآن في عرض ركائز النموذج المتحيز، وهي: المعنى - العامل - التقدير. وهي ثلاث ركائز ترتبط كلها ارتباطاً عضوياً، ويفضى بعضها إلى بعض.

- أما مسألة «المعنى» فقد اتخذها أتباع البنائية نقطة انطلاق في هجومهم على النحو العربي، وذلك من منطلق التحيز إلى البنائية التي تقتصر على تحليل «الأشكال» اللغوية. ولا يكاد بحث من بحوث هذا الاتجاه يخلو من هذه المسألة، بل الإفاضة فيها، ونجتزئ هنا بفقرة واحدة لدى أستاذنا الدكتور أيوب تكفي للدلالة على الاتجاه، يقول في مجال نقده لتحليل النحاة العرب للتعريف والتنكير، واعتمادهم في التفريق بين المعرفة والنكرة على المعنى:

«ولو قصدنا لدراسة التعريف والتنكير لكان من اللازم أن نحصر هذه الحالات كلها، ونقسمها إلى ما يدل على التعريف وما يدل على التنكير، بصرف النظر عن وجود أداة التعريف أو عدم وجودها، وهذه دراسة للدلالة مجالها علم الدلالات أو المعاني Semantics. ومن أجل هذا نرى أنه لا بد لنا عند دراسة الكلمات وأنواعها من الاعتماد على شكلها لا على دلالتها، وبهذا الاعتبار ينبغي أن نميز المعارف عن النكرات، لا باعتبار أن الأولى كلمات تدل على معين والثانية كلمات تدل على غير معين» (١٨).

والمنهج الذي نرتضيه هو الذي يقع في الناحية الأخرى، وهو الذي أصله سيبويه وظل يوجه الفكر النحوي في تاريخه الطويل؛ المعنى هو الأصل في اللغة، وليس للنحوي غاية إلا الوصول إلى المعنى، وكل فصيلة من فصائل النحو، وكل تركيب من تراكيبه ليس مجرد أشكال ومبان، وإنما هي معانٍ تتقمص مبانى، ومن ثم فإن التحليل يردُّ المبنى إلى أصله، ويربطه بمعناه، أو يجعله تالياً له؛ فالمبتدأ والخبر ليسا اسمين مرفوعين في بنية شكلية، وإنما هما تركيب مخصوص يصدر عن معنى معين، والفاعل ليس اسماً مرفوعاً بعد فعل، والإضافة ليست تركيباً من اسمين أولهما نكرة وثانيهما معرفة مجرور، وإنما كل أولئك مبان تتوحد مع معانيها ولا تنفصل عنها؛ ومن ثمَّ فما فائدة النحو إن اقتصر على رصد الأشكال اللغوية.

ولعلنا هنا نذكّر بمسألة انتشرت في كتابات الذين أرخوا للنحو العربي حين يقررون تقريراً جازماً أن النحو العربي نشأ لمحاربة «اللحن» الذي كان قد بدأ يتفشى في لغة العرب وفي لغة الداخلين في الإسلام. ولا نزال نؤكد ما حاولنا إبرازه في غير موضع بأن هذه الفكرة لا تعبر عن حقيقة النحو العربي، أو على أقل تقدير لا تعبر إلا عن جانب واحد من هذه الحقيقة، ولعلها أقل جوانبها شأناً: ذلك أن النحو فيما نؤكد لم ينشأ لمحاربة اللحن. وإنما نشأ لهدف آخر، كان هدفاً واحداً للعلوم التي تزامنت في النشأة في ذلك الوقت، وهو محاولة «فهم» النص القرآني الكريم^(١٩). والفرق شاسع بين أن تضع قانوناً أو معايير لضبط اللغة وحفظ الألسنة من اللحن، وأن تحاول «فهم» معاني الكلام؛ لأن الفهم طريق لا نهاية لها. ولا يستطيع إنسان أن يقول إنه فهم المقصد من كلام ما، وأن هذا هو المقصد الذي لا مقصد سواه، وإنما يسعى كل إنسان أن «يرجع» على «الظن الغالب» نوايا المتكلمين ومقاصدهم، فما بالك حين يكون الكلام كلام الله سبحانه، هل يستطيع إنسان أن «يقطع» على الله بمعنى. وإنما هو السعي البشري الذي يبذل أقصى الجهد في محاولة الفهم التي تنتهي دائماً بالقولة المنهجية ذات الدلالة البالغة: «والله أعلم».

ولعلنا نشير هنا إلى حرف واحد لنرى تحليل النحاة له وصدوره ابتداء عن المعنى؛ ذلك هو حرف «إلى» الذي يدل على «الغاية» أي الغاية التي يصل إليها حدث الفعل؛ فإذا بهم لارتباطهم بالهدف الذي أشرنا إليه في محاولة الفهم يفتشون آفاقاً في التحليل النحوي المستند إلى المعنى استناداً كاملاً، فيسألون: أتدخل الغاية في المعنى؛ أي أيدخل ما بعد «إلى» في حكم الحدث النعلى الذي يرتبط به الحرف، ومن هنا هل يدخل «الكمبان» في الفسل عند الوضوء في قوله تعالى: ﴿وَأَرْجِلِكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]. فأين هذا التحليل كله من موضوع اللحن. وفي أي شيء يحتاجه اللسان كي يستقيم على سنن العربية، المسألة لاشك من وادٍ آخر.

أما القضية الكبرى في اتجاه التحيز فهي قضية العامل، والحق أن الموقف منها ليس جديداً، فقد قيل فيها ما قيل منذ ابن مضاء، على أن «التحيز» البنائي قد أفاض فيها وجعلها أس البلاء في التحليل النحوي عند العرب، ونجتزئ هنا بما كتبه أستاذنا الفاضل الدكتور/ تمام حسان لما له من تأثير على مسار كثير من البحوث اللغوية التالية، وهو أفضل تصوير لما نريد تقديمه لأستاذه صاحبه المتمكنة في العربية وفي علم اللغة في شكله البنائي. يقول أستاذنا:

«لقد كانت العلامة الإعرابية أوفر القرائن حظاً من اهتمام النحاة، فجعلوا الإعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل، وتكلموا فيه عن الحركات ودلالاتها، والحروف ونيابتها عن

الحركات، ثم تكلموا فى الإعراب الظاهر والإعراب المقدر والمحل الإعرابى، ثم اختلفوا فى هذا الإعراب هل كان فى كلام العرب أم لم يكن، وكان لقطرب ومن تبعه من القدماء والمحدثين كلام فى إنكار أن تكون اللغة العربية قد اعتمدت حقيقة على هذه العلامات فى تعيين المعانى النحوية. حدث كل ذلك فى وقت لم تكن العلامات الإعرابية أكثر من نوع واحد من أنواع القرائن، بل هى قرينة يستعصى التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديرياً أو محلياً أو بالحذف؛ لأن العلامة الإعرابية فى كل واحدة من هذه الحالات ليست ظاهرة فيستفاد منها معنى الباب» (٢٠).

ويقول فى موضوع آخر: «وفى رأى - كما كان فى رأى عبدالقاهر على أقوى احتمال - أن التعليق هو الفكرة المركزية فى النحو العربى، وأن فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوى والعوامل النحوية، لأن التعليق يحدد بواسطة القرائن معانى الأبواب فى السياق، ويفسر العلاقات بينها على صورة أو فى وأفضل وأكثر نفعاً فى التحليل اللغوى لهذه المعانى الوظيفية النحوية» (٢١).

وعلى كثرة ما كتب عن مسألة «العامل» فإن ما قدمه أستاذنا قد يكون أكثر ما كُتب تماسكاً؛ لأنه يعرضه فى إطار منهجه فى التحليل وفق «القرائن»، ومن ثم نسلكه فى اتجاه التحيز إلى البنائية لأنه استوعب معظم ما قدمته فروعه المختلفة، ومن هنا أيضاً قد يكون من حقنا أن نخالف على أستاذنا الجليل؛ وذلك لأنه فى عرضه للقرائن جعل العلامة الإعرابية قرينة منها، ثم جعل العامل هو الإطار النظرى المعبر عن العلامة الإعرابية، وهنا موطن الخلاف؛ لأننا نرى المنهج الذى نتحيز له ونرتضيه على خلاف ذلك؛ إذ نفهم أن النحاة العرب لم يسجنوا العامل فى العلامة الإعرابية ولم يقصروه على التعبير عنها أو تفسير وجودها، وإنما العامل هو المظلة الكبرى فى النحو العربى، يتحرك لتحليل الظاهرة بجميع جوانبها، ومنها العلامة، ومنها بقية القرائن فى ظل هذه المظلة. لقد كان العامل هو «المُعَوَّل» الأول والأعمق فى الوصول إلى المعنى، ولذلك لم يكن حديثهم عن التقديم والتأخير، ولا عن الحذف والزيادة، ولا عن التعدد ولا عن الإسناد، ولا عن التقدير، ولا عن معانى الإضافة والفاعلية والمفعولية والزمنية والتضمن وغير ذلك إلا حديثاً عن العامل، بل إن سيبويه - وكتابه هو المسئول الأول عن المنهج - كان يعالج العامل فى إطار «قواعد الكلام»، أو ما نسميه الآن «قواعد الخطاب» التى تنظر إلى السياق العام للحدث الكلامى؛ من نية المتكلم وقصده، وهىئة المخاطب ومعرفته وظروفه، ثم هيئة الحال التى يجرى فيها

الحدث؛ وضَعُ يدك في معظم أبواب النحو عند الرجل تخرج لك ما تشاء من هذا الذي نزعناه لك، يقول مثلاً في مواضع من حذف العامل:

«واعلم أنه لا يجوز أن تقول: زيد، وأنت تريد أن تقول: لِيَضْرِبُ زيداً، أو لِيَضْرِبُ زيداً إذا كان فاعلاً، ولا زيداً، وأنت تريد لِيَضْرِبُ عمرو زيداً، ولا يجوز: زيدٌ عمراً، إذا كنت لا تخاطب زيدا، إذا أردت لِيَضْرِبُ زيدٌ عمراً وأنت تخاطبني، فإنما تريد أن أبلغه أنا عنك أنك قد أمرته أن يضرب عمراً، وزيد وعمرو غائبان، فلا يكون أن تضمر فعل الغائب، وكذلك لا يجوز زيدا، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا؛ لأنك إذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد إذا قلت: زيدا أنك تأمره هو بزيد، فكرهوا الالتباس هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك: عليك، أن يقولوا: عليه زيدا، لثلاثه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا في الالتباس وضَعُفَ حيث لم يُخاطب المأمور، كما كُرِهَ وضَعُفَ أن يشبه «عليك» و«رويد» بالفعل.

وهذه حُجَجٌ سُمِعَتْ من العرب ومن يوثق به، يزعم أنه سمعها من العرب. من ذلك قول العرب في مثل من أمثالهم: «اللهم ضِعْماً وذنباً» إذا كان يدعو بذلك على غنم رجل. وإذا سألتهم ما يعنون قالوا: اللهم اجمع أو اجعل فيها ضبعاً وذنباً. وكلهم يفسر ما ينوي.

وإنما سهل تفسيره عندهم لأن المضمر قد استعمل في هذا الموضع عندهم بإظهاره^(٢٢) - وقد ترتب على التحيز البنائي من قضية العامل كل ما جاء بعد ذلك من مسائل التقدير والتعليل، ويستمر الإصرار على التوقف عند «الأشكال والوظائف» باعتبارها المجال الوحيد للتحليل العلمي الموضوعي. يقول الدكتور أيوب:

«يلعب التقدير دوراً كبيراً في النحو العربي؛ وذلك لأن النحاة كثيراً ما يلجأون إليه لتصحيح رأى قاموا به. والتقدير ولاشك أمر غير واقعي، فحين يقول النحاة بأن المصدر المؤول مفعول منصوب بفتحة مقدرة فإنهم يفترضون وجود كلمة غير موجودة، منصوبة بفتحة غير موجودة، ونحن حين نرفض نظرية التقدير نرفضها لعدم واقعيته هذه، فالكلمة التي يلحظها النحوي - أو يقدرها - ليست بكلمة على الإطلاق، والحركة التي يتصورها في آخرها ليست بحركة أيضاً»^(٢٣).

وأظن ذلك كافياً في الدلالة على الصبغة البنائية التي تشبع بها هذا الاتجاه، ومن الواضح أن تعبير أستاذنا بأن الكلمة المقدرة كلمة «غير واقعية» أو «غير موجودة» صحيح من حيث الظاهر السطحي للغة ومن حيث التحليل الآلي الشكلى لها، أما من حيث واقعها وطبيعتها فأمر غير صحيح.

والحق أن فكرة العامل صدرت صدوراً طبيعياً عن المعرفة الإسلامية؛ إذ حين جمع النحاة الأوائل اللغة وبدأوا ينظرون فيها وجدوا أن الكلمة العربية - في بعض أنواعها - تتغير أواخرها حين تدخل في تركيب جملي، وقد رأوا أن هذا التغير لا يرجع إلى الكلمة ذاتها، وإنما يخضع «النظام» خاص في اللغة العربية، هذا النظام تحده «العلاقة» بين الكلمات في الجملة. ولتضرب لذلك مثلاً بكلمة «زيد»، وجدوها تتغير على النحو الآتي:

حضر زيدٌ.

رأيت زيداً.

مررت بزيد.

ما كان لعلماء المسلمين أن يروا هذا التغير الذي يحدث في آخر «زيد» ويحكموا بأنه راجع إلى الكلمة. أو أنه يحدث بلا سبب؛ فلا يوجد «أثر» في الفكر الإسلامي بدون «مؤثر». وقد أدهم النظر عند تقنين العربية أن يحكموا بأن الضمة التي في آخر «زيد» سببها الفعلُ «حَضَرَ»، وأن الفتحة سببها «رأيت»، وأن الكسرة سببها «مررت به»، فسموا هذه الأسباب «عوامل»: أي أنها هي التي «تعمل» الرفع أو النصب أو الجر في الاسم، ولم يكن هذا الحكم مقصوراً على التحليل للشكل اللغوي بل كان مرتبطاً بعد ذلك «بالمعنى»، فهذه الحركات التي سببتها «العوامل» إنما هي علامات على «وظائف» نحوية تؤدي معاني يمكن رصدها وتقنينها.

وقد استقرت فكرة «العامل» في الفكر النحوي العربي منذ أول الأمر؛ أي منذ سيبويه، وتوسع فيها العرب توسعاً كبيراً؛ فتحدثوا عن العامل اللفظي والعامل المعنوي، وعن العامل القوي، والعامل الضعيف، وتوصلوا إلى قوانين نظنها رائدة في هذا المجال؛ إذ رأوا أن الأصل في العمل هو «الفعل»، وهذه فكرة مهمة في التحليل الإسلامي الذي يرى أن «الأحداث» هي المؤثرة، وأن «الأجسام» ليست ذات تأثير.

ولم تسلم فكرة «العامل» من النقد عند بعض القدماء كما نعرف عند ابن مضاء القرطبي، لكن النظرية ظلت مسيطرة على التحليل النحوي عند العرب إلى اليوم.

وقد يكون مهماً أن نشير إلى أن مفهوم العامل Governor قد عاد يحتل مكانه في المنهج التحويلي، بل قد يكون مثيراً أن نرى تعبيرات التحويليين لا تختلف عن تعبيرات نحاة العربية عن فكرة التأثير والتأثر. وانظر مثلاً المثال الذي قدمه الفاسي الفهري عن الفعل «ضرب» الذي يأخذ فضلة لها دور متقبل العمل Eciprent أو الضحية Portient ويأخذ فاعلاً هو منفذ العمل Agent (٢٤).

- ولتلثفت الآن إلى جزئية من جزئيات التحيز إلى البنائية في تحليل ظاهرة عربية، وهي موضوع أقسام الكلمة، وقد تواتر الحديث في هذا الموضوع عند كثير من الباحثين مسaire «لشائعة» علمية تقول بأن التقسيم العربي الثلاثي للكلمة إنما هو تقسيم أرسطي منطقي، ورغم كثرة ما كتب فإن أستاذنا الدكتور تمام حسان هو الذي قدم رؤيته المتناسقة عن أقسام الكلام منتفعاً بالاتجاه البنائي^(٢٥)، وقد دفع تلميذاً نجيباً من تلاميذه ليقدم دراسة متعمقة عن الموضوع تسيير في الاتجاه نفسه قال فيها:

«مع تقديري البالغ لما بذله أسلافنا في دراساتهم اللغوية، وعلى مدى أزمنة طويلة، فقد شعرت أن بعضاً من آرائهم في مسائل عديدة - ومنها مسألة تقسيم الكلام - قد خضعت لتأثيرات بعيدة عن فهم الروح العام للغة، وكان من نتائج ذلك أن تكلفوا أساليب لغوية جاء قسم منها على صورة لم تعهدها العربية. ولم ينطق بها لسان العرب، فابتعد النحو عن معانيه الحقيقية، وأصبح أسيراً لمنطق لا يقره منطق اللغة ...

إن دوران النحاة القدماء في فلک التقسيم الثلاثي لأقسام الكلم دون مسوغ عرض الدراسات اللغوية لكثير من المتاعب المنهجية، وبدلاً من تيسير المسائل وتذليل صعابها سار النحاة في طريق التعقيد ...

إن إعادة النظر في تقسيم الكلام على أسس شكلية ووظيفية سليمة ستضع حداً لاضطراب التقسيم القديم، وتساعد على فهم المقاصد الأساسية من التركيب الكلامي، وهذا لعمرى غاية ما تتوخاه كل لغة من لغات العالم»^(٢٦).

وقد انتهى بحث الدكتور الساقى إلى التقسيم الذي ارتضاه أستاذنا الدكتور تمام من قبل، وهو أن الكلم سبعة أقسام: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة.

ونحن نخالف على أستاذنا أيضاً ما اقترحه من تقسيم للكلم العربي، وتحييز إلى تقسيم سيويه، ونرى أن التقسيم السباعي فرّق بين الاسم والصفة والضمير والظرف، وقد كانت جميعها قسماً واحداً هو الاسم عند سيويه، وإذا طبقنا النهج البنائي نفسه في الشكل والوظيفة وجدنا أن هذا التفريق يحتاج إلى مناقشة وإلى إعادة نظر، وقد قرر أستاذنا في غير موضع بتطبيق المبادئ البنائية وجود تشابه في الشكل والوظيفة بين هذه الأقسام، وقرر «أن الأسماء ذات سمات تشترك فيها مع الصفات أحياناً، ومع الضمائر أحياناً أخرى، ومع الظروف في بعض الحالات»^(٢٧) ويكفي أن هذه الفصائل تقبل الإسناد، وتقبل الجر، وتقبل الإضافة، وكلها من «الملامح المميزة للأسماء».

ونحن كذلك نرتضى تقسيم سيويه؛ لأننا نرتضى الاتجاه التحويلي الذي يؤكد أن القاعدة

«العلمية» لها خصائص؛ منها أن تكون «قوية» Powerful واقتصادية Economical ، تحتوي على أكبر عدد من الحقائق بأقل عدد من مواد القاعدة.

وبعد، فإن النقد الذي وجهه البنائيون للنحو العربي هو الذى ظل سائداً فى كتابات كثير من الباحثين، وحين نضعه موضعه فى إطار التطور الحادث فى النظرية اللغوية الغربية ذاتها نجد أركانها تهتز واحداً فى إثر آخر، وذلك:

(١) أن «العقل» لا يمكن إبعاده عن التحليل اللغوى؛ لأنه - بمقتضى العلم - مصدر الأحداث الكلامية، ولعل النحو العربى قد أثبتت حياته عبر القرون بما فيه من أصول «عقلية».

(٢) وأن «المعنى» هو بداية التحليل اللغوى، وهو «غايته»؛ لأننا لا نتكلم من أجل أن نصدر «ضجيجا صوتيا»، وإنما لكى نوصل «معانى» إلى غيرنا.

(٣) وحيث إن «المعنى» تكمن فى العمق فلا مندوحة عن «التقدير» ولا عن «التعليل»، ومن ثم فإن الوصف اللغوى لا يمكن أن يتوقف عند السؤال بـ «ما؟» و«كيف؟» وإنما لابد من السؤال بـ «لم؟»، ولعلنا لا نجاوز الحد حين نؤكد أن «العامل» النحوى الذى تعرض للسهم يعد فى الحق إنجازاً فكرياً عربياً.

كلمة أخيرة تبقى فى سياق التحيز للبنائية. لقد انتهت النظرية اللغوية البنائية فى العالم أو كادت، لكن هذا الموقف الذى بيناه لايزال يسيطر على كتابات كثيرة فى العالم العربى، رغم أن الذى ينهض بذلك هم من الجيل التالى الذى لم يتصل بأصول النظرية اللغوية فى مظانها اتصال الأساتذة الذين أشرنا إليهم، بل إنهم أخذوا عن هؤلاء وتوقفوا عند ما كتبوه، رغم أن النهر قد جرت فيه مياه كثيرة جديدة.

أما عن «التراث» فإن مسئولية أهله - فيما نحن فيه - أكبر وأعظم؛ وعلينا أن نعترف أننا حتى الآن «أقصر قامة» من التراث العربى؛ ومعظم دراساتها لايزال يدور حول جزئيات، ولم توجه جهودنا إلى الكشف الصحيح «للأصول العامة» للمنهج، باعتبارها نظرية خاصة فى المعرفة.



- ١- القرطبي: الجامع لأحكام القرآن - تفسير سورة الأنفال.
- ٢- عبده الراجحي: فقه اللغة في الكتب العربية - الفصل الأول - دار النهضة العربية، بيروت ١٩٧٢.
- 3- De Saussure, F. Cours de Linguistique Generale.
- 4- Sapir, E. Language.
- 5- Bloomfield. Language.
- 6-Vachele, S.: a Prague School Reader in Linguistics, Indiana University Press, 1946.
- 7- Sampson, A., Schools of Linguistics. 1980. P. 79.
- 8- Hjelmslev, L.. Language. 1983.
- 9- Fierth, J.R.. Papers in Linguistics.
- 10- Crystal, D.. What is Linguistics.
- ١١- كان صديقنا الدكتور حمزة المزيني قد انتقد إشارتنا التلميحية هذه في أن تشومسكي قد يكون أفاد من النحو العربي. ثم كتب إلى الرجل بعد فترة فأجابه تشومسكي بأنه قد اتصل بالنحو العربي وأفاد منه، ونشر الدكتور حمزة رسالة تشومسكي إليه، ونحن نشكر له هذا المبادرة.
- ثم حدث أن كانت الدكتورة معصومة عبدالصاحب تعد بحثها للدكتوراه بإشرافي عن «الجملة الفرعية بين تحليل سيويه والنحو التحويلي»، فكتبت إلى تشومسكي تستشير في بعض أجزاء البحث. فكتب إلينا الرجل رسالة يعترف فيها باتصاله بكتاب سيويه والإفادة منه، وقد نشرت الدكتورة معصومة خطاب تشومسكي في بحثها المودع في مكتبة كلية الآداب بجامعة الإسكندرية.
- ١٢- عبدالقادر الفاسي الفهري: المعجم العربي - دار توبقال. ١٩٨٥. ص ٢١.
- ١٣- الفهري: اللسانيات واللغة العربية - دار توبقال. ١٩٨٥. ٦٠ / ١ - ٦١.
- ١٤- السابق: ١ / ٥٧.
- ١٥- عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي - مؤسسة الصباح بالكويت ص: د- و.
- ١٦- السابق: ص ٧٦.
- ١٧- عبده الراجحي: النحو العربي والدرس الحديث - دار النهضة بيروت، ١٩٧٩.
- ١٨- أيوب: ص ١٢١.
- ١٩- الراجحي: فقه اللغة، والنحو العربي والدرس الحديث.
- ٢٠- تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها - الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩. ص ٢٠٥.
- ٢١- السابق: ١٨٩.
- ٢٢- سيويه: الكتاب، ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥. تحقيق: عبدالسلام هارون.
- ٢٣- عبدالرحمن أيوب: دراسات نقدية في النحو العربي: ص ٥٢.
- ٢٤- الفهري: المعجم العربي، ص ٣١.
- ٢٥- تمام حسان: اللغة العربية ص ٨٦.
- ٢٦- فاضل مصطفى الساقى: أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة. مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧، ص ٢٤ وما بعدها.
- ٢٧- تمام حسان: اللغة العربية، ص ٩٦.

اللسانيّات ودورها في التحقيقات والقوانين الجنائيّة

(روجرشاي R.Shuy) ترجمة: أ.د. مازن الوعر (سوريا)

جامعة البحرين، جامعة دمشق

مدخل،

يشكل عنوان هذا البحث الذي كتبه العالم اللساني الأمريكي روجرشاي^(١) (R.Shuy)، والذي يطلق عليه بالإنكليزية: "Topic as The Unit of Analysis in a Criminal Law Case" موضوعاً واحداً من موضوعات عديدة كانت أقيمت في المؤتمر اللساني السنوي الذي عُقد في جامعة جورج تاون في واشنطن - العاصمة عام ١٩٨١. وقد أشرفت على تحقيق هذه الموضوعات الباحثة اللسانية ديورا تانن وطبعتها جامعة جورج تاون عام ١٩٨٢ تحت عنوان:

Tannen, D (Editor - 1982) *Analyzing Discourses: Text and Talk*
Georgetown University Press, Washington. D.C.

ولصعوبة المصطلح اللساني من جهة، وصعوبة المادة اللسانية المطروحة في هذه الدراسة من جهة أخرى، فقد ترجمته هذه الدراسة ترجمة متصرفة ومشروعة، بحيث أعدت صياغتها وتأليفها باللغة العربية، فكان هناك نوع من التعديل والحذف والإضافة والتطوير بحيث تصبح مفهومه للقارئ العربي الكريم (وأمل ذلك).

إن الهدف الأولي والآخر لهذا البحث معرفة العلاقة القائمة بين اللسانيات من جهة وبين التحقيقات والقوانين الجنائية من جهة أخرى، فهذه الدراسة تبين بوضوح كيف يمكن استثمار اللسانيات الحديثة في حقل التحقيقات والمحاكم القضائية الجنائية...، ثم كيف يمكن للسانيات الحديثة أن تُطوّر نظريتها من خلال العمل على مواد لغوية غنية وفريدة تقع في إطار اللغة المنطوقة واللغة المكتوبة، وتداخل النوايا الزئبقية حول تينك اللغتين.

١. تهيئ

عندما يواجه بحث علمي كمية ضخمة من المواد المدروسة فإن المشكلة سوف تتضح

(١) روجرشاي (R.Shuy) عالم لساني أمريكي يعمل في مركز اللسانيات التطبيقية في جامعة جورج تاون في الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك هو خبير لساني مشهور تستشير المنظمات والهيئات الرسمية الحكومية، وقد استغرقت هذه الدراسة اللسانية الميدانية التي كلفته بها المحكمة الجنائية عاماً كاملاً.

وتتطور لتطرح السؤال التالي: كيف يمكن للباحث العلمي أن يتعامل مع هذه الكمية الضخمة من المواد من أجل أن يكشف مكوناتها المرئية واللامرئية؟

لقد نبه العالم فيغوتسكى عام ١٩٦٢ إلى هذه المسألة، واعتبر أن العامل الحاسم والمهم في تحليل المواد المدروسة يكمن في اختيارنا للوحدة القياسية المناسبة أو المعيار الدقيق من أجل استعمالهما في دراسة هذه المواد.

والواقع لقد عانى البحث اللساني، ولسنوات عديدة، من المناهج الرتيبة (الروتينية) لتحليل المواد اللغوية، وهكذا فإن هذه المناهج التقليدية والكثيرة لتحليل الكلام الإنساني كانت قد طبقت على كمية كبيرة من المواد اللغوية من أجل تحليلها ومعرفة مكوناتها. أضف إلى ذلك أن بعض الباحثين اللسانيين لم يحسنوا تطبيق هذا المناهج التقليدية في التحليل اللغوي.

والآن لنفترض (افتراض العالم في البحث) أن هناك مواد لغوية مسجلة على آلة تسجيل، مدتها الزمنية نصف ساعة من الوقت، وهذه المواد اللغوية عبارة عن حديث يجري بين بعض المجرمين المشتبه بهم، وإن هذه المواد تحتاج إلى دراسة وبحث واستقصاء لتحديد ما إذا كانت الجريمة قد حصلت أم لم تحصل، فإن منهج التحليل الصوتي البنيوي القديم لا يستطيع أن يخدمنا في هذا المجال، وهكذا فإذا أخذنا بنصيحة العالم فيغوتسكى الذاهبة إلى ضرورة اختيار الوحدة القياسية المناسبة للتحليل، فإننا نحتاج لأن نبيّن السبب الذي يجعلنا نحلل المواد اللغوية في هذه الدراسة تحليلاً حديثاً يتعد عن التحليل التقليدي (الروتيني) الذي عرفه البلومفيلديون البنيويون. والسؤال الذي ينبغي أن نطرحه على أنفسنا الآن هو ماهى الوحدة القياسية المثلى للتحليل اللساني التي أستطيع من خلالها أن أدرس مشكلة من المشكلات اللغوية لكى أجد حلاً لها؟

إن الهدف من هذه الدراسة تبيان كيفية استخدام تحليل الموضوع الرئيسى للحديث بين شخصين أو أشخاص معتبرين هذا الموضوع وحدة قياسية حاسمة فى التحليل اللساني، وذلك من أجل تقديم الشاهد أو الدليل من المدعى عليه فى قضية تقع فى إطار القانون الجنائى حدثت فى خريف عام ١٩٧٩، ولكن قبل الولوج فى تحليل هذه القضية لابد من معرفتها باختصار.

٢. قضية آرثر جونز

آرثر جونز تاجر غنى كانت له مشكلات مع زوجته ويندولين، وقد قادت هذه المشكلات إلى أن تقسم الزوجة عليه دعوة طلاق فى المحكمة، والواقع لقد تزوج جونز هذه المرأة منذ زمن بعيد، وعاش معها عيشة راضية قبل أن يبدأ الخصام بينهما.

وأثناء الفترة المربرة التي كانا يحتكمان فيها إلى المحكمة من أجل البتّ في قضية الطلاق، ذهب رجل كان يعمل لحساب جونز إلى قسم الأمن وأخبره بأن جونز هذا كان قد طلب منه أن يجد له رجلاً ما من أجل أن يقوم بقتل زوجته ويندولين وقتل القاضى معاً أثناء المحاكمة. وقد وافق شخص اسمه رويو فوستر على أن يقوم بهذا الدور. وقد طُلب من هذا الرجل أن ينخرط في نشاط لغوى كلامى معين مع جونز، ذلك أن رجال الأمن كانوا قد ألصقوا آلة تسجيل صغيرة جداً على جسمه من أجل أن تسجّل الحديث الذى سوف يدور بينه وبين جونز حول كيفية القيام بهذه الجريمة.

وهكذا يمكن بعدها استخدام هذا الشريط المسجّل كدليل قوى وثابت ضد جونز. انطلاقاً من هذا الاتفاق فقد رتّب فوستر لقاءً مع جونز في حديقة المدينة، وقد حاول فوستر هنا أن يلعب لعبته اللغوية هادفاً إلى استنطاق جونز حول الترتيبات التي يمكن تنظيمها من أجل قتل زوجته والقاضى في المحكمة.

لقد استغرق الحديث بينهما حوالي عشرين دقيقة، وبعد يومين آخرين تمّ لقاء آخر بين فوستر وجونز استغرق حوالي عشر دقائق، بالإضافة إلى تسجيل هذين الحديثين بين فوستر وجونز عن طريق آلة التسجيل المخفّاة قام قسم الأمن الجنائى بتصوير هذين اللقاءين عن طريق الكاميرا المخفّاة التي كانت موجودة في سيارة شاحنة تُستخدم لنقل السلع.

إن هذه الإجراءات المنظمة جعلت النائب العام للمدينة راضياً، ذلك أنه سيكون هناك دليل ثابت وقوى على نيّة جونز حول قتل زوجته والقاضى معاً. وهكذا فقد وجهت التهمة إلى جونز واستُدعى نتيجة لذلك إلى محكمة الولاية في الخريف الذى تلا هذه الحوادث، وقد انتهت المحكمة بتعليق قرار هيئة المحلفين (الذى كان ٨ ضد ٤) لصالح التعليق على أن تعود المحكمة للاجتماع فى الشتاء القادم.

٣. تحليل الموضوع الرئيسى فى الحديث

لقد كنت بينت فى مقال نشرته عام ١٩٨١ الصعوبات الحسيمة والمؤلمة التى واجهتها - كباحث لسانى - عندما توفرت لى فرصة المشاركة فى قضية من القضايا الجنائية التى تجرى داخل المحكمة.

بعد سماع الشريط المسجّل وقراءة الحديث الذى تمّت كتابته على الورق، بدأت بتحليل المواد اللغوية التى تضمنها. لقد كانت الأسئلة اللسانية التى فرضتها هذه المواد اللغوية واضحة جداً تلخصت بما يلى:

- ما هو الشيء الذى وافق جونز على فعله بالضبط؟

- ما هى نواياه الحقيقية تجاه زوجته والقاضى؟

- ما هى نوايا فوستر أيضاً؟

لكى نجيب عن هذه الأسئلة لابد من ربطها بالموضوعات الرئيسية والمحددة التى جرت فى المحادثة (بين جونز وفوستر)، وقد اتبعتُ المبادئ العامة للمنهج اللسانى المعروف بـ «تحليل الموضوع - والرد عليه» الذى كان قد وضعه العالم اللسانى الأمريكى والسن تشيف (W.Chafe) عام ١٩٧٢، وطوره العالم اللسانى كاتس (C.Kates) عام ١٩٨٠. إن الفكرة الرئيسية لهذا المنهج اللسانى تتلخص فى أنه لا يمكننا أن نعرف التركيب اللغوى من خلال العلاقات النحوية ولا حتى من خلال المعنى الذى تفرزه هذه العلاقات النحوية.

يقول كاتس (١٩٨٠) فى هذا الشأن:

«ينبغى أن نعالج الشيء على أنه موضوع رئيسى سواء أُعبرَ عن هذا الموضوع لغوياً أم غير ذلك. ينبغى علينا أن ننظر إلى الموضوع على أنه أمر مقصود (على النية) أو تركيب لغوى ثابت غير متغير، أما الخبر (أى الرد على الموضوع) فيرجع إلى شىء ما يمكن من خلال هذا الشىء أن يكون ما يلى:

(١) يستطيع الموضوع المقصود أن يُظهر نفسه.

(٢) ينبغى على الموضوع المقصود أن يُظهر نفسه.

(٣) سوف يُظهر الموضوع المقصود نفسه.

(٤) يُظهر الموضوع المقصود نفسه بالفعل.»

فإذا وضع الباحث اللسانى هذه الموضوعات الرئيسية المقصودة والمتفاعلة على الخارطة فإنه يستطيع أن يحصل على صورة مجسمة (مكبرة) لبنية المحادثة التى يمكنها أن تسلط ضوءاً قوياً على حركة الإدراك واتجاهه فى الدفاع الإنسانى.

إن مثل هذه الخارطة اللغوية للموضوعات الرئيسية مهمة جداً ولا سيما لخدمة القضايا القانونية التى تجرى فى المحاكم، وذلك لسببين اثنين:

الأول: لسانى - تحليلى، ذلك أننا نستطيع أن نقسم المحادثة إلى وحدات معنوية (دلالية)، يمكن للأقوال من خلالها أن تُبين على أنها مرتبطة بالردود ارتباطاً علائقياً كما سوف نرى.

الثانى: قانونى يتعلق بهيئة المحلفين فى المحاكم، إذ إن تحليل الموضوعات الرئيسية فى

محادثة ما يمكن أن يزودنا بأدلة واضحة عن طبيعة تلك المحادثة في مستوى مجسم (مكبر)، وهذا بدوره يمكن المحلّف ولاسيما ذلك الذي ليس عنده تجربة غنية، من أن يتطلّع إلى المشكلة بنزاهة وموضوعية مطلقتين، متجنباً بذلك هفوات الذاكرة والتفاصيل المملّة التي يمكنها أن تضعف من قدرة المحلّف على استنباط الدلائل والحقائق.

أضف إلى كل ذلك ما لاحظته غرينفيلز عام ١٩٨٠ من أنه «إذا استطعنا أن نعيد بناء السابق واللاحق (البداية - النهاية) مع تحديد الهدف، فإننا نكون قد توصلنا إلى النية المقصودة تجاه قضية ما»، والواقع إن منهج «تحليل الموضوع» (Topic Analysis) هو القادر على تأسيس بداية الحدث، ثم إن الشواهد الواضحة في الحدث هي التي ستؤسس نهاية الحدث. على أية حال إن قضية جنائية في محكمة من المحاكم هي أكبر من أن نكتشف النوايا التي تدور حولها ثم الشواهد اللازمة لدعم هذه النوايا، ومهما يكن من أمر، فإن ما نسعى إليه في قضية جونز الجنائية هو أن نقرر:

ما هي النية المقصودة أولاً ثم ما الذي أنجز من هذه النية ثانياً، ذلك أن مفهوم النية (Intentionality) هو مفهوم زئبقي غامض وملتبس، إذ لا يمكننا أن نحدد مقصد النية ولا يمكننا إثبات هذا المقصد إلا في عقل المرء الذي قصد تلك النية.

وفي الواقع لقد اعتادت المحاكم والتحقيقات التقليدية أن تسأل المتهمين (المشكوك في أمرهم) أن يكشفوا عن نواياهم الفعلية فقط، ولكن هذا الاتجاه في التحقيق وحتى في معظم الأحوال المتأخرة، لن يتمخض إلا عن مواد تقديرية شخصية تعكس التقلبات المزاجية للإنسان المتهم، فعندما نسجّل محادثة فعلية على شريط فإنه سيكون هنا أشياء كثيرة في هذه المحادثة يمكن العمل عليها، وهكذا فإن السؤال سيصبح كما يلي:

كيف يمكن لنية المحادثة المسجّلة على الشريط أن تساعد هيئة المحلفين لأن تحُدس أو تخمن أو تستنتج نوايا الأشخاص المشاركين في تلك المحادثة؟. فعلى الرغم من تحليلى للموضوعات الرئيسية في محادثة جونز المسجّلة، فقد كان الهدف منها بادية ذي بدء تحديد مضمون المحادثة، إلا أن هذا الهدف سرعان ما أصبح جلياً، لذلك كان لا بد من فكّ المحادثة وتوزيعها على نحو مناسب؛ لكي يثبتَ هذا الفكّ والتوزيع الفائدة الجليّة لهيئة المحلفين من أجل أن يفهموا بالضبط ماذا كان يجري من أحداث في تلك المحادثة.

٤. فكّ الموضوعات وتوزيعها

باديء ذي بدء هناك سؤال لا بد من الإجابة عنه هو: كيف يمكنني أن أعرف معرفة دقيقة

متى ينتهى موضوع رئيسى ما ويبدأ موضوع رئيسى آخر؟. الحقيقة هناك طرائق عديدة تفرض نفسها فى هذا المجال للإجابة عن هذا السؤال. لتمعن المحادثتين المسجلتين على شريط والمقدمتين كشاهد فى هذه الحالة. فقد تضمنا أشياء عدة هى:

(١) قتل ويندولين والقاضى معاً.

(٢) ألفريد (اسم علم).

(٣) ترنبيات من أجل لقاءات يمكن أن تتم فى المستقبل.

(٤) بعض الموضوعات غير المعروفة.

(٥) السيارة (الشاحنة).

(٦) نظارة شمسية لجونز.

(٧) مجموعة محلية نشيطة.

(٨) الخطة الأصلية.

(٩) تفضيل الأصدقاء.

(١٠) صحتهم.

(١١) طلاق جونز.

(١٢) جزء من السيارة كان قد تحطم.

إن هذه الموضوعات الرئيسية (١ - ١٢) منفصلة بوضوح عن بعضها بعضاً منطقياً ودلالياً، أما ردود بقية المتحدثين (الذين لم يقدموا هذه الموضوعات) فلم تكن سهلة التصنيف، لذا فقد فضلتُ أن أستعمل مصطلح «جواب الموضوع الرئيسى» وذلك لكى أميز الكلام (أو غياب الكلام) بوضوح عندما تأخذ الموضوعات الرئيسية طريقها للحدث.

إن مصطلح «خبر» (Comment) الشائع الاستعمال هنا لم يكن معرّفاً تماماً، وذلك لسببين:

الأول: أن «الخبر» لا يميز على نحو مؤثر بين «الجواب» (Response) وبين «القرار» (Decision) ذلك التمييز المهم جداً فى مثل هذه القضية، وهذا يعنى أن ليس كل «جواب» يُعدّ «قراراً»، ذلك لأن المهم فى أية قضية هو «القرار» حول الموضوع الرئيسى.

وبكلمة دقيقة إن ما يهم المحكمة هو القرار المتخذ من الشخص وليس الجواب الذى يُدلى به.

الثانى: إن مصطلح «الخبر» ليس قوياً وشائعاً وواضحاً لهيئة المحلفين مثل مصطلح «الجواب».

والواقع أن هناك شواهد وأدلة بنوية تساعدنا على معرفة كيفية تقديم الموضوع الرئيسى أو تغييره بعد معرفة مضمونة بطبيعة الحال. من هذه الشواهد والأدلة:

(١) تغيرات فى نغمة الصوت وطبقاته من ارتفاع وانخفاض.

(٢) الوقفات أثناء المحادثة بما فى ذلك:

أ- تردد المتكلم.

ب - انقطاعه عن الكلام.

ج- الاستمرار فى الكلام (بعد الانقطاع).

(٣) وسائل فردية أو عامة تدل على الموضوع الرئيسى عندما يتبادل المتحدثون أدوارهم أثناء المحادثة، كما هى الحال فى المثال التالى:

- تطلع... لقد وجدت شيئاً هنا. [+ موضوع جديد].

- آه... [+ موضوع جديد].

- احتفظ به. انتظر لحظة. [+ موضوع جديد].

- الآن. [+ موضوع جديد].

- فقط مشكلة واحدة. [+ موضوع جديد].

- آه، ماذا أيضاً. [+ موضوع جديد].

والحقيقة إن هذا الربط الداخلى والسبك العروضى المنسجم للفواعل وللعبارات والتراكيب اللغوية المعلمة مكنتنى من معرفة وحدات الموضوعات الرئيسية فى تينك المحادثتين.

٥. الموضوعات الرئيسية فى قضية جونز

أريد أن أبين الآن كيف رُتبت الموضوعات الرئيسية فى المحادثتين ترتيباً بيانياً، وكيف ظهرت أثناء عرضها على هيئة المحلفين، فقد بلغ عدد الموضوعات الرئيسية فى الشريط الأول ٢٢ موضوعاً، كما هو موضح فى الرسم البيانى رقم (١).

والواقع أننا نستطيع - من خلال عرض الموضوعات الرئيسية - أن نكتشف ونعرف من

رسم بياني رقم (٢): تقليم الموضوع والدوران حوله. قضية

جونز. الشريط الأول. الموضوعات (١٢.٨)

الموضوعات	٨	٩	١٠	١١	١٢
جونز		م! خطة أصلية			
فoster	م! التمن تقديم لقتل ويتولين والحديث عن المسدس		ع كون المتهم في مكان آخر عند وقوع الجريمة	م! اقتنها أولاً	م ت الطلاق

	١٣	١٢	١١	١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١		
جونز		م م انتظر ثلاثة ايام		م م تلف			م ت نسى الظارات الشمسية			م مافا ستفعل ببؤلا؟			م ت تحية		
فoster			ع م اخبر الفرييد		مافا الآن تحرك الليلة	سيارة شاحنة يمشي حول السيارة		سيارة شاحنة الذهاب إلى السيارة الشاحنة		الآن مافا ملا غيرت احتفظ؟		الآن مافا على أن أتعب	م يمشي حول السيارة		

(١) م ت = موضوع تحويلي (باللون البني)

(٢) م = موضوع (باللون البرتقالي)

(٣) مافا الآن = مافا الآن؟ (باللون الأحمر)

(٤) سيارة شاحنة = سيارة شاحنة

(٥) م م = موضوع مفصل (باللون الأزرق)

(٦) م ع = الفرييد (باللون الأخضر)

٦. الحادثة الثانية

لقد أوضحت من قبل أن هذه الرسوم البيانية استُخدمت بالفعل كجزء من الشهادة التي أدلتُ بها أمام المحكمة بصفتي خبيراً لسانياً في هذه القضية، فقد سألتني محامي الدفاع عن الفائدة التي يمكن لهذه الرسوم البيانية أن تقدمها للمحكمة، وقد أجبته عن الفوائد التي يمكن تقديمها في هذا المجال. على أية حال، من المفيد أن أعرض الأسئلة والأجوبة التي تمت في المحكمة حول هذا الموضوع.

المحامي: دعني أسألك هذا السؤال د. شاي: ما هو الهدف العام الذي يمكن للباحث اللساني أن يتوصل إليه عند تسجيله لهذه الحادثة وتحليله للموضوعات الرئيسية فيها؟

شاي: من الأهداف الرئيسية لهذا العمل اللساني هو أن أبين ما إذا كانت الموضوعات الرئيسية في الحادثة متكافئة (متوازنة) من حيث العدد أم أنها ليست كذلك كما هي الحال في هذه القضية. فكما هو معروف، هناك دائماً هذا التوازن والتكافؤ في الموضوعات الرئيسية ولاسيما في الحادثة العادية والطبيعية، ذلك لأن المتكلمين المشاركين في مثل هذه الحادثة يقدمون عدداً متساوياً من الموضوعات الرئيسية عندما يتحدثون مع بعضهم بعضاً.

فلكى نحدد طبيعة الحادثة وبنيتها فإنه يتوجب علينا أن نعرف لا من قدم هذه الموضوعات الرئيسية فحسب، بل أن نعرف أيضاً عدد هذه الموضوعات. وبعبارة أخرى، إننا نريد أن نعرف ما هي كمية الموضوعات التي كان يقدمها كل متكلم في هذه الحادثة، وهل هناك تكافؤ كمي بينها؟

المحامي: وهل هناك تكافؤ وتوازن كمي في تقديم الموضوعات الرئيسية في هذا الشريط المسجل؟

شاي: لا؛ ليس هناك تكافؤ كمي.

وبعد أن سألتني المحامي عن مصطلح «اللفّ أو الدوران» حول الموضوع الرئيسي فإنه استطرد قائلاً:

المحامي: هل لك أية ملاحظة، كخبير في اللسانيات، على عدم تكافؤ كمية الموضوعات التي قدمها السيد فوستر والتي بلغت (١٨) موضوعاً بالمقارنة مع كمية الموضوعات التي قدمها السيد جونز والتي بلغت (٤) موضوعات؟

شاي: نعم. من مميزات الحادثة أنه بمجرد أن يقدم المتكلم الموضوع الرئيسي فيها فإنه لا يعيد

تقديمه (أى يلف ويدور حوله مرة بعد أخرى) ولاسيما إذا كان قد أكدّه. إن المتحدث لا يكرر تقديم الموضوع نفسه مرة بعد أخرى إذا لم يُجِبْ عنه المستمع (أو المتلقى).

والواقع لقد استغرقت مثل هذه الأسئلة وغيرها يوماً كاملاً من أيام المحكمة، وقد كان سبب هذا الوقت الطويل الصورة المجسمة (المكبّرة) للرسوم البيانية وجداولها التي بيّنت الموضوعات الرئيسية وبيّنت أيضاً أجزاءً منها كان لها صلة وثيقة بالقضية. وفيما يلي سوف أبيّن أنواع الموضوعات الرئيسية التي قدّمها فوستر وجونز خلال المحادثة الأولى:

رسم بياني رقم (٤): أنواع الموضوعات التي

قدّمها فوستر وجونز. الشريط الأول

جونز	فوستر	
١	٨	موضوع تحويلي
٢	٦	موضوع اقتراحي
٠	٣	موضوع اسم علم
١	١	موضوع منفصل
٤	١٨	المجموع

إن هذه الرسوم البيانية البسيطة للمحادثة والمقدمة لهيئة المحلفين لاشك في أنها تقدم دليلاً واضحاً على أن جونز لم يكن متحكماً أو مسيطراً في هذه المحادثة، في حين أن فوستر كان على عكسه، فقد بدت سيطرته واضحة في المحادثة.

على أية حال، لقد تلخّص وضع الدفاع بما يلي: إذا كان جونز هو المحرّض على قتل زوجته والقاضى معاً، أليس من الغريب إذاً أنه لم يعرض أو يقترح هذا الموضوع مطلقاً؟!

٧. الموضوع التحويلي (م ت)

وهكذا يبدو واضحاً من خلال تحكّم فوستر وسيطرته على الموضوع التحويلي أن المسؤولية تقع على عاتقه؛ وذلك لجعله المحادثة مغرية وجذابة، ثم لاستعماله استراتيجية التحول أو الانتقال من موضوع إلى آخر. أضف إلى ذلك أن هذه الموضوعات التي قدّمها فوستر لم تكن جوهرية الأمر الذي جعله يعيد ويكرر اقتراحها مرة بعد أخرى.

والواقع إن المتحدث يستعمل عادة استراتيجية التحول أو الانتقال من موضوع إلى آخر من أجل أن يسهّل وييسر في الوقت نفسه ديناميكية المحادثة، وذلك من خلال بعض الاستراحات القصيرة أثناء تحدّثه أو من خلال تحقيقه لمقتضيات المحادثة الملقاة على عاتقه.

إن الطريقة الأولى التي استعملها فوستر في الحديث هي أكثر إدراكية وتخطيطاً وإعداداً، أما الطريقة الثانية التي استعملها جونز فإنها أكثر اجتماعية وعفوية وتلقائية.

فالموضوع التحويلي الذي قدّمه جونز في الثلث الأخير من المحادثة الأولى لم يكن مدركاً له تماماً، وهذا دليل على أنه لم يكن مسيطراً على نهاية حديثه، أما الموضوعات التحويلية التي قدمها فوستر فد كانت معدّة ومخططة على نحو توقيتي جيد.

والواقع إن جونز أجاب عن موضوعاته الجوهرية (التحويلية والاقتراحية) بأساليب مختلفة:

(١) أجاب بصمت كامل.

(٢) أجاب بضجات صوتية رمزية مثل (آه، حسناً، فحة).

(٣) أجاب من خلال تغييره للموضوع بشكل تام.

(٤) أجاب عن جزء غير مهم من الموضوع المقترح.

وقد رد فوستر على جواب جونز الذي يمثّل الحد الأدنى، من خلال نقله الموضوع الرئيسي إلى موضوع آخر أقل خطراً؛ وذلك من أجل أن يجعل جونز يشعر بالارتياح من ناحية، وألاّ يتفوه إلاّ بكلمات قليلة من ناحية أخرى.

إن أساليب فوستر في تقديمه الموضوعات التحويلية تشبه تماماً أساليب بائع يحاول أن يجعل زبونه يجيب عن أساليب يبيعه المملّحة، فإذا لم يتمسك الزبون بسلعة واحدة على الأقل فإن البائع يحاول أن يلجأ إلى أسلوب ملح آخر من أجل أن يتنزح جواباً من ذلك الزبون (وأى جواب).

والحقيقة عندما لفت انتباه المحامي إلى هذه المسألة فإنه قد تحمّس لها وردّ رداً عاطفياً، معتبراً أن مهنة فوستر، في الواقع، هي كمهنة البائع بالضبط.

٨ الموضوع المفصل (م)

في المحادثة نفسها التي جرت بين جونز وفوستر لم يقدم جونز إلا موضوعاً رئيسياً مفصلاً واحداً (وبالتحديد رقم ١٩). ومن الأهمية بمكان أن نكتشف أن هذا الموضوع المفصل الذي

قدمه جونز يقع بين حدى الموضوعين التحويليَّين اللذين قدمهما فوستر (وبالتحديد رقم ١٨ و٢٠)، ويتضمن هذا الموضوع المفصل (الذى كان مُضراً) ما إذا كان مناسباً لـ (سكرتير) جونز أن يبلغ الرسالة الشفوية إذا رغب فوستر أن يطلبها منه.

٩. موضوع اسم العلم (م ع)

إن موضوع اسم العلم (ألفريد) الذى هو رئيس فوستر بالشركة التى يمكنها جونز، كان قد قدمه فوستر وحده؛ ذلك لأن فوستر كان قد اعتاد أن يتغيب عن العمل فى بعض الأحيان وذلك من أجل أن ينجز بعض الأعمال الشخصية لجونز. وهكذا فإن تقديم فوستر موضوع اسم العلم (ألفريد) كان أسلوباً استراتيجياً لكى يتمكن من أن يسأل جونز أن يقدم لألفريد دليلاً على أنه (أى فوستر) كان فى مكان آخر عند وقوع الجريمة.

والواقع لقد قدم فوستر موضوع ألفريد ثلاث مرات (وبالتحديد ٤ و١٠ و١٥). ويبدو للمرء ظاهرياً أن تقديم هذا الموضوع لم يكن لمصلحة جونز وبراءته. وكان يبدو لى أنه يجب أن نلاحظ لم تقدم هذا الموضوع.

على أية حال، وكما تبين فيما بعد (وهذا التبيان لم يكن معروفاً عندى حتى بعد شهادتى فى المحكمة) أن جونز أدلى بالمحكمة أنه كان قد استأجر فوستر فى البداية من أجل أن يراقب ويرصد له النشاطات التى يمكن لزوجته أن تقوم بها قبل الطلاق أو أثناء جلسات المحكمة. وهكذا فإن جونز ادعى بأن تقديم موضوع اسم العلم ألفريد يرجع إلى هذه المسألة المتعلقة بفوستر.

١٠. الموضوع المقترح (م ا)

لقد قدم جونز الموضوع المقترح مرتين وكان مثل هذا الموضوع حجة لصالح دفاعه. إن هذا الموضوع الاقتراحي الذى قدمه أولاً تحت رقم (٩) وأعاد ذكره تحت رقم (٢٢) كان بالفعل بديلاً للموضوع المقترح الذى قدمه فوستر وهو (نقذ بالقاضى ثم بوندولين)، وقد كان مضمون الموضوع المقترح والبديل الذى قدمه جونز يدور حول «الرجوع إلى الخطة الأصلية». وبصفتى خبيراً لسانياً فإننى لم أكن أعرف حتى هذه اللحظة ما هى الخطة الأصلية، أضف إلى ذلك أنه لا يحق لى أن أعرف الحقائق المتعلقة بهذه القضية ولا سيما تلك الخارجة عن المواد التى حللتها وقدمتها كدليل.

إذا كان على المدعى ومحاكمه أن يكتشفوا ما هى هذه الخطة الأصلية فإن عليهم أن يعرفوها من جونز نفسه وليس من تحليلى اللسانى.

١١. الشريط الثانى

لقد حللت ما جاء فى الشريط الثانى تحليلاً مشابهاً للشريط الأول. فقد قدم جونز فى هذا

الشريط خمسة موضوعات رئيسية من أصل ١٣ موضوعاً. وقد كانت مضامين هذه الموضوعات غير جوهرية إذ تضمنت ما يلي:

- تقديم التحيات.

- ذكر موضوعات ألزموا أنفسهم بالتحدث عنها.

- تقديم موضوع تحليلي.

- تقديم موضوعين مفصلين.

أما فوستر فقد قدم ثلاثة موضوعات رئيسية ولكنها جوهرية تدور حول القاتل (المفترض) الذي كان قد استأجره فوستر، وقدم أيضاً موضوعين رئيسيين يدوران حول نشاطهما في السيارة الشاحنة، وموضوعاً آخر يرجع إلى الموضوعات التي التزما بالتحدث عنها، وأخيراً قدم موضوعاً سريع النسيان يرجع إلى ألفريد، ثم موضوعاً حول رحيلهما أو وداعهما.

١٢. الأجوبة عن الموضوعات الرئيسية

المرحلة الأولى من مراحل التحليل هي أن نعرف بالموضوعات الرئيسية ونقدمها تقديماً واضحاً، وبعدها يمكننا أن نمتحن الوجوه الحاسمة التي تهم المحكمة، وبالتحديد الأجوبة عن هذه الموضوعات.

وينبغي أن نتذكر بأن المحلفين ليس عندهم تجربة غنية ولا استعداد لهذه التجربة التي تقوم على سماع أكبر عدد من الناس؛ وذلك لمعرفة القائل والذي قيل ومن قيل له ثم الموضوعات التي قيلت، لذلك ليس غريباً أن نجد ٩٩٪ من قضايا القانون الجنائي المتضمنة دليلاً مسجلاً على شريط (كاسيت) تنتهي بـ«الإدانة».

ذلك أن المحلفين يميلون إلى الاعتقاد أنه إذا سُجِّلت أقوال شخص من الأشخاص على شريط (كاسيت) وكانت هذه الأقوال ضده فإنه يُعتبر مذنباً ومداناً، وهناك اعتقاد خاطيء آخر في حالة التحقيقات والقوانين الجنائية ينبغي معالجته، ويذهب إلى أنه إذا كان هناك شخصان يتحدنان حول موضوع معين وأن أحدهما تطرق إلى موضوع آخر مثل موضوع القتل فإن الاثنين يُعتبران مشتركين في هذا الموضوع (أى القتل).

أما الآن فنسعود إلى قضية الموضوع ثم الرد عليه لنرى أنه بعد أن يقدم الموضوع فإن المشارك في المحادثة غالباً ما يردُّ على ذلك الموضوع بأساليب مختلفة يمكن ذكرها فيما يلي:

(١) يمكن أن يضيف شيئاً ما إلى الموضوع المقدم عندما يأتي دوره في المحادثة.

(٢) يمكن أن ينكر الحقائق المتعلقة بالموضوع المقدم.

- (٣) يمكن أن يتجاهل الموضوع المقدم من خلال استراتيجية الصمت.
- (٤) يمكن أن يردّ على بعض وجوه الموضوع المقدم وليس على كلها.
- (٥) يمكن أن يخالف أو يغيّر الموضوع المقدم إلى شيء آخر.
- (٦) يمكن أن يطلب توضيحاً أو إسهاباً لشرح الموضوع المقدم.
- (٧) يمكن أن... إلخ.

إن استجابة المشارك في المحادثة تدل على النية المقصودة للاستماع، تلك النية التي هي أعمق بكثير من مستوى المعنى الدلالي التي تفرزه الكلمات والعبارات والجمل اللغوية المنطوقة أو المكتوبة؛ ذلك أن المشارك يكون متجاوباً ومنغمساً ومتفاعلاً في المحادثة عندما يكون مهتماً وعارفاً بالموضوع الذي تدور المحادثة حوله.

وهكذا فإذا فُكَّت المحادثة المتعلقة بقضية جونز ووزعت موضوعاتها توزيعاً يتوافق مع تحليلنا اللساني، فإننا نستطيع أن نلاحظ ونكتشف الصيغة المهمة لاستجابة جونز وتفاعله في المحادثة أو عدم هذه الاستجابة والتفاعل.

فإذا لم ندخل في حسابنا الموضوعات التحويلية التي لا تستدعي إلا التجاوب الاجتماعي فقط ولا علاقة لها بالتجاوب العقلي الإدراكي، فإنه يبقى لدينا في الشريط الأول موضوعات ألفريد فقط التي هي موضوعات مقترحة ومنفصلة، وقد قرّرت الموضوعات المقترحة كلها عندما قدّمت، وكان يُعاد ذكرها من أجل إضافة بعض التفاصيل الأخرى.

وقد كانت ردود جونز على الموضوعات المفصلة التي قدمها ألفريد مفعمة بالحياة والنشاط والتفاعل أكثر منها في الموضوعات المقترحة، ويظهر أن جونز كان مهتماً بموضوع غياب فوستر عن العمل أكثر من أي موضوع آخر كان قد قدمه فوستر نفسه، وقد كان هذا الاهتمام بسبب ارتياحه بأنه قد توصل أخيراً للموضوع الذي يريده. أو ناتجاً عن فهمه لهذا الموضوع أكثر من الموضوع المقترح.

والواقع إن الرسم البياني رقم (٥) يمثل حلاً لإشكالية الموضوعات في المحادثة الأولى، تلك الموضوعات التي كنت قد حضرتها لهيئة المحلفين أثناء شهادتي في هذه القضية.

إن الفكرة المهمة في هذا الرسم البياني هي أن أصنّف وأبين لهيئة المحلفين الردود على الموضوعات الأكثر جوهرية في هذا الشريط، وبالتحديد الموضوعات المقترحة والموضوعات المتعلقة باسم العلم.

وعلى الرغم من أن موضوع اسم العلم (ألفريد) كان يبدو غير جوهري فإنه قدّم فائدة جليّة، فإذا قارنا هذا الموضوع مع الموضوعات المقترحة التي قدمها فوستر فإننا نرى أن موضوع اسم العلم (ألفريد) أظهر كيف يمكن للحل الواضح أن يتجلى، وكيف يمكن أن يكون.

وقد عاهد جونز نفسه أخيراً على مساعدة فوستر بأن يبعده عن ألفريد عند وقوع الجريمة، وقد قدّم هذا الموضوع الذي يقع تحت رقم (١٥) ثلاث مرات، فإذا قارنا هذا الحل مع الحل السابق فإننا نجد ضعفاً ونقصاً في العهد الذي أخذه جونز على نفسه حين ردّ على موضوعات فوستر المقترحة المتعلقة بالقتل والتي أعيد ذكرها مرات عديدة، لذلك نرى جونز يتجنب الحل من خلال استخدامه استراتيجيات معينة في المحادثة، من هذه الاستراتيجيات:

- (١) الردود غير التامة (مقدمات خاطئة وكلام غير تام).
 - (٢) الردود غير الواضحة (حسناً، آه، إلخ...).
 - (٣) طلب التوضيح والإسهاب.
 - (٤) تعليقات خارجة عن الموضوع.
 - (٥) الافتراض والزعم بالفشل لسماع ما يُقال.
 - (٦) الردود على وجوه فرعية من الموضوع، وترك جوهر الموضوع دون حل.
- وباختصار: لم يكن هناك تعهد، ولم يكن هناك حل من جونز.

رسم بياني رقم (٥): الحل. قضية جونز. الشريط الأول

<p>موضوعات فوستر التربيد/ غياب أثناء وقوع احترقة جونز:</p> <p>٤ ← ١٠ ← ١٥</p> <p>دون جواب طلب التوضيح سرف أفعال هذه المرة</p> <p>- حل - تعهد جونز</p>	<p>تمتد بالقاضي ثم بويندولين جونز:</p> <p>٢ ← ٨ ← ١٧ ← ٢٢</p> <p>جواب غير تام طلب التوضيح حالة مفترضة - جواب غير تام أو واضح - - - نجس الإجابة لا يمكنك أن تنقل - طلب التوضيح غائباً - - - الإجابة عن أجزاء فرعية من - - - - الأسئلة</p>
<p>موضوع جونز الخطة الأصلية فوستر:</p> <p>٩ ← ١٢٢ ← ٢٢ب</p> <p>طلب التوضيح والإسهاب - اقتراح شروط مفترضة - تغيير الموضوع</p> <p>تم تنفيذه</p> <p>- حل - تعهد فوستر</p>	<p>٢ ← ٨ ← ١٧ ← ٢٢</p> <p>جواب غير تام طلب التوضيح حالة مفترضة - جواب غير تام أو واضح - - - نجس الإجابة لا يمكنك أن تنقل - طلب التوضيح غائباً - - - الإجابة عن أجزاء فرعية من - - - - الأسئلة</p>

والمواقع إن الموضوع (١٧) كان قد مرَّ ببعض اللحظات القلقلية، فرجوعاً إلى القاتل المستأجرَ والمفترض فقد أجاب جونز ما يلي:

«حسناً، لن يذهب تائهاً إلى هناك ما دام أى إنسان يعرف ماذا سيفعل. نفَّذ بالقاضى وبعدها بالزوجة. هذا كل ما فى الأمر».

يبدو من ظاهر هذه الكلمات أنها تنفى على وجه التأكيد أن جونز فى الموضوع (١٧) لم يحلَّ الموضوع ولم يتخذ قراراً حوله. والمواقع ليس هناك تناقض بين ما جاء فى الموضوع (١٧) وبين التحليل الذى توصلتُ إليه: ذلك أن الكتابة التى نُقلت من الشريط، والتى قام بها المحققون فى قسم الأمن كان فيها نوع من الخطأ: ذلك أن المحادثة الأصلية والصحيحة التى كانت بين فوستر وجونز هى التالية:

فوستر: «أعنى بأنتى سأنفذ كل ما تقوله... ولكن آه... ماذا ستفعل إذا كان (ابن الكلب) يريد أن يفعل... أنت تعرف. إنهما متحدان تماماً. آه لو اختطف ذلك القاضى ووضعه فى سيارته... فسوف يكون فى جحيم من سوء. ولكن أليست هذه الحالة أفضل من أنه لو ترك (ابن الكلب) ينزف دماً وهو فى الطريق...».

جونز: «حسناً، لن يذهب تائهاً إلى هناك ما دام أى إنسان يعرف ماذا سيفعل. هو يود أن ينفَّذ بالقاضى وبعدها بالزوجة. وهذا كل ما فى الأمر».

إن إصغاءً جيداً لهذا الشريط سيظهر أن أحداً ما قد حذف عبارة: (He Would) التى تعنى (هو يود أن...) من كلام جونز المكتوب، محولاً بذلك الجملة الشرطية إلى جملة أمر. أى أن جونز كان قد قال ما معناه: «هو يود أن ينفذ بالقاضى - فإذا نفَّذ بالقاضى - فعندئذ بالزوجة»، ولكن الذى حصل أن كتابة المحققين فى قسم الأمن لهذا المقطع لم تكن دقيقةً وبذلك حُذفت عبارة (هو يود أن...) وأصبحت العبارة (نفَّذ بالقاضى...). وتبين هذا الخطأ اللغوى من خلال عرضنا لما قاله جونز باللغة الإنكليزية ثم ما نُقل على لسانه كتابة:

فبدلاً من أن يوصف كلام جونز من الشريط ويكتب كما يلي:

"He, d do The Judge, and Then his Wife and That Would be it"

فإن كتابة المحققين من قسم الأمن كانت كما يلي:

"Do The Judge, and Then his Wife, and That Woldd be it"

والحقيقة لقد استشهدت وسائل الاعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية بالنسخة غير الصحيحة لكلام جونز، وذلك قبل جلسات المحكمة وأثناءها.

فإذا دققنا النظر في المضمون السابق لسؤال فوستر فسوف نراه افتراضياً، وكذلك الأمر بالنسبة لرد جونز على ذلك السؤال فإنه افتراضى أيضاً. ويتبين هذا من قول جونز مكملاً حديثه:

«أو إذا هو... أو هو يمكن أن يقبض على القاضى وهو آت»، فمنذ أن كان رد جونز على حالة مفترضة ليس جواباً محدداً فلا يمكن عندها اعتبار هذا الرد حلاً لاقتراح فوستر المتضمن استنجاز أحد الناس لقتل ويندولين والقاضى، لهذا السبب يمكننا أن نقول بأنه لم يكن هناك حل لهذا الموضوع المقترح فى هذا الشريط.

وعلى التقيض من ذلك فإن الموضوع المقترح الذى قدّمه جونز والمتضمن «ارجع إلى الخطة الأصلية» إنما حلّه فوستر فى الموضوع (٢٢) من المحادثة الأولى، فبعد الرد الذى طلب مزيداً من التوضيح والإسهاب ثم الشكوى واقتراح شروط افتراضية ثم تغيير الحديث فى الموضوعات (٩) و(١٧) و(٢٢) فإن فوستر أذعن فى نهاية المحادثة لمشروع جونز قائلاً: «اعتبرها منتهية».

وهذا يجعلنا نستنتج أن هناك حلاً لموضوع فوستر المتعلق بـ ألفريد، وحلاً لموضوع جونز المتعلق بالخطة الأصلية، أما ما بقى دون حل فهو موضوع فوستر حول التنفيذ بالقاضى وبالزوجة ويندولين.

١٣. المظاهر الأخرى لتحليل الموضوع

الواقع إن التحليل العلمى الذى يحاول أن يقسم ويصنّف المادة المدروسة بحيث يجعلها أجزاء مفككة عن بعضها بعضاً، وخارجة عن دائرة سياقها الملائم، إنما هو تحليل يُعرض نفسه للمخاطر التى تنسم بالتصنع والتكلف أحياناً. انطلاقاً من هذه النظرة يبدو واضحاً أن فصل الموضوع المقدم عن جوابه أو الرد عليه أمر صعب إن لم يكن مستحيلًا، إن الإجراء التحليلى هنا هو إجراء يتسم بالدائرية أكثر منه بالتعاقبية.

وعلى الرغم من معرفتنا بأن الجزء لايفصل عن الكل ولكنه يشرحه فقط، فإن عزلنا الموضوع الرئيسى عن جوابه هنا كان لأمر توضيحى فقط؛ إذ إن هذا الفصل قد أثبت لنا نتيجة مفيدة جداً سواء أكانت هذه النتيجة متعلقة بالتحليل اللسانى أم أنها متعلقة بهيئة المحلفين، فالتحليل اللسانى أغنى نظريته بنتائج هذه القضية، وهيئة المحلفين تعلّمت أشياء

كثيرة من تلك النتائج أيضاً، يمكن من خلالها أن تعيد النظر في التحقيقات والقوانين الجنائية.

والحقيقة هناك مظاهر أخرى للتحليل اللساني المستعمل في الدفاع عن جونز يمكن أن تُقدّم على أنها أجزاء من بنية الموضوع وجوابه في المحادثتين، فالوقفات أثناء المحادثة مثلاً أظهرت نتائج مفيدة جداً لرد جونز على الموضوع الذي قدمه فوستر بادىء الأمر، ثم إن المقاطعات التي حصلت أثناء المحادثة كان لها دور مهم وحاسم في فهم المحلفين وإدراكهم للموضوعات المقدمة ثم الردود عليها، وقد كانت الرموز والإشارات الغامضة مفيدة جداً للدلالة على الأجوبة غير المؤكدة، أضف إلى ذلك أن تحليل بعض الأصوات والكلمات المعينة مثل (آه... حسناً... طيب «OK») أثبت أن هذه الإشارات ذات دلالة مفيدة، فليس كل جواب ظهر على أنه إيجابي هو إيجابي بالفعل.

١٤. نتائج البحث

إن هذه الدراسة اللسانية الميدانية لقضية من قضايا القانون الجنائي تطرح نتائج غنية ومهمة يمكنها تطوير النظرية اللسانية والقوانين الجنائية في الوقت نفسه.

وربما كان الأمر الحاسم في هذه القضية هو أنها هي التي أملت علينا أن نختار «الموضوع الرئيسي» كوحدة قياسية للتحليل، فالمشكلة التي واجهتنا هي أن نحدد بالضبط ماذا يمكن لبنية المحادثة أن نخبرنا حول معنى الحدث ودلالته الحقيقية، وبالطبع فإن الأمر أولاً وأخيراً يرجع إلى هيئة المحلفين الذين هم أنفسهم يستطيعون أن يقرروا بالضبط ماذا حدث ثم ماذا قيل في الأشرطة المسجلة حول الحدث، فليس من اختصاص اللساني أن يخبر المحلفين عن النوايا المقصودة للمتحدثين ولا عن معنى كلماتهم وجملتهم، ذلك أن المحكمة بالذات كانت قد وافقت بأن هذا من اختصاص المحلفين وحدهم.

ولكن دور الباحث اللساني هنا، والمختلف تماماً، هو أن يساعد هيئة المحلفين على فهم بنية المحادثة التي تقدم بدورها قرائن لفظية ومعنوية لكشف النوايا المحتملة للمتحدثين، ثم لمساعدتهم على تمييز ما قيل بالضبط ثم من هو القائل، فهذه الدراسة الميدانية هي تحليل لساني من جهة وعمل تعليمي - بيداغوجي من جهة أخرى تم إنجازها من خلال استخدام العروض والرسوم المرئية الموضوعية في جداول بيانية:

أفضل مستوى الموضوع فإن التحليل اللساني للمحادثة قدم ما يلي:

(١) ساعد هيئة المحلفين على فهم المتحدثين الذين سيطروا وتحكموا بتلك المحادثة، وساعدهم أيضاً على فهم أولئك الذين أجابوا عن الموضوعات المقترحة إجابات تتسم بالقصر والغموض والمراوغة.

- (٢) ساعدهم على فهم الموضوعات التي تم عزلها عن بعضها بعضاً سواء أكانت هذه الموضوعات للسيد فوستر أم للسيد جونز، وذلك من خلال إعادة ذكرها أكثر من مرة.
- (٣) ساعدهم على الحصول على صورة مجسمة (مكبرة) للمحادثة كلها؛ وذلك لاستخدامها كأساس مرجعي يمكن من خلاله تحديد العناصر اللغوية المكبرة في تلك المحادثة، ثم معرفة أماكنها وسياقاتها الصحيحة.
- (٤) وأخيراً فقد ساعدهم التحليل اللساني على عزل الوجوه الجوهرية للمحادثة عن الوجوه الأقل جوهرية .

ب. وعلى مستوى الجواب فإن التحليل اللساني للمحادثة قدّم ما يلي:

- (١) ساعد هيئة المحلفين على أن يُحددوا بالضبط ما الذي كان يتجنبه المتحدثون عند حديثهم، وما الذي كان يختلف في حديثهم، ثم ما الذي كان يُرفض في هذا الحديث.
- (٢) ساعدهم على التمييز بين المتطلبات الاجتماعية للمحادثة والمتطلبات العقلية - الإدراكية. إنه من الضروري جداً لهيئة المحلفين أن تميز وتعرف الاختلاف القائم بين المتطلبات الاجتماعية للحديث التي تستدعي بدورها نوعاً معيناً من الجواب ولو كان جواباً غامضاً ومراوغاً (كون الشخص مسيراً ومتحدثاً ممتازاً كما يقال) وبين المتطلبات العقلية - الإدراكية للحديث التي تستدعي حلاً إيجابياً أو سلبياً (من باب: «دعنا نتكلم بجدّ الآن ودعك من المزاح»).
- والواقع إن أيّ مشارك في حديث من الأحاديث يقع عادة تحت وطأة هذين النوعين من المتطلبات الاجتماعية من جهة والعقلية - الإدراكية من جهة أخرى، إلا أن المتطلبات الاجتماعية للمحادثة لها ضوابط مبنية على السياق والنوايا الزبنيّة التي لا يمكن للمرء أن يعرفها دون الاستعانة باللسانيات.
- (٣) ساعدهم على التمييز بين الموضوعات التي كان يرغب السيد جونز بالتوسّع فيها أو التي كان يرغب بحلّها عن تلك الموضوعات التي لم يكن يرغب لا بتطويرها والتوسّع فيها ولا بالتمهّد بحلّها.
- والواقع إن التحليل اللساني في مستوى الموضوع ومستوى الجواب ليس هو التحليل الوحيد الذي يمكن تطبيقه على قضية قضائية مثل قضية جونز، ولكنه أثبت من جهة أخرى أنه يكون أكثر نفعاً وإفادةً للتوصل إلى الهدف الرئيسي للخبير اللساني إذا ما حدّد بالضبط بنية المحادثة من منظار اللسانيات الحديثة.

معجم المصطلحات اللسانية والقانونية الإنكليزية ومقابلاتها بالعربية

المصطلح بالإنكليزية	A	المصطلح بالعربية
Attorney	وكيل النيابة
Alibi	دليل يثبت أن المتهم كان في غير مكان وقوع الجريمة
Alternative Topic	موضوع بديل
Animate	مفعم بالحياة (نشيط)
Absence	غائب
Avoid	يتجنب

B

Bo unded on	يقع على حدود
Bitter	مدبر دال على الأسمى والألم

C

Court Litigation	دعوة قضائية
Conversation	محادثة
Criminal Court	محكمة جنائية (جنايات)
Conversational Content	مضمون المحادثة
Chart	رسم بياني (مجدول)
Conversational Balance	تكافؤ في المحادثة
Conversational Imbalance	لا تكافؤ في المحادثة
Control	يتحكم - متحكم
Conversational Glue	حلاوة المحادثة (جاذبيتها)
Cognitive	عقلي - إدراكي
Cough	فحة

Customer	زبون
Convict	يتهم (يدين)
Crucial Aspects	مظاهر حاسمة
Contamina Tion	تلوث
Clarification	توضيح (إسهاب)
Commit	يتعهد
Conditional Sentence	جملة شرطية
Cyclic	دائري
Constraints	ضوابط (قيود)
Cognitive Requirements	متطلبات عقلية للمحادثة

D

Data	مواد (عينات)
Data Analysis	تحليل المواد
Determine	يحدّد
Defence Attorney	محامي الدفاع
Detail Topic	موضوع مفصل
Deny	ينكر
Delete	يحذف (يشطب)
Deduce	يستنتج
Divorce	طلاق

E

Evidence	دليل (شاهد)
Elicit	يستنبط
Expert	خبير
Equilibrium	توازن (تكافؤ)

Event حدث
Evasive Response جواب غامض في مراوغة

F

Fred Topic موضوع اسم العلم (ألفريد)

G

Grammatical Relations علاقات نحوية
Germane وثيقة الصلة بـ
Guilty مذنب
Greeting تحية

H

Hire يستأجر أحداً

I

Investigation بحث (استقصاء)
Intention نوايا
Interaction تداخل (تفاعل)
Invariant ثابت
Infer يخمن (يحدس)
Intonation Change تغيير في نغمة الصوت وطبقته
Internal Change سبك داخلي
Instigator محرّض (محفّز)
Innocence براءة
Ignore يتجاهل
Imperative Sentence جملة الأمر

Interruptions	مقاطعات أثناء المحادثة
Indications	دلائل
Incomplete Response	جواب غير تام

J

Judge	قاضي
Jury	هيئة المحلفين

L

Language Research	بحث لغوي
Leave - Taking	استئذان ثم مغادرة
Linear	تعاقب (باتجاه مستقيم)

M

Macro Picture	صورة مجسمة (مكبرة)
Meaningful Units	وحدات دالة
Memory Lapses	هفوات الذاكرة
Message	خطاب (رسالة)
Murder	جريمة
Media	وسائل الإعلام

N

Negative Resolution	حل سلبي
---------------------------	---------

O

Occupation	مهنة
Operate	يعمل على

P

Phonological Analysis	تحليل صوتي (فونولوجي)
Participate	يشارك
Propositions	أقوال
Pauses	وقفات (أثناء المحادثة)
Prosodic Marker	علامة عروضية
Planned	معدّ (مخطط له)
Product	سلعة
Proposal Topic	موضوع اقتراحي
Prosecution	المدعى ومحاميه
Presumed Killer	قاتل مفترض
Predisposition	ميل (نزعة)
Participant	مشارك
Positive Resolution	حل إيجابي
Plan	خطة

R

Routine Methods	أساليب رتيبة (مكررة)
Responses	أجوبة (ردود)
Resolution	حل (قرار)
Recycled	أعيد ذكره
Responsibility	مسؤولية
Reject	يرفض

S

Salient Aspects	مظاهر بارزة
-----------------	-------------

suspected Criminal	مجرم مشبته به
Solicit	يلتمس من
Surreptitious	سرى (مكتوم)
Semantic Structure	بنية دلالية
Separable Topics	موضوعات يمكن فصلها
Segments	أجزاء (مقاطع)
Substantive Topic	موضوع جوهري
Social obligations	واجبات اجتماعية
Spontaneous	عفوى (تلقائى)
Silence	صمت
Salesman	بائع
Strategies	استراتيجيات (طرائق)
Social Requirements	متطلبات اجتماعية فى المحادثة

T

Transformational Units	وحدات تحويلية
Traditional Approaches	مناهج تقليدية (قديمة)
Tape - Recorded Conversation	محادثة مسجلة على شريط
Topic Analysis	تحليل الموضوع
Topic	الموضوع
Trial	محاكمة
Transcript	نسخة مكتوبة
Topic - Comment	موضوع - جواب
Testimony	شهادة (فى المحكمة)
Transition Topics	موضوعات انتقالية
Token noises	ضججات صوتية
Testify	يشهد (فى المحكمة)

U

Unit of Meastrement	وحدة قياس
Untrained	غير مدرب
Uncontestable	لا يمكن مناقشته
Unclear Response.....	جواب غير واضح

V

Verifiable Case	قضية ممكن إثباتها
Vogues	زى (موضة)

W

Word Frequency	تواتر الكلمة (تكرارها)
Words Order	رتبة الكلمات
Witness	شاهد



المصطلحات اللغوية

د. محمد حسن عبدالعزیز
كلية دارالعلوم، جامعة القاهرة

لا نبالغ إن قلنا إن علم اللغة يمر اليوم بمرحلة مزدهرة من مراحل تاريخه القصير نسبياً، فقد استقرت بنيتة الفكرية على أسس متينة منضبطة استفادها من علم الاجتماع والنفس حيناً، والعلوم الطبيعية وعلوم الأحياء والعلوم الرياضية حيناً آخر. وقد تعددت مدارسه واتجاهات البحث فيه تعدداً شيراً، وقد كان لكل مدرسة أو اتجاه إنجازات باهرة، وتنوعت تقنيات كل مدرسة أو اتجاه تنوعاً مستمراً معتمدة على التقنيات المعاصرة والمتجددة دائماً.

وقد أسهم علم اللغة - بدوره - في بنية العلوم الإنسانية إسهامات بارزة، فانتفع علماء الاجتماع والنفس والنقد الأدبي بخاصة بشمراته إن في مادته أو منهجه.

وقد أدت هذه التطورات الواسعة إلى ظهور عدد يتزايد آناً بعد آناً، ولا يكاد ينحصر، من المصطلحات اللغوية التي تعبر عن المفاهيم المستحدثة الناتجة عن حركة المعرفة المتنامية في كل الاتجاهات من غير حدود.

أما علم اللغة في العربية فمازال في دور التعريف به، والترويج لمفاهيمه ومناهجه وتقنياته، والوعد بمنجزاته، بل مازال يلقي رفضاً من بعض الاتجاهات التقليدية. وبكل أسف فإن البحوث اللغوية التي تتجاوز هذا الدور، والتي تعتمد على الأصول العلمية في فهم العربية ووصف بنيتها ومن ثم الانتفاع بها في المجالات العملية لغوية أو غير لغوية - قليلة جداً، أقول هذا مع متابعتي الدائبة لما تدفعه دور النشر كل عام من مؤلفات معنونة بعلم اللغة أو اللغويات أو اللسانيات أو الألسنية.. أو غير ذلك من العنوانات.

وعلم اللغة في العربية يتعرض - منذ ظهوره إلى اليوم - في مصطلحه لمشكلة معقدة؛ إذ يتنازع تياران جارقان: تيار المصطلح الوافد بما يحمله من مفاهيم جديدة، وتيار المصطلح الموروث بما يحمله من مفاهيم ربما لا يواكب بعضها المعارف اللغوية المعاصرة.

علم اللغة والمشكلات المعرفية عند العرب:

وليست مشكلة المصطلح اللغوي ببعيدة عن المشكلات المعرفية التي يواجهها العرب اليوم، فمازال العرب - على الرغم من نهضتهم الحديثة - مستهلكين للمعرفة ولنجزاتها التي

ينتجها الغرب ويسوقها لهم بحساب، وليس ثمة أمل قريب في أن يتخلصوا من تلك التبعية، وأن يكون لهم دور معرفي مشارك، ومن ثم فإن تعريب العلم المعاصر ضرورة حتمها هذا الموقف (موقف الجائع معلوماتيا - كما يقول أحد علماء الحاسوب العرب)، وسوف تؤدي الترجمة - ولفترة طويلة - أعظم دور في نقل المعرفة، وسوف تستمر هذه الحاجة إلى أن تتغير الظروف التي دفعت إليها .

وينعكس هذا الموقف بآثاره السلبية على دور اللغة العربية في التعبير عن المعارف المحدثه، فنادرأ ما يوظفها العلماء العرب في ممارساتهم العلمية بحثاً أو تعليماً، حيث يلوذون إلى إحدى اللغات الأجنبية.

ولعل أوضح دليل على ذلك - فيما يتصل بموضوعنا - أن معاجمنا العلمية المتخصصة ما تزال ثنائية تعتمد إحدى اللغات الأجنبية مدخلا، وقلما نجد معجماً عربياً خالصاً. وهذا يعنى - من غير حرج - أن العربى ليس لديه معجم عربى للمفاهيم فى قطاعات المعرفة المحدثه، ومن ثمَّ ليس غربياً أن تكون اللغة العربية العلمية فى موقف الضعيف إن لم يكن العاجز فى النظام المعرفى المعاصر .

ويصدق القول نفسه على معجم المصطلحات اللغوية، فهو معجم ثنائى يعتمد فى مداخله على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية غالباً، ومن ثمَّ فإن ما يضمه من مصطلحات تعبر غالباً عن مفاهيم مستحدثة فى مجاله، وقلما يضم مصطلحات تعبر عن تصورات عربية. إنه يتجه إلى الترجمة من الخارج أكثر مما يتجه إلى التوليد من الداخل .

مشكلات المصطلح اللغوي

الموقف المعاصر

يتفق اللغويون على أن علم اللغة - كغيره من العلوم - يفتقر إلى منظومة مصطلحية بالعربية يجمع عليها أهل الاختصاص، وهم يتفقون أيضاً على أن المصطلح اللغوي - كغيره من مصطلحات العلوم - ينبغي أن يستوفى شروط الصلاحية المصطلحية، فيكون للمصطلح الواحد مفهوم واحد يعبر عنه بوضوح ودقة، بحيث يتميز عن أى مصطلح آخر فى مجاله، وأن يكون - بعمامة - موافقاً لطبيعة العربية فى بناء ألفاظها.

فإذا تجاوزنا ما ينبغي أن يكون إلى ما هو كائن بالفعل وجدنا فوضى تضرب بأوتادها فى حقلهم، فإذا ما رجعت إلى مؤلف من مؤلفاتهم أو مسرد مصطلحي من مساردهم، أو معجم مصطلحي من معاجمهم، وجدت غير عيب من عيوب الاصطلاح ماثلة أمامك - على الرغم مما يقال من أن اللغوي ليس مسئولاً عن التخطيط اللغوي فى حقله فحسب، بل إنه مسئول أيضاً عن بناء النظرية المصطلحية فى الحقول الأخرى.

فالمصطلح الواحد له غير مفهوم واحد لغير ضرورة. والمفهوم الواحد له عدة مصطلحات لغير حاجة... وفى بعض مصطلحاتهم غموض ولبس أو مخالفة لطبيعة العربية وذوق العربي فى بناء اللفظ.

وهذه الحال من الفوضى تعكس فوضى فكرية ومنهجية حتماً أو تنذر بها على أحسن الفروض، ولعل هذا هو ما يلجئ أصحاب الحاجات إلى المصطلح الأجنبي وحده حيث يسعفهم بما يبتغون. أو إلى المصطلح الأجنبي إلى جوار المصطلح العربي، توكياً للدقة والوضوح وأماناً من اللبس والغموض.

هل ترجع هذه الفوضى إلى أن اللغوي - مازال - كما أشرنا سابقاً - فى موقف المستهلك للمعارف اللغوية الحديثة، ومن ثم فهو مواجه دائماً بسبيل لا ينقطع من المصطلحات الأجنبية الوافدة؟

هل ترجع إلى المسئولية الكبيرة التى أصبح علم اللغة يتحملها فى العقود الأخيرة، وإلى علاقته بالعلوم الإنسانية والطبيعية متأثراً ومؤثراً، وإلى ما تفرضه مكانته المعاصرة وهذه العلاقة من تنوع مجالاته وتعدد مناهجه واختلاف مدارسه، واستخدامه للمعالجة الآلية، وما ينتج عن هذا كله من وفرة مصطلحاته؟

أم ترجع إلى اللغويين أنفسهم، إلى نزعاتهم وخلفياتهم العلمية، تقليدية أو تجديدية؟ أم إلى روح الفردية أو العصبية للقطر أو للمدرسة أو للثقافة التي ينتمون إليها؟ أم إلى تشتت جهودهم فردية أو مجتمعية؟

أم يرجع إلى نقص في معارفهم اللغوية، وجهل بالأسس النظرية المستقرة في معالجة المصطلح وعلاقته باللغة العامة وبأصولها؟ أو بتقصيرهم في الالتزام بالمنهجية العلمية المحكمة؟ أو عدم متابعتهم لما سبق من عمل، وما يستجد من نتائج؟

أم يرجع إلى تعدد طرق وضع المصطلح واختلاف اللغويين في اختيار أنسبها للمفهوم الجديد، وفي تقدير أولاهها بالتقديم على غيره؟ إلخ، فبعض اللغويين يؤثر اللفظ المعرب، وآخرون يؤثرون اللفظ العربيّ يستمدونه من القديم حيناً أو يتدعونه بالمجاز أو بالاشتقاق أو بالنحت، بعضهم يبدأ بالمعرب فإن لم يستجب له انتقل إلى العربي، وبعضهم يبدأ بالعربي، فإن أعياه لاذ إلى المعرب، ثم إن هؤلاء وهؤلاء مختلفون في تقدير أولوية وضع اللفظ العربي بالمجاز أم بالاشتقاق أم بالنحت؟

وإليك تفصيلاً لأهم أسباب هذه الفوضى المصطلحية.

تشتت جهود العمل المصطلحي

اجتمعت الأمة العربية على أن تكون الفصحى لغتها القومية التي تعبر بها عن وحدتها الثقافية وعن فكرها المعاصر، ومن ثمّ كان جهادهم في أن تكون - على الأقل - لغة العلم تعليماً وتعلماً وإنتاجاً، بحيث يتم - كما يقول الدكتور محي الدين صابر: استنبات التقدم التقاني المعاصر في لغتنا^(١).

وقد كانت الترجمة - مند بداية عصر النهضة العربية وما تزال - الطريق الأقرب منالا والأدنى ثمرة لتضييق الفجوة العلمية والثقافية بين العرب والغرب، بيد أن حركة الترجمة - على الرغم من محدوديتها - لم تؤت نتائجها لأن: «المجال الواسع لانتشار اللغة العربية، وقيام الحكومات القطرية، وعدم مركزية المؤسسات الثقافية والعلمية، كل هذا أعطى للترجمة حرية في اختيار الكلمات وبخاصة مع اتساع قدرات اللغة العربية التعبيرية، وكثرة المترادفات فيها، مما استدعى التنسيق في الترجمة باختيار مصطلح واحد في مجال العلوم للمفهوم الواحد، وذلك لخلق لغة علمية واحدة ينمو فيها التطور العلمي والثقافي، ويستجيب لحاجات التعليم في كل مراحل التعليم العام والجامعي، ولحاجات الإنتاج في مراكز البحوث العلمية»^(٢).

ولكى يتوفر لدينا مثل هذه اللغة العلمية ينبغي: «إعداد مقابلات عربية للمصطلحات العلمية والتقنية باللغات الأجنبية...، والتخلص من تعددية الألفاظ العربية الدالة على مدلول

واحد.. هذه التعددية التي نشأت عن تعدد اللغات الأجنبية التي تؤخذ عنها المصطلحات، وتعدد الجهات التي تضع المقابلات العربية في البلدان العربية، واختلاف الأساليب والطرائق المتبعة في وضع المقابل، وهو المصطلح بالعربية من ترجمة واشتقاق ونحت وتعريب»^(٣).

وقد حرصت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عند نشر معجماتها العلمية الموحدة أن تختار - من بين المصطلحات المستعملة في البلدان العربية - مصطلحاً واحداً فحسب، معتمدة في اختيارها على «تفضيل الكلمة العربية على المعربة، ومراعاة شيوع اللفظة، وأحادية تركيبها، وسهولة النطق بها، وطواعيتها للثنية والجمع والتصغير والنسبة».

وكانت المنظمة تهدف من المصطلح الموحد أن «تلتزم به الهيئات والأفراد وتنمو المعرفة باستعماله من خلال العاملين في مجالات العلوم والبحوث والتأليف»^(٤).

ولاشك أن وحدة المبادئ العامة للاصطلاح هي أدنى مستلزمات وحدة الفكر العربي، لأن هذه الوحدة لن تؤتي ثمارها إلا إذا التزم بها العلماء وصناع المعجمات، ومن ثمَّ يشجع استعمال المصطلحات الموحدة بحيث تؤدي دورها في وحدة الفكر العربي.

تنوع موضوعات علم اللغة وتطور مناهجه وتقنياته

يتناول علم اللغة موضوعات على جانب كبير من التنوع والتعقيد، إنه يختص - كما هو معروف - بالدراسة العلمية للغة منطوقة أو مكتوبة - فيعالج وحداتها الصوتية أو الصرفية أو النحوية، كما قد يبحث في جوانبها المعجمية والدلالية بل الأسلوبية.

وتتعدد مناحيه في درس هذه الوحدات بين المنحى الوصفي أو التاريخي أو المقارن، وفي كل منحى من تلك المناحى مدارس مختلفة، لكل منها في الغالب نظرتة وتقنياته ومصطلحاته.. بل نجد في المدرسة الواحدة تنوعها وفقاً للاجتهادات الخاصة بكل باحث.

واللغة ظاهرة إنسانية لها علاقة بالإنسان الذي يستخدمها وبالمجتمع الذي يعيش فيه، ولهذا ارتبط علم اللغة بعدد من العلوم الإنسانية التي تشاركه في بحثها، ومن ثمَّ انتقل إليه عديد من مصطلحات الفلسفة وعلم الاجتماع والنفس. وهي أيضاً ظاهرة طبيعية ومن ثمَّ فقد استفاد علم اللغة من علوم أخرى كعلوم الطبيعة والأحياء ووظائف الأعضاء لتضيف هذه العلوم إلى مصطلحاته ومصطلحات.

إن تقدم التقنيات العلمية الحديثة، تقنيات الحاسوب والمعلوماتية، عرضت علم اللغة لأكبر تحد في وصف اللغة وفي تجهيزها للمعالجة الآلية، ومن ثمَّ أضافت تلك المعالجات إلى مصطلحاته مصطلحات ورموزاً جديدة.

إن علم اللغة لم يعد مقبولاً منه أن يكتفى بدراسة اللغات الطبيعية وحدها بل إنه مطالب بأن يدرس اللغات الاصطناعية المقترحة أو يشارك في صنعها، ومن ثمَّ فهو مطالب بابتداع منظومات مصطلحية مجردة مطاوعة للتقنية الحديثة في مجال الترجمة الآلية وفي غيرها، إنه - بكل بساطة - علم من علوم المستقبل.

قدم العلوم اللغوية ووفرة المصطلحات اللغوية

العلوم اللغوية من أقدم العلوم التي ابتدعها الإنسان، فهي ترجع - على أضعف تقدير - إلى النحاة الهنود القدماء من أمثال (بانيني ٦٠٠ ق. م)، واليونان من أمثال (ارسطو ٣٢٣ ق. م) ومن ثمَّ فلها أعراف راسخة مازال بعضها قائماً، وعلى أية حال فثمة مصطلحات تقليدية في اللغات الأوروبية مازالت جارية في الاستعمال حتى اليوم.

والبحث اللغوي عند العرب قديم بدوره، ترجع أوائله إلى مطلع القرن الثاني الهجري، وقد استوى هيكله بفضل الخليل بن أحمد (١٧٥هـ) وتلميذه سيبويه (١٨٠هـ) الذي نجد في كتابه الشهير أول منظومة متكاملة من المصطلحات اللغوية مازال معظمها جارياً في الاستعمال حتى اليوم، ومن البديهي أنه قد جرى في أزمان تالية إعادة تعريف بعضها أو ابتداع مصطلحات أخرى.

واللغويون في الغرب مختلفون في تقدير تراثهم المصطلحي، بعضهم يتجاوزه أحياناً وابتدع مصطلحات جديدة تحمل رؤيته العلمية، وبعضهم يؤثر استخدام المصطلحات القديمة وإن عرِّفت بطريقة مختلفة عن الطريقة التي عرِّفت بها قديماً.

هذا وعلم اللغة في الغرب له مكان متميز بين العلوم الإنسانية. يقول (هارتمان وستورك): البحوث اللغوية اليوم نظرية أو تطبيقية يُعترف بها كبحوث أكاديمية لها أهميتها في ذاتها، وليس ثمة مهتم باللغة - ابتداء من القارئ العادي إلى مهندس الاتصالات.. يمكنه أن يتجاهلها» (٥).

أما علم اللغة العربية فلم يصل بعد إلى تلك المرحلة المشار إليها، ولم يثمر بعد ما ينتفع به القارئ العادي أو مهندس الاتصالات.. إلخ، بل إنه مستقر عند مرحلة التعريف به أو الدعوة إليه أو بناء هيكله النظري، وتطبيق بعض تقنياته المستوردة على أفضل تقدير، بل إنه يتعرض لحمولات متوالية منذ ظهوره علماً مستقلاً، فالتحاة التقليديون ينظرون إليه بارتياح، وفي نوايا الباحثين حيناً وفي جدوى بحوثهم أحياناً.

مسئولية اللغويين عن الفوضى المصطلحية

ولا أعفي اللغويين المحدثين من مسئوليتهم فيما يعانيه البحث اللغوي من اضطراب وما يشيع فيه من فوضى مصطلحية.

فالسفوى إذا أُلّف أو ترجم وضع نفسه - بوعى أو بغيروعى - فى موضع الرائد دون أن يلقي بالأى إلى الذين سبّتوا فى هذا المجال وارتادوا تلك الأرض، وإن فعل - ونادراً ما يفعل - ترك ما اجتمعوا عليه، ورفض ما اشتركوا فيه، واشترع لنفسه طريقاً خاصاً، ومن ثمَّ يبدأ من النقطة التى منها بدأوا، ويمضى فى الطريق الذى إليه سبّتوا، وهذا مهيجٌ خاطئٌ يتنكب الجادة، ويعطل التقدم، وأولى من ذلك وأجدى أن يبنى على ما بنوا وأن يبدأ من حيث انتهوا، وإن كان ذلك لا يحول دون تصحيح ما أخطأ فيه السابقون أو استكمال ما فيه قصراً.

وأوضح مثال لذلك أن أول إشارة بالعربية إلى ثنائية (سوسير): اللغة والكلام وردت فى كتاب (علم اللغة) الذى أخرجه الدكتور على عبدالواحد وافي عام ١٩٤١. وقد استخدم (اللغة) للمصطلح *Le langue*، والكلام للمصطلح *Le parole*^(٦). وتناقل الباحثون من بعده هذين المصطلحين، وغلب استعمالهما حتى اليوم.

بيد أن بعض المترجمين أو المؤلفين يزعمون هذا المستقر، ويشيرون الفوضى لغير ما سبب علمى واضح، فيستبدلون بالمصطلح الأول (اللغة) المصطلح (اللسان)، ومن ثمَّ يجعلون اللسانية أو الألسنية أو اللّسنية علماً للعلم الذى يدرسها، بل إن منهم من لا يكتفى بهذا فيستخدم مصطلح (كلام) الذى سبق الاتفاق عليه ليشير به إلى *Le langue*، ويستخدم مصطلحاً آخر هو (حديث) ليحبر به عن *Le parole*.

إن مثل هذه المحاولات - وهى كثيرة بكل أسف - تضرب بكل الأسس العلمية المستقرة عرض الحائط، وتحول دون الفهم الواضح للقائم عليه، إنها فى الغالب نزعات فردية أو إقليمية أو مدرسية، وهى النزعات التى تسود العمل العربى الجمعى.

الأسس العلمية للنظرية العامة للمصطلحية

اللغة العامة والخاصة

الناس في حياتهم العامة يستخدمون مفردات اللغة يشيرون بها إلى أشياء أو أحداث أو مجردات، أما العلماء - أيا كان مجال عملهم - فيستخدمون غالباً هذه المفردات بطريقة خاصة، حيث تدل عندهم على أقسام أو أصناف أو حقوق، كما يفعل علماء النبات مثلاً حين ينسبون نباتاً محدداً إلى عالمه أو شعبته أو طائفته أو رتبته أو فصيلته... إلخ، أو كما يفعل النحاة حين يقسمون الكلام إلى اسم وفعل وحرف أو غير ذلك من الأقسام.

فالنحو - مثلاً - لا يدرس مفردات اللغة كلها، إذ لا سبيل إلى حصرها، ولا يعينه حصرها إن وجد لذلك سبيلاً، إنه لا يدرس مفردات مثل: محمد وشجرة ورجل وجبل... إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أن يضم هذه المفردات وغيرها هو (الاسم)، كما أنه لا يدرس مفردات مثل: قام ويجلس... إلخ، بل يدرس قسماً بعينه يفترض أنه يضم هذه المفردات وغيرها هو (الفعل)، وقد يتطلب البحث منه أن يجعل من كل قسم أقساماً، فقد يفترض أن قسم (الاسم) مثلاً يضم أقساماً فرعية هي: العلم والضمير واسم الإشارة واسم الموصول... إلخ، وقد يفترض أن قسم الفعل مثلاً يضم أقساماً فرعية هي: الماضى والمضارع... إلخ، وفى التعامل مع الأقسام لا المفردات اقتصاد ودقة ولا يقوم العمل العلمى إلا بهما.

هذا وتدرج ألفاظ اللغة أو وحداتها المعجمية فى عديد من المصنفات وفقاً لاعتبارات وأهداف مختلفة، يعيننا منها أنها - باعتبار التعميم والتخصيص - قد تكون عامة أو خاصة.

فإذا كان اللفظ عاماً Mot والاشترك Polyse'mie، والدلالة الإيحائية Connotation، والاشترك Polyse'mie، والوظيفة الأدبية، وإذا ما كان خاصاً term انتسب إلى اللغة الخاصة وأصبح له بذلك خصائص معينة تميزه عن اللفظ اللغوى العام أهمها: ذاتية الدلالة denotation، وأحاديتها، وخصوصيتها، والانتماء إلى حقل مفهومي قابل للضبط والتحديد، وقابلية التعريف المنطقي^(٨).

ومن البدهى أن خصوصية المصطلح لا تنفى أنه يشترك مع اللفظ العام فى خصائص.

وقد جرى علماء المصطلحية على تعريف اللغة الخاصة بأنها: جملة الوسائل اللغوية المستعملة فى حقل موضوعى محدد لتأمين الاتصال فى هذا الحقل، مثل لغة الفيزياء أو لغة الكيمياء أو الطب^(٩) إلخ.

وقد يكون لبعض العلوم رموز خاصة بها ليست من مفردات اللغة، مثل الرياضيات والكيمياء ، ولكن هذا لا يعنى أنها تستغنى دائماً برموزها عن اللغة، وقد تكون مشكلة المصطلح فى هذه العلوم هيتة، بيد أنها مشكلة عظيمة عند اللغويين، فاللغوى مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة، ومبتدع المصطلح اللغوى أو مصنفه فى موقف أعقد، لأنه - كما يقول أحدهم: مضطر إلى أن يستخدم اللغة ليصف اللغة المستخدمة فى وصف اللغة»^(١٠).

المصطلح والتعريف

المصطلح عند أهل الاختصاص: رمز لغوى يتألف من الشكل الخارجى والتصور (المفهوم) (وهو معنى من المعانى يتميز عن المعانى الأخرى داخل نظام من التصورات أو المفاهيم) ، إنه بأوجز عبارة: كلمة تعبر عن مفهوم خاص، فى مجال محدد.

وفى توضيح ذلك نشير إلى قصة ذلك النحوى الذى سأل أعرابياً قائلاً: أتجر فلسطين؟ فرد عليه قائلاً: إني إذا لقوى، فالجر عند النحوى مصطلح يستخدم للدلالة على حالة من حالات الإعراب (الرفع والنصب والجر والحزم) تميز طبقة من طبقات الكلام هى (المُعْرَبَات)، وليس هذا هو (الجر) فى عرف الأعرابى حين يشير به إلى حدث يقع حين يسحب شيئاً إليه أو يسوق حيواناً خلفه.

ويحرص علماء المصطلحية على وجوب أن يكون للمصطلح معنى محدد لا يلتبس بمعنى أى مصطلح آخر فى حقله، ولهذا أعطوا أهمية خاصة للتعريف، ويقصدون به: الوصف اللغوى لتصور ما يسمح بالتفريق بينه وبين تصورات أخرى داخل منظومة تصورات^(١١).

معايير الاتفاق بين أهل الاختصاص

وليس الاصطلاح مجرد اتفاق بين أهل الصنعة على مدلول خاص فحسب، بل إنه اتفاق قائم على معايير. إن أى محاولة للتصنيف فى أقسام ينبغى أن تقوم على وجود شبه أو خلاف فى كل ما يدخل فى القسم المفترض من مفردات وتميزه عما عداه، ولهذا لجأ أهل الصنعة إلى التعريف لكى يحدوا به المعرف بحيث يكون جامعاً مانعاً، ولناخذ المثال الآتى من النحو العربى.

أجمع أهل العلم - كما يقول ابن فارس -: على أن الكلام ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف، بيد أنهم اختلفوا فى تعريف كل قسم اختلافاً كبيراً، نقل ابن الأنبارى عن بعضهم قوله «إنه لا حد له»^(١٢).

وقد تعددت - كذلك - معاييرهم المعتمد عليها في تعريف كل قسم، فعرف بعضهم الاسم مثلاً بأنه: صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمن، بيد أن هذا التعريف الذي يعتمد المعنى معياراً لم يرتضه بعض النحاة، لأنه - كما يقول الزجاجي: ليس من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم، وإنما هو من كلام المنطقيين، كما اعترض عليه باعتراضات أخرى (١٣).

وفضل بعض النحويين معيار الوظيفة التي يقوم بها في الكلام، أو الباب الذي ينتسب إليه في النظام النحوي، حده الزجاجي بقوله: الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً به أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به. (١٤)

وقد لجأ بعضهم إلى ما سموه العلامات - وهي معايير شكلية - يميزون بها كل قسم من أقسام الكلام عن نظيره بل فروع كل قسم أيضاً، وقد جمع ابن الانباري أغلبها، ومن بين ما ذكره من علامات الاسم قبوله: الألف واللام، والتنوين، وحروف الجر، والتنثية والجمع والنداء والتصغير، والنسب والوصف... (١٥).

هذا ولا ينبغي أن يصرفنا التراث القديم من المصطلحات اللغوية عن محاولة وضع مصطلحات أخرى ربما تكون أكثر فائدة في دراسة خصائص الكلام العربي، وفي هذا المجال نشير إلى المحاولة العلمية الرائدة التي قام بها الدكتور تمام حسان حيث جعل أقسام الكلام في العربية سبعة بدلاً من ثلاثة هي: الاسم والصفة والفعل والضمير والخالفة والظرف والأداة، معتمداً في ذلك على معايير ترجع إلى المعنى والمبنى كليهما (١٦).

المصطلح وحدته في نظام من المفاهيم

إن وضع مصطلح معين بإزاء مفهوم معين يعني إلحاقه بنظام محدد من المفاهيم أو التصورات، بحيث يتلبس، أو قل يتخصص، بهذا المفهوم حتى وإن استخدم خارج النظام. وفي ذلك يقول (هارتمان): إن أي مسرد يحاول تقسيم علم من العلوم بذكر أمثلة من مصطلحات هذا العلم فحسب، دون الإشارة إلى نظامه التصوري أو المفهوم Conceptual system محاولة غير كافية (١٧).

ويعرّف النظام بأنه عدد من التصورات أو المفاهيم التي تقوم بينها علائق أو يمكن أن توجد بينها علائق، وبها يتم تعريف الكل المترابط (١٨)، ومن ثم فإن التصورات أو المفاهيم لا تتمثل في وحدات منفصلة بذاتها، ولا تعيش في عزلة، بل بينها علائق منطقية أو وجودية (١٩).

وفى هذا المجال يشير (كريستال) إلى أمر ربما لا يتنبه إليه الباحثون وهو تأثير وضع مصطلح جديد أو إعادة تعريف مصطلح قديم فى المصطلحات الأخرى. إن المصطلحات التى نستخدمها - مادامت عضواً فى نظام منهومى - يعتمد بعضها على بعض، ومن ثم فإن تغيير مفهوم مصطلح قد يضطرنا إلى تغيير مفهوم المصطلحات الأخرى المرتبطة (٢٠).

وكثيراً ما يتعرض أبناؤنا من الباحثين لمشكلات من هذا النوع، فالباحث الذى يتبنى تقسيم الدكتور تمام مثلاً عليه أن يدرك أن مفهوم (الاسم) عنده قد تغير عما كان عليه النحاة القدامى، بعد أن أخرج منه الصفة والضمير والظرف وجعلها أقساماً مناظرة له، وعليه فينبغى ألا يخلط بين التقسيمين، كما ينبغى التنبه إلى ما يبنى على إعادة التصنيف من نتائج.

فالدكتور تمام حين جعل الصفة قسماً بذاته افتراض ثمناً للجملة العربية هو (الجملة الوصفية): التى قد تكون أصلية نحو: أقائم المؤمنون للصلاة؟، وقد تكون فرعية نحو: رأيت إماماً قائماً تابعوه للصلاة، وهذا النمط الجديد نظير للنمطين السابقين: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، وبهذا يكون لدينا ثلاثة أنماط جديدة للجملة لا نطين (٢١).

كما ينبغى التنبه أيضاً إلى ما يبنى على ذلك من تغيير فى تعريف الأبواب النحوية، فينبغى عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة ممنوعاً فى أن يقال إنها ظرف، وينبغى عند تحديد صيغة الكلمة الواقعة حالاً أن يقال إنها صفة... وهكذا فى بقية الأبواب.

إن وضع المصطلحات أو إعادة تعريفها ينبغى أن يتم - إذا ما وجدت فائدة فى ذلك - بدرجة عالية من الحذر، إن المصطلحية بناء متماسك يفقد هيكله حين نضيف إليه أو نحذف منه أو نغير فيه.

المصطلح بين التوحد والتعدد

المصطلح اللغوى - كغيره من المصطلحات - ينبغى أن يشير إلى مفهوم محدد يميزه عن أى مفهوم آخر، ولن يتوفر ذلك إلا بتثبيت العلاقة بينه وبين مفهومه. ولا شك أن هذا أدى إلى الدقة وأدنى إلى الوضوح وأبعد عن اللبس، غير أن ما نراه فى مجال البحث اللغوى قديماً وحديثاً يخالف هذا الشرط أحياناً، خذ مثلاً مصطلح (المفرد) فى النحو العربى، يستخدم فى باب من أبوابه للإشارة إلى الواحد، أى ما ما يقابل المثنى والجمع، وفى باب آخر للإشارة إلى ما ليس جملة أو شبه جملة، وفى باب آخر للإشارة إلى ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، وخذ أيضاً مصطلح (الحرف) يستخدم أحياناً ليدل على الكلمة، وأحياناً ليدل على قسم بعينه من أقسام الكلام، ويستخدم كذلك ليدل على وحدة من وحدات النظام الصوتى أو الإملائى فى العربية كالهزمة والباء والتاء... مما يعرف بحروف المعجم.

هذا وقد يختلف مفهوم المصطلح باختلاف المدرسة النحوية، فالبصريون يستخدمون (الصرف) بمعنى التنوين، ولكن الكوفيين يستخدمونه بمعنى (الخلاف) ويفسرون به قول العرب: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، ويقولون: إنه منصوب على الصرف؛ لأن الثاني (تشرب) مخالف للأول (تأكل): ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه» (٢٢).

وقد أحسن النحاة القدامى بخطورة هذا المسلك فاضطروا إلى أن يخصصوا المصطلح بوصف أو إضافة، أو يحدوا المدرسة النحوية فيقولون عند البصريين أو عند الكوفيين... إلخ، ولكن هذه الوسائل تكون على حساب الاقتصاد في العبارة الذي هو شرط ضروري لسيرورة المصطلح وسهولة استعماله، ومع ذلك فقد بقي اللبس محتملاً حين يستخدم المصطلح عارياً عما يحدد استعماله بعينه أو باب بذاته أو عند مدرسة بعينها، أو حين يستخدم وحده عارياً عن وصف أو إضافة.

والجانب الآخر من مشكلة التعدد أننا نجد المفهوم أو التصور الواحد يعبر عنه بغير مصطلح، وقد وقع القدماء في ذلك، فبعضهم يستخدم: الساكن والصامت والصحيح بمعنى واحد، والحركة والصائت والعلّة بمعنى واحد، وبعضهم يستخدم الحنك والغار والطبق بمعنى واحد، وذلق اللسان وأسلته وطرّفه بمعنى واحد، وقد انتقلت هذه المترادفات إلى المحدثين فأشكل عليهم معناها، واضطربوا في استعمالها، وبعض الباحثين يرى أن للمشترك والترادف وجهاً آخر، فقد نضطر إليهما، وفي تلك الأحوال يتكفل السياق بإزالة اللبس والاضطراب.

التكافؤ بين اللغات الطبيعية

تبين للعلماء واللغويين أن إنشاء جهاز مصطلحي لكل علم من العلوم الحديثة في العربية يعتمد اعتماداً ظاهراً على جهاز مصطلحي آخر متوفر في إحدى اللغات الأوروبية، وتبين كذلك أن المصطلح في كل علم من العلوم ليس وحدةً منفصلة بل يرتبط بغيره من المصطلحات بعلاقات دلالية وصرفية وتركيبية.

ومنذ بداية عصر النهضة وحتى اليوم والعلماء واللغويون يدركون تمام الإدراك أن اللغات الطبيعية لا يمكن أن تتماثل من بينها لغتان أو تنطبقا في كل المستويات اللغوية، بل تتناظر في القدر الأوفر من الخصائص وتفترق في قدر قليل، في هذه ما ليس في تلك، وفي تلك بعض مما ليس في هذه، ومن ثمّ كانت جهودهم موجهة لسد ما يمكن أن ينتج عن هذه الظاهرة الطبيعية، بحيث تعبر العربية عما تعبر عنه اللغات الأوروبية، وتسد الفجوة المصطلحية بينهما.

ويختلف اللغويين في التعبير عن طبيعة الخلاف بين اللغات الأوروبية والعربية.

فالدكتور الهاشمى يرى أن الفرنسية مثلاً تأليفية synthétique على حين أن العربية تحليلية analytique، ومعنى أنها تأليفية أن ألفاظها كلها تقريباً مركبة، إما بالاشتقاق مثل: mobilite) المشتقة من الجذر (mobile + اللاصقة البعدية (ite). أو بالتكوين مثل (immobite) المركبة من لاصقة قبلية (-im) ومعناها السلب ومن الجذر (mobile). ومثل (isochrone)، وهى مركبة من عنصرين لاتينيين هما (iso) بمعنى متساو، (chrone) بمعنى وقت، أو بهما معا أى بالاشتقاق والتكوين (٢٣).

وإذا ما كان التأليف أو الضم يعطى لفظة جديدة معناها الجديد المستمد من معنى الجزأين، فقد نقابله بلفظين عربيين نحو iso - bare أى متساوى الضغط. وقد نقابله بلفظ عربى واحد micro - scope (مجهر)، وهنا يختلف العلماء واللغويون فى أيهما أنسب أو أولى.

وأهم ما يميز صرف العربية - كما يقول الدكتور النهري - «أنه صرف غير سلسلى non-concatenative، أى أنه لا يركب بين سلسلة لفظية وسلسلة أخرى يضمهما خطأ، كما هو الشأن فى الإنجليزية أو الفرنسية، ففي هاتين اللغتين نولف بين جذر ولاحقة أو سابقة للحصول على مفردة جديدة، دون تغيير يذكر فى البنية الداخلية أو للصيغة أصل الاشتقاق، فمن نشق eat, eater, eatable, uneatable... إلخ بضم اللواحق إلى الجذور. فهذه اللغات سلسلية فى صرفها concatenative.

«أما العربية فالاشتقاق فيها داخلى فى كثير من الأحيان، وغالباً ما يحدث تغير فى صيغة الجذر أو أصل الاشتقاق للحصول على صيغة جديدة مثل: ضَرَبَ، ضَرَبَ، ضربة، مضروب، انضرب... إلخ ولذلك حين نترجم من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية لا نترجم حتماً السابقة بسابقة أو اللاحقة بلاحقة أخرى» (٢٤).

وهنا يختلف العلماء واللغويون والمترجمون فى مقابلة اللفظة المركبة فى اللغات التأليفية أو ذات الصرف السلسلى بكلمة عربية أو كلمتين أو بالتركيب المزجى أو بالنحت. بيد أن مثل هذا الفرق لا ينبغى أن يبنى عليه حكم على عقلية أصحاب اللغة، أو حكم بقصور لغة عن التعبير أو وفائها. فالمعروف أن المفردات إنما تعكس المواقف والأنشطة التى يقوم بها مجتمع معين فى بيئة معينة. وقد يكون من الصحيح أن تغنى لغة فى مجال معين وتفقر فى مجال آخر، وحاجات كل مجتمع تفرض نوعية المفردات المتوافرة، ويستطيع أى مجتمع أن يفى بحاجاته من المفردات فى كل المجالات، ويعوض ما بها من نقص بمفردات جديدة بوسائل متعددة، كما أن المفردات - كما يقول فندريس - «لا تعرض مطلقاً وجوه التفكير كاملة، بل يوجد دائماً من الكلمات أقل مما يوجد من الأفكار، والاستعمال الجارى يكتفى

دائماً بالعبارات التقريبية ، لأن لديه من الوسائل ما يجنبه الوقوع في اللبس؛ إذ إن السياق يوضح معنى كل كلمة، وإذا لم يكفِ السياق لم تعدم اللغة أن تجدد وسيلة لتجنب هذا النقص»(٢٥).

والحكم نفسه ينطبق على طريقة كل لغة في بناء ألفاظها: فالاشتقاق أو اللصق مسلكان لغويان «ينتجان من عادات قد تطورت إن قليلا وإن كثيرا، هذا إلى أنهما لا يتنافيان بل يستعملان معاً في كل لغة بدرجات مختلفة. (فالعربية مثلا اشتقاقية أساسا، ولكنها تعرف اللصق، والإنجليزية لصقية أساساً، ولكنها تعرف الاشتقاق)، إذ يكفي في إحدى اللغات أن يتغلب نوع ما على غيره في فترة من الفترات ليتضاعف استعماله بعد ذلك في العصور التالية، فهذا أثر مباشر لتنافس الطرق الصرفية لا يتوقف بأية حال على اختلاف العقلية»(٢٦).

النظرية العامة للمصطلحية

أدى التقدم العلمي المتسارع في كل مناحي النشاط البشري في العلوم والفنون والصناعات إلى تزايد مطرد في عدد المفاهيم الجديدة التي كان من الضروري أن يعبر عنها بمصطلحات موجودة أو مولودة ، بيد أن الوسائل المصطلحية في اللغات الطبيعية لم تعد كافية ، كما أن العلماء تشتتت جهودهم مما أحوج إلى تنظيم العمل المصطلحي ، ومن ثم نشأت منظمات وطنية ودولية عديدة لمعالجة هذه المشكلة، أهمها من غير شك (المنظمة العالمية للتقييس) (International organization for standardization) والمعروفة اختصاراً بـ (ISO).

وقد كان الاهتمام بمبادئ النظرية العامة للمصطلحية بارزا، ويرجع الفضل في تأسيس تلك النظرية إلى العالم النمساوي فوستر wuster.

وتهدف النظرية العامة للمصطلحية إلى: تنظيم المعرفة (ترتيب التصورات أو المفاهيم) في شكل منظومات، ونقل المعرفة والمهارات التقنية الخاصة، وصياغة المعلومات التقنية والمهنية (النصوص الخاصة)، وترجمة النصوص الخاصة إلى اللغات الأخرى، وتخزين المعلومات واسترجاعها^(٢٧)، ومن الأهمية بمكان الالتزام بتوصيات ISO إذا ما كنا حريصين على مساهمة التقدم العلمي والتقني، والولوج إلى عالم المعلوماتية والمعالجة الآلية للمعارف والأنشطة الإنسانية.

ومن التوصيات الهامة التي تعيننا هنا، التوصيات المعروفة بمواصفات (أيزو لجنة TC37) التي تعالج :-

مبادئ المصطلحية وطرقها، والتوحيد الدولي للتصورات والمصطلحات، والمسالك والوسائل الواجب اتباعها في إعداد المعاجم المتخصصة المصنفة. والرموز المستخدمة في المعاجم» (٢٨).

وكما يهتم علماء المصطلحية بالنظرية العامة يهتمون كذلك بالنظرية القومية من حيث إنها: أساس لا غنى عنه لضبط المبادئ المصطلحية المقيسة على المستويين القومي والعالمي» (٢٩).

طرق وضع المصطلح

المجاز

المجاز هو الجسر الذي تنتقل عبره الكلمة من مدلول إلى مدلول، أو من حقل دلالي إلى حقل دلالي آخر، وترجع مكانته الأولية إلى أنه - كما يقول المسدي: إحدى طاقات الحركة الذاتية في الظاهرة اللغوية، فإذا بها تستوعب المدلولات الجديدة دون إقحام دوال طارئة على جهازها القاموسي، بحيث تمثل اللغة حقولاً مفهومية جديدة، فتعيد تنظيم مجالاتها الدلالية دون إدخال الضيم على بنية الألفاظ الحائكة لنسيجها» (٣٠).

والكلمة جديدة بما يحدث لها من تغير دلالي، بيد أنها بالاستعمال المتواتر تفقد جدتها أو طرافتها، وتكتسب عرفية واستقراراً إلى حين، فقد يتغير معناها فيما بعد، وهكذا تتراكم المعاني مثل طبقات التربة التي تنتمي كل طبقة منها إلى عصر من العصور، بيد أن هذه المعاني المتراكمة لا تتصارع دائماً ليزيح الجديد القديم، فقد تعايش في الاستعمال، ولعل هذا هو ما جعل بعض اللغويين يقول: إن الكلام كله مجاز.

والذي يعنينا هنا أن اللفظ قد ينتقل من الرصيد العام أو اللغة العامة إلى الرصيد الخاص أو اللغة الخاصة التي هي مادة المصطلح، وبهذه العملية تم توليد جهاز مصطلحي متكامل للعلوم العربية والإسلامية من نحو وفقه وحديث... الخ» (٣١).

وتواتر الاستعمال والاتفاق عله هو الأساس في نسبة المعنى إلى اللفظ، وفي هذا يقول المسدي: إن منبت المجاز هو الاستعمال، فإذا اطرده المصطلح العلمي وتواتر في سياق التركيب اكتسب صبغته الاصطلاحية، وعند ذلك يستقل بخصوصية الحقيقة العرفية» (٣٢).

وهذا هو المشكل الأول في العملية المصطلحية بعامة واللغوية بخاصة، فهي ما تزال مضطربة لا تستقر على حال.

اختيار المصطلح من اللغة العامة

قد يختار اللغوي من اللغة العامة ما يراه مناسباً للمفهوم الجديد، وقد استقر كثير مما أحسن توظيفه من هذا المختار، ومن أمثلة ذلك:

توزيع distribution واكتساب aquisition

توليدى generative وتحويلي transformational .. إلخ.

اختيار المصطلح من اللغة الخاصة

قد يختار اللغوي المصطلح القديم ما دام يؤدي المفهوم المراد أو يرادف المصطلح الأجنبي على نحو من الأنحاء، وكثير من اللغويين ينحو هذا المنحى، فالبعلبكي مثلاً يقول في صدر معجمه: وقوام هذه الخطة ... تفضيل المصطلح العربي القديم على ما عداه، شرط انطباقه على المفهوم المراد تعيينه ... إلا أن من العبث أن نحاول فرض المصطلحات العربية التي لا تتناسب والمفاهيم المراد تعيينها» (٣٣).

وقد شاع كثير من تلك المصطلحات القديمة كالمصطلح مجهور الذي وضع بإزاء المصطلح voiced، والمصطلح مهموس الذي وضع بإزاء المصطلح voiceless .. إلخ.

وأغلب اللغويين يتمسك بالشرط السابق فلا يطرّد عندهم هذا الباب من المصطلح القديم، ومن ثمّ يستبدلون به باباً آخر.

فالدكتور - السمران - مثلاً: استبعد المصطلح العربي القديم (ساكن) ليرادف المصطلح consonant، والمصطلح (حركة) ليرادف المصطلح vowel، وذلك «لأن الساكن في النحو العربي يطلق على مثل نون (من) ويطلق في الوقت نفسه في مثل ألف (ما)، أي أن الساكن في النحو العربي يقابل consonne أحياناً ويقابل قسماً من الـ Voyelle أحياناً». «كما أن المفهوم التقليدي للحركة قد يحول دون تصورها - عندما تستعمل مقابلة لـ vowel - صوتاً أساسياً في الكلام»، إذ الفكرة المسيطرة على القارئ العربي «أن (الحركة) علامة أو عارض تابع للحرف الذي هو الجسم أو الجوهر» (٣٤).

وقد وضع الدكتور السمران المصطلح (صامت) للمصطلح الأول consonant (وصائت) للمصطلح الثاني vowel لأنهما - كما يقول أنسب للتعبير عن المفهومين السابقين، وأبعد عما يشوب استخدام المصطلحين العربيين من لبس وإبهام. وقد جرى على هذا الاستعمال الجديد قوم واستقر آخرون على المصطلح القديم (٣٥).

وفي هذا المنزاع من الاختيار من القديم يقول الدكتور الفهرى: وقد حاولنا - ما استطعنا -

الابتعاد عن استعمال المصطلح المتوفر القديم في مقابل المصطلح الداخل، لأن توظيف المصطلح القديم لنقل مفاهيم جديدة من شأنه أن يفسد علينا مثل المفاهيم الواردة والمفاهيم المحلية على السواء. ولا يمكن إعادة تعريف المصطلح القديم وتخصيصه إذا كان موظفاً، فلنفظ (مبتدأ) مثلاً موظف في النحو بمدلول عاملي محدد. وهو مفهوم صوري، ولا يمكن أن نوظفه لترجمة topic وهو مفهوم وظيفي. فهذا التوليد ربح على مستوى اللفظ، ولكنه يؤدي إلى اشتراك لفظي غير مرغوب فيه في المجال العلمي. إذ نتحرى اللفظ الواحد للمفهوم الواحد»^(٣٦).

وبما لا يكون الأمر في حيز التوفيق في اختيار اللفظ العربي أو عدم التوفيق في اختياره، فالدكتور يوثيل عزيز يترجم المصطلح syncopp بـ (إدغام)^(٣٧)، فإذا ما رجعنا إلى المعاجم اللغوية الأجنبية التي سجلت هذا المصطلح وجدناها تعرفه بأنه: فقدان صوت أو حرف أو أكثر من أصوات الكلمة أو حروفها من وسط الكلمة»^(٣٨).

وهذا المعنى لا يمت بصلة إلى مصطلح الإدغام الذي يعرفه الحملاوي بقوله: الإدغام لغة الإدخال واصطلاحاً الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما، ويقع في التماثلين والمتقاربين في كلمة أو كلمتين»^(٣٩).

وهكذا يخطئ الدكتور يوثيل في اختيار المصطلح المناسب، وقد كان الخولى أقرب إلى القصد حين ترجم المصطلح السابق بـ (ترخيم وسطي) فوسع من مفهوم مصطلح (ترخيم) الذي هو: حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفاً»^(٤٠).

اختيار المهجور والغريب:

ومن أثر اللفظ العربي وعكف على استخراجها من بطون المعاجم الدكتور الهاشمي في (معجم الدلالية)، بل إنه أولع ولعاً خاصاً بالألناظ المهجورة أو المستغنى عنها، ورأى أن المفيد إحيائها واستغلالها في معنى قريب من المعنى القديم. وبما استخدمه:

١- عُرضي في autographique للإشارة إلى لون من الفن التشكيلي غير المستقيم، ويقابله المصطلح صويب في allographique للإشارة إلى فن الشعر.

وفي هذه المقابلة يقول: الشعر فن مستقيم الصوب أو صويب في حين أن الفن التشكيلي مثلاً عكس ذلك إنه عرضي»^(٤١).

وقد استخرج اللفظ الأول (عُرضي) من مقاييس اللغة لابن فارس ٤ / ٢٧٥ من قولهم: ناقة عرضية إذا كانت صعبة، ومعنى هذا أنها لا تستقيم في السير بل تعترض.

٢- مفسر خواف فى cryptanalyste

وفى تسويغ اختياره يقول: الخافى وجمعه خواف ، يقال بهذه الصيغة لما دون ريشات الطائر العشر اللواتى فى جناحه، ويطلق المفرد على الجن فأحببته وجعلت منه مصطلحاً، يدل - للشبه الموجود بين القديم والحديث - على باحث يحاول تفسير بلاغات غير مرسله إليه، زيادة على أنه مجهل رمزها»(٤٢).

٣- عُنَيَان فى connotateur، ويستخدم الوصف بياء النسب فيقول: عنيانى Connotation ويستخدم الفعل (عنين) فى connoter. واللفظ مستخرج من مقياس اللغة / ٤٤٨، وقد تصرف فى مدلوله ليعنى (المستعمل لمعنى المعنى) (٤٣).

وتذكرنا هذه المحاولة الطريفة فى غرابة اختياراتها، وبعد ما بين معنى اللفظ القديم والجديد، وعدم اطرادها، بمحاولة قام بها أعضاء (نادى دارالعلوم) فى مطلع القرن العشرين حين فتحوا معاجم اللغة أولاً، ثم وقفوا - كما فعل الدكتور الهاشمى - عند بعض ألفاظها وظنوا مقاربتها للفظ العامى أو الدخيل ، ومن ثمَّ خرجوا بتلك الألفاظ الغريبة، جلواز، وغرقى، وفستنى ... إلخ، وبمحاولة أخرى قام بها عام ١٩٣٨م الشيخ أحمد الإسكندرى حين اقترح أسماء عربية للمصطلحات الكيميائية ، فاقترح على العلماء أن يسموا (الأكسجين) المصدى، و(البوتاسيوم) القلاء، و(البلاتين) النسّاك... إلخ (٤٤).

وأيسر ما يقال فى الاعتراض على هذه المحاولات أنها تصور المشكلة المصطلحية تصوراً خاطئاً من نواح عدة، أهمها أن المصطلحات الأجنبية فى حاجة لا إلى مجرد أسماء متفرقة تُقترح، بل إلى منهج فى الوضع يراعى ما بينها من علاقات، كما أن الأسماء المقترحة - لأنها منتزعة من مهجور اللغة - تبدو وكأنها وضعت وضعاً جديداً، وهى فى هذا لا تفترق عن اللفظ العرب.

الاشتقاق

أما الاشتقاق فهو «الطاقة التى بها تتوالد الألفاظ من أصل جذرى فتكاثرت المفاهيم وتباعدت...، وهو السمة النوعية للفصائل السامية، فهو صنو النحت فى اللغات الهندية الأوروبية.. وتكمن طاقته فى توليد المصطلحات فى خاصية لغوية مبدئية هى أن الاستعمال قلما يستفرغ كل الاحتمالات الممكنة فى صوغ ما يمكن اشتقاقه من المادة الاسمية والفعلية، ففى اللغة دوماً رصيد كامن من الصيغ غير وارد»(٤٥).

ومن الإنصاف أن نقول هنا إن هذا الرصيد الكامن ليس كافياً عند بعض العلماء، فاللغات الاشتقاقية - كما يقول المجمعى الدكتور محمد كامل حسين: - مهما تكن سعتها لها حدود ينتهى عندما نحوها» (٤٦).

والمقصود بالاشتقاق هنا ما اصطلاح عليه بالاشتقاق الصغير، أما ما عرف بالاشتقاق الكبير أو القلب فى: جذب وجبذ فلم يكن يوماً - كما يقول المسدى: من الوسائل التى نمت بها العربية على خلاف ما يزعمه الزاعمون... فهو ليس إلا مظهراً معجمياً أو ظاهرة أفقية لا يمكن إجراؤها على طبقات المادة اللغوية.. وقد يكون فى أصل منشئه شذوذاً فى الوضع أو لحناً فى الاستعمال.. أو على أحسن الفروض تنوعاً لهجياً.. كما أنه ينفى إلى خلق أزواج معجمية خلو من أى قيمة وظيفية، ولا يبنى عليه أى مردود معجمى.. وهكذا الحال أيضاً مع الاشتقاق الأكبر أو الإبدال نحو: عنوان وعلوان، فهو كأخيه الكبير لم يكن يوماً من وسائل تنمية العربية (٤٧).

وقد تبارى العلماء واللغويون والأدباء والصحافيون منذ بداية عصر النهضة العربية وإلى اليوم فى توليد ألفاظ جديدة بالاشتقاق، ويذكر للعلماء هنا عنايتهم باقتراح أنسب الطرق لاستفراغ طاقته، فالمجمعى الدكتور أحمد عمار يخطط طريقة تقوم على أن يعمل اللغويون والعلماء معاً: على وفرة رصيد من الصيغ، وأن تحجرى إحسان اختيارها لتلائم دلالاتها فى دقة وإحكام.. ثم يقول: والصيغ الاشتقاقية - على كثرتها - أقلها المتداول والمألوف، وأكثرها مهمل مهجور، وعلاج هذا فى إحياء هذه الصيغ وتهيتها للاستعمال فى الاصطلاح العلمى، ويكون ذلك باستعراض جميع صيغ الاشتقاق التى حوتها المعاجم، واستقراء السمة المعنوية المشتركة الغالبة فى كل صيغة، ثم أفراد كل صيغة لما تلائمه من معنى (٤٨).

ثنائية معنى اللفظ

تتوالد الألفاظ فى العربية بالاشتقاق غالباً حيث تصب الجذور الثلاثية والرباعية فى قوالب أو صيغ أو أوزان، وينتج عن تلك العملية ألفاظ، لكل لفظ منها معنيان، معنى معجمى وهو معنى الجذر، ومعنى صرفى وهو معنى القلب أو الصيغة.

فمن الجذر الثلاثى (ك.ت.ب) نشق عدداً كبيراً من الألفاظ حين نصبه فى قوالب أو صيغ على النحو الآتى:-

فاعل ← كاتب

مفعول ← مكتوب

مفعل ← مكتب

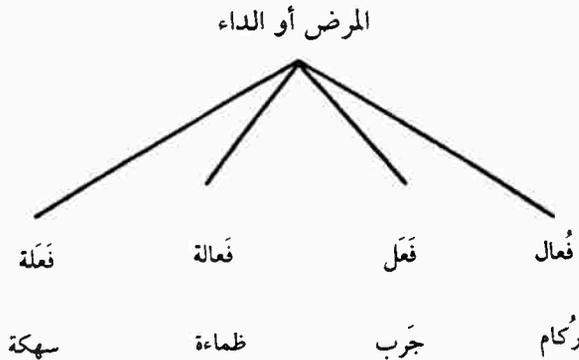
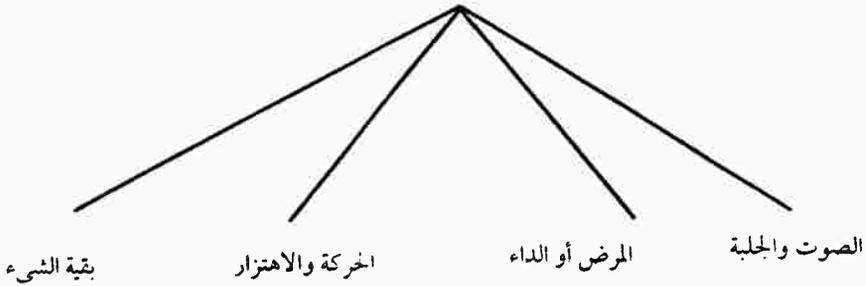
وهكذا إلى أن تستوفى القوالب المعروفة فى العربية.

وبهذه العملية فإن اللفظ (كاتب) له معنيان، أولهما وهو الكتابة من الجذر (ك. ت. ب.) والثانى هو الفاعلية (مَنْ يفعل) أخذه من انصباب الجذر فى القالب (فاعل)... وهكذا فى بقية الألفاظ.

تعدد المعانى والصيغ

وباختلاف الجذور المصبوبة فى قالب واحد يتعدد المعنى الجذرى أو المعجمى، ويبقى المعنى الصرفى: كاتب، راسم، ضارب.. إلخ، وباختلاف القوالب أو الصيغ التى يصب فيها الجذر الواحد يتعدد المعنى الصرفى ويبقى المعنى الجذرى أو المعجمى: كاتب، مكتوب مكتب.. إلخ، ففيها جميعاً معنى الكتابة على نحو من الأنحاء، ولتأخذ المثال الآتى:

صيغةُ فُعال تدل على:



المقيس وغير المقيس من الصيغ

المراد بصيغة الكلمة بنيتها ووزنها وهيتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي: عدد حروفها المرتبة وحركاتها المعينة وسكونها. مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه.

وفي عدد هذه الصيغ أو الأمثلة يقول ابن القطاع: والذي انتهى إليه وسعنا وبلغ جهدنا بعد البحث والاجتهاد، وجمع ما تفرق في تأليف الأئمة ألف مثال ومائتا مثال وعشرة أمثلة، (٤٩).

يبد أن هذه الثروة العظيمة من الصيغة، وما ينسب إلى كل صيغة منها من معنى ليس قياساً مطرداً، بل يحتاج في كل باب - كما يقول الرضي - إلى سماع استعمال اللفظ المعين في المعنى المعين.

وقد اضطربت أقوال القدماء فيما هو قياسي أو سماعي من المصادر والصفات والأفعال اضطراباً شديداً، وقد أثر مجمع اللغة بالقاهرة أن يخرج من هذا الاضطراب فأقر قياسية كثير من الصيغ التي لم يُقَلِّ بالقياس فيها، وفسر القياس بأنه الحمل على الوارد الكثير، والكثرة قد تكون بمثال واحد إذا لم يسمع غيره في باب، (٥٠).

يبد أن كثرة الصيغ وتوسعة القياس عليها ونسبة معان محددة إليها ليس نافعاً في كل الأحوال، فقد يؤدي إلى لبس وغموض، فالصيغة قد تؤدي المعنى وتقيضه مثل (أفعل) التي قد تدل على إثبات الفعل وسلبه فيقال: أعجم بمعنى (أغمض وألبس) وأعجم بمعنى (أبان وأوضح)، كما أن اسم الفاعل واسم المفعول يجعلان من (افتعال) على صيغة واحدة فيقال: مختار للفاعل والمفعول.

كما أن تعدد الصيغ للمعنى الواحد ينتج مترادفات تزيد عن الحاجة، وانظر مثلاً إلى استخدام اللغويين للكلمات: راسم ومرسام ومرسمة لجهاز محدد للقياس.

المصطلحات اللغوية المشتقة

سوف نعرض هنا لبعض الصيغ التي استثمرها اللغويون في صك مصطلحاتهم، متجاوزين الصيغ المتفق قديماً على قياسها كاسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان... إلخ.

١- فعالة للصناعة أو لفرع منها.

استخدم الدكتور الفهرى (فعالة) بفتح الفاء أو كسرهما للدلالة على الصناعة أو فرع منها، فقال: صوارة فى Phonology وصرافة فى morphology ودلالة semantics ،، (٥١).

٢- فعالية: لموقات الملكة اللغوية

فعال + ياء النسب + تاء النقل

تجى فعال للدلالة على المرض، ولم يقسها القدماء، ولكن مجمع اللغة بالقاهرة قاسها، ومن ثم شاع استخدامها فى هذا المعنى، واستغله الدكتور الفهرى للدلالة على معوقات الملكات اللغوية فقال: نحائية فى agrammatism، وكتابية فى agraphia ، وقرائية alexia،، (٥٢).

٣- فعلة للقدر القليل

استخرج الدكتور الهاشمى المصطلحات التى تشتمل على اللاصقة eme - فى اللسانيات فبلغت أربعة وأربعين، ولم يعربها كما فعل غيره من الباحثين. وأثر أن يترجمها، فرأى أن اللاصقة - تدل فى أغلب الأحوال على الكم الأدنى، وفى العربية ما يعبر عنه، فالعربية تجيز أن يعبر عن (القدر) من الثلاثى على وزن (فُعلة). ومن ثمَّ دعا إلى استعمال هذه الصيغة «بحيث تدل على الوحدة الدنيا المميزة، وليس فى ذلك ما يضر العربية فى شىء، بل إن الشىء الوحيد الذى نطلبه لتكون لغتنا سيارة لهذه العلوم الدقيقة هو أن يقع توسيعها والتساهل فى تطبيقها،، (٥٣).

وقد استقام له من العدد السابق أربعة عشر مصطلحا منها:

صوته phoneme وُصرفة morpheme ونُعمة toneme وقُطعة syllabeme ونُطقة glosseme ونُسقة tagmeme وزُمنة chronoyne .. إلخ. ولم يستقم الباقى له فاضطر إلى أن يقول قُسيم فى categoreme وعروضه prosodeme وترتبية toxeme وفى sememe قال: وسم .

٤- فعلن وفعلنة للجعل

ومن بين الصيغ العربية قليلة الاستعمال التى وظفها العلماء فى مصطلحاتهم صيغة (فَعَلَن) حيث قالوا: يُعَضُون فى organize أى يجعل الشىء عضوا..، كما اشتقوا منها فقالوا: معضون وعضونة.. إلخ.

ولهذه الصيغة أمثلة من فصيح العربية، ولهذا أجاز المجمع استعمالها فى المصطلح

العلمى، وجرى اللغويون على استخدامها، فقال المسدى فى rationaliser (عَقَلَن)، وأخذ منها (عَقَلَنَة) لـ rationalisation . فكان هؤلاء وهؤلاء عَدُوًّا النون الزائدة فى (فَعَلَن) فى مقابل اللاحقة ize - فى الفعل و ization فى الاسم.. (٥٤).

الاشتقاق من أسماء الأعيان

تشق الكلمات غالباً من جذر مجرد. بيد أن العرب اشتقت أحياناً من أسماء الأعيان، فقد قالوا: تأسد من (أسد) وتنكب من (منكب) وهو سماعى عند أغلب النحاة، وقد أكثر العلماء منه فى مصطلحاتهم، وقد أجازته المجمع فى لغة العلوم، ثم أطلق الجواز سواء كان الاسم عربياً أو معرباً، فى لغة العلوم أو فى غيرها.. (٥٥).

وقد لجأ إليه اللغويون فقال النهرى فى clustering عَنَقَد من (عنتود)، وفى idealized قال مؤمئل من (مثال)... إلخ (٥٦).

وفى figurativisation قال الهاشمى تَمَجِيز من (مجاز) وفى localization قال: تموضع من (موضع)... إلخ (٥٧).

وقال المسدى فى articulation تمفصل من (مفصل)... إلخ ومما اشتقته علماء الأصوات: تشفيه labialization وهو من (شفة)، وقالوا أيضاً شَفَّه labialize وتغوير palatalization وهو من (غار)، وقالوا أيضاً فى palatalize غَوَّرَ. وتأنيف nasalization وهو من (أنف)، وقالوا أيضاً أَنَّف فى nasalize .. إلخ.

المصدر الصناعى

المصدر الصناعى: هو ما انتهى بياء مشددة وتاء، كالخصوصية والصخرية والمسئولية والكمية... وهو كثير فى العربية الحديثة، وقد أقر المجمع صحته. ومن لجأ إليه من اللغويين الدكتور النهرى، فخصَّ المصدر الصناعى جمعاً لفروع أخرى من الصناعة خصوصاً ما ختم باللاصقة emics - مثل: صرفيات morphemics وصوتيات phonemics ومعجميات lexicology .. إلخ، كما استخدم المصدر الصناعى مفرداً للدلالة على الوحدة ترجمة للاصقة eme - فقال: صرفية morpheme ومعجمية lexeme .. إلخ، (٥٨).

الترخص فى إجراء بعض الضوابط الصرفية

كثيراً ما يعترض صياغة المصطلحات العربية بصورة مطردة مكافئة لمنظومة المصطلحات فى اللغة الأجنبية المنقول عنها - بعض القيود الصرفية، وقد ترخص العلماء فى بعضها،

وتوسع المجمع في جوازها بعامه أو قصرها على الحاجة أو الضرورة. وقد لجأ اللغويون إلى هذه الرخص كما لجأ إليها العلماء من قبل، ومن ذلك:

١- النسب إلى المثني:

سبق العلماء إلى ذلك فقالوا: أُذِنَانِي فِي النَّسْبِ إِلَى (أُذَيْنِ) وَقَدْ أَجَازَهُ الْمَجْمَعُ فِي الْمِصْطَلَحِ اللَّغَوِيِّ، مَعَ أَنَّهُ مِنْ شَوَازِ النَّسْبِ، إِذِ الْبَابُ أَنْ يَحْذِفَ لِيَاءَ النَّسْبِ عَلَامَتَا التَّنْيَةِ، (٥٩).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فقال: شَفْتَانِي فِي bilabial وجانباني في bilateral... إلخ (٦٠).

٢- النسب إلى جمع التكسير:

القاعدة في النسب إلى جمع التكسير أن يرد إلى مفردة ثم ينسب إلى هذا المفرد، بيد أن العرب نسبت إلى الجمع ألفاظاً يغلب استعمالها في معنى الطائفة مثل: أنصاري نسبة إلى أنصار، ولهذا أجاز المجمع أن ينسب إلى الجمع عند الحاجة كإرادة التمييز ونحوه، (٦١).

وقد جرى على ذلك بعض اللغويين فنسبوا إلى أسنان فقالوا: أسناني dental وإلى أضداد فقالوا: أضدادي antonym... إلخ (٦٢).

٣- النسب إلى جمع المؤنث:

والقاعدة في النسب إلى جمع المؤنث أن ينسب إلى مفردة فيقال في مسلمات مسلمي (٦٣).

وقد نسب ببعض اللغويين إلى جمع المؤنث دون حذف الألف والتاء فقالوا دلالاتية في semantique وبنياتية في structuralisme.. وقالوا: فضلاتي في complementation ومقولياتي في categorematic... إلخ (٦٤).

٤- النسب مع الألف والنون:

النحاة المتأخرون متفقون على أن النسب مع الألف والنون في نحو: بحراني ولحياني شاذ، يُقتصر فيه على ما نقل عن العرب، فلا يقاس عليه. على أن بعض النحاة المتقدمين وعلى رأسهم سيبويه يجيز العدول عن النسب بالياء إلى النسب بالألف والنون إذا كان للمبالغة والتخصيص. وقد استخدمه العلماء في مصطلحاتهم، وأجازه المجمع في مقابل بعض اللواحق الأجنبية مثل: (- oid) و (- like) (- form) التي تدل على التشبيه والتنظير، ثم

أجازه في مقابل بعض اللواحق مثل -ism و -ity بمعنى النظرية أو النزعة أو الاتجاه،^(٦٥).

وقد استخدمه بعض اللغويين كالهاشمي الذي يقول في gestulie حركانية وفي Litteralisation حرفانية... إلخ^(٦٦).

والمسدي يقول في formaliste شكلاني وفي textologie نصّانية... إلخ^(٦٧).
والفهرى يقول في cognitivist theory النظرية المعرفانية، وفي applicational Grammar النحو التطبيقي^(٦٨).

تجاوزات فردية

بعض اللغويين تجاوز حدود الرخصة في مخالفة بعض الضوابط بغير موجب فأغرب وألبس.

ومن ذلك أن الدكتور الهاشمي ينسب إلى اسم الإشارة فيقول في معجمه (وهناكى) في Paratopique و(هناى) في topique، ويقول في heterotopique (هناكى) ويقول في utopique (هناى النصر)، ثم يقول في التعليق على المصطلح الأول: حاولت أن أوجد هذا المصطلح مع أخواته، heterotopique، topique utopique، الذى يدل فى الحقيقة على مالا يوجد فى أى مكان، وتوسعا: مكان خيالى مثالى، ويدل فى (الدلائلية) على الفضاء الذى يرتقى فيه البطل إلى النصر،^(٦٩).

وقد استعمل بعضهم صيغاً معروفة فى معان لها غير مألوفة، فالهاشمي يستخدم (أفعل) للسلب نحو: أرمز decodage وإرماز decodage، ويسوّغ هذا الاستعمال بأنه قد احتفظ بمعناه تماما وهو (فك التركيب، فك الرمز) مستغلا خصائص اللغة العربية التى تشير فى بعض الأحيان بالهمزة إلى السلب، وما de الموضوعه قبل الفعل الأجنبى إلا سالبة.

ومما هو من هذا القبيل من التلبس والإغراب أن يوسف غازى ومجيد النصر فى ترجمتهما لكتاب (سوسير) الشهير اشتقا مصطلحين بصيغتين متقابلتين من الجذر (ز.م.ن) فقالا: تزامنى فى Diachronic وتزمنى فى Synchronic. ولا تأبى العربية أن تكون (تفاعل) من (ز.م.ن) للمشاركة بيد أن (تفعل) لا تطاوعهما فيما أرادا إلا بتمحل، فهى تأتى نادرة بمعنى تجنب، فيقال: تخرج أى تجنب الحرج، ومن ثمّ قالوا تزمّن أى تجنب الزمن، ومع ذلك فالمقابلة بين الصيغتين ملبسة ومحيرة للقارى^(٧٠).

نسقية الاشتقاق

من اليسير على من يلاحظ منظومة المصطلحات فى مجال محدد أن يرى أن المصطلح فى الغالب لا يجىء منفرداً، بل يرتبط لفظه ومفهومه بأسرة من الألفاظ والمفاهيم، ومن ثم فإنه عضو فى أسرتين.

- أ- الأسرة الدلالية (الحقل المفهومى أو التصورى) وقد سبقت الإشارة إلى ذلك.
ب- الأسرة الاشتقاقية (المادة أو الجذر + الصيغة).

ولنأخذ المثال الآتى من الإنجليزية:

phone, phoneme, allaphone, phonology, phonemic, phonetic, phonetics, phono - graphy, phono - logical.... etc.

فالكلمة الجذرية phon موجودة فى كل المصطلحات السابقة. وقد أطلق بعض اللغويين على ما بين بعض المجموعات المصطلحية من علاقات اشتقاقية (نسقية الاشتقاق). ويدعو الدكتور الفهرى إلى مراعاة هذه النسقية. ونقل عن kintsch ما قرره من أن فهم السلاسل التى توجد فيها كلمات مركبة أو مشتقة يستغرق وقتاً أقل من فهم الكلمات العادية.

وينبنى على ذلك أن للنسقية دوراً فى تيسير الفهم والتعلم، ومن ثم تبرز أهمية أن يقابل النسق الاشتقاقى أو الأسرة الاشتقاقية فى اللغة الأجنبية بنسق مماثل أو بأسرة مماثلة فى العربية. وقد أثر الفهرى لهذا السبب طريقة الاشتقاق التى رآها موفية بالمبدأ.

وقد سبق إلى الدعوة إلى مراعاة ما بين مجموعات المصطلحات من علاقات دلالية أو اشتقاقية المجمعى الدكتور أحمد عمار حيث قال: ينبغى ألا نترجم المصطلحات أشتاناً وفرادى إلا إذا كانت منقطعة الصلة بأية مصطلحات سواها، أما إذا كانت مرتبطة بمصطلحات أخرى فى أصل الاشتقاق أو فى ضروب التصريف، أو فى العلاقات المعنوية كالضدية أو التغاير أو التناظر أو التفاوت، فمن الواجب أن تسلك فى مجموعة مطردة التساوق، (٧١).

التعريب

يكاد اللغويون العرب يتفقون على أن التعريب أى النقل الصوتى هو: نقل اللفظ الأعجمى بمفهومه إلى العربية، سواء أغيرت العرب فيه على منهجها أم أبقتة على هيئته دون تغيير، أخضع للوزن العربى أم لم يخضع.

والتعريب - بهذا التعريف - ظاهرة لغوية ترضخ لحكمها اللغات، على أن استخدامه مشروط «باستعصاء وجود المقابل العربي المقنع»، ومن ثم فإن استخدامه: إن هو إلا مرحلة من مراحل التجريد الاصطلاحي، (٧٢) ويُلجأ إليه: حتى يظهر مصطلح عربي محدد مرن، (٧٣) وسوف يظهر هذا البديل: بعد الإكثار من التأليف وندارسة أصول هذا العلم وفروعه، (٧٤) وقد اضطر اللغويون إلى اللجوء إلى المصطلحات العربية، لأن مفاهيمها أو تصوراتها: لم تقم في أذهان لغويي العرب. «ومن العبث فرض المصطلحات العربية التي لا تناسب والمفاهيم التي تعنيها»، (٧٥).

وقد أثر معظم اللغويين - كما يوضح الجدول المرافق - تعريب المصطلحات الأجنبية المنتهية باللاحقة eme - مثل: فونيم وكرونيم ومورفيم... إلخ. بيد أن تعريبها لم يطرد عند هؤلاء، فالبعلبكي مثلاً يترجم المصطلح tagmeme بـ (قالب): قصداً إلى التقليل من التعريب المباشر، ولأنه وجد مسوغاً لاستخدام مصطلح عربي مناسب.. (٧٦).

المفاضلة بين العرب والعربي

نكتفى هنا من بين المفضلين للفظ العربي - بعرض موقف الدكتور تمام حسان؛ لأنه من الرواد الذين نقلوا المفاهيم اللغوية المحدثة إلى العربية، فمع أنه يؤثر مرحلياً استخدام بعض المصطلحات المعربة مثل مورفيم morpheme وسمانتيم semanteme، فإنه فضل المصطلح العربي (حرف) ليرادف المصطلح phoneme (صوت) ليرادف المصطلح allo - phone - على غير ما نتوقع، وذلك لأنه يعترف بأن مصطلح (حرف) له مفهوم واسع في العربية، ومع ذلك فإنه يؤثر في أحد مفاهيمه المتعددة وهو المفهوم الأبجدي التسمي، يقول: إن الذي يهمننا من كل هذا هو أن نسلخ عن المفهوم الاصطلاحي الأول (حرف) جانبه الأصواتي، ونُدع للكلمة مفهومها الأبجدي التسمي،، منبهاً غير مرة إلى أن: الحروف، تجريدات والأصوات تحقيقات، وأن الفونيم في أحد معانيه يقصد به الحرف.. (٧٧).

وقد أكد موقفه السابق في كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها فقال: إن علماء العربية قد فرقوا بينهما تفرقاً شبيهاً بالتفريق الذي بين المصطلحين الأجنيين allophone, phoneme فقد نقل عن مقالات الإسلاميين قولهم: الكلام حروف والقراءة أصوات، والصوت عندهم غير الحرف،، (٧٨).

التعريب الجزئي

وقد لجأ بعض اللغويين إلى الجمع بين اللفظ العرب والعربي في مصطلح واحد، سماه بعضهم الترجمة الجزئية وبعضهم التعريب الجزئي.

وقد أشار المسدى إلى أن القرمادى (١٩٩٦) هو أول من ابتدع هذا الأسلوب حين أضاف لفظ (صوت) إلى ترجمته لكلمة (فونيم) بصوت،^(٧٩) والحق أن الدكتور أيوب قد سبق إليه حين استخدم (صوتيم) لـ (فونيم) و (صرفيم) لـ (مورفيم) و (دلالميم) لـ (سيميم)^(٨٠) ومن الجدير بالذكر أيضا أن الأسلوب السابق كان معروفا بين العلماء، ولاسيما فى المصطلحات الكيميائية منذ بداية عصر النهضة العربية فقد قالوا مثلا: حمض النمليك والخليك ... إلخ.

وقد اعتمد بعض اللغويين هذا الأسلوب، فالهبرى يرتضيه تحرياً للدقة - مع أنه يعترف بأنه غير مألوف، ولأنه - كما يقول: أخف على اللسان من النحت والتركيب. ومن ثمّ يستخدم: ميتا لغة فى meta - language وسيسيولسانيات فى linguistics - socio،^(٨١).

وللمسدى فى هذا الأسلوب محاولة جديرة بتفصيل، اقتضى فيها محاولة القرمادى التى قام بها - كما يقول -: فى احتشام وتردد، وهى صيغة تتمثل فى المزج بين الاشتقاق والتعريب والتوليد المعنوى والدخيل،^(٨٢).

أراد المسدى أن يقابل - وبصورة منتظمة - سابقة أو لاحقة أجنبية بصيغة عربية، فقد استخدم الصيغة (فعل) أحيانا والصيغة (مفعل) أحيانا فى مقابلة السابقة - allo ، فقال على الصيغة الأولى (فعل) صوتم allo - phone وشكلم allo - morph ... إلخ.

وقال على الصيغة الثانية (مفعل): منغم allo - tone ... إلخ، غير أن المقابلة لم تطرد فاضطر إلى أن يقول: رومم allo - graph وصيغتها (فوعل) والواو فيها للإلحاق مثل كوثر، وأن يقول: معنم allo - seme وهو اشتقاق من الكلمة (معنى) لا من الجذر (ع. ن. ي).

واستخدم الصيغتين السابقتين فى مقابل اللاحقة eme - ، فقال على صيغة (فعل): لفظم moneme ونبرم intoneme ... إلخ.

وقال على صيغة (مفعل): مأسل lexeme ومدلل semanteme ومصنف classeme ... إلخ، ولم تطرد المقابلة كذلك فاضطر إلى أن يقول: (قال) فى scheme و(إنغامة) فى prosodeme و(وقية) فى taxeme وقولب فى epimeme و(مصناف) فى taxeme بل قال (تعجب ختامى) فى epiphoneme ، وقد اضطر كذلك إلى أن يقول (منحم) فى grammeme من (ن. ح. و) لأن نم يستغ أن يقول: (منحو).

النحت

ظهرت الدعوة إلى استعمال النحت منذ بداية عصر النهضة العربية، فالشدياق مثلا يرى

أنه طريقة حسنة لتكثير مواد العربية، وتوسيع أساليبها. ولتخليصها من أن تشان بالألفاظ الأعممية، ويرى الحصرى أنه لا سبيل غيره لإغناء العربية بحاجتها من الاصطلاحات العلمية، ومع أنه يرى أن الاشتقاق أهم منه فإن يؤكد أنه لا يكفي، لأن عمله مقصور على أوزان محدودة، مهما كثرت فلن نستوعب جميع المعاني العقلية، ثم يحذرنا من أن الانصراف عن النحت سيوقعنا في خطر أشد هو التعريب. ويخطو إسماعيل مظهر خطوة عظيمة حيث وضع قواعد لاستعماله استخلصها مما جمعه من منحوتات القدماء، وحيث اعتمده في معجمه (قاموس النهضة) بإزاء الكلمات الإنجليزية المركبة. وفي أغلب الأحوال فإن دعاة النحت يجزمون بأنه يوفر لنا كلمات مستساغة لا لبس فيها بحيث يصبح لكل مصطلح علمي مقابل عربي من كلمة واحدة ذات معنى محدد.. (٨٣).

ولم يُسلم كثير من اللغويين والعلماء باحتجاجات الداعين إلى النحت، لأنه ليس من خصائص العربية ولا ملائماً لطبيعتها. ولم تعرف العربية منه إلا كلمات قليلة لا يقاس عليها. وإذا ما وضعنا في الاعتبار الكلمات المنحوتة المطروحة للاستعمال لا يمكن أن نرد معظمها إلى أصولها التي أخذت منها، ومن ثم لا يتمكن القارئ من إدراك معناها من لفظها، (٨٤).

وقد أحسن مجمع اللغة العربية بالقاهرة حين أجاز النحت من كلمتين أو أكثر (اسماً أو فعلاً) عند الحاجة، على أن يراعى ما أمكن استخدام الأصلى دون الزائد، وإذا كان المنحوت اسماً اشترط أن يكون على وزن عربي والوصف منه بإضافة ياء النسب، وإن كان فعلاً كان على وزن (فَعْلَل) إذا اقتضت ذلك الضرورة، وعلى الرغم من تلك الشروط التي وضعها المجمع لتكون الكلمات المنحوتة موائمة لطبيعة العربية وافية بالمعنى ومرشدة إليه، فإن اللغويين المحدثين - بكل أسف - لم يراعوها أو قل لم يرجعوا إليها، وأباحوا لأنفسهم أن ينحتوا على هواهم، فكانت تلك الكلمات المعجزة - على حد قول أحدهم..

وفي المجال اللغوي لجأ كثير من اللغويين وصناع المعاجم إلى النحت في ابتداع مقابل عربي لبعض المفاهيم الحديثة تشير إليها المصطلحات اللغوية في اللغات الأوربية، وبخاصة إذا كانت من كلمات مركبة، أو تضم سوابق أو لواحق.

فالخولى في دراسته لتوزيع الأصوات العربية يستعمل بعض المنحوتات مثل: بيصامتى inter - consonantal حيث يقع الصائت متوسطاً بين صامتين من (بين + صامت + ياء النسب)، وقبصامتى pre - consonantal حيث يقع الصوت قبل صامت من (قبل + صامت + ياء النسب)، وبعدهم بيصامتى post - consonantal حيث يقع الصوت بعد صامت من

(بعد + ي + صامت + ياء النسب)، ويستعمل أيضاً بآسناني inter - dental ، وفوقِطمي supra - segmental من (فوق + قطع + ياء النسب)،، (٨٥).

والنحت - عند الفهري - من وسائل التوليد المعتمدة، وإن استعمله قليلاً، كالحال عند نقل السابقة allo بيد (مختزل بديلة) فقال: يد صوت allophone من (بديلة صوتية) وبد صرف allo- morph من (بديلة صرفية)،، (٨٦).

ويستخدم الهاشمي بعض المصطلحات المنحوتة، وقد أحس بغرابتها، وتوقع الاعتراض عليها فقال: فعلت ذلك حرصاً مني على عدم الوقوع في اللبس، ومفضلاً التعرض للهجمات اللاذعة على السقوط في الارتباك والغموض،، (٨٧).

والهاشمي ينحت من كلمتين نحو: ندلالة semantysé من (نظرية ودلالة)...، ومن ثلاثة نحو أمكا Ego hic et nunc من (أنا ومكان ووقت)...، ومن أربعة نحو عتدل semasiologie نحتها من تعريف المصطلح، فالعين من (علم) والتاء من (تطور) والدال من (دلالة) واللام من (الألفاظ)...، بيد أن ما عده نحتاً في المثالين الأخيرين أقرب إلى ما يعرف بـ acronomy منه إلى النحت بالمفهوم العربي،،.

فإذا ما جئنا إلى البعلبكي وجدناه يقول في مقدمة معجمه: اقتصرنا في هذا العمل على القليل من المنحوت كما في الكلمات المصدرة بـ قب (قبل) نحو: قبصامتي pre - consonantal والكلمات المصدرة بلا نحو: لاجاني (٨٨).

وقد سجل في معجمه كثيراً مما سبق إليه اللغويون مثل الخولي والفهري وغيرهما، كما سجل مصطلحات أخرى مثل فوأسناني supra - dental من (بين + أسنان + ي)، وضمفموي intra - oral من (ضمن + فم + ي)، ودومزماري sud - glottal من (دون + مزمار + ي).

تعدد طرق نقل المصطلح الأجنبي

نوع		نوع جزئي							من التراث أو الترجمة			المصطلح الأجنبي			
خونى	كلا	بمكى	نيس	شعر	رحر	سرس	لرندن	نسسج	نرب	نسسج	نجرى	نجرى	نجرى	المعجم لوجده	phoneme
نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	نويهم	وحدة صوتية	وحدة صوتية
														حرف صوتي	حرف صوتي
														صوت مجرد	صوت مجرد
														صوت لغوي	صوت لغوي
														وحدة صوتية لغوية	وحدة صوتية لغوية
														وحدة صوتية لبيئية	وحدة صوتية لبيئية
توفون	توفون	نغير صوتي	الكوفون	الذند	توفون	صوتهم	أ	صوت	صوت	صوت	بداصوت	صوت	صوت	بغير صوتي	allophone
														وحدة لفظية	لفظي لنظري
														عضو صوتي	لفظي صوتي
														نغير صوتي	نغير صوتي
														عضو لغوي	عضو لغوي
														صوت لفظي	صوت لفظي
														عضو الوحدة الصوتية	عضو الوحدة الصوتية

(١) يضم القوسان () عبارة تحليلية يراد بها تعريف المصطلح أو شرحه، وقد نجىء وحدها فتكون مصطلحا، أو مصحوبة بالمصطلح المختار فتكون مرادفة له.

(٢) يستخدم المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات العلامة - إذا تعددت المقابلات العربية ويفضل أولها، أما معجم المصطلحات اللغوية للبعليكي فيذكر المصطلح المختار أو لا بإزاء المصطلح الأجنبي، ثم يذكر المصطلحات المرادفة له - إن وجدت - في السطر التالي.

الاختلاف في اختيار جذر المصطلح المشتق وصيغته

Ocillograph	Kymograph	Spectrograph
مُهَزَّاز (رأس موحّد الذبذبات)	موج موحّد جهاز الكيموجراف	الحولى مرسمة الصوت
مختار رأس الذبذبات	مختار هليل رأس الموجة الصوتية	باكلا مطحّف موحّد
هليل رأس الذبذبة	هليل معلبكي مرسمة سمعية	مختار هليل رأس الطيف
معلبكي مرسمة الذبذبات	معلبكي مسدى رأس الصوت	معلبكي مسدى مرسمة الأصوات
مسدى رأس ذبذبي		مسدى رأس الطيف

من الجدول السابق نتبين:

- 1- أن اللغويين يختلفون في الجذر المشتق منه اسم الآلة، فالمعجم يشتق مطياف من (ط ي ف)، ومواج من (م وج)، ومهزاز من (ه ز ز). وقد اعتمد في الاشتقاق على الجزء الأول من الكلمة المركبة - Spectro-, Kimo-, - Ocillo، على حين يشتق الآخرون من الجزء الثاني وهو graph-.
- 2- أنهم يختلفون في صيغة المشتق، فبعضهم يختار اسم الفاعل رأسم، والآخرون يختارون اسم الآلة.
- 3- أن الذين اختاروا اسم الآلة يختلفون في صيغتها، فبعضهم يستخدمون مفعال، والبعض مفعلة.

الاختلاف بين المصطلح التراثي والجديد

المصطلح العربي	المصطلح الأجنبي	المعجم الموحد	أنيس	قرمادى	تاء	أيوب	مختار	ميسر	فتح	كلا	مبكي	مصلوح	بشر
شديد	plosiv (l) explosiv occlusive stop	انفجاري (٢)	شديد	شديه	شديه	شجدي	شجدي	شجدي	شجدي	شجدي	انفجاري	انفجاري وقفي	انفجاري
رخو	fricative (l) constricive spirantive	رخو	رخو	رخو	رخو	احتكاكي	احتكاكي						

١- يتعدد المصطلح الأجنبي المرادف للمصطلحين العربيين: شديد ورخو، على النحو الموجود في الجدول والمستخرج من المؤلفات الصوتية أو من المعاجم اللغوية.

٢- يؤثر بعض اللغويين استخدام المصطلح التراثي، فالدكتور أنيس والقرمادى وتام يستعملون المصطلح (شديد) ليشمل مجموعة من الأصوات بنحس معها مجرى الهواء انحباساً تاماً، ثم يطلق سراح المجرى فجأة فيندفع الهواء محدثاً انفجاراً، على حين يؤثر آخرون كالدكتور بشر ومختار وهليل... إلخ المصطلح الجديد (انفجاري أو وقفي)، وهؤلاء وهؤلاء متنقون على أن الأصوات الشديدة أو الانفجارية هي: الباء والتاء والدال والطاء والضاد والكاف والقاف والهمزة، ويصرح القرمادى بأن ما يعنيه القدماء بالصوت الشديد هو ما يعنيه المحدثون بالمصطلح occlusive، وقد استبعد منها الضاد، كما فعل القدماء، وجعلها من الأصوات الرخوة، ويذكر الدكتور بشر أن القدماء ذكروا من بين الأصوات الشديدة الجيم وليست كذلك، كما لم يذكروا الضاد وهي منها، وحكم المحدثين في هذين الصوتين صادر من نطقنا الحالي الذي ربما يختلف عن نطق القدماء كما سجلوه في كتبهم.

٣- وكذا يستعملون المصطلح رخو لمجموعة من الأصوات يضيق معها مجرى الهواء بحيث يحدث عند خروجه احتكاكاً مسموعاً، على حين يؤثر آخرون المصطلح الجديد (احتكاكي) لنفس المجموعة، والأصوات الرخوة أو الاحتكاكية هي: الفاء والتاء والدال والطاء والسين والشين والزاي والضاد والحاء والحاء والعين والغين والهاء.

هذا ولبعض الباحثين تفرعات على المصطلح الأساسي: انفجاري أو احتكاكي، اقتضت استعمال مصطلحات فرعية، وراجع في ذلك الدكتور أيوب ومختار ومصلوح.

الهوامش

- (١) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ص ٥.
- (٢، ٣) السابق ص ٦.
- (٣، ٤) السابق ص ٨، ٦، ٩.
- (٥) Hartmann, and stork, Dictionary of Language and Linguistics, p. V 111.
- (٦) وافى (د. على عبدالواحد) علم اللغة، ص ٢٤٤.
- (٧) انظر: المسدى (د. عبدالسلام) قاموس اللسانيات، البكوش: (د. الطيب) مفاتيح الألسنية، جورج موانان (ترجمة).
- (٨) بن مراد (د. إبراهيم) المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية عدد (٨) ص ٧٠٦.
- وانظر أيضاً فى الخصائص المشتركة بين اللفظ العام والخاص ١٦، ١٧.
- (٩) فيلبير (هـ) اللغة والمهن: اللغة الخاصة ودورها فى الاتصال، اللسان العربى، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٠) Hartmann. and stork. Dictionary of Language and Linguistics, p. V 111.
- (١١) فيلبير (هـ) اللغة والمهن، اللسان العربى، مجلد ٣٣ ص ٣٠٢.
- (١٢) انظر: ابن فارس (أحمد) الصحاح: تحقيق السيد صقر، ص ٨٩. وانظر أيضاً فى ٩٠ - ٩٢، والأنبارى (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٤، ٥.
- (١٣) الزجاجى (أبو القاسم) الإيضاح فى علل النحو، ص ٤٨.
- (١٤) السابق، ص ٤٨.
- (١٥) الأنبارى (كمال الدين) أسرار العربية، ص ٥، ٦.
- (١٦) حسان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها، ص ٨٦ - ٩٠.
- (١٧) انظر: هليل (د. حلمى): دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللسانى فى الوطن العربى، ص ٣٠٣.
- (١٨) انظر: Hartmann. and stork, Dictionary of Language and Linguistics
- (١٩) انظر: فيلبير (هـ) النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. هليل ود. مصلوح، ص ١٢٥ - ١٣٦.
- (٢٠) انظر: Crystal, Linguistics, p.p. 91, 92
- (٢١) حسان (تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٠٣.
- (٢٢) الأنبارى (كمال الدين) الإنصاف فى مسائل الخلاف ص ٣٢٣.
- (٢٣) الهاشمى (د. النهامى الراجحى) كيفية تعريب السوابق واللواحق، اللسان العربى، مجلد ٢١، ص ٧٢، ٧٣.
- (٢٤) الفهرى (د. عبدالقادر) اللسانيات واللغة العربية ص ٣٩٩.
- (٢٥) فندريس: اللغة ص ٣٠١.
- (٢٦) السابق: ص ٣٠٠ - ٣٠١.

- (٢٧) فيليب (هـ): اللغة والمهن ص ١٤١.
- (٢٨) السابق: ص ١٤١.
- (٢٩) السابق: ص ١٤٠.
- (٣٠) المسدي (د. عبدالسلام)، قاموس اللسانيات ص ٤٤.
- (٣١) عبدالعزيز (د. محمد حسن) التعريب بين القديم والحديث.
- (٣٢) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٤٨.
- (٣٣) البليكي: (د. رمزي) معجم المصطلحات اللغوية، ص ١٢، ١٣.
- (٣٤) السمران: (د. محمود) علم اللغة ص ٢٨، ٣٠.
- (٣٥) انظر: معجم المصطلحات اللغوية لتبليكي.
- (٣٦) الفهري (د. عبدالقادر) اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٣٧) عزيز (د. يوثيل) محاضرات في علم اللغة العام، لدى سوسير (ترجمة).
- (٣٨) انظر مثلا: Dictionary of Language and Linguistics
- (٣٩) الحملاوي (أحمد) شذا العرف في فن الصرف ص ١٣٠.
- (٤٠) الخولي (د. محمد علي) معجم علم اللغة النظرى، ص ٢٧٨.
- (٤١) الهاشمي (د. التهامي الراجحي) معجم الدلالية، اللسان العربي العدد ٢٤، ص ١٥٦، ١٥٧.
- (٤٢) السابق: ص ١٦١.
- (٤٣) السابق: ص ١٦٠.
- (٤٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوى ص ١١٦ - ١٢٠، والتعريب بين القديم والحديث ص ٢٠٦ - ٢١٠.
- (٤٥) المسدي: قاموس اللسانيات ص ٣١، ٣٢.
- (٤٦) حسين (د. محمد كامل) متنوعات جـ ٢ ص ٢٢١.
- (٤٧) انظر: المسدي، قاموس اللسانيات ص ٣٣، ٣٤.
- (٤٨) عمار (د. أحمد) دعوة إلى التزام خطة منهجية فى صوغ المصطلحات الطبية، البحوث والمحاضرات ص ٥٢، ٥٣.
- (٤٩) السيوطي (جلال الدين) المزهج جـ ٢ ص ٤، ط عيسى الباي الحلبي.
- (٥٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوى ص ١٥٣.
- (٥١) الفهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٢) السابق: ص ٤٠٥.
- (٥٣) الهاشمي (د. التهامي الراجحي) معجم الدلالية ص ١٦٦.
- (٥٤) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوى ص ١٣٣ - ١٤٦.
- (٥٥) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) القياس فى اللغة العربية ص ١٧٨.
- (٥٦) الفهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٥٧) الهاشمي: معجم الدلالية، ص ١٦٨، ٢٣٢.
- (٥٨) الفهري: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.

- (٥٩) الحملاوى: شذا العرف ص ٩٨، وشرح ابن عقيل ٤/٤٩٦.
- (٦٠) انظر: هليل الصوتيات (مسرد المصطلحات)، والفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦، والخولى: الأصوات اللغوية، ص ٣٦.
- (٦١) مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ١/١٤٩.
- (٦٢) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦.
- (٦٣) الحملاوى: شذا العرف ص ٩٦.
- (٦٤) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٦، والهاشمى: معجم الدلائلية ص ٢٤٥.
- (٦٥) عبدالعزيز (د. محمد حسن) الوضع اللغوى ص ٢٠٨ - ٢١٠.
- (٦٦) الهاشمى: (د. التهامى الراجحى) معجم الدلائلية ص ١٦٩.
- (٦٧) المسدى: قاموس اللسانيات ص ١٢٨، ١٦٢.
- (٦٨) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية.
- (٦٩) الهاشمى: معجم الدلائلية ص ٢٣٨.
- (٧٠) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) سوسير رائد علم اللغة الحديث ص ١٦٥.
- (٧١) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٩٢.
- وهليل: دراسة تقييمية لحصيلة المصطلح اللسانى ص ٣٠٨.
- (٧٢) عمار (د. أحمد) دعوة إلى التزام خطة منهجية ص ٥٠.
- (٧٣) المسدى: قاموس اللسانيات ص ٢٨.
- (٧٤) حسان (د. تمام) مناهج البحث فى اللغة ص ١٩٤.
- (٧٥) السران: علم اللغة ص ٢٩.
- (٧٦) البعلبكى: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.
- (٧٧) حسان (د. تمام) مناهج البحث فى اللغة ص ١٢٠، ١٢٦.
- (٧٨) حان (د. تمام) اللغة العربية معناها ومبناها ص ٧٣.
- (٧٩) المسدى: قاموس اللسانيات ص ٧٦.
- (٨٠) أيوب (د. عبدالرحمن) اللغة والتطور ص ١٠٠، ١٠٤، ١١٤.
- (٨١) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ٤٠٦.
- (٨٢) المسدى: قاموس اللسانيات ص ٧٦. وانظر المصطلحات فى مواضعها من القاموس.
- (٨٣) انظر: عبدالعزيز (د. محمد حسن) النحت فى اللغة العربية، ص ١٩، ٢٠، ٢٤.
- (٨٤) السابق: ص ٥٣.
- (٨٥) الخولى (د. محمد على) معجم علم اللغة النظرى، ص ١٣٥، ٢٢١، ٢٧٥، ٣٢٣.
- (٨٦) الفهرى: اللسانيات واللغة العربية ص ٤٠٥.
- (٨٧) الهاشمى: معجم الدلائلية ص ١٦٥، ١٦٦، ٢٤٥. وانظر: النحت فى اللغة العربية ص ٥٨، ٥٩.
- (٨٨) البعلبكى: معجم المصطلحات اللغوية ص ١٣.

المراجع العربية والمترجمة

أبركرومى (ديفيد)

- مبادئ علم الأصوات العام، ترجمة وتعليق د. محمد فتوح، دار الفكر العربى ١٩٨٨.
- أنيس (د. إبراهيم)
- الأصوات اللغوية، الأنجلو المصرية، ط٤، ١٩٧١.
- أيوب (د. عبدالرحمن)
- اللغة والتطور، معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٩.
- أصوات اللغة، مطبعة الكيلانى، ط ٢، ١٩٦٨.
- الكلام: إنتاجه وتحليله، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٤.
- باكلا (د. محمد حسن) وآخرون
- معجم مصطلحات علم اللغة الحديث. مكتبة لبنان ١٩٨٣.
- بشر (د. كمال)
- علم اللغة العام (الأصوات)، دار المعارف ١٩٧٥.
- بن مراد (د. إبراهيم)
- المصطلحية وعلم المعجم، مجلة المصطلحية، عدد ٨ تونس.
- البعليكى (د. رمزى)
- معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٩٠.
- حسان (د. تمام)
- مناهج البحث فى اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٥٤.
- اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٣.
- حجازى (د. محمود)
- الأسس اللغوية لعلم المصطلح، مكتبة غريب، ١٩٩٣.
- الحمزاوى (د. محمد رشاد)
- مشاكل وضع المصطلحات اللغوية، اللسان العربى، مجلد ١٨.
- المصطلحات اللغوية، حوليات الجامعة التونسية ١٩٧٧.
- حسين (د. محمد كامل)
- متنوعات، مطبعة مصر، د. ت.
- الحولى (د. محمد على)
- الأصوات اللغوية، مكتبة الخريجى، الرياض ١٩٨٧.

- معجم علم اللغة النظرى، مكتبة لبنان ١٨٩٢.
- السعران (د. محمود)
- علم اللغة، دار الفكر العربى، ط ٢، ١٩٩٢.
- شانى (عبدالسلام)
- معجم علوم اللغة، اللسان العربى، مجلد ١٥، ١٩٧٧.
- عبدالعزيز (د. محمد حسن)
- مدخل إلى علم اللغة، دار الفكر العربى ١٩٨٣.
- التعريب بين القديم والحديث، دار الفكر العربى ١٩٩٠.
- القياس فى اللغة العربية، دار الفكر العربى ١٩٩٥.
- سوسير رائد علم اللغة الحديث، دار الفكر العربى ١٩٨٩.
- النحت فى اللغة العربية، دار الفكر العربى ١٩٩٠.
- الوضع اللغوى فى الفصحى المعاصرة، دار الفكر العربى ١٩٩٢.
- عمار (د. أحمد)
- المصطلحات العلمية، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ج٨.
- دعوة إلى التزام خطة منهجية فى تعريب المصطلحات، البحوث والمحاضرات دورة ٢٧
- مجمع اللغة العربية بالقاهرة.
- عمر (د. أحمد مختار)
- دراسة الصوت اللغوى، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- علم الدلالة، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٨.
- الفهرى (د. عبدالقادر الفاسى)
- اللسانيات واللغة العربية، منشورات عويدات، بيروت ١٩٨٥.
- المصطلح اللسانى (معجم) اللسان العربى، مجلد ٢٣، ٢٤.
- فيلبر (هلموت)
- النظرية العامة للمصطلحية، ترجمة د. محمد حلمى هليل، د. سعد مصلوح، مجلة
- المعجمية، عدد ٢، تونس ١٩٨٦.
- اللغة والمهن - اللغة الخاصة ودورها فى الاتصال، ترجمة د. حلمى هليل، د. سعد
- مصلوح، اللسان العربى، مجلد ٣٣، ١٩٨٩.
- القاسمى (د. على)
- المصطلحية: مقدمة فى علم المصطلح، بغداد ١٩٨٥.

كانتينو (جان)

- دروس فى علم أصوات العربية، نقله إلى العربية صالح القرماوى، الجامعة التونسية

. ١٩٦٦

مالبرج (برتيل)

- الصوتيات، ترجمة د. حلمى هليل، معهد الخرطوم الدولي للغة العربية، ١٩٨٥.

المسدى (د. عبدالسلام)

- قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، تونس ١٩٨٤.

مصلوح (د. سعد)

- دراسة السمع والكلام، عالم الكتب، القاهرة ١٩٨٠.

الملائكة (د. جميل)

- المصطلح العلمى ووحدة اللغة العربية، اللغة العربية والوحدة العربية، مركز دراسات

الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٤.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

- المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، تونس ١٩٨٩.

مونين (جورج)

- مفاتيح الألسنية، ترجمة الطيب البكوش، تونس ١٩٨١.

الهاشمى (د. التهامى الراجحى)

- كيفية تعريب السوابق واللواحق، اللسان العربى، مجلد ٢١.

- معجم الدلائلية، اللسان العربى، مجلد ٢٤، ٢٥، ١٩٨٥.

هليل (د. محمد حلمى)

- دراسة تقويمية لحصيلة المصطلح اللسانى فى الوطن العربى، ضمن (تقدم اللسانيات فى

الأقطار العربية) إصدار: منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، دار الغرب الإسلامى،

. ١٩٩١

- المصطلح الصوتى بين التعريب والترجمة، اللسان العربى، مجلد ٢١.

وافى (د. عالم عبدالواحد)

- علم اللغة - المطبعة السلفية، الطبعة الأولى، ١٩٤١.

ياكوبسون

- الفونولوجيا وعلم الألفاظ، ترجمة: هيئة تحرير مجلة الفكر العربى، العدد ٨ - ٩،

. ١٩٧٩

المراجع الأجنبية

- Crystal, Linguistics, penguin Books, 1968.
- Hartmann. and stork, A Dictionary of L anguage and Linguistics, London , 1987.
- Mario - pei and Frank Gouynor. A Dictionary of Linguistics, New yourk 1954.

الأستاذ الدكتور تمام حسان مُؤصلاً للتراث اللغوي

أ.د. محمد خليفة الدناغ

جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا

التحقت بكلية دار العلوم جامعة القاهرة خلال العام الجامعي 1970/69 م طالباً بالسنة التمهيديّة للماجستير، وما زلت أذكر أن مراقب الكلية الأستاذ عبد المجيد كلفني - إتماماً لإجراءات قبولي - بالدخول على وكيل الكلية، وكان يومها الأستاذ الدكتور تمام حسان، عرفته لأول مرة رجلاً، فيه من الصعید سمرته. ومن القاهرة دماثتها. ومن العلماء تواضعهم. ولكننا لم نحظ في تلك السنة بمحاضراته لأنه أثر علماء كان يُجلُّهم ليقوموا بهذه المهمة، فقام بالتدريس لنا العلماء الأعلام الأستاذ العلامة على النجدي ناصف، والأستاذ الشيخ عطية الصوالحي، والأستاذ الدكتور عبدالله درويش، رحمهم الله.

وبعد اجتيازنا تلك السنة بتفوق، والحمد لله، أصبح الأستاذ الدكتور عميداً للكلية فتهيبت أن أعمل بإشرافه لكثرة التزاماته، ولكن الإخوة الأفاضل الدكتور محمد عيد والأستاذ أحمد إبراهيم والأستاذ الدكتور أمين السيد نصحوا لي بأن أتصل بالأستاذ الدكتور تمام حسان لإعداد رسالة الماجستير بإشرافه.

استعنت الله وتقدمت إليه وطلبت منه ذلك ورجوته بإلحاح، فقبل بكل رحابة صدر بعد نقاش مقتضب عرف من خلاله استعدادي وتقديري واتجاهاتي في البحث، ثم كلفني في مقابله أخرى بعد أسبوع بإعداد موضوع حول (دور الصرف في منهجي النحو والمعجم) وتم ذلك، وأنجزت الرسالة ونوقشت بإشرافه يوم 25 / 10 / 73 م. وقد عشت خلال هذه السنوات الثلاث في فيض علم اغترفت منه بكل نهم وصاحبه غير ضان عليها بنتاجه..

كان الأستاذ الدكتور بيني أبناءه لبنة لبنة، فقد شعرت وأنا بجانبه أنني دخلت مرحلة التشذيب والصلقل، والإحاطة بالقدرة على توظيف المعلومة وتوثيق النص وسبك العبارة، وما زلت أذكر أنني احتجت أثناء البحث إلى ملزمة من كتابه الذي لم يُطبع آنذاك «اللغة العربية معناها ومبناها» فسلمها إلي بخط يده قبل أن تطبع.

وقد وقفنا من خلال منهجة في تناول اللغة ونصوصها على مسالك أدركناها فيما بعد،

ونستطيع تلخيصها الآن في نقاط تفضى كلها إلى نتيجة واحدة وهي أن الأستاذ الدكتور تمام حسان يعد مؤصلاً للتراث العربي.

١- نلمح في كتبه - «مناهج البحث في اللغة، واللغة بين المعيارية والوصفية، اللغة العربية معناها ومبناها، الأصول» - أنه يبحث دائماً عن تلك الحلقة التي عدّها كثير من الباحثين مفقودة، وهي ربط التراث النحوي واللغوي العربي بالنظريات الحديثة، وهذا يعد تأصيلاً فوق كونه اعتزازاً برصيد هذه الأمة، فلو قارنا مثلاً بين كتاب اللغة «لجيمس فندريس» ومناهج البحث في اللغة للأستاذ الدكتور تمام حسان لأدركنا أن هدف «فندريس» إيضاح المستويات الوظيفية للغة (عموماً) وإن كان التركيز أحياناً على اللغة الإنجليزية أو الفرنسية أو اللاتينية، أما الأستاذ الدكتور تمام حسان فهدفه توظيف الأمثلة والنصوص العربية لتتلاءم مع هذه النظرات وتلك النظريات، ويكفي أن نعلم أنه نشر مقالاً في مجلة اللسانيات بالمغرب تحدث فيه عن مناهج التأليف في النحو العربي، وكان مدار المقال نظرية تشومسكي حول النحو التحويلي وجذورها عند ابن مالك.

٢- تحصل الأستاذ الدكتور تمام حسان - كما نعلم - على مؤهله العلمي «الدكتوراه» من بريطانيا مع مجموعة من الأساتذة الأفاضل...، ولكن بعض العائدين في تلك الحقبة - العقد الخامس والسادس من هذا القرن - كانوا مشبعين بنظريات حديثة ومفاهيم لغوية متجددة، فحاولوا تسجيل صدق ذلك في آثارهم ومؤلفاتهم، ولكن الأستاذ الدكتور تمام حسان عاد وهو أكثر فتاعة بقديمتنا الخالد، وأشد إصراراً على تبنى التون والحواشى، ومحاولة إبرازها بيراغ العالم الكفاء، وأسلوب الباحث المدقق، فتحدث في كتبه عن الرتبة والضمائم السياقية والقرائن النحوية (المقالية والمقامية) والإسناد، وعبر عن أبواب مثل الحال والتمييز والاستثناء بمصطلحات لا تخرجها عن معايير استعمالها في كتب التراث، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما حاول اقتناص المصطلحات العلمية من بطون الكتب وثنايا المطولات، فيقف عند تعبير السيوطي (الإعراب المنتوى)، ويبين وجهة نظر الفاكهي في شرحه على القطر في الإعراب التقديرى...، ويوضح مقصود ابن مالك في قوله:

بتا فعلت وأتت ويا افعلى

ونون اقبلن فعل ينجلي

وعلاقة ذلك بالمبنى والمعنى والعلامة، ويخرج بنتيجة حاسمة هي: «إن اللغة العربية تعبر بصيغة الفعل عن الشخص»^(١).

(١) مناهج البحث في اللغة، ص ٢٢٢.

ثم يتحدث عن الشخص في النحو العربي ويرى أن الشخص في النحو العربي أوضح ما يكون في الضمائر، ولذلك جاز لنا أن نقول:

من يقوم من يقومان من يقومون

وتحدث كذلك عن النوع، وفرق بين الذكر والأنثى في الطبيعة والتذكير والتأنيث في النحو، وعن الزمن، ولاحظ أن الزمن النحوي غير الزمان الفلكي، وناقش العدد ورأى أن العدد الحسابي لا يعبر عن العدد النحوي... وقد استقى معظم أمثله من القرآن الكريم، وخرج بنتيجة وهى أن النص القرآني الكريم يعبر عن هذه المعاني النحوية أوضح تعبير، فتجد في قوله تعالى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ وقوله جل وعلا ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا﴾ وقوله عز شأنه ﴿فَمِنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ و﴿أَمِنَ بِبَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ دليلاً على جودة التركيب في اللغة العربية حسب المعايير التي ينشدونها الآن.

٣ - وقد يتحامل الأستاذ الدكتور تمام حسان على الذين عقّدوا مسائل النحو والصرف، ونلاحظ ذلك في كتابه «اللغة بين المعيارية والوصفية»، ولكنه تحامل دافعه الغيرة على لغة القرآن والعرب، ومحضه الخشية من أن يلبس بهذه اللغة ما ينفر أهلها منها فيزدادون البعد وتوسع الهوة، فهو لا يقبل التعقيد في التعميد، وتضييق دائرة اللغة بإخضاعها لمقاييس يعدّ الخارج عنها مارقاً، لأنه يرى في ذلك إكراهاً للغة، ويدلل على ذلك بحادثة طريفة وقعت لمدرس مع مفتش اللغة العربية في الأرياف المصرية، إذ وجد المفتش عند دخوله الفصل المدرس قد كتب: جمع لحم: لحوم، ورفع المفتش صوته عالياً أمام التلاميذ وكأنه ظفر بطائل: من أين جئت بهذا الجمع يا أستاذ؟! فرد الأستاذ على الفور: من القرآن الكريم، فهت السيد المفتش ولم ينبس بكلمة.

وكان هدف الأستاذ الدكتور تمام حسان دائماً الوصول إلى نتيجة من خلال البحث هدفها التأكيد على وجوب الإحاطة بمناهج بحث العلوم العربية حتى نسلك بها المسلك الوصفي، وسنجد في النصوص والأمثلة صدى وجذوراً لهذا المسلك، لأن الشعب في التعميد وتعليل الظواهر اللغوية على المستوى القياسي والجدلي مرحلة لا تعبر عن أصالة البحث اللغوي.

٤ - عالج الأستاذ الدكتور تمام حسان نظرية العامل علاج العالم المدقق والباحث الموثق، فحاول البحث عن ضمانات تتعلق بقرائن الإسناد والرتبة والسياق في مسائل كثر حولها التأويل المبني على الافتراض.

فلو حاولنا الوقوف على المعنى المراد من قوله تعالى ﴿وَلِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ وَكُلَّ شَيْءٍ فَصَلَّنَاهُ تَفْصِيلاً﴾ احتجنا إلى تقدير الإعراب في «كل» بالنصب أو بالرفع، أى على

العطف أو الاشتغال أو الاستئناف، هنا يبرز سؤال الأستاذ الدكتور تمام حسان: لماذا نلجأ إلى التقدير في حالة الاشتغال ونعتبر جملة «فصلناه» المذكورة لا محل لها من الإعراب وهي العماد في المعنى؟

نلاحظ - إذن - أن وجود الضمائم السياقية يغني عن التقدير المتعسف.

ويختلف الأستاذ الدكتور تمام حسان هنا عن «ابن مضاء» مثلاً، لأن ابن مضاء دعا إلى وجوب حذف مسائل قد يستغنى النحوي عنها، ولكن الأستاذ الدكتور تمام حسان اقترح البديل لتحليل الظاهرة النحوية، ويختلف أيضاً عن «إبراهيم مصطفى» الذي دعا إلى تغيير مصطلحات تتعلق بعلامات الإعراب دون الخوض في تحليل العبارة أو التركيب، فإذا أطلقنا على الضمة «علم الإسناد» وعلى الكسرة «علم الإضافة» وعلى الفتحة «دليل الخفة»، كُنَّا نهدف إلى تغيير مصطلحات ألفها النحويون واللغويون، وربما أحدث تغييرها أو دعاوى تغييرها ربكة في المنهج وخللاً في أسلوب التعامل مع النص، وهذا ما حدث فعلاً، فقد أثار «إحياء النحو» ضجة كبرى بين الأزهر والدراعمة^(١).

ولكن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان يأخذ المسائل اللغوية بالرفق والمؤانسة، فيكون دائماً محللاً للقرائن التي تفضي إلى المعنى الذي تداعى معه العلامة الإعرابية، فلو قلنا مثلاً:

كم بجسودٍ متلفٌ نال العلاء

وبخيلٍ بخله قد وضعه

لا يستقيم معنا المعنى عندما تجذب [بجود (متلف)] فتجرها، لأن الجود لا يوصف بأنه متلف، لا بد إذن من رفعها فنقول: [كم بجودٍ متلفاً].

ولو قلنا:

بنونا بنو أبنائنا وبنائنا

بنوهن أبناء الرجال الأبعاد

لوجدنا أنفسنا مضطربين لرفع (بناتنا) على الابتداء، ولا نستطيع جرهما بالعطف، لأن المعنى لا يستقيم.

وإذا قلنا:

والاسم منه معربٌ ومبني

لشبهه من الحروف مدني

لتحتم تعليق (لشبهه) بـ (ومبني) فقط، لأن الإعراب لا يكون لشبهه من الحروف مدني.

(١) ينظر «إحياء النحو»، و«النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة» لمحمد عرفة.

فالقرائن في رأى أستاذنا الدكتور تمام حسان تتضافر لخدمة المعنى داخل السياق، فلو أعربنا (أمير) في قول أبي تمام:

لقد تركت أمير المؤمنين بها

للنار يوماً دليل الصخر والخشب

مفعولاً به لـ (تركت) لاختل المعنى، وأصبح المتحدث عنه في عداد المحروقين، فيلزم أن يكون منادى، أى: (يا أمير المؤمنين).

وقد سجل الأستاذ الدكتور تمام حسان في هذه المناسبة ملاحظة جديرة بالاهتمام، فكانت مدخلاً للوقوف على منهج ابن مضاء، وتلخص في تأثر ابن مضاء بالنزعة الظاهرية السائدة في وقته، فنجد أحكامه مبنية على ظاهر النص، وظاهر النص لا يفضى دائماً إلى نتائج حاسمة.

٥ - عرض الأستاذ الدكتور تمام حسان لبعض القضايا بالنقد، وأحياناً بالنقض، ولكن مدار هذه القضايا كلها منهج البحث لا النصوص، فيرد على النحاة مثلاً تقسيمهم الكلام إلى اسم وفعل وحرف، لأن النحاة لم يذكروا ركائز هذا التقسيم ومعتمده، ويحاول الاجتهاد في تقسيم الكلام إلى اسم + فعل + ضمير + أداة... وهو بهذا لم يخرج عن النصوص، ولم يقدح فيها، ولكنه نقد منهج النحاة في التأليف والتحليل، فذكر أن هذا التقسيم كان مبنياً (على أسس لم يذكروها لنا - وربما لم يعوها هم أنفسهم - وإنما جابهونا بنتيجة هذا التقسيم إلى اسم وفعل وحرف)^(١).

نلاحظ من خلال هذا العرض أن أستاذنا الدكتور تمام حسان كان مؤصلاً للتراث العربي في مجال البحوث اللغوية، وأنه يملك ميزة قد يفقدها غيره تتمثل في خلفيته التراثية التي كانت له، وجاء في جو تتصارع فيه الثقافات، فقد كان محصناً خلال دراسته بالقرآن الكريم ولسانه العربي المبين، وكان زاده المنظوم والمنثور من شعر ومنظومات وخطب ومواعظ وحكم وأمثال، وتنجلى في قدرته على استيعاب النظريات اللغوية الحديثة وتوظيفها ليخرج بعد ذلك بحثاً أصيلاً ومبتكراً في الوقت نفسه^(٢).

وأخيراً أريد أن أختتم هذه السطور بعبارة ذكرتها في كلمة شكر سجلتها في رسالتي للماجستير وهي: «وكل الذى أريد قوله: إننى أتمنى أن أكون جزءاً منه».

وأذكر أنني التقيت به في مؤتمر الألسنية بتونس سنة 1978م فقال لى: الحمد لله، إننى أرى طلابي يشاركون في مؤتمرات دولية، وقد أصبحوا زملائي...

ونحن نعترف دائماً بأننا طلابه.

(١) مناهج البحث في اللغة، ص 196.

(٢) راجع كتابنا: «دور الصرف في منهج النحو والمعجم»، (التمهيد).

المراجع

- ١ - إبراهيم مصطفى. إحياء النحو. ط لجنة التأليف والترجمة والنشر. ١٩٣٧م.
- ٢ - تمام حسان (دكتور) الأصول. اللغة العربية معناها ومبناها. اللغة بين المعيارية والوصفية. مناهج البحث في اللغة.
- ٣ - ابن مالك. الألفية وشروحها.
- ٤ - ابن مضاء القرطبي. الرد على النحاة. تحقيق: د. شوقي ضيف، دار الفكر العربي، ١٩٤٧م.
- ٥ - محمد خليفة الدناع (دكتور). دور الصرف في منهجى النحو والمعجم. منشورات جامعة قاريونس، ١٩٩١م..

النص المعجمي في المولدات والأعجميات؛

حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجاً

أ.د. محمد رشاد الحمزاوي (تونس)

كلية الآداب، جامعة السلطان قابوس

١. المدخل؛

لقد زدتنا المعجمية الحديثة^(١) بتصورات ومفاهيم كثيرة ومتنوعة^(٢) لم نخرق إلا قليلاً جدار النظرة المعجمية الوصفية التاريخية العربية المستبدة بهذا الموضوع^(٣) والمركزة بالخصوص على صناعة المعجم، متجاهلة المقاربات المعجمية الدولية وما وفرت للدارسين من رؤى تؤسس للمعجمية علماً مستقلاً ومجمعاً بحراً تصب فيه كل العلوم اللسانية من صوتية ونحوية ودلالية وأسلوبية، وما وراءها من قراءات بنوية ووظيفية وتوليدية... إلخ.

والملاحظ في هذا الشأن أن أزمة المعجم العربي التي برزت في عصر النهضة والتي أشار إليها الكثيرون ومنهم - على سبيل الذكر - أحمد فارس الشدياق^(٤)، وأوغيست فيشر^(٥)، ومصطفى الشهابي^(٥)، ومجمع اللغة العربية^(٧)، تكفي لأن تحتم ضرورة التأسيس تأسيساً جديداً للعلم في مستوى التنظيم والتطبيق بالاعتماد على الدراسات الدولية الرائدة

(١) ونعني بها ما يدعى بالفرنسية والإنكليزية Lexicologie - Lexicology وهي تختلف عن صناعة المعجم Lexicogropliy - Lexicographie .

(٢) محمد رشا الحمزاوي: «من قضايا المعجم قديماً وحديثاً». تونس - بيروت ١٩٨٦. حيث تعرض لأهم تلك المفاهيم الحديثة.

(٣) حسين نصار: المعجم العربي: نشأته وتطوره. جزءان - القاهرة ١٩٨٨. حيث يعرض لمناهج المعجمية الوصفية التاريخية.

(٤) أحمد فارس الشدياق: الجاسوس على القاموس - مطبعة الجوائب ١٢٩٩ هـ. وقد أخذ أغلب آرائه من «إضاعة الراسوس وإضافة التاموس». لأبي عبدالله بن الطيب الفاسي الشركي. نشر دار فضالة بالمحمدية - المغرب.

(٥) أوغيست فيشر: المعجم اللغوي التاريخي (نموذج). القاهرة ١٩٦٧، يعرض فيه بالخصوص للنظريات المعجمية المقارنة والتاريخية.

(٦) مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية والفنية في اللغة العربية في القديم والحديث. دمشق ١٩٦٥، انظر بالخصوص ص ٣٣ وما بعدها.

(٧) محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت ١٩٨٨. ص ٤٩١ - ٥٣٦.

وبالخصوص على المحاولات التى بذلها لسانيون عرب معاصرون ومنهم تمام حسان^(١)، وإبراهيم بن مراد^(٢)، وعبدالقادر الفاسى الفهرى^(٣)، ومحمد رشاد الحمزاوى^(٤)، وعلي القاسمى...^(٥) إلخ.. فالذهنية العربية المعجمية ما زالت مشدودة فى مستوى التطبيق بالخصوص إلى المعجم التراثى ومقاييسه، وبالتالي ظلت تواجه قضايا معجمية حديثة^(٦) فى نطاق نموذج قديم مثلها مثل الطيب المعاصر الذى يصر على معالجة أسقام زمانه بالاعتماد على معارف وعلوم زمان. إن المعجم العربى المعاصر سواء العام منه أو المتخصص، وسواء الأحادى اللغة منه أو التعدد اللغات لم يضيف من حيث رصيده وبنية شيئاً يعتبر لسابقه التراثى، فلم يعتبر رأى من قال: لو كان الكلام يعاد لنفد، ولم يستفد من مقاييس ومعايير المعجمية الدولية التى حققت نقلة نوعية كادت أن تكون ثورية فى مستوى صناعة المعجم باعتباره وسيلة معرفية وتربوية وثقافية و حضارية تؤدى وظيفة أساسية، فأثرت تراثها بإرث جديد وشرفته بالامتداد والتواصل.

٢. القضية:

إن غايتنا من كل ما سبق أن نعتد عينة معجمية تشهد على ما أشرنا إليه وذلك من خلال قضية من أهم قضايا المعجمية الحديثة، و نعى بها قضية النص المعجمى. فهى لم تطرح قديماً^(٧) ولا حديثاً^(٨) بما فيه الكفاية، على ما لها اليوم من مقاييس ومعايير سنعرض للبعض منها؛ لأن النص المعجمى يستحق أن يبرز فى حد ذاته مفهوماً جديداً أساسياً باعتبار أنه يختلف عن غيره شكلاً ومضموناً، ويحتاج إلى أن يقرأ قراءة فنية ومتنوعة لها أسبابها ومبرراتها اللسانية. ولقد رأينا أن ننظر إليه من زاويتين متلازمتين إحداهما نظرية والأخرى

(١) تمام حسان: مناهج البحث فى اللغة - القاهرة ١٩٥٥.

(٢) إبراهيم بن مراد: المصطلح الأعجمى فى كتب الطب والصيدلة العربية - بيروت ١٩٨٥.

(٣) عبدالقادر الفاسى الفهرى: المعجم العربى: نماذج تحليلية - الدار البيضاء ١٩٨٦. وفيه يدرس المعجمية العربية من منظور توليدى.

(٤) محمد رشاد الحمزاوى: المعجم العربى - إشكالات ومقاربات - تونس ١٩٩١.

(٥) على القاسمى: علم اللغة وصناعة المعجم - الرياض ١٤١١هـ.

(٦) محمد رشاد الحمزاوى، المعجم العربى السابق ص ٢٩٧ - ٣٠٨. حيث نعرض لمناسبات التعويض ومناسبات السياق فى المعجم العربى المعاصر، حيث نظمنا مدخل «يد» تنظيمياً يربط بين نابتها وتحولها فى المعجم.

(٧) نعرض للقضية إجمالاً ابن فارس فى المقاييس وابن سيده فى المحكم، دون التأسيس والتطبيق لها بوضوح.

(٨) يمكن أن نجد لها آثاراً فى مقدمة (أقرب الموارد) لسعيد الشرتونى.

تطبيقية، انطلاقاً من مدخل التاء؛ تقديرًا وتكريماً للسانى العربى الكبير تمام حسان، لما قام به من جهد وجهاد لتصبح اللسانيات علماً من علوم العربية وأساليبها الرائدة، ولما قدم لنا من جليل الأعمال الحسنة التامة التى أنارت لنا الطريق.

ولقد حصرنا دراسة النص المعجمى فى حقل المولدات والأعجميات من حرف التاء المذكور لأنه يطرح قضية الحوار بين الثقافات وما توحى به، من خلال المعجم، من أخذ وعطاء يكونان على قدر مكانة اللغتين أو اللغات المتعاملة وعلى مستوى منزلتها من الريادية والتبعية، واخترنا تلك المولدات والأعجميات من المعجم الوسيط لمجمع اللغة العربية لأنه يمثل محاولة علمية جماعية عربية طمحت إلى وضع معجم عربى عام مخصص للمثقفين المعاصرين، يدعو إلى معادلة صعبة مفادها المحافظة على سلامة اللغة وجعلها وافية بحاجات العصر، وذلك من أجل غاية أصعب تلخص فى الإحاطة حسبما أمكن بالخطاب العربى ماضياً وحاضراً، فى استقراره وفى استنفاره^(١) اللذين لم يكتب لمعجم عربى سابق أن وفق بينهما بما يتفق ومعايير المعجمية الدولية الحديثة. فكيف سنوفق إلى تبليغ هذه المجموعة من المعطيات المتشابكة المنتسبة إلى المعجمية كما تصورهما اليوم؟ المهم ليس أن تحيط بها بل أن ندرى لم وكيف طرحت؟ وكيف يجب أن نطرح؟ وما هى المقاييس والمفاهيم التى يجب أن تعتمد لبناء النص المعجمى المنشود ومنه التأسيس لذهنية معجمية عربية مشتركة حديثة؟

٣. المعالجة:

٣-١- المفروض فى كل نص أن يكون له عنوان أو ما شابهه، وعنوان النص المعجمى يتكون من «مادته» حسب تعبير القدماء ومن «مدخله» حسب المحدثين، وبالتالي تكون المداخل المعبرة عن المولدات والأعجميات المعنية بدراستنا عناوين متنوعة تنبئها نصوصها المعبر عنها قديماً «بالشرح» أو التفسير والمشار إليها اليوم «بالنص» أو «التعريف». ولقد أفادنا إحصاؤنا للعناوين/ المداخل فى حرف التاء أنها قد بلغت ٦٠ عنواناً / مدخلاً من مجموع ٥٤٠ مدخلاً تقريباً من مداخل الحرف المدروس، فتكون نسبة المولدات والأعجميات فى الوسيط كما يلى:

$$\frac{100 \times 60}{540} = 11,11\%$$

(١) المفروض فى المعجم التوفيقى مثل المعجم الوسيط أن يربط صلة الرحم بين الثابت والمتحول من اللغة باللذين عبر عنهما فى اللسانيات الغربية بالسكرونية والديكرونية. والتوفيق بينهما صعب المنال على من لا يفى بشروطهما.

٣-٢ ولقد وردت هذه النسبة المهمة من المولدات والأعجميات - المداخل حسب أنواع كثيرة نضت عليها مقدمة الوسيط^(١)، وطُبّق لها في متنه بالإشارة إليها برموز. فمن ذلك.

(١) «مو»: «للمولد وهو اللفظ الذى استعمله الناس قديما بعد عصر الرواية» ومثاله^(٢):

- التّخنة: السبورة - ومقعد خشبى يجلس عليه التلاميذ (مو).

(٢) «مع»: وهو اللفظ الأجنبي الذى غيرَه العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب. وهو المعروف بالمعرب. ومثاله:

- التير: الخشبة الملقاة على الحائطين توضع عليها أطراف خشب السقف. (مع).

(٣) «د»: «وهو اللفظ الأجنبي الذى دخل العربية دون تغيير». ويسمى الدخيل ومثاله:

- تلفزيون: جهاز الصور والأصوات بواسطة الأمواج الكهربية (د).

(٤) «محدثة»: «اللفظ الذى استعمله المحدثون فى العصر الحديث وشاع فى لغة الحياة العامة». ومثاله:

- التّحرّبة: طبقة التراب التى تكون تحت التراب، أى تحت ما يتناوله المحراث من التربة الزراعية. (محدثة).

(٥) «مج»: «اللفظ الذى أقره مجمع اللغة العربية». ومثاله:

- التّيار: حركة سطحية فى ماء المحيط تتأثر باتجاهات الرياح، وتنقل المياه الدافئة إلى المناطق الباردة وبالعكس. (مج).

(٦) تركية^(٣). ومثاله:

- التكية: رباط الصوفية (تركية).

(٧) «د.مع» ومثاله:

- الترزى: الخياط (دخيل معرب من درزى بالفارسية).

(٨) التّد: نقرة موسيقية (فارسية).

٣-٣ إن الرموز المعروضة وما وراءها، مفاتيح توحى بمفاهيم مختارة ومقصودة شرعها

(١) الرموز وتعريفاتها واردة فى مقدمة الطبعة الأولى للمعجم الوسيط.

(٢) الأمثلة المضروبة للمولدات والأعجميات مأخوذة من حرف التاء المدروس، من المعجم الوسيط.

(٣) لم ترد فى مقدمة الوسيط وذكرت فى المتن.

واضعو المعجم لسد فراغات الرصيد المعجمي قديماً وحديثاً، وللإيفاء بحاجات عصور مختلفة، وهي تمثل تصورات لأنواع المولدات والأعجميات حسب ثلاثة اعتبارات فيها نظر، منها الزمنى القديم والحديث (المولد، المحدث، المعجمي)، والمتألف وصيغ العربية (العرب)، والمتسلط عليها (الدخيل) فضلاً عن العرقي (تركية، فارسية). والملاحظ أنها عناوين أنت في شكل ألفاظ مفردة تدعى اليوم «معجمات بسيطة» ج. «مُعِجَمَةٌ»^(١)، وهي غالبية في المعجم، ومن المفروض أن تكون اختياراتها ورموزها خاضعة لمقاييس مبررة، فهل وفي الوسيط بذلك؟ لا بالطبع؛ لأن المعجم الوسيط قد ادعى أنه معجم تواصل تعهد بربط صلة الرحم بين الماضي والحاضر وبين الثابت والمتحول، فهو «يمت إلى الماضي بصلة وثيقة ويعبر عن الحاضر أصدق تعبير»^(٢) في مستوى رصيده العام. ورأينا أن هذا الرأي قابل للنقاش نظراً لما يستوجهه المفهوم اللسانيان المعجميان الثابت (السنكروني) والمتحول (الديكروني) من شروط ووجوه، لم يأت لها ذكر في مقدمة الوسيط، ولا في متنه بالخصوص. فعلى أي أسس اختار مداخل دون أخرى سواء في المستوى القديم أو الحديث من حقل المولدات والأعجميات؟

لاشك في أن نسبة ١١، ١١٪ من المولدات والأعجميات تفيد أن «باب الاجتهاد مفتوح في اللغة كما هو مفتوح في الفقه والتشريع»^(٣)، إلا أن مفهوم الإحصاء الذي اعتمدهنا هنا - وهو ضروري بالنسبة للمعجم عموماً وللمعجم التوفيقي خاصة - لم يخطر على بال أصحاب الوسيط لتقييم الاجتهاد المعنى كما وكيفا، يكفينا في هذا الصدد أن نشير إلى أن الوسيط قد اعتمد على معايير ومقاييس لا تدعم النص المعجمي في مستوى مداخله واختيارها؛ لأنها جاءت مبنية على تناقضات لم تسلم من التلفيق أحياناً. فمن ذلك أن:

١- مفهوم المولد في القديم والحديث قضية اعتبارية. فضلاً عن أن مجمع اللغة العربية قد تجاوز معركة الفصح والمولد^(٤) بدعوته إلى المبدأ الذي يقول «ماقيس على كلام العرب فهو من كلام العرب»^(٥)، مما لم يطبق في المعجم الوسيط، حرف الناء، لأنه لا يفرق بين المولد

(١) المعجمة هي الوحدة المعجمية الدنيا التي تعتمد عليها المداخل. ويعنى عنها في الغرب بـ Lexia.

(٢) إبراهيم مذكور: مقدمة الطبعة الأولى في المعجم الوسيط.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) أحمد حسن الزيات: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه - مجلة مجمع القاهرة ٨ / ١١٠ - ١١٦ حيث اقنع المجمع بضرورة تجاوز هذه المعركة.

(٥) محمد رشاد الحمزاوي: أعمال مجمع اللغة العربية بالقاهرة - بيروت ١٩٨٨ ص ١٨٣ وما بعدها. والقول لأبي عثمان المازني برواية ابن جني.

القديم والمولد الحديث، كما أنه يدرج في مفهوم المولد المعرب القديم الذي يصبح مولداً جديداً في العصور الحديثة، وذلك ما يشهد به مدخل التخت:

التخت: وعاء تصان فيه الشياح نخوت (مع) و- مكان مرتفع للجلوس أو النوم. و- جوقة الموسيقين والمغنين (مو)، و- من الزهرة: ما يحمل أوراقها (مو).

والملاحظ أن معناه الأخير ينتسب حسب منطق الوسيط للمحدثة، أو للمجمعي.

٢- مفهوم المجمعي لا يستقيم على معيار واضح. فيمكن أن يكون مولداً، كما يمكن أن يكون معرباً ومجمعيًا. ويشهد بذلك:

- «التبغ: نبات من الفصيلة الباذنجانية يستعمل تدخيناً وسعوطاً ومضغاً، ومنه نوع يُزرع للزينة» (معج).

- تراخوما: (الرمد الحبيبي): مرض معد يصيب الملتحمة والقرنية يميزه التهاب واحمرار الجريبات والسبل (معج). والملاحظ أن تراخوما تنتسب لغويًا إلى الدخيل بقطع النظر عن الجمع واضعها.

٣- مفهوم الدخيل يختلط بالمعرب. ويشهد بذلك:

- الترباس: مزلاج من حديد يغلق به الباب من الداخل ج. ترائب (د).

وهو ينتسب حسب رأينا للمعرب؛ لأن مفردَه على وزن تفعّال ج تفاعيل، والمعرب أساساً ما اتفق مع أوزان العربية وتآلف.

٤- مفهوم التركي أو الفارسي لا يحتاج إلى رمز يختص به، ويدخل تحت باب المعرب أو الدخيل محدثاً أو مجمعيًا، وإلا وجب إرجاع كل كلمة معربة أو دخيلة إلى لغتها الأصل الصريحة.

٥- المفاهيم السابقة معدومة، وكذلك رموزها التي لم تذكر أمام مداخل هي في الحقيقة غير عربية قد أغفل الوسيط أمرها. فمن ذلك - الترياق، التملود، تموز، تنور، التوراة، الترجمان... إلخ، وهي كثيرة لا تستقر على حال من الاضطراب.

والمطلوب أن تركز العناوين المداخل على ثلاثية نوعية - (١) العربي الفصيح (٢) المعرب (٣) الدخيل، مع وصف كل واحد منها بتقديم (ق) ومحدث (مع) ومجمعي (معج)؛ لأن (١) و(٢) و(٣) مواصفات لغوية ثابتة، و(ق) و(مع) و(معج) مواصفات زمانية متحولة، وبالتالي نربط ولو شكلياً بين الثابت والمتحول في انتظار تحقيق ذلك في معجم أكثر نظاماً ودقة، مع

الإشارة إلى أن المداخل العناوين السائدة في المعاجم العامة هي المعجمات البسيطة التي تنافسها في المعاجم المتخصصة مداخل أخرى تدعى المعجمات المركبة والمعجمات المعقدة، وهي كثيرة في المعاجم التكنولوجية والثنية وتطرح قضية تنظيمها في النص المعجمي. ومنها على سبيل المثال:

نظام إذاعي متعدد الإرسال بتقسيم التردد^(١). وهذا المدخل يكون نَسَقًا^(٢) قائم الذات لا يمكن فصل مكوناته عن بعضها وإلا انعدم معناه. وهذه قضية ذكرت للتنبية وأمرها غير ملح في بحثنا هذا. (انظر العناصر المكونة للمدخل أو العنوان المعجمي بالمشجر الملحق بهذا البحث). نستخلص من كل ما سبق أن مفهوم المدخل أو العنوان في النص المعجمي يطرح قضايا كثيرة ومنشعبة، ويحتاج إلى مقاييس ومعايير جديدة متناسقة لم تخطر على بال واضعي المعجم الوسيط.

ولنأت إلى النص المعجمي المحض، وهو ما سماه القدماء «الشرح» أو التفسير ونسميه اليوم «التعريف». وهو نوع من التعليق على المدخل، تلتقى فيه أنواع من المعلومات الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، والبلاغية، والأسلوبية في شكل نصوص متتابعة ومتناقضة فيها فن النثر، والشعر، والأمثال واخكم، مما يجعل من النص المعجمي نصوصاً بل تناصات مخففة أو متوسطة، أو مكثفة^(٣). وكانت وما زالت موضوع معارك طاحنة، تشهد عليها استدراقات المعاجم بعضها على بعض. ولقد تجابهت المعاجم العربية القديمة والحديثة في مستوى المعلومات والرصيد الذي حوته، وعلى ترتيبه، دون أن تطرح بوضوح نوعية النصوص أو التعريفات التي تؤيدها، لأنها لم تكن واعية بأهميتها. بالرغم من أنها اعتمدت البعض منها وخلطت بينها إلى حد الفوضى، وذلك ما لم يسلم منه المعجم الوسيط الذي يعتمد تعريفات مخففة إلى حد الجفاف المعنوي.

إن المعجمية الحديثة تفيدنا أن النص المعجمي يستوجب ثمانية تعريفات أو نصوص، تنفرد عنها تعريفات ونصوص أخرى^(٤). ولقد جاءت مذكورة في المشجر الملحق بهذا البحث^(٥)، مع تفصيل في التعريف الدلالي ثمودجاً عن قضاياها المختلفة، وهي تعد من

(١) وهو ترجمة لـ: Frequency division Multiplex broodcosling System/ Systemed de Radioffusion Par Multiplezage a repoitition en frequence.

(٢) ونعني به (Sqntagme) في المصطلح اللساني في الحديث.

(٣) محمد رشاد الحمزاوي: المعجم العربي... المذكور سابقاً ص ٩٥ وما بعدها. انظر طريقة ابن منظور في تحرير مادة اللسان. مدخل عرب ثمودجاً.

(٤) المصدر نفسه ص ١٦٧ وما بعدها حيث نعرض بالتطبيق لأهم التعريفات والنصوص المذكورة.

(٥) المشجر الملحق يقدم نظرة شاملة عن النص المعجمي مدخلا ومحتوى وترتياً.

الأولويات الضرورية لكل مدخل معجمي حتى تتناسق مداخله جميعها، شاهدة بذلك على منهج موحد في وضع المعجم من حيث محتواه وبنيتة، دون إسقاط ولا إهمال ولا تكرار. فالتعريف الدلالي يمكن أن يعتمد التعريف الاسمي التقليدي الذي يُعرّف المدخل بالمرادف أو بالضد أو بالإحالة أو بالصعب.. إلخ؛ ويمكن أن يعتمد التعريف المنطقي الذي يُعرّف المدخل بالمنطق الذي يبرز طبيعة الشيء ووظيفته، ويمكن في حالة ثالثة أن يعتمد التعريف البنوي الذي يقوم على المعاوضة والمقابلة. وهناك حالة رابعة وهي تمثل التعريف التوليدي الذي يركز على الصوت والنحو والدلالة لوضع النص المعجمي. فما هي أنواع النصوص التي اعتمدها المعجم الوسيط في المولدات والأعجميات المدروسة؟ نلاحظ أنه استعمل التعريف

(١) بالترادف. ومثاله:

* ترجم الكلام: بينه ووضحه.

(٢) بالإحالة: ومثاله:

* تراجيديا (انظر مأساة من اس ي) (د)

(٣) بالترادف والصوت. ومثاله:

* الترضى: الخياط... در زى بالفارسية.

(٤) بالمنطق (طبيعة الشيء ووظيفته) ومثاله:

* الترمس: زجاجة عازلة تحفظ على السائل حرارته أو برودته (د).

والملاحظ أن أغلب «النصوص - التعريفات» الواردة في المولدات والأعجميات هي من قبيل التعريف المنطقي رقم (٤) لأن جذرها ليس عربياً، فلا يمكن أن نشق منه فعلاً حدثاً يساعد على اعتماد الترادف لمقابلته. المهم في هذه الأمثلة أنها تبين أن المعجم الوسيط يعالج حقول المولدات والأعجميات بنصوص تختلف من حالة إلى أخرى^(١)، مما يوحى بغياب نظرة منهجية موحدة أو نظرية لغوية حديثة معينة. ولقد جاءت أغلب النصوص خالية من تعريفات لا بد منها مثل التعريف الصوتي، لاسيما وأننا ننقل دخيلات تستوجب نقلها نقلاً صوتياً حسب نطقها الأصلي أو ما يخالفه، وذلك شأن التعريف الصرفي والنحوي.. وقد ذكرا في حالات قليلة جداً من متن المعجم الوسيط، مثل الترابس ج ترابيس - وتخت ج تخوت.

(١) جاء في المعجم الوسيط تعريف بالصورة في مدخل «التبغ» حيث أورد النص بصورة لتلك النبتة. وللصورة قضايا معجمية كثيرة - انظر مؤلفنا السابق: المعجم العربي إشكالات ومقاربات ص ٢٩٥.

وتبدو هذه النصوص تلوغرافية مختصرة إلى حد الجفاف، لا تعبر عن هوية الكلمة المدخل وما وراءها من خلفيات ثقافية وحضارية تمكن المستقبل من التحاور مع هذه المولدات والأعجميات التي تمثل أسلوباً جديداً في رصيده اللغوي الأصيل. يعتبره بعضهم «تشويشاً» أو «عدولاً» إبداعياً ثقافياً وحضارياً ضرورياً يثرى عالمه وواقعه مثلما أثرى الجواليقي رصيده العربية بالمعرب وما شابهه^(١).

ولابد لنا في نطاق هذا النص المعجمي أن نختم ملاحظتنا بالتنبيه إلى ظاهرة أخرى تعد من عناصره الأساسية، إذ يتصل فيها مفهوم «العنوان - المدخل بالنص - التعريف» اتصالاً عفويًا، ونعني بها قضية ترتيب المداخل في المعجم. ويأتي ذلك الترتيب خارجياً^(٢)، فيكون حسب مخارج الحروف وبآخر الكلمة أو بأولها أو حسب الموضوع. ويكون داخلياً، وذلك ما يهمننا، فيكون بالاشتراك أو بالتجنيس. والاشتراك يرتب النص المعجمي باعتماد مدخل واحد تتبعه مدلولات كثيرة، أما التجنيس فإنه يخصص مدخلاً مستقلاً لكل معنى وذلك أقرب إلى روح اللغة في ثباتها وتحولها، فكيف تصرف المعجم الوسيط في هذا الميدان في مدخل «التخت» مثلاً؟.

اعتمد الترتيب بالاشتراك كما يلي:

التخت: وعاء تصان فيه الثياب. ج نخوت (مع) - مكان مرتفع للجلوس أو للنوم، و- جوقة الموسيقيين والمغنين (مو) - من الزهرة، ما تحمل أوراقها (مو).

فلقد أدرج تحت مدخل واحد (التخت) دلالات كثيرة لا تربط بينها صلة معنوية، وأساسه الاقتصاد في الورق.

أما التجنيس فهو يرتبه كما يلي.

- التخت [١]: وعاء تصان فيه الثياب. ج. نخوت (مع).

- التخت [٢]: مكان مرتفع للجلوس أو النوم.

- التخت [٣]: جوقة الموسيقيين والمغنين (مولد).

- التخت [٤]: من الزهرة ما يحمل أوراقها (مو).

والتجنيس ذو غاية تربوية، ويمثل عملية لغوية منهجية صعبة؛ لأنها تستوجب ترتيب

(١) أبو منصور الجواليقي: «المعرب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم» وقد أزرته مؤلفات عدة منها الزهر للسيوطي وما أورده من ألفاظ إسلامية وغيرها فعدل العرب عن الألفاظ الجاهلية الإسلامية وعن العربية إلى الأعجمية.

(٢) نظم الخليل مداخل «العين» حسب مخارج الحروف. ورتب «الصحاح» مداخله حسب آخر حرف منها، والزمخشري حسب أول حرف، وابن سيده حسب الموضوع في المخصص.

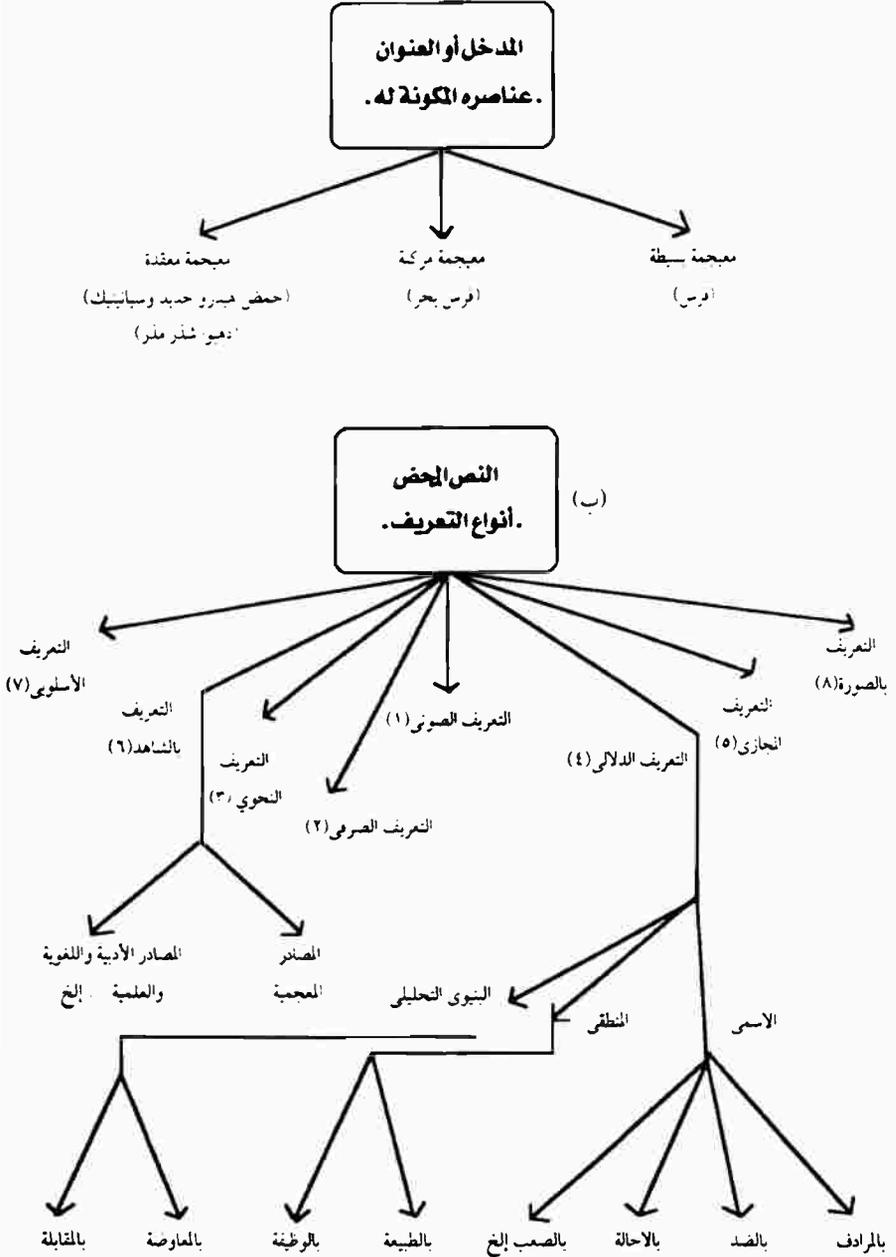
المعاني المختلفة حسب تاريخها، وذلك ما توفره المعاجم الغربية ويستحيل إلى الآن على المعاجم العربية، وإن كان لابد منه معرفياً وتربوياً وحضارياً. ولقد اعتمد الوسيط ترتيب التجنيس ظاهرياً في كثير من المولدات والأعجميات؛ لأنها كلمات جديدة ليس لها مشتركات، وقد أقمحت في اللغة لأول مرة.

ولاشك في أن المعجم الوسيط يمثل مشروعاً معجمياً يستحق الاعتبار؛ لأنه اعتمد رؤى إصلاحية تتعلق بأوضاع اللغة ورصيدها المعجمي المتحرك والمتطور، إلا أن نزعتة التوفيقية كثيراً ما غلبت الرؤى التراثية ومناهجها الفنية على ما وفرته اللسانيات المعجمية الحديثة^(١) من إمكانات قادرة على أن تشرى المعجم العربي ورصيده، وذلك ما سعينا إلى أن نشير إليه حتى نقرب الذهنية المعجمية العربية المعاصرة من مفاهيم معجمية أساسية، ومن أهمها مفهوم النص المعجمي الذي طبقنا له من خلال عينات من المعجم الوسيط لغاية اعتماده وسيلة تشرى المعجم العربي ورصيده الثابت والمتحول.

(١) المفروض أن يكون وضع المعجم في المستقبل من اختصاص المعجميين المتخصصين، من المنظرين والتطقيين. ولا بأس أن يساعدهم في ذلك الأدباء وأهل الاختصاص من ميادين أخرى.

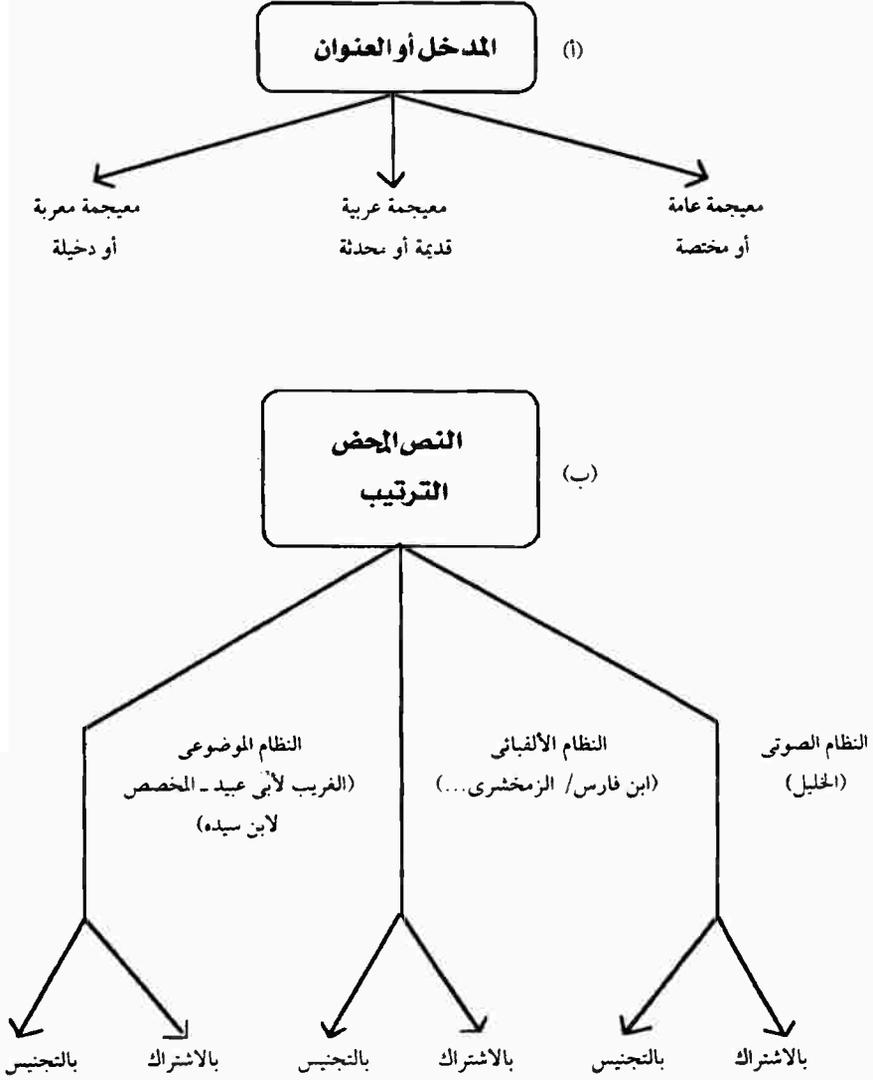
المشجور رقم ١ .

I النص المعجمي في مستوى الجمع (المحتوى)



المشجر رقم ٢.

II النص المعجمي من حيث الوضع (الترتيب)



التعليق النحوي والفكر التوليدي التحويلي

أ.د. مصطفى النحاس

كلية الآداب، جامعة الكويت

مدخل،

لقد سار اللغويون العرب في القرون الأولى لدراسة اللغة على منهجين واضحين: اهتم الأول منها بالبنية الشكلية للجملة، وما على أواخر كلماتها من حركات إعرابية، ويتضح هذا المنهج لدى سيبويه في «الكتاب»، وهو يقابل إلى حد كبير النظرية البنائية، التي بدأت عند «دي سوسير»، وازدهرت عند «بلومفيلد»، وهي ترى أن الوصول إلى طبيعة اللغة يكون عن طريق دراسة المادة اللغوية التي أماننا باعتبارها الشيء الحقيقي الملموس. ثم ترى دراستها في إطار «سلوكي»، يؤكد أن أي فعل لا يفهم إلا في ضوء «المثير» و«الاستجابة».

واهتم أصحاب المنهج الثاني بالقواعد المستنبطة من التركيب، كالتقديم والتأخير، والحذف والذكر.. ويعتبر عبدالقاهر الجرجاني، صاحب «دلائل الإعجاز» رائد هذا المنهج في مراحلها المتقدمة، وبخاصة في نظرية «النظم» التي استطاع بها أن يباري أحدث ما وصلت إليه مناهج اللغويين المعاصرين (عمارة: ٨٥)، ونعني بذلك: النظرية التوليدية التحويلية، التي ظهرت على يد «تشومسكي»، وهي ترى أن اللغة الإنسانية أكبر نشاط ينهض به الإنسان، وهي الخصيصة الأولى للإنسان، ومن ثمَّ يجب الوصول إلى طبيعة هذه اللغة لاعن عن طريق المادة الملموسة الظاهرة أماننا، وإنما عن طريق القدرات الإنسانية الكامنة التي لا تظهر على السطح، وهي قدرة فطرية، تولد مع الإنسان، وهذه القدرة لا بد أن تكون واحدة عند الناس جميعاً بطبيعة الحال. ومن هنا فإن اللغات تتشابه في أشياء كثيرة أساسية، مما يعرف الآن «بالكليات اللغوية» (الراجحي: ١٩).

ومعنى هذا أن اللغة الإنسانية لا يمكن أن تكون استجابة لمثير كما يرى «بلومفيلد» وإلا كانت نشاطاً آلياً، وإنما اللغة إبداعية، ومن ثمَّ فإن الإنسان ينتج كل يوم مئات من الجمل لم ينتجها من قبل؛ ولذا فإن الأداء اللغوي الذي يتحقق أماننا لا يمكن فهمه إلا في ضوء معرفتنا بالفطرة اللغوية، ومن هنا ظهر مصطلح «البنية العميقة»، و«البنية السطحية» (الراجحي: ٢٠) فيما يسمى بالنحو التوليدي التحويلي، وانصرف أتباع المنهج الأول إلى «البنية الشكلية» ودراسة ما يجري فيها، ووضع المصطلحات التي تقوم على العامل والمعمول،

والتعليل والتأويل...، في حين انصرف أتباع المنهج الثاني، وجلّهم من البلاغين إلى «المعنى» حتى إنهم أطلقوه اسماً لقسم من أقسام البلاغة، وهو «علم المعاني» (عمايرة: ٨٦)، وتداخلت أحكام البلاغيين وآراؤهم مع أحكام النحويين وآرائهم، وظهرت فكرة «التعليق النحوي» عند عبدالقاهر الجرجاني المتمثلة أساساً في تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه. وقد وظف عبدالقاهر هذا المصطلح.. مصطلح التعليق «لتفسير العلاقات السياقية في التراكييب الجمليّة، وذلك تحت عنوان «النظم»، ويعنى به: نظم المعاني النحوية في نفس المتكلم دون بنائها على شكل جملة. وهنا يدخل النحو التحويلي، كما سيأتي.

وجاء من بعد عبدالقاهر بأكثر من تسعمائة عام الأستاذ الدكتور تمام حسان، وبسط القول في معنى «التعليق»، وجعله محور كتابه [اللغة العربية؛ معناها ومبناها] «جامعاً بين الشكل والمضمون، ومعتبراً إياه «الفكرة المركزية في النحو العربي»؛ لأن «فهم التعليق على وجهه كاف وحده للقضاء على خرافة العمل النحوي والعوامل النحوية» (حسان: ١٨٩).

والمقصود بالتعليق: تحديد معاني الأبواب النحوية في السياق، وتفسير العلاقات بينها عن طريق القرائن المختلفة، أو بتعبير آخر: هو تفكيك بنية الإسناد، وبيان علاقات الكلم فيه من خلال ما يحدّه المقام، وما يستفاد من العناصر والقرائن المعنوية واللفظية. ومعنى هذا أن مفهوم التعليق أو التعلّق داخل في مفهوم النظم عند عبدالقاهر؛ فكلاهما يتوفّر على معاني النحو، وإمكانات التأليف بين الكلم، وما يجب أن يكون عليه الترتيب بين الكلمات في السياق.

يقول عبدالقاهر:

«واللفظ تبع للمعنى في النظم، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس، وأنها لو خلت من معانيها حتى تنجرد أصواتاً وأصداً حروف لما وقع في ضمير ولا هجس في خاطر أن يجب فيها ترتيب ونظم، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه..» ولا محصول للكلم، ولا معنى لها «غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبيراً عن الآخر، أو تتبع الاسم اسماً؛ على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً أو بدلاً منه، أو تحيىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً، وأن تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفيّاً أو استفهاماً أو تمنيّاً، فتدخل عليه الحروف الموضوعية لذلك» (الجرجاني: ٩٧).

وواضح مما سبق أن عبدالقاهر يلح إلحاحاً شديداً على بيان أن معاني النحو هي ما نعنيه

اليوم بالمعاني الوظيفية أو الشكلية التي تدور حول وظيفة الباب في السياق؛ فالنظم عند عبدالقاهر لا يتم إلا إذا روعيت معاني البنية الشكلية، وهي تلك المعاني التي تحمل نماذج من الترتيب واختيار الأقسام الشكلية. في مقابل المعاني القاموسية؛ فأنت لاتقصد حين تقول: خرج زيد - أن تُعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها، فمحال أن تكلم شخصاً بالفاظ وهو لا يعرف معانيها كما تعرف، كما أنه «لانظم في الكلام ولا ترتيب حتى يُعلّق بعضها ببعض، ويُنَى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك» (الجرجاني: ٩٧، ٣٧٥).

النظر النحوي التقليدي وأصحاب نظرية التحويل،

من المعروف أن النحو العربي فيه ظواهر كثيرة يُعتمد عليها في تخريج عدد كبير من الأمثلة والشواهد، مثل: ظاهرة الحذف والتقلير، وظاهرة الانساع والمجاز، وظاهرة الأصل والفرع، وظاهرة الزيادة، وظاهرة الحمل على المعنى.

ولكها ظواهر تقوم في معظم جوانبها التفسيرية على أساس عقلي؛ فقد تدفع دلالة السياق للتكلم في كثير من الأحيان إلى الاختصار والحذف لبعض عناصر الجملة، اكتفاءً ببعضها الآخر، فيكون هناك مستويان للجملة: أحدهما غير منطوق به (وهي ما يسمى بالبنية العميقة (Deep Structure)، والثاني منطوق به (وهي ما يسمى بالبنية السطحية (Surface Structure)).

والتبع لسيبويه في الكتاب يلحظ أنه يتحدث عن أنماط كثيرة من التراكيب يُشكّل الاسم المنصوب فيها عنصرها الأساس، وهذا العنصر المنصوب يتخذُ دليلاً على فعل مضمر أو مقدر.

يقول سيبويه - مثلاً - في تفسير قولهم: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى: «وإنما هذا أنك رأيت رجلاً في حال تلونٍ وتقل، فقلت: أتميمياً مرة وقيسياً أخرى، كأنك قلت: أتحوّل تميمياً مرة وقيسياً أخرى، فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له، وهو عندك في تلك الحال في تلونٍ وتقل، وليس يسأله مسترشداً عن أمر هو جاهل به؛ لِيُفهِمَهُ إياه ويخبره عنه، ولكنه ويخبره بذلك» (١ / ٣٤٣).

فسيبويه في تحليل التركيب لا يقف عند وصف المواقف اللغوية، وإنما ينتقل إلى وصف المواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها، وما يلبس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام..

«وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوانية للتركيب النحوي» (الموسى: ٨٩)، فيقدر الحذف في ضوء هذا التفسير الداخلي، ويلاحظ كيف ينصرف الاستفهام في النص السابق (أتميماً مرةً وقيساً أخرى) إلى التوبيخ في ضوء معطيات الموقف الاجتماعي.

ولقد تنبه سيويه إلى دور السياق في تحديد البناء الداخلي للغة، وبيان المقصود من البناء الخارجي، فقد لاحظ أن قولنا: ما أتاك رجل، محتمل: ما أتاك رجل واحد بل أكثر، أو: ما أتاك رجل ذكر بل امرأة، أو: ما أتاك رجل قوى نافذ بل ضعيف. وفي ذلك يقول: «يقول الرجل: أتاني رجل، يريد واحداً في العدد لا اثنين، فيقال: ما أتاك رجل، أي أتاك أكثر من ذلك، أو يقول أتاني رجل لا امرأة فيقال: ما أتاك رجل، أي امرأة أتاك. ويقول أتاني اليوم رجل، أي في قوته ونفاذه، فتقول: ما أتاك رجل، أي أتاك الضعفاء» (سيويه ١: ٥٥). هكذا لاحظ سيويه «أن كلمة (رجل) مرشحة لأن تخلص لشعبة من شعب معناها الصرفي، وهي العدد، كما أنها مرشحة لأن تخلص لشعبة أخرى من شعب المعنى الصرفي، وهي الجنس، وأنها - أيضاً - مرشحة لأن تخلص لأحد ظلال المعنى الدلالي، الرجولة قوة ونفاذا» (الموسى: ٩٠ - ٩١).

ومن ذلك وقوع الوصف بعد الوصف، ووقوع الوصف بعد الاسم الجامد في الجملة الاسمية البسيطة (اسم معرفة + وصف + وصف) أو (اسم معرفة + جامد + وصف) قد يصحبه اختلاف العلاقات في التركيب، فنحو: زيد كاتب شاعر، يحتمل الوصف الثاني الخبر أو نعت الخبر، ونحو: زيد رجل صالح، لا يحتمل الوصف سوى النعت؛ لأن (رجل) لا يكون خبراً على انفراده، لعدم الفائدة، بخلاف (كاتب) في المثال الأول فإنه يصلح خبراً بمفرده. ومثلهما: زيد عالم يفعل الخير، وزيد رجل يفعل الخير.. (ابن هشام ٢: ٥٩٨).

ومن الاعتراضات الرئيسية لـ «تشومسكى» على البنية أنها تعجز عن معالجة أنواع من الجمل الملبسة التي يعرض فيها اللبس بسبب من بنيتها التركيبية، فجملة (نقد تشومسكى نقد مبرر) تحتوى على كلمات ملبسة، كما أن بنيتها السطحية جد بسيطة (اسم + اسم علم + اسم + صفة) ومع ذلك فهي جملة ملتبسة التباساً ملحوظاً؛ إذ يمكن أن تعنى: نقد أحدهم لتشومسكى نقد مبرر، أو: نقد تشومسكى لأحدهم نقد مبرر. ومثلها: «ضرب اللص شديد»، فقد يكون اللص ضارباً فيكون من إضافة المصدر إلى فاعله، وقد يكون مضروباً فيكون من إضافة المصدر إلى مفعوله، فهذه الجملة تضم عدة بنى كامنة متغايرة يدعوها تشومسكى

بالبنى العميقة أو المقدره، وقد شكل استحداث مفهوم البنية العميقة أو المقدره للجمل التى لا تظهر على الدوام فى البنية السطحية عنصراً أساسياً فى ثورة تشومسكى اللغوية (سيرل: ١٢٦، الموسى: ٧٣).

«وإنه لمعجب حقاً أن يكون هذا الموضوع. على التعمين. قد عاجله النحاة العرب فى إطار قواعد الإضافة معالجة تجزم بأنهم أحسوا بافتراق المعانى. وما قد يؤدى إليه من اللبس، فضمنوا قواعدهم تقريراً ينفى اللبس ويومىء إلى وجوه (البنية العميقة)، فهم يذكرون للمصدر المضاف خمسة أحوال. منها على وجه التحديد: أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول، نحو: ﴿وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ﴾ وعكسه، أى أن يضاف إلى المفعول ثم لا يذكر الفاعل، نحو: ﴿لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دَعَاءِ الْخَيْرِ﴾... الصبان ٢: ٢٨٩ - ٢٩٠، الموسى: ٧٣).

فمثل هذه المسائل يتعين فيها الموضوع النحوى من التنصيص على طبيعة المصدر، هل كانت إضافته إلى فاعله أو إلى مفعوله؟ شأنها فى ذلك شأن بقية المسائل الأخرى التى يُنصُّ فيها على وجوه اللبس والاحتمال من ضبط بعض الأبنية فى كتب التصريف والمعاجم.

ويمثل التفات النحويين العرب إلى المعنى عامة - والمستوى الدلالى خاصة - ملحظاً ثابتاً يفرعون إليه ويصدرون عنه فى التفسير النحوى، وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوى الخالص» (الموسى: ٦٥). وهم فى ذلك يختلفون عن أصحاب نظرية البنيوية الذين يأخذون عليهم اعتمادهم المعنى عنصراً فى التحليل النحوى. لكن أصحاب نظرية التحويل اتخذوا موقفاً منصفاً بإزاء معطيات النظر النحوى التقليدى، فمن اعتراضات «تشومسكى» على البنيوية أنها تختلف عن تفسير تغايرات سطحية تضمّر تماثلات عميقة، فقد تختلف بعض الجمل من حيث ترتيب الكلمات فيها، وإضافة بعض العناصر، مثل:

زيد عريض الجبين.

جبين زيد عريض.

زيد جبينه عريض.

ورغم هذا الاختلاف تشترك هذه الجمل جميعها فى المعنى نفسه. وإذا أتينا إلى قواعد النحو العربى نجد قدراً مشتركاً فى المعنى بين هذه الجمل الثلاث يتحصل بمعطيات التحليل النحوى:

أ- فالإضافة في المثال الأول من إضافة الصفة المشبهة (عريض) إلى فاعلها، وإذن فهناك نسبة العرض إلى الجبين أو إسناده إليه.

ب- والخبر (عريض) في المثال الثاني يتحمل ضميراً (فاعلاً) عائداً على المبتدأ (جبين) وإذن يكون ضمير الجبين أيضاً مسنداً إليه العرض.

ج- وكذلك الحال في المثال الثالث.

فمبدأ الكشف عن أصول العلاقة بين تراكيب لغوية تبدو متغايرة - واحدٌ من مبادئ نظرية التحويل، يصلح مع بعض التحكم أن يكون تقريراً عن بعض منطلق التحليل النحوي عند النحاة العرب (الموسى: ٦١ - ٦٣).

ومعروف أنه لا يستوى عند النحويين أن يقال:

غلاف الكتاب أنيق.

و: ناشر الكتاب صديق.

على الرغم من أن كلا منهما مضاف إلى معرفة في ظاهر العبارة؛ ذلك لأن الإضافة الأولى عندهم إضافة محضة غير قابلة للانفصال. وهي تفيد التعريف إذا كان المضاف إليه معرفة، أما الإضافة الثانية فللفظية (غير محضة) وهي قابلة للانفصال؛ ولذا لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما تفيد التخفيف فقط، بحذف التنوين من المضاف؛ فالعلاقة بين الشكل والوظيفة فيها منقطعة، بعكس الإضافة المحضة. وهذا الفرق عندهم راجع إلى أن المضاف في المثال الثاني جاء وصفاً، أى اسم فاعل، وكذلك الشأن لو جاء اسم مفعول أو صفة مشبهة. وبهذا الاعتبار الصرفي جعلوا الإضافة على نوعين: لفظية (غير محضة) ومعنوية (محضة)، وقد انعكس ذلك على علاقات الكلم في التركيب، كما تقدم.

١- والترتيب أو التقديم والتأخير - بوصفه قرينة من قرائن التعليق وعنصراً من عناصر التحويل - فن من الفنون التي يأخذ بها الفصحاء وأصحاب البيان في الأساليب، وأولئك الذين يجيدون التصرف في القول، ووضّعه الموضوع الذي يقتضى المعنى (الجرجاني: ٤٠، عمارة: ٨٨)، وهو - كما يقول عبدالقاهر الجرجاني -: «باب كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يفتّر لك عن بدیعة، ويفضی بك إلى لطيفة، ولا تزال ترى مشعراً يروقك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتجد سبب أن راقك ولطف عندك أن قدّم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان» (الجرجاني: ٨٣).

«وقد جاء التقديم والتأخير في كلام العرب وأشعارهم كثيراً، فضلاً عما جاء منه في

أروع كتاب بياني عرفته العربية (القرآن الكريم). فجاء التقديم على صور متعددة؛ منها تقديم المفعول على الفاعل، وعلى الفعل والفاعل. وجاء تقديم شبه الجملة على الفاعل، وعلى الفعل، وجاء تقديم الخبر، وتقديم الفضلات في حدود نصّ عليها النحاة، ووراء كل تقديم غرض يتعلق بالمعنى» (عمارة: ٩١).

إذن الترتيب الذي هو عنصر من عناصر التحويل يعنى: نقل عنصر من عناصر الجملة من موقعه الأصلي إلى موقع جديد، مغيّراً بذلك نمط الجملة الأساسي، وناقلاً معناها إلى معنى جديد تربطه بالمعنى الأول رابطة واضحة (عمارة: ٩٣). مع مراعاة القياس اللغوي، وهو أن يكون للجملة بعد التحويل نظير فيما نطقت به العرب، فجملة مثل: أذاعت وكالات الأنباء الخبر - جملة أصلية (وتسمى الجملة النواة أو التوليدية أو المنتجة)؛ لأنها جاءت على النمط اللغوي الذي وضعه النحاة: فعل + فاعل + مفعول.

ويمكن تغيير موقع كلمة (الخبر) لغرض من الأغراض، كالناية والاهتمام أو التوكيد فنقول:

أذاعت الخبر وكالات الأنباء

الخبر أذاعته وكالات الأنباء

ويكون المعنى في الجمل الثلاث هو هو لم يتغير، والذي حدث في الجملة النواة هو تحويل في مبانيها بأن تقدم عنصر من عناصرها، ويبقى المعنى العميق الذي في نفس المتكلم ويفهمه السامع، مع تحقّق القياس اللغوي. ولو قلنا في الجملة السابقة:

وكالات الأنباء الخبر أذاعت - لا تعدّ جملة؛ لأنه لم يرد في لسان العرب مثل هذا التركيب حتى يقاس عليه!، ويبقى اسم الجملة بعد التحويل كما كان قبله (أى جملة فعلية).

ومن هذا الباب ما ذكره المفسرون في التعليق على الآيتين الكريميتين: ﴿لَقَدْ وَعَدْنَا هَذَا

نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا مِنْ قَبْلُ﴾ [النمل: ٦٨]، و﴿لَقَدْ وَعَدْنَا نَحْنُ وَأَبَاؤُنَا هَذَا مِنْ قَبْلُ﴾ [المؤمنون:

٨٣] بتقديم (هذا) في الآية الأولى، وتأخيرها في الآية الثانية؛ قال المفسرون: «... التقديم

دليل على أن المقدم هو الغرض المتعمد بالذكر، وأن الكلام إنما سبق لأجله» (الزمخشري ٣:

١٥٨) «ف» تقديم الموعود على (نحن) لأنه المقصود بالذكر، وحيث أُخِّرَ قُصِدَ به المبعوث» (أبو

السعود ٣: ٢٩٨).

كذلك في التعليق على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ

وَأَيَّاهُمْ﴾ [الأنعام: ١٥١]. ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ﴾

[الإسراء: ٣١].

ففى «الآية الأولى قدم ضمير المخاطبين على الأولاد، وفى الثانية قدم ضمير الأولاد على المخاطبين؛ لأن الخطاب فى الأولى للفقراء؛ بدليل من (إملاق) الذى يفيد أنهم فى فقر، فكان رزقهم أهمّ عندهم من رزق أولادهم؛ لأنهم فى حاجة إليه، فقدم الوعد برزقهم على الوعد برزق أولادهم. والخطاب فى الثانية للأغنياء بدليل (خشية إملاق)؛ فإن الخشية إنما تكون من أمر لم يقع بعد، فكان رزقهم أولادهم فى هذا السياق هو موضع الاهتمام دون رزقهم؛ فرزقهم حاصل، فقدم الوعد برزق الأولاد على رزقهم» (أبو موسى: ٢٩٤، عمارة: ٩٢).

وواضح من الأمثلة السابقة أن الترتيب (أو التقديم والتأخير كما يقول البلاغيون) أمر يراود بيه بعض أسرار العربية، ووسيلة يقرب بها المعنى والدلالة البعيدة. وقد سلك فيه العلماء سبيلين: سبيل النحاة، وسبيل البلاغيين (عمارة: ٩٢)؛ ولذا تداخلت آراؤهم وأقوالهم، حتى وجدنا ابن جنى يضع فصلاً كاملاً فى «الخصائص» للحديث عن التقديم والتأخير؛ ناهجاً نهج البلاغيين أحياناً، ونهج النحاة أحياناً أخرى؛ لأمر يتعلق بالبنية الداخلية المرتبطة بالمعنى فى ذهن المتكلم.

٢- والتقييد أو التخصيص من القرائن المعنوية التى نصّ عليها صراحةً الدكتور تمام حسان، وذكرها ضمناً تحت مصطلح «التعلّق» عبدالقاهر الجرجانى، ويقصد به تخصيص الجملة النواة بإضافة بعض القيود إليها، كالمفعول به أو المفعول المطلق أو المفعول فيه أو الحال... إلخ؛ فبعد أن يأخذ القيد موضعه محققاً سلامة البنية الشكلية فى الجملة قياساً على ما جاء عن العرب، فإنه يرتبط من حيث المعنى بمركز الجملة أو يؤرثها وهو الفعل.

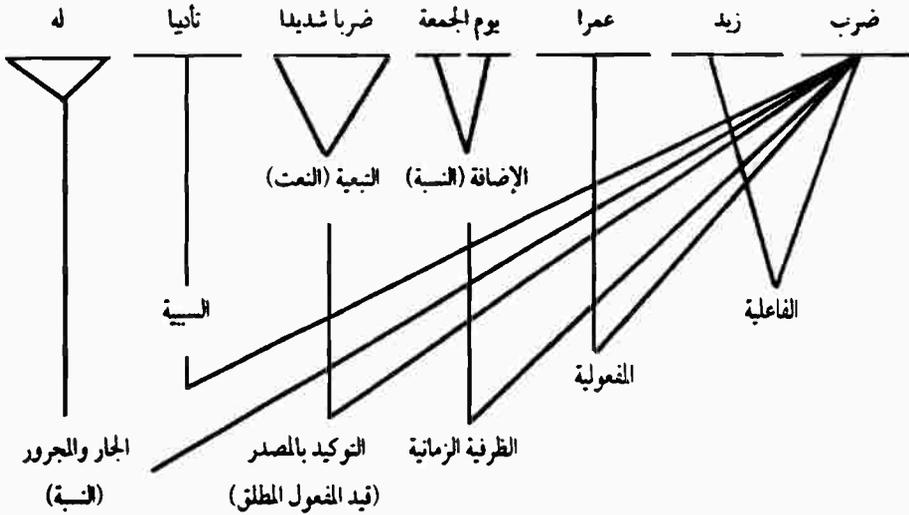
ولنستمع إلى عبدالقاهر الجرجانى، وهو يوضح ذلك بقوله:

«واعلم أن مَثَل واضح الكلام مَثَل من يأخذ قطعة من الذهب أو الفضة، فيذيب بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدة، وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له، فإنك تحصل من مجموع هذه الكلم على مفهوم، هو معنى واحد لاعدة معان كما يتوهمه الناس، وذلك لأنك لم تأت بهذه الكلم لتفيد أنفس معانيها، وإنما جئت بها لتفيد وجوه «التعلّق» التى بين الفعل الذى هو «ضرب» وبين ما عمل فيه، والأحكام التى هى محصول التعلّق. وإذا كان الأمر كذلك فينبغى لنا أن ننظر فى المفعولية من «عمرو» وكون «يوم الجمعة» زماناً للضرب، وكون «الضرب» ضرباً شديداً، وكون «التأديب» علة للضرب؛ أيتصور فيها أن تفرد عن المعنى الأول الذى هو أصل الفائدة، وهو إسناد الضرب إلى «زيد» وإثبات الضرب به له حتى يعقل كون «عمرو» مفعولاً به، وكون «يوم الجمعة» مفعولاً فيه، وكون «ضرباً شديداً» مصدرًا، وكون «التأديب» مفعولاً له؛ من غير أن يخطر ببالك كون زيد

فاعلاً للضرب؟. وإذا نظرنا وجدنا ذلك لا يُتصور؛ لأن «عمراً» مفعول لـضَرَبَ وقع من زيد، و«يوم الجمعة» زمان لضرب وقع من زيد، و«ضرباً شديداً» بيان لذلك الضرب، كيف هو؟ وما صفته؟، والتأديب علة له وبيان أنه كان الغرض منه، وإذا كان كذلك بان منه، وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معان. وهو إثباتك زيداً فاعلاً ضرباً لعمرو في وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا؛ ولهذا المعنى نقول: إنه كلام واحد» (الجرجاني: ٣٧٦).

وبذا يتحقق النظم في الجملة، ويتحقق القياس اللغوي على ما قاله العرب، ووصفه نحاة العربية القدماء، فـ«ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت، فلا تزيع عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها» (الجرجاني: ١١٧)، وتعطى لكل كلمة حركتها التي وضعت لها، بعد أن تضعها الوضع الذي يُجسّد المعنى الذي في نفسك. فـ«إذا فرغت من ترتيب المعنى في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ» لـ«أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق» (الجرجاني: ٩٣، عمارة: ٩٩). فعبد القاهر في هذه النصوص يضع أسس «النظرية التوليدية التحويلية» وكأنه يعيش عصرنا، بل تجاوزه بمئات السنين!

ويمكن وضع عنصر التخصيص أو القيد كما رسمه عبد القاهر في مفهوم «التعلق» على الشكل الآتي (عمارة: ٩٩).



فالتحويل في الجملة السابقة: ضرب زيد عمراً يوم الجمعة ضرباً شديداً تأديباً له - وقع بسبب إضافة عناصر جديدة إلى الجملة النواة: ضرب زيد عمراً، هذه العناصر تتمثل في القيود التخصيصة للحدث، وهى: قيد الظرفية، وقيد التحديد والتوكيد (المفعول المطلق)، وقيد الغائية (المفعول السببى)، وقيد النسبة (الجر بالإضافة والجر بالحرف)، وقيد التبعية (النتج)، ويلاحظ (من الشكل) أن هذه القيود جميعها تتصل اتصالاً مباشراً بالبؤرة الأساس في الجملة النواة، وهى الفعل، كما مرَّ في نص عبدالقاهر.

٣- وقد يقع التحويل في الجملة نتيجة إدخال عنصر «فونيمى» (حرف أو حركة) للتعبير عن معنى جديد اقتضى هذا التغيير:

مثال الأول:

أ- فهتمُ الشرحَ _____ ← فهتمُ والشرحَ (حسان: ٢٢٢ - ٢٢٥).

ب - ما قام زيد _____ ← ما قام إلا زيد

ج - زيد عالم _____ ← أما زيد فعالم (النحاس: ٢٢٠، ٢٢١)

«فالواو» فى النموذج (أ) مطية المعية؛ فلا يفهم معنى المعية بغير واو، فصارت هى القرينة الوحيدة الدالة على المفعول معه، وأصبح عدمها قرينة المفعول به، وهذا يعنى أن جملة (فهتم والشرح) جملة تحويلية مُنتجة بواسطة (الواو) لإفادة معنى المصاحبة.

كذلك جملة (ما قام إلا زيد) جملة تحويلية مُنتجة من جملة (ما قام زيد) بواسطة (إلا) لإفادة معنى القصر. ومثلها: أما زيد فعالم؛ إذ الأصل: زيد عالم، فدخلت (أما) للتوكيد وإفادة نوع من القصر البلاغى، ولازمت الفاء الخبر للربط.

ومثال الثانى:

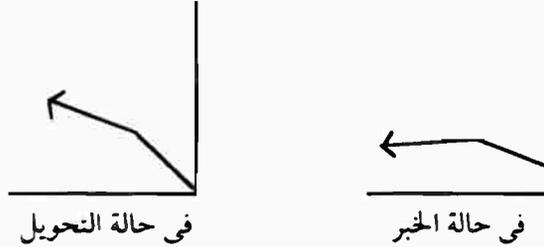
أ- [نحن الشبابُ، نحى الوطنَ] _____ ← نحن - الشباب - نحى الوطن

ب - [هذه النارُ] _____ ← النارُ

ج - [هذا الكتابُ] _____ ← الكتابُ

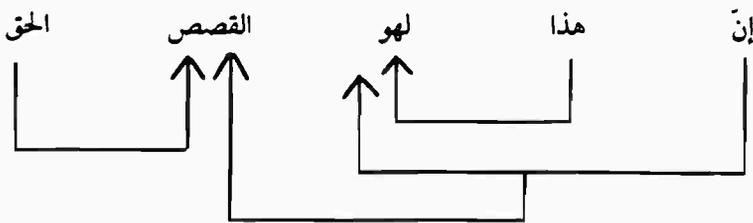
فهذه كلها أساليب تأثرية محولة عن جمل خبرية؛ «فالشباب» بالضم فى (أ) خبر، والجملة بعدها مستأنفة؛ أما بالفتح فمنصوب على (الاختصاص)، للتعبير عن الفخر والاعتزاز، والجملة لم تتم بعد؛ ولذا يستلزم الموقف تغييراً فى النغمة الصوتية لتنبىء عن

مجىء الخبر. «والتار» بالضم، فى (ب) خبر لـ «هذه»؛ فهى جملة توليدية؛ جرى عليها تحويلٌ بحذف المبتدأ، وتغيير الحركة الإعرابية فى الخبر؛ للتعبير عن معنى جديد يختلف عن المعنى فى الجملة التوليدية؛ اعتماداً على السياق الذى تقال فيه. وهو «التحذير». كذلك: «هذا الكتاب» بالضم فى (ج) جملة اسمية جرى عليها تحويلٌ بالحذف. وتغيير الحركة الإعرابية للتعبير عن معنى «الحث»؛ ولذا تنطق هذه الجمل فى حالة التحويل بنغمة صوتية عالية؛ أما فى حالة الخبر فتتنطق بنغمة صوتية مستوية هكذا:



ولعل مما يدخل فى هذا الباب - لكن ليس بتغيير حركة الإعراب، وإنما بتغيير المعنى الوظيفى النحوى؛ لوجود عنصرين فى الجملة يستلزم أحدهما الآخر - قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: ٦٢]، فلولا التلازم بين البديل والمبدل منه لما فهم معنى الفصل بالضمير (لهو) فى الآية الكريمة؛ إذ هى محولة عن الجملة الأصل (إِنَّ هَذَا الْقَصَصُ الْحَقُّ) فدخل ضمير الفصل لإفادة معنى التوكيد، وإعراب «القصص» فى الآية خبراً لـ (إِنَّ)، وانتفاء معنى البدلية فيها، أى انتفاء إعرابها بدلاً من «هذا»، كما يتضح من الشكل الآتى:

(حرف توكيد) (اسم إن) (ضمير فصل) (خبر إن) (نعت لخبر إن)



ونعود إلى جملة المفعول معه (فهمت والشرح) باعتبارها أمودجاً للتحويل عن طريق الحرف والحركة؛ وذلك لأن العنصر الفعلى فى جملة المفعول معه يتخذ صوراً مختلفة فى التراكيب؛ فقد يكون شكلاً خارجياً كما فى الفعل والمصدر وبعض المشتقات واسم الفعل، وقد يكون نسيجاً داخلياً يحتاج إلى تعمق فى التراكيب الخارجية للوصول إلى ما تحتها من تراكيب داخلية.

من هنا أصبح استقاء المعنى الفعلى من تراكيب لا يدخل الفعل فى نسيجها الظاهر من المهام الرئيسية التى قام بها النحويون العظام بعد سيبويه، ممن تعقبوا التراكيب، وقرأوا ما بداخلها. فتحو قولك: مالك، مابك، فيه مشعر قوى بمعنى الفعل؛ لأن الجار والمجرور متعلق بالفعل، أو بما فيه معناه، ونحوه: ما شأنك. ما بالك؛ لأن «شأنك» بمعنى فعلك أو صنعك، فهو بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل. ومثله: حَسْبُكَ، وَقَدْكَ، وَكَفَيْكَ: لكونها بمعنى كفاك. ونحو: وَيَلَّا لَكَ، وَيَلَّا لَكَ، وَيَلَّا لَكَ؛ لأن الويل بمعنى الهلاك، وفى المصدر معنى الفعل، «ومن ثم قالوا: حسبك وزيدا، لما كان فيه معنى كفاك، وقبح أن يحملوه على المضمر - نووا الفعل، كأنه قال: حَسْبُكَ وَيُحْسِبُ أَخَاكَ دَرَهْمٌ. وكذلك كَفَيْكَ وَقَدْكَ وَقَطَّكَ. وأما وَيَلَّا لَهُ وَأَخَاهُ، وَيَلَّا لَهُ وَأَبَاهُ. فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه، كأنك قلت: أَلَزَمَهُ اللهُ وَيَلَّاهُ وَأَبَاهُ، فانتصب على معنى الفعل الذى نصبه، فلما كان كذلك - وإن كان لا يظهر - حملة على المعنى» (سيبويه ١ / ٣١٠).

«وإن قلت: وَيَلَّا لَهُ وَأَبَاهُ، نصبت؛ لأن فيه ذلك المعنى، كما أن حَسْبُكَ يرتفع بالابتداء، وفيه معنى كفاك، وهو نحو: مررت به وأباه، وإن كان أقوى؛ لأنك ذكرت الفعل، كأنك قلت: ولقيت أباه. وأما: هذا لك وأباك، فقيح أن تنصب الأب؛ لأنه لم يذكر فعلاً ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه قد تكلم بالفعل» (سيبويه ١ / ٣١٠).

وفيما يلى بعض الأمثلة التى ذكرها سيبويه فى الكتاب، وبيان العنصر الفعلى فى كل

مثال:

المستوى الأول (الجملة المنطوق بها)	المستوى الثاني (الجملة غير المنطوق بها)
١- ما صنعك وأخاك	ما صنعت مع أخيك
٢- لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها	لو تركت الناقة مع فصيلها..
٣- جاء البرد والطيالسة	جاء البرد مع الطيالسة
٤- ما زلت أسير والنيل	ما زلت أسير مع النيل
٥- أعجبنى سيرك والنيل	أعجبنى سيرك مع النيل
٦- ويلاً له وصديقه	ويلاً له مع صديقه
٧- كيف أنت وقصعة من تريد ما أنت وزيداً	كيف (تكون) مع قصعة من تريد ما (تكون) مع زيد
٨- حسبك والضحاك سيف مهند	حسبك مع الضحاك سيف مهند
٩- فكونوا أنتم وبنى أبيكم	فكونوا أنتم مع بنى أبيكم
١٠- وكان وإياهم كحران لم يفق	وكان معها كحران لم يفق
١١- أزمان قومي والجماعة كالذي	أزمان (كان) قومي مع الجماعة
١٢- ما أنت والسير في متلف	ما (تصنع) مع السير في متلف

ويلاحظ أن المنطوق لم يتغير في أمثلة سيبويه، ولكن الذي تغير إرادة العطف أو إرادة التقدير، والتقدير هنا هو ما يسميه التحويليون: البنية العميقة.

هذا، وقد نقل الرضي في شرح الكافية (١/ ١٩٧، ١٩٨) بعض أمثلة سيبويه:

مالك وزيدا

ما شأنك وزيدا

ما شأن زيد وعمرا

وذكر أن ما بعد الواو في هذه الأمثلة قد ينصب من أربعة وجوه:

١- الأكثرون على أنه بالفعل المدلول عليه بـ «ما شأنك» و«مالك»، أي: ما تصنع، وذلك لأن «ما» طالبة الفعل لكونها استفهامية، وبعدها الجار أو المصدر، وفيهما معنى الفعل، فتضافرا على الدلالة على الفعل، ومن ثم امتنع في الاختيار: هذا لك وأباك؛ لقوات «ما» الاستفهامية.

٢- وقال سيبويه: تقديره: ما شأنك وشأن ملابسك زيدا، مالك وملابستك عمرا، ما شأن زيد وملابسته عمرا، فهو مفعول المصدر المقدر.

قال السيرافي: هذا تقدير معنوي، لا يخرج ذلك عن معنى: ما صنعت وما تصنع؛ لأن هذه ملابسة أيضا، يعنى أن سيبويه لا يريد بتقدير «ملابستك» أن الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر، لأن المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته، ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وإبقاء البعض الآخر، وإنما قدر سيبويه بهذا لتبيين المعنى فقط، لا لأن اللفظ مقدر بما ذكر. قال الأندلسي: بل أراد أن المصدر المقدر هو العامل، وإنما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه، لأن «مالك» و«شأنك» إذا جاء بعدهما نحو «وزيدا» دل على أن «الإنكار» إنما هو للباسة المجرور لذلك الاسم، ولا سيما أن الواو بمعنى «مع» تؤذن بمعنى الملابسة.

٣- وقال الأندلسي: يجوز أن يكون النصب بـ«كان» مقدره، كما فى: ما أنت وزيدا، أى: ما كان شأنك، وما كان لك.

٤- وقال السيرافي وابن خروف: الاسم منصوب بـ(لابس)، كأنك قلت: مالك لا بست زيدا، والواو دال على معنى: لابس.

يقول الرضي (١ / ١٩٨): «إنما ارتكبا هذا تفادياً مما لزم سيبويه من نصب الاسم بمصدر مقدر، ويلزمهما نيابة الواو عن الفعل ونصب الاسم بهما؛ إذ لا يصح الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر».

ويلاحظ على هذه الأوجه الأربعة التى ذكرها الرضي:

- أن الكل متفق على جواز النصب بعد الجار والمجرور (مالك وزيدا) وبعد المصدر (ما شأنك وزيدا)، (ما شأن زيد وعمرا)؛ لما يحمله من معنى الفعل، وبخاصة بعد دخول (ما) الاستفهامية عليهما؛ لأن الاستفهام يطلب الفعل.

- أن هذه الأوجه لا تمثل خلافاً بين النحويين حول المبدأ العام، أعنى استقاء الفعلية من الاسمية، بل هى بيان للكيفية التى تنبأها كل فريق لاصطياد هذا المعنى الفعلى الداخلى من تركيب اسمى صرف (شرف الدين: ٧٧). فالأكثر، وهم البصريون، حولوا ما قبل الواو إلى فعل، فأل المثال لديهم (مالك وزيدا) إلى (ما صنعت وزيدا).

والسيرافي وابن خروف حولوا الواو إلى فعل اعتماداً على معنى (لك) أو (شأنك) فأل المثال عندهما إلى: مالك لا بست زيدا، والأندلسي عامل (مالك وزيدا) و(ما شأنك وزيدا)

معاملة: «ما أنت وزيدا» و«كيف أنت وقصعة من ثريد» وهما يتضمنان معنى (كان)، فينصب ما بعد الواو معها على المفعول معه، لتحقيق شرطه، وهو سبقه بفعل أو ما هو في معنى الفعل.

أما سيبويه فالمعنى الفعلى الذى قدره هو المصدر، وهذا المصدر عمل النصب فى الاسم بعد الواو؛ لأنه لا يجوز جر هذا الاسم عطفاً على الضمير المجرور بدون إعادة الجار، كما لا يجوز رفعه عطفاً على «شأن» لفساد المعنى، فلم يبق إلا النصب على التقدير السابق. يقول سيبويه (١ / ٣٠٧): «قولك: مالك وزيدا، وما شأنك وعمرا، فإنما حد الكلام ههنا: ما شأنك وشأن عمرو؛ فإن حملت الكلام على الكاف المضمره فهو تبييح، وإن حملته على الشأن لم يجز، لأن الشأن ليس يلتبس بعبداً، وإنما يلتبس به الرجل المضمر فى الشأن، فلما كان ذلك قبيحاً حملوه على الفعل فقالوا: ما شأنك وزيدا، أى ما شأنك وتناولك زيدا».

ومع تفاوت النحاة فى الطريقة التى يستمد بها المعنى الفعلى من التركيب الاسمى، أهو قبل الواو؛ ف (مالك وزيدا = ما صنعت وزيدا) على طريقة البصريين، أم بعدها، ف (ما شأنك وعمرا = ما شأنك وتناولك عمرا) على طريقة سيبويه، أم محل الواو، ف (مالك وزيدا = مالك لابست زيدا) على طريقة السيرافى وابن خروف - فإنهم أجمعوا على كمون هذا المعنى الفعلى فى التركيب الاسمى. وأن وجود الاستفهام قوياً جانبه وساعد على إظهاره.

ويلاحظ أن المعنى الفعلى فى هذه التراكيب ذاتى مستنبط من مضمون الجار والمجرور (مالك.. أو المصدر (ما شأنك..)، أما عند الأندلسى فالمعنى الفعلى ليس ذاتياً ولا مستنبطاً من الجار والمجرور أو المصدر؛ وإنما هو فعل الكون (كان) المضمر قبل واو المعية، ولذا لا يجوز النصب إن عُدَّ الاستفهام. فقول العرب: «أنت وشأنك، وكل امرئ وضيعته، وأنت أعلم وربك، وأشباه ذلك - كله رفع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التى فيها المحدث عنه فى حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى، ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه الفعل. وأما الاستفهام فإنهم أجازوا فيه النصب؛ لأنهم يستعملون الفعل فى ذلك الموضع كثيراً». (سيبويه ١ / ٣٠٥، ٣٠٦).

تقدير «كان»:

مر بنا النموذج التركيبى:

كيف أنت وزيدا

ما أنت وزيدا

وهو يتكون من:

أداة استفهام + ضمير + واو المعية + اسم منصوب

وليس في هذا التركيب ما يشعر بمعنى الفعل؛ ولذا يقدر النحويون فعل الكون بعد أداة الاستفهام لتفسير نصب الاسم بعد واو المعية.

«ومن يقرأ تخريج سيبويه لأمثلة هذا التركيب يكاد يعتقد أن الأصل فيها ذكر (كان) أو (يكون) ثم تخفف العرب منهما لكثرة استعمالهما في هذا الموضع، والشيء إذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفاً، وصار كأنه منطوق به...» (شرف الدين: ٨٣).

يقول سيبويه (١ / ٣٠٣): «وزعموا أن ناساً يقولون: كيف أنت وزيدا، وما أنت وزيدا، وهو [أى النصب] قليل في كلام العرب، ولم يحملوا الكلام على (ما) ولا (كيف) ولكنهم حملوه على الفعل، على شيء لو ظهر حتى يلفظوا به لم ينقض ما أرادوا من المعنى حين حملوا الكلام على (ما) و(كيف)، كأنه قال: كيف تكون وقصعة من ثريد، وما كنت وزيدا، لأن «كنت وتكون» يقعان هنا كثيراً، ولا ينقضان ما تريد من معنى الحديث، فمضى صدر الكلام وكأنه قد تكلم بهما».

فذكر (كان) هو الأصل، ثم اعترى هذا الأصل تغيير بالتخفف من (كان) لأن المعنى على حذفها وعلى ذكرها واحد. «وزعم أبو الخطاب أنه سمع بعض العرب الموثوق بهم ينشد هذا البيت نصبا:

أتوعدني بقومك يابن حَجَلٍ أشابات يُخالون العبادا

بما جمعت من حَضَنٍ وعمرو وما حَضَنٌ وعمرو والجيادا

وزعموا أن الراعي كان ينشد هذا البيت نصبا:

أزمان قومي والجماعة كالذي منع الرِّحالة أن تَمِيلًا مَمِيلًا

كأنه قال: أزمان كان قومي والجماعة، فحملوه على كان...» (سيبويه ١ / ٣٠٤، ٣٠٥).

ويلاحظ أن التركيب الجملى في هذا البيت يختلف عن التركيب في (ما أنت وزيدا)؛ لأن الاسم هنا ظاهر، ولم يسبق باستفهام.

وقد عقد سيبويه موازنة بين التركيبين: كيف أنت وقصعة من ثريد، أنت وشأنك؛ من حيث إن التركيب الأول يمكن أن نقدر فيه (كان) أو (يكون)؛ لأن نصب ما بعد الواو فيه جائز. أما التركيب الثاني فلا يمكن أن نقدر فيه فعل الكون؛ لأن ما بعد الواو ليس فيه إلا الرفع، فالتركيب الأول يتضمن معنىً فعلياً، وليس كذلك التركيب الثاني.

يقول سيويه (١ / ٣٠٥): «فكله رفعٌ لا يكون فيه النصب: لأنك إنما تريد أن تخبر بالحال التي فيها المحدث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل، وليس موضعاً يستعمل فيه النعل». وفي موضع آخر يقول: «إنما أجرى كلامه على ما هو فيه الآن، لا يريد كان ولا يكون» (سيويه ١ / ٣٠٤).

ويفهم من هذا أن تراكيب الجملة الاسمية الخالصة، أي التي يرفع طرفها أو ما عطف عليهما - تستعمل للدلالة على الحال؛ أما تراكيب (كان أو يكون) صريحة أو متضمنة، فتستعمل للدلالة على الماضي والمستقبل.

فتركيب: ما كنت وزيدا، فعلى صريح، فيجب نصب ما بعد الواو فيه، فهو يشبه: ما صنعت وزيدا. «والتخفف من كان» يفتح الباب أمام احتمالين:

أولهما: رفع ما بعد الواو على أن الجملة قبله مبتدأ وخبر؛ أي اسمية خالصة، فيقال: ما أنت وزيد. وثانيهما: نصب ما بعد الواو على تقدير «كان»، أو بعبارة أدق على تقدير استصحاب «كان» فيقال: ما أنت وزيدا. «والتخفف من الفعل، ونصب الاسم بعد حذفه استصحاباً له، أو رفعه على الابتداء والخبر قصداً للدوام والثبوت - له أمثله الكثيرة في تراكيب اللغة العربية...» (شرف الدين: ٨٧).

«ومن ذلك قولك: حمداً وشكراً لا كفرأً وعجباً... وإنما ينتصب على إضمار الفعل، كأنك قلت: أحمد الله حمداً، وأشكر الله شكراً... وإنما اختزل الفعل ههنا؛ لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل.. وقد جاء بعض هذا رفعاً يُبتدأ ثم يُبنى عليه..» (سيويه ١ / ٣١٨، ٣١٩).

ويمكن في ضوء هذا أن نفسر قول العرب: أما أنتَ منطلقاً انطلقت، وقول عباس بن مرداس:

أبا خُرَاشَةَ أَمَا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنْ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمْ الضَّبَعُ

بنصب (منطلقاً) و(ذا نفر) مراعاة لـ (كان) المحذوفة.

ومن أمثلة سيويه للواو بمعنى مع:

١- شَأْنُكَ وَالْحَجَّ.

٢- امْرَأٌ وَنَفْسَهُ.

٣- أَنْتَ وَشَأْنُكَ.

- ٤- أنت أعلمُ ومالكُ.
 ٥- كل رجل وضيعتهُ.
 ٦- وما أنت وعبداً الله.
 ٧- كيف أنت وقصعةٌ من ثريد.
 ٨- ما شأنك وشأنُ زيد.

فما بعد الواو في المثالين الأولين منصوب على أنه مفعول معه، وما قبل الواو منصوب على الإغراء، وجاء بدلاً من اللفظ بالفعل «كأنه قال: عليك شأنك مع الحج.. ودع امرأ مع نفسه، فصارت الواو في معنى (مع)، كما صارت في معنى (مع) في قولهم: ما صنعت وأخاك» (سيبويه ١ / ٢٧٤) فالواو لم تسبق بفعل ولا بشبهه في اللفظ، لكنها في قوة المسبوق بهذين في التقدير، وعليه فما بعده مفعول معه.

والواو في الأمثلة الأخرى بمعنى (مع) لكن ما بعدها مرفوع عطفاً على الاسم قبلها «وإنما فرق بين هذا وبين الباب الأول؛ لأنه اسم، والأول فعل، فأعمل» (سيبويه ١ / ٣٠٠).

ومعنى هذا أن الواو التي بمعنى (مع) ينصب ما بعدها على أنه مفعول معه إن سبقت بفعل أو شبهه لفظاً أو تقديراً - كما في المثالين الأولين - ، ويرفع ما بعدها عطفاً على المبتدأ إن سبقت بمبتدأ أو بكيف أو ما الاستفهاميتين - كما في الأمثلة الأخرى - ، وإن كان يجوز مع الأمثلة الثلاثة الأخيرة النصب على تقدير (كان) محذوفة، وهو - أى النصب - قليل كما سبق.

ومن كلام سيبويه في الرفع (١ / ٣٠٠): «ولو قلت: أنت وشأنك، كنت كأنك قلت: أنت وشأنك مقرونان، وكل امرئ وضيعته مقرونان؛ لأن الواو في معنى (مع) هنا، يعمل فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء. ومثله: أنت أعلم ومالك، فإنما أردت: أنت أعلم مع مالك، وأنت أعلم وعبداً؛ أى: أنت أعلم مع عبداً».

ويمكن تلخيص موقف الاسم بعد الواو عند سيبويه في الآتي:

ما قبل الواو	ما بعد الواو
فعل أو شبهه	النصب مفعولاً معه
تحذير أو إغراء	النصب مفعولاً معه
مبتدأ (ضميراً أو اسماً ظاهراً)	الرفع حملاً على المبتدأ
معنى فعلى (ما وكيف)	الرفع كثيراً، والنصب قليلاً

وإن كنت أرى أن نصب الاسم في النموذج التركيبي: ما أو كيف + ضمير + و + اسم منصوب. (كيف أنت وقصعة من ثريد) أقوى منه في النموذج التركيبي: ما أو كيف + اسم ظاهر + و + اسم منصوب. (ما شأنك وشأن زيد)، لوجود الاستفهام والضمير في الأول، وهذا مما يقوى معنى الفعلية والإضمار.

وقبل أن نترك سبويه ينبغي تأكيد ما سبق: من أن معظم هذه التراكيب التي عرضها سبويه كان يدور في فلك المعنى، الذي أضفى على التركيب طابعاً يختلف عن الصورة الخارجية التي يرسمها رصفه الشكلى، فالتركيب كله من الناحية الشكلية تركيب اسمى، ليس الفعل عنصراً فيه، لكن المعنى المتضمن داخل هذا التركيب هو معنى فعلى. أو يمكن أن نقول: إن التركيب الخارجى ينتمى لنمط رصفى معين، على حين ينتمى التركيب الداخلى لنمط آخر، وهذه العملية التحويلية التي قام بها سبويه تقدم فكراً نحويّاً مختلفاً تماماً عن فكر كتب النحو الأخرى. (شرف الدين: ٨٧).

وقد اكتفى سبويه في هذه التراكيب بالمعنى الفعلى، «فإن العرب تخففت فيها من الأفعال اكتفاء بالعمل أن تلتظ بفعله... أو استغناء بما يرون من الحال... أو لكثرتة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل» (سبويه ١ / ٢٥٣، ٢٧٥، ٢٨٠).

٤- التحويل في صيغة الفعل:

ومن الاعتبارات التي تؤثر على البنية التركيبية وعلاقات الكلم الداخلية ما يصيب صيغة الفعل من تغيير نصريفى، وهذا التعبير يأخذ صوراً عدة منها:

(١) التحويل من اللزوم إلى التعدى، وذلك على النحو التالى:

أ- فَعَلَ ← أَفْعَلَ

ذهب الحزن ذهب الله الحزن.

ب- فَعَلَ ← فَاعَلَ

جلس الضيف جالس ربّ الدار الضيف

سار الركب سائر الدليل الركب

ج- فَعَلَ ← أَفْعَلَ

خَفِيَ القمر أخفى السحاب القمر

د- فَعَلَ ← فَعَّلَ

فَرِحَ المنتصر

نام الطفل

هـ فَعَلَ ← فَعَلَ

شَرَفَ الجار

شَرَفْتُ الجار

كَرُمَ الرجل

كَرَمْتُ الرجل

و- فَعَلَ ← استفعل

حَسُنْتُ الهجرة

استحسن الناس الهجرة

قَبِحَ الظلم

استقبحت الظلم

ويلاحظ:

- أن التغيير الصرفي في هذه المباني نتج عن زيادة بعض الحروف، فأصبح الثلاثي المجرد ثلاثياً مزيداً، ما عدا (فَعَلَ ← فَعَلَّ) فالتغيير هنا حدث بالنسبة إلى حركة عين الفعل فقط، أما الفعل نفسه فلا يزال ثلاثياً مجرداً.

- أن لكل صيغة جديدة (محولة عن غيرها) معنى خاصاً بها، فـ (فَعَلَّ) تفيد التكرار، و(فاعل) تفيد المشاركة، و(فَعَلَ) من (فَعَلَّ) تفيد الغلبة؛ لأن معنى كَرَمْتُ الرجل: غلبته في الكرم، ومعنى: شَرَفْتُ الجار: غلبته في الشرف.

ومضارع هذا الفعل بعد التحويل يكون مضموم العين، فبابه: فَعَلَ يفعلُ أى: باب (نصر)، وهو يفيد الغلبة.

- أن الفاعل في التراكيب الأصلية قبل التحويل أصبح مفعولاً في التركيب المحوّل، الذي وُجد فيه فاعل جديد لم يكن من قبل. (شرف الدين ٥٠ - ٥١).

(٢) التحويل من المبني للفاعل إلى المبني للمفعول، وهو من أبرز الأمثلة على التغيير الداخلى في صيغ الفعل؛ إذ من الشائع المعروف في اللغة العربية هذا التقابل الثنائي بين صيغة المبني للفاعل وصيغة المبني للمفعول، حيث يتم بناء الفعل للمفعول عن طريق التعديلات الداخلية لحركات المبني للفاعل، ففَعَلَ تصبح: فَعِلَ، ويقَعَلُ تصبح: يُفَعَلُ. وينعكس هذا التعديل على العلاقات بين الكلم، فتختزل بعض مواقع التركيب، ويتحول الاسم المنصوب إلى اسم مرفوع، وتتنغير الوظائف النحوية لبعض مكونات الجملة. وقد حاول الأنباري تعليل هذا التغيير بقوله: «فإن قيل: فلم ضَمُّوا الأول وكسروا الثاني، نحو

ضُرِبَ زيد، وما أشبه ذلك؟ قيل: إنما ضُمَّوا الأول ليكون دلالة على المحذوف الذى هو الفاعل؛ إذ كان من علاماته. وإنما كسروا الثانى؛ لأنهم لما حذفوا الفاعل الذى لا يجوز حذفه أرادوا أن يصوغوه على بناء لا يشركه فيه شيء من الأبنية. فبنوه على هذه الصيغة، فكسروا الثانى..» (الأنبارى: ٩١).

وقد اختلف فى هاتين التصيلتين، فذهب جمهور البصريين إلى أن المبني للمفعول فرع من فعل الفاعل، وذهب الكوفيون والمبرد وابن الطراوة. ونقله بعضهم عن سيبويه والمازنى - إلى أن المبني للمفعول أصل برأسه. (الأزهري ٢: ٣٥٧).

وبعض اللغات كالإغريقية والسنسكريتية تعرض نظاماً ثلاثى الأبعاد، المبني للفاعل مثل: أَعْسَل، والمبني للمفعول مثل: أَعْسَلَ، والمبني للوسط مثل أَعْتَسَلَ؛ أى اغسل نفسك، والأخير يقابل أفعال المطاوعة فى العربية أو ما يسمى بالأفعال المحايدة (رايت ١: ٤٢، فندريس: ١٤٠) كما سيأتى.

ويرى ابن السراج أن نقل الفعل إلى (فَعِل) وسيلة من وسائل لزوم الفعل (ابن السراج: ١: ٧٨).

وقد جرت العادة لدى المحدين أن يطلقوا مصطلح «المبني للمجهول» على المبني للمفعول، وهذه - فى الواقع - تسمية خاطئة (فليش: ١٤٤)؛ لأن معظم الأفعال التى جاءت ملازمة لـ (فَعِل)، مثل: جُنَّ، وسُلَّ، وحُكِمَ، وزُكِمَ - فاعلها معروف غير مجهول، بيد أنه لم يستعمل لأن من المعلوم فى غالب العادة أنه هو الله سبحانه وتعالى، فطوى ذكره للمعلم به، كما بطوى فى كثير من الحالات للسبب نفسه، وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكَ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي وَغِيضَ الْمَاءِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ ﴾ [هود: ٤٤].

فالفاعل معروف بدهاة، وحاضر فى الذهن حضوراً قوياً، يقول ابن جنى معلقاً على قراءة ابن مسعود والحسن والأعمش: «يوم يقال لجهنم هل امتلأت؟» وهذا يدل على أن قولنا: ضُرِبَ زيد، ونحوه، لم يترك ذكر الفاعل للجهل به، بل لأن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزید، عُرِفَ الفاعل به أو جُهِلَ، لقراءة الجماعة: «يوم نقول»، وهذا يؤكد عندك قوة العناية بالمفعول به» (ابن جنى ٢: ٢٨٤).

وقال الأنبارى: «إن قال قائل: لمَ لَمْ يُسَمَّ الفاعل؟ قيل: لأن العناية قد تكون بذكر المفعول، كما تكون بذكر الفاعل، وقد تكون للجهل بالفاعل، وقد تكون للإيجاز والاختصار وإلى غير ذلك» (الأنبارى: ٨٨).

ومن ثمَّ فقد كان القدماء أكثر توفيقاً عندما أطلقوا على هذه الفصيلة اسم «المبني لما لم يسم فاعله»، أو «المبني للمفعول».

هذا، وقد جمع بعض المستشرقين فئات من الأفعال المبنية للفاعل شكلاً، ولا يجوز بناؤها للمفعول، وجعلها قسماً قائماً برأسه، وأطلق عليها اسم «الأفعال المحايدة» (رايت ٥٠: ١)، أى ليست مبنية للفاعل ولا للمفعول. وإنما هى شىء ما بين النوعين، وهى فى جملتها تلك التى تعبر عن وضع أو حالة، أو تعنى عملاً مرتبطاً فى حد ذاته بشخص الفاعل، ولا يمكن أن يتجاوزها إلى شخص آخر، منها:

أ- تلك الأفعال التى جاءت على (فَعُلَ) نحو: كرم وجبن وشرف وسهل.. وقد أجاز ابن جنى بناء (فَعُلَ) للمفعول، قال: «اعلم أنه قد يجوز أن تبنى (فَعُلَ) للمفعول، ولكن لا يكون المفعول مفعولاً صحيحاً، وذلك نحو قولك: ظُرف فى هذا المكان، كما تقول: قد انتقع بالرجل. وكل فعل لا يتعدى فهو متعد إلى الظروف وبحروف الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروف والجار والمجرور مقام المفعول به» (ابن جنى ١: ٢١٢).

× ما (رايت: ١: ٤٩)، مثل: ٣٦٥ ب - فَعَلَ وفَعَلَ اللّازمان الدالان على حالة أو وضع كبير وفريح ومرض ووجع وألم...، وصلح وفسد وفتر.

ج - افعَلَّ، مثل: احمرَّ واصفرَّ.

د - افعَالَّ، مثل: احمارَّ واصفارَّ.

هـ - افعوَعَلَ اللّازم، مثل: اعشوشب المكان، واخشوشن الرجل.

و - افعوَلَّ اللّازم، مثل: اخروط السفر، واجلوذ الليل.

ز - افعنَلَلَّ، مثل: احرنجم واقعنسس واحلنكك.

ح - افعنَلَى اللّازم، مثل: احرنبى الديك.

فجميع هذه الفئات من الأفعال لا يكون لها مقابل مبني للمفعول؛ لأن المسند إليه فى جملة ليس فاعلاً، بل مجرد موصوف (فليس: ١٥٠). وقد أشار القدماء إلى بعض هذا، قال سيبويه: «ولا يقال: هُلك ولا مُرِض ولا مُوت» (سيبويه: ٢: ٤٢). وجاء فى الجامع لأحكام القرآن: «قال سيبويه: لا يقال: سَعِدَ فلان، كما لا يقال: شُقِيَ فلان؛ لأنه مما لا يتعدى» (القرطبي ٩: ١٠٣)، وقال المبرد: «وأنت لا تقول: مُرِض ولا مروض». (المبرد ٢: ٢١٩).

وعلى الرغم مما ذكره القدماء، وما قال به المستشرقون من أن الأفعال المحايدة لا يكون لها مبنى للمفعول، فقد جاء قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعَدُوا ففِي الْجَنَّةِ﴾ [هود: ١٠٨] بالبناء للمفعول، وقرأ الحسن: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُّوا ففِي النَّارِ﴾ بالبناء للمفعول أيضاً. (ابن خالويه: ٦١).

ويتفق شكل المبني للمفعول ووظيفته في أغلب الأحيان. غير أنه قد يحصل تضارب بينهما في بعض الأحيان. وتوجد هذه الظاهرة في العربية، كما توجد في غيرها من اللغات، ومن الأمثلة على ذلك في العربية الفعلان: كِيد وزِيل، قال سيويه: «حدثنا أبو الخطاب أن ناساً من العرب يقولون: كِيد زيد يفعل، وما زِيل زيد يفعل ذلك، يريدون: زال وكاد» (سيويه ٤: ٣٤٢).

وتوجد في المقابل أفعال مبنية للفاعل من حيث الشكل، ولكنها مبنية للمفعول من حيث الوظيفة، وأقوى الأمثلة على ذلك أبنية المطاوعة، وفي مقدمتها بناء (انفعل)، مثل: كسرت الزجاج فانكسر، وفتحت الباب فانفتح، وقطعت الحبل فانقطع... فهنا حلت الصيغة (انفعل) محل (فعل)؛ إذ إن حقيقة المطاوعة قبول الأثر الناشئ من تعلق فعل الفاعل بمفعوله، والزجاج والباب والحبل في الأمثلة السابقة تمثل المفعول المباشر الذي وقع به الفعل، والذي أسند إليه الفعل، فـ (انفعل) - إذن - مبني للمفعول من حيث الوظيفة، وإن كانت صورته صورة المبني للفاعل؛ ولذا يعده كثير من المستشرقين قريباً جداً من المبني للمفعول، فعندما نريد نقل الأفعال «انكسر، أو انقطع، أو انكشف» إلى لغة أخرى كالإنجليزية - مثلاً - فإنها تنقل في العادة بصيغة المبني للمفعول؛ فانقطع تقابل بـ (to be cut off). وانكسر تقابل بـ (to be come broken). وانكشف تقابل بـ (to be uncovered). وهكذا (رايت ١: ٤١).

ويبدو أن قيام أبنية المطاوعة في العربية بوظيفة المبني للمفعول ليس شيئاً خاصاً بالعربية وحدها، فهذا - على ما يفهم من كلام «فندريس» - سلوك عام لأفعال المطاوعة في كثير من اللغات: «إن المطاوع في الفرنسية كما في كثير غيرها من اللغات يعد وسيلة من وسائل التعبير عن المجهول» (فندريس: ١٤١).

وإذا كان اللغويين العرب قد حكموا على مثل هذه الأبنية، أبنية المطاوعة، بأنها مبنية للفاعل، لأن شكل الفعل وصورته هما المعول عليهما عندهم، فإن من الواضح في الأمثلة المتقدمة أن المسند إليه في أبنية المطاوعة هو المتلقي أو الخاضع لأثر غيره، ومن هنا تعد هذه الأفعال مبنية للمفعول بحكم وظيفتها.

هذه أمثلة لبعض عناصر التحويل في النحو العربي، ومنها يتبين:

أولاً: أن الكلام العربي بُنى لفظية، تتسم بالحيوية والحركة، وليس رصفاً اعتباطياً للألفاظ، وإنما هو كالبيت المكون من لبنات؛ لكل لبنة فيه موضع معين، والكلمات كاللبنات، لكل كلمة مكان محدد في السياق اللغوي، وأن صياغة الكلام وفق الأصول العربية السليمة هي من مقتضيات الفهم الدقيق للمعاني والأفكار.

ثانياً: أن النحو العربي أساساً علم التراكيب، قائم على العلاقات بين الكلمات في التركيب، وليس صيغاً وألغازاً ومقولات إعرابية محفوظة، وإنما هو نوع من التصور العقلي، تتضح أهميته في نمو الدلالات اللغوية وتنميتها.

ثالثاً: أن لغتنا العربية لغة توليدية؛ في أصواتها، وصرفها، ونحوها، وبلاغتها، وأساليبها الجمالية، وأن مسائل التقديم والتأخير والحذف والتقدير، والزيادة.. ما هي إلا عناصر تحويلية تعطي دلالات خاصة، يجد المتكلم نفسه في حاجة ماسة إلى إبرازها والتوفّر عليها.

رابعاً: أن الأساليب النحوية ذات الصيغ المحددة (الأساليب التأثرية والإفصاحية) كالاختصاص والإغراء والتحذير.. لم يأخذ كل منها ما قُدّر له من سمت تعبيرى إلا ليكون أكثر قدرة على إعطاء الدلالة الخاصة المنوطة به؛ من خلال مجموعة عمليات تحويلية في الجملة الأصلية؛ الجملة النواة.

ولاشك أن تلك الإشارات السريعة إلى بعض الاتجاهات الجديدة في الدراسات اللغوية الحديثة - تلقى ضوءاً كاشفاً على التراث اللغوي العربي؛ منبعثاً من المنهج الوصفي في دراسة اللغة، كما يقول أستاذنا الدكتور تمام حسان.



مراجع البحث

★ القرآن الكريم.

- ١- الأزهرى (الشيخ خالد) : شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية .
- ٢- الأفغانى (سعيد) : فى أصول النحو ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٦٤م .
- ٣- ابن الأنبارى ، الإنصاف فى مسائل الخلاف .. لندن ، مطبعة بريل ١٩١٣م .
- أسرار العربية (تحقيق : محمد بهجت البيطار) المجمع العلمى بدمشق ١٩٥٧ .
- ٤- الجرجانى (عبد القاهر) : دلائل الإعجاز . تعليق عبد النعم خفاجى / مكتبة القاهرة ١٩٦٩م .
- ٥- ابن جنى ، سر صناعة الإعراب (تحقيق مصطفى السقا وآخرين) مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، القاهرة ١٩٥٤م .
- الخصائص (تحقيق محمد على النجار) دار الكتب المصرية ١٩٥٢ ، ١٩٥٦م .
- المحتسب (تحقيق : على النجدي ناصف وزميله) ، المجلس الأعلى للشنون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م .
- المنصف فى شرح تصريف المازنى (تحقيق : إبراهيم مصطفى وزميله) مطبعة مصطفى البابى الحلبي ، ١٣٧٣هـ ١٩٥٤م .
- ٦- حسان " تمام " : اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٩م .
- ٧- الحملاوى (الشيخ أحمد) : شذا العرف فى فن الصرف .
- ٨- ابن خالويه (أبو عبد الله الحسين بن أحمد) : الحجة فى القراءات السبع (تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم) دار الشروق ، القاهرة ١٩٧٧م .
- ٩- الراجحى (عبده) : علم اللغة التطبيقى وتعليم العربية ، دار للعرفة الجامعية ، بيروت ١٩٩٢م .
- ١٠- رايت (وليم) : قواعد اللغة العربية ؛
- (Wright, W.A Grammar Of the Arabic Language 3 rd edition 1981 . the University Press. Combridge) .
- ١١- الزركشى : البرهان فى علوم القرآن ، القاهرة ١٩٥٧م .
- ١٢- الزمخشري : الكشاف ، مطبعة الحلبي ، القاهرة ١٩٦٦م .
- ١٣- ابن السراج : - الأصول فى النحو (تحقيق عبد الحسن الفتلى) مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٩٨٥م .
- ١٤- السمران (محمود) : علم اللغة ، مقدمة للقزئى العربى ، دار المعارف بمصر ١٩٦٢م .
- ١٥- أبو السعود : تفسير أبى السعود .

- ١٦- سيبويه : الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون) . الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م .
- ١٧- سيرل (جون) : تشومسكى والثورة اللغوية ، مجلة الفكر العربى ، العددان ٩،٨ (طرابلس - ليبيا ١٩٧٩م) .
- ١٨- شرف الدين (محمود) : الإعراب والتركيب بين الشكل والنسبة ، القاهرة ١٩٨٤م .
- ١٩- الصبان : حاشية الصبان على الأشمونى ، مطبعة عيسى الحلبي ، القاهرة .
- ٢٠- عمايرة (خليل) ، فى نحو اللغة وتراكيبها ، عالم المعرفة ، جدة ١٩٨٤م .
- ٢١- فليش (هنرى) : العربية الفصحى (تعريب وتحقيق عبد الصبور شاهين) المطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٦٦م .
- ٢٢- فندريس : اللغة (ترجمة الدواخلى والقصاص) مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٠م .
- ٢٣- القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٤ - ١٩٦٥م .
- ٢٤- المرزوق : المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة) المجلس الأعلى للشتون الإسلامية ، القاهرة ١٩٦٣ - ١٩٦٨م .
- ٢٥- أبو موسى (محمد) : خصائص التركيب ، مكتبة وهبة ، القاهرة ١٩٨٠م .
- ٢٦- موسى (نهاد) : نظرية النحو العربى فى ضوء مناهج النظر اللغوى الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠م .
- ٢٧- النحاس (مصطفى) : من قضايا اللغة ، مطبوعات جامعة الكويت ١٩٩٥م .
- ٢٨- ابن هشام : مغنى اللبيب عن كتب الأعراب (تحقيق محمد محبى الدين عبد الحميد) المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

محتويات الكتاب

الصفحة	الموضوع
٣	★ تقديم د. عبد الرحمن حسن العارف
	القسم الأول (حياته وأثاره)
١٣	★ تمام حسّان سيرة ذاتية ومسيرة علمية .. د. عبد الرحمن حسن العارف
	القسم الثاني (الدراسات المهداة إلى تمام حسّان)
	★ أ. د. أحمد علم الدين الجندى (مصر)
٣٧	من قضايا الفكر الأصولي وأثره في تيسير النحو العربي
	★ أ. د. أحمد مختار عمر (مصر)
٥٣	لغةً بغير كلمات
	★ أ. د. داود عبده (الأردن)
٩٣	أنيس فريجة وبعض آرائه اللغوية
	★ أ. د. سعيد حسن بحري (مصر)
	التركيب الشرطي في مقابسات أبي حيان التوحيدي - دراسة تركيبية
١٢٧	دلالية
	★ أ. د. صلاح الدين صالح حسنين (مصر)
١٩١	جهود الدكتور تمام حسّان الصوتية
	★ أ. د. الطيب البكوش & أ. د. صالح الماجري (تونس)
٢١٣	نحو أطلس لساني عربي : المساهمة التونسية

- ★ أ. د. عبده بدوى (مصر)
 ٢٢١ تجليات المفردة الفصيحة فى ضوء الجهر والتزئيل والسَّماع والأغنية
- ★ أ. د. عبده الراجحى (مصر)
 ٢٣٩ النظريات اللغوية المعاصرة وموقفها من العربية
- ★ أ. د. مازن الوعر (سوريا)
 ٢٥٩ اللسانيات ودورها فى التحقيقات والقوانين الجنائية ، روجر شاي
 (R. Shay) - ترجمة
- ★ أ. د. محمد حسن عبد العزيز (مصر)
 ٢٨٧ المصطلحات اللغوية
- ★ أ. د. محمد خليفة الدنّاع (ليبيا)
 ٣٢٧ الأستاذ الدكتور تمام حسن مؤصلاً للتراث اللغوى
- ★ أ. د. محمد رشاد الحمزاوى (تونس)
 النص المعجمى فى المولّدات والأعجميات
 - حرف التاء من المعجم الوسيط نموذجاً
- ★ أ. د. مصطفى النحاس (مصر)
 ٣٤٥ التعليق النحوى والفكر التوليدى التحويلى
- ★★★★
- ★ محتويات الكتاب
 ٣٧١
- ★★★★
- ★ مجموعة الصُّور التذكارية
 ٣٧٣

مجموعة الصور التذكارية



تلك صورتي حينما كنت بالسنة الثالثة بالقسم الابتدائي
بمعهد القاهرة اى فى سن الخامسة عشر



وهو باللباس العسكرى متطوع فى
الضباط الاحتياطيين ١٩٥٦م



وهو مدرس بدار العلوم ١٩٥٦م



د. محمود فهمي حجازي - د. محمد عيد
مناقشة الدكتور أحمد كشت



د. علي النجدي - عبد السلام هارون - د. تمام حسان
مناقشة طالب كويتي (يعقوب غنيم)



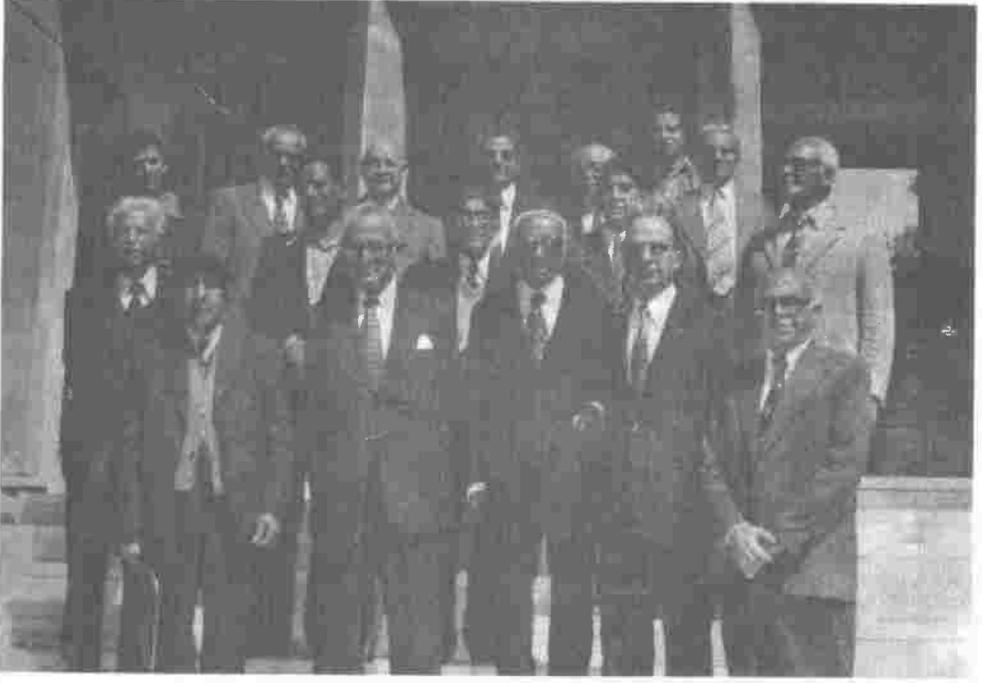
الدكتور تمام وهو يناقش إحدى الرسائل العلمية في المغرب عام ١٩٧٥ م ،
وبرى بجواره الدكتورة بنت الشاطئ (رحمها الله)



د. تمام في مناقشة أحد الطلبة الليبيين وبجواره أمين السيد



وهو باللباس العدنى مع أمير الحج على عبد الكريم ١٩٥١م



ذكريات في مجمع اللغة العربية ١٩٨٥ م



مع د. كمال بشر في مناقشة أحد الطلاب



مقابلة صحفية وهو بجوار السفير المصرى فى نيجيريا ١٩٦٢م
د. تمام مستشار ثقافى بالسفارة المصرية

University of London



Muhammad Sayeed Uddin Mohammad Lodov

of

University of Punjab, Rawalpindi

having completed the Course of Study approved by the University
and passed the prescribed Examinations, has this day been
admitted by the Senate to the Degree of

MASTER OF ARTS

(Geometrical, Algebra, Trigonometry)

as an Internal Student

12 July 1950

James Henderson
Academic Registrar

University of London



Muhammad Hussain Qureshi, Mohammedan Law

of

School of Oriental & African Studies

having completed the Course of Study approved by the University
and passed the prescribed Examinations, has this day been
admitted by the Senate as an Internal Student to the Degree of

Doctor of Philosophy

in the Faculty of

Arts

the Field of Study being

Arabic
(The Arab Literature of Arabia)

25 July 1952

James Henderson
Academic Registrar



سَهَاوَةٌ وَقَدْرٌ

يَهْدِي مَعْدُ الْبَحْثِ وَالرَّاسِلَاتِ الْأَفْرَاقِيَّةِ

السَّيِّدَ الْأَمْسَافَ الْكَبِيرَ بِرِيمَامِ حَمَّانَ

هَذِهِ السَّهَاوَةُ وَقَدْرٌ لِمَنْ أَلْمَهَّدَ لِسَانَهُ لِكِتَابِهِ الْمَبْنُوءَةِ فِي

نُظُومِهِ وَفِي نِسْاطِهِ الْعَالَمِيِّ وَمَسَاهِمَاتِهِ الْفَعَّالَةِ مِنْ أَيْمَانِ

تَرْقِيَةِ الْعَمَلِيَّةِ النَّعَالِمِيَّةِ وَالْبَحْثِيَّةِ فِي هَذَا الْمَهْدِ الْعَرِيقِ

بِتَمَيُّنِ السَّيَادَةِ تَكْرِمَ كُلِّ قَدْرٍ وَمَوْفِقًا .

محمَّد المهد

السَّيِّدِ الْأَمْسَافِ الْكَبِيرِ

١٠١ والسَّيِّدِ الْأَمْسَافِ الْكَبِيرِ



تَحْرِيْفُ ١٩٩٧/٥/٢٧